

(البدر الطالع في حل جمع الجوامع) ، لجلال الدين
المحلي، محمد بن أحمد - ٦٨٤هـ، كتبه اسماعيل

داود بن عمر داود البسيوني الشافعي سنة ١٢٠٤هـ.

٣٢٣ ق ١٧ س ١٦ × ٢٣ سم

٦٢٥١

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع

الأعلام ٦: ٢٣٠ كشف الظنون ١: ٥٩٥

١- أصول الفقه الاسلامي - المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ النسب - شرح جمع الجوامع

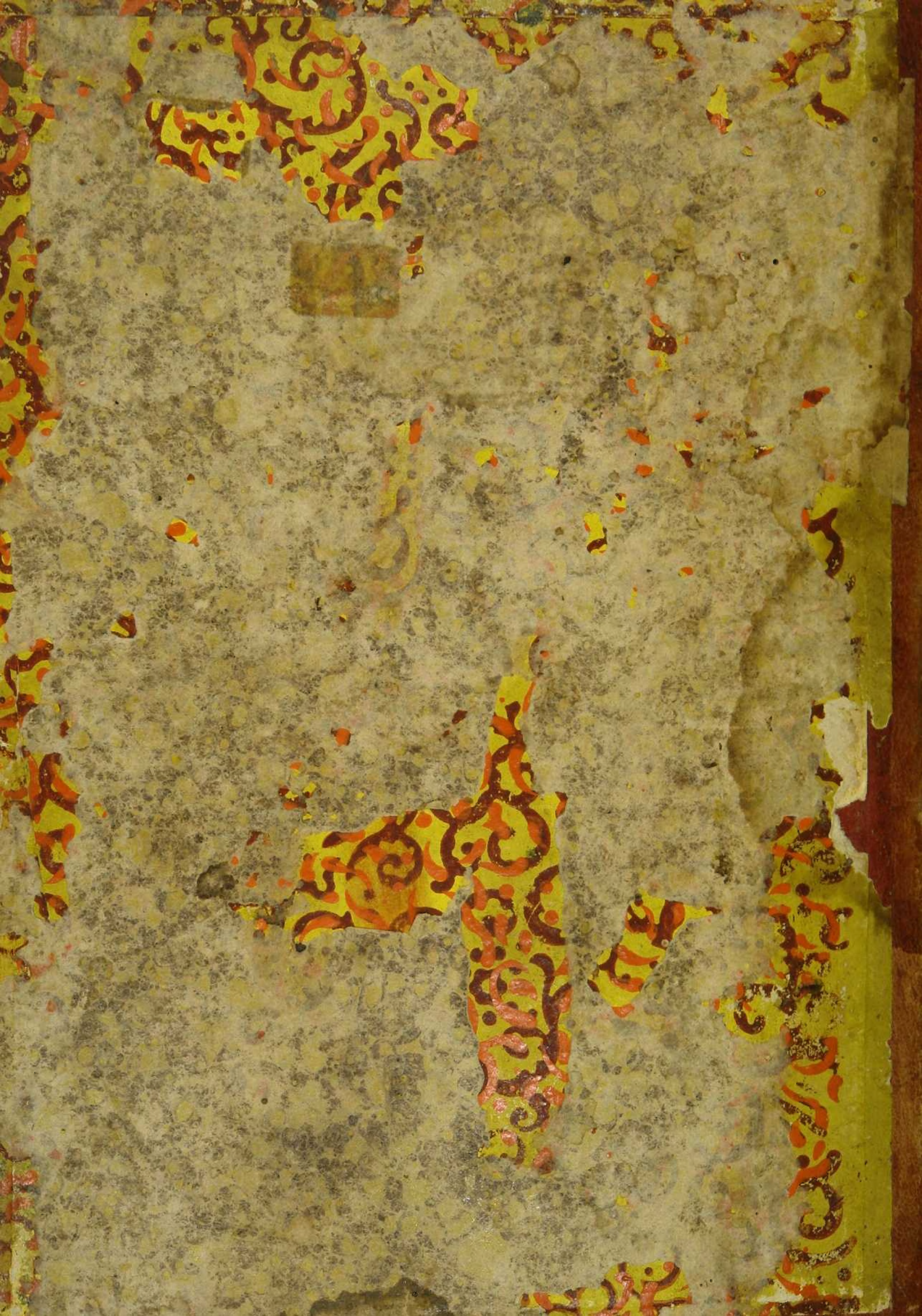
في الأصول .

١٤٠٧/٦/٩

ق ١٤٥٥ / ٢

7501





عم
١٢٠٤

شرح
كتاب جمع الجوامع
في الأصول

للامام المحقق جلال الدين محمد بن أحمد
المحلي رحمه الله



١٢٠٤

تمت تصحيحه في سنة ١٢٠٤
عبد الله بن محمد بن أحمد
عمر الدين بن محمد بن أحمد
ولمّا كان في شهر ربيع
الآخر

مكتبة جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
رقم ٦٨٤

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٨٤ - ق ١٢٠٤
العنوان: (البيان المطالع في حل جمع الجوامع)
المؤلف: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي
تاريخ النسخ: ١٢٠٤ هـ
اسم الناسخ: أحمد بن محمد بن أحمد
عدد الأوراق: ٢٤ - ٨
ملاحظات: -----

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على فضله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله، هذا ما اشتدت اليه حاجة المتفقهين لجمع الجوامع
من شرح يحل الغاطة، ويبين مرادها، ويحقق مسائله،
ويجرد لا تله، على وجه سهل للمبتدئين، حسن
للمناظرين، نفع الله به آمين، قال المصنف رحمه الله
تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم تحمداً لك**
اللهم أي نصفك بجميع صفاتك يا الله أذ الحمد كما قال
الزمخشري في الفائق الوصف بالجميل وكل من صفاته
تعالى جميل ورعاية جميعها أبلغ في التعظيم المراد
بما ذكره المراد به إيجاد الحمد لا الإخبار بأنه سيوجد
أقول نصلي ونصلي المراد به إيجاد الصلاة والفضل
لا الإخبار بأنها سيوجد أن تأتي بنون العظمة لأظهار
مشروقيتها الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله

للعلم

للعلم امتثالاً لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وقال
ما تقدم دون نحمد الله الأخصر منه للتلفذ بخطاب
الله ونده أنه وعدل عن الحمد لله الصيغة الشائعة
للحمد أذ المقصد بها الشا على الله بأنه مالك لجميع الحمد
من الخلق لا إلا علام بذلك الذي هو من جملة الأصل
في المقصد بالخبر من الأعلام مضمونه إلى ما قاله لأنه
شأن جميع الصفات برعاية الأبلغية كما تقدم وهذا
بواحدة منها وإن لم تراعى الأبلغية هناك بان يراد
الشأن ببعض الصفات فذلك البعض أمر من هـ
الواحدة لصدقها بها وبغيرها الكثير فالشأنه أبلغ
من الشأن بها في الجملة أيضاً نعم الشأن بها من حيث
تفصيلها أوقع في النفس من الشأن به **على نعم**
جمع نعمة بمعنى انعام والتكثير للتكثير والتعظيم أي
انعامات كثيرة عظيمة منها إلا لها من تأليف هذا الكتاب
والأقدار عليه وعلى صلة تحمداً وإنما حجة على النعم
أي في مقابلتها لا مطلقاً لأن الأول واجب والثاني
مندوب ووصف النعم ما هو شأنها بقوله **يؤذن**

الحمد عليها **بازديادها** أي يعلم بزيادتها لأنه متوقف
على الإلهام له والاقدار عليه وهما من جملة النعم فيقتضيان
الحمد وهو موزن بالزيادة المقتضية للحمد أيضا وهم
جرا فلا غاية للنعم حتى يوقف بالحمد وإن تعد وانعمة
الله لا تحصىها وأزاد وأزاد اللازم مظهرا زادا
المتعدى تقول زاد الله النعم على فازدادت وزادت
ونصلي على نبيك محمد من الصلاة عليه المأمورية بها
وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة عليه أخذت من
حديث أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك
قال قولوا اللهم صلى على محمد إلى آخره رواه الشيخان
الأصدين منسلم والنبي أنسان أوحى إليه بشي
وأن لم يوم تبليغه فان أمر بذلك فرسول أيضا وأمر
بتبليغه وإن لم يكن له كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله
كيوشع فان كان له ذلك فرسول أيضا قولان فالنبي
أمر من الرسول عليهما وفي ثالث أنهما بمعنى وهو
معنى الرسول على الأول المشهور وقال نبيك دون
رسولك لأن النبي أكثر استعجالا وفضله بالهمز من النبأ

أي

أي الخبر لأن النبي مخبر عن الله وبلا همز وهو الأكثر
قيل أنه مخفف الهموز بقلب همزة ياء وقيل أنه
الأصل من النبوة بفتح النون وسكون الباء أي الرفعة
لأن النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق ومحمد
علم متفوق من اسم مفعول المضعف سمي به نبيا
بالهام من الله تعالى تفضيلا لأنه يكثر حمد الخلق له
تكثر خصاله الجميلة كما روى في السير أنه قيل لجد
عبد المطلب وقد سماه في سبع ولادته لموت أبيه
قبلها لم سميت ابنك محمد أو ليس من سما أبائك ولا قوتك
قال رجوت أن يحمي في السما والأرض وقد حقق الله
رجاءه كما سبق في علمه **هنا ذى الأمانة** أي دأبها بلطف
لورشادها يعني لدين الإسلام الذي هو لتمكنه في الوصول
به إلى الرشاد وهو ضد الفى كأنه نفسه وهذا ما حوذا
من قوله تعالى وإني أنذرك لتهدي إلى ضراط مستقيم أي
دين الإسلام **وعلى اله** هم كما قال الشافعي رضي الله
عنه أقاربه المومنون من بني هاشم والمطلب أبتى
عبد مناف لأنه صلى الله عليه وسلم قسم بينهم ذوى

القرض وهو خمس الخمس بينهم تاركاً منه غيرهم من بني
 عبيد بن نوفل وعبد شمس مع سواهم له رواية البخاري
 وقال إن هذه الصدقات إنما هي أو سائر الناس
 وإنما لا تحمل الجحود ولا لآل محمد رواية مسلم وقال لأهل
 لكم أهل البيت من الصدقات شيئاً ولا غشاة الأيدي
 أن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم
 رواية الطبراني في معجمه الكبير والصحيح جواز إضافة
 آل إلى الضمير كما استعمله المصنف **وصحبه** هو اسم جمع
 لصاحبه بمعنى الصحابي وهو كما سباني من اجتماع مؤنث
 محمد صلى الله عليه وسلم وعطاء القريب على آل
 الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم ما مصدرية
 ظرفية **قامت الطروس** أي الصحف جمع طرس بكسر
 الطاء **والسطور** من عطف الجزء على الكل صرح به لدلالة
 على اللفظ الدال على المعنى **لعيون الألفاظ** أي للمعاني
 التي يدل عليها بالالفاظ ويمتدى بها كما يمتدى بالعيون
 الباصرة وهي العلم المبعوث به النبي الكريم **مقار**
بباضها أي الطروس **وسوادها** أي سطور الطروس

المعنى

المعنى نصلي مدة قيام كتب العلم المذكور قيام بباضها
 وسوادها اللذين لها وقيامها بقيام أهل العلم
 لاخذهم إياه منها كما عهد وقيامهم إلى الساعة
 لحديث الصحيحين بطرق لا تزال طائفة من امتي
 ظاهرين على الحق حتى ياتي أمر الله أي الساعة كما صرح
 به في بعض الطرق قال البخاري وهم أهل العلم أي
 لا تبدأ الحديث في بعض الطرق بقوله من يرد الله به
 خيراً فيقيم في الدين وأبد الصلاة بقيام كتب العلم
 المذكور لأن كتابه هذا المبدؤ وما هي منه من كتب ما يفهم
 به ذلك العلم **ويضرب** يسكون الضاد بضبط المصنف
 أي تخضع ونذكر **إليك يا الله في منع الموانع** أي
 نسئلك غاية السؤال من الخسوف والدلالة أن تمنع
 الموانع أي الأشياء التي تمنع أي تفوق **عزل كمال** هذا
 الكتاب **جمع الجوامع** تحريراً بقريته السياق الذي
 إكمله لكثرة الانتفاع به فيما أتمه خيبر كثير وعلى كل
 خير مانع وأشار تسميته بذلك إلى جمعه كل مصنف
 جامع فيها هو فيه فضلاً عن كل مختصر يعني مقاصده

ذلك من المسائل والخلاف فيها دون الدلائل واسماء
اصحاب الاقوال الايسر منها فذكره لنكت ذكرها
في آخر الكتاب **الاتي من فن الاصول** بافراد فن
وفي نسخة بتثنيته وهي اوضح اي فن اصول
الفقه وفن اصول الدين المختتم بما يناسبه من التصوف
والفن النوع وفن كذا من اضافة المسمى الى الاسم
كشهر رمضان ويوم الخميس ومن وما بعد هاتين
لقوله **بالقواعد القواطع** قدم عليه رعاية للسمع
والقاعدة قضية كلية يتعرف منها احكام جزئياتها
نحو الامر للوجوب حقيقة والعلم ثابت لله تعالى
والقاطعة بمعنى المقطوع بها كعيشة راضية من
اسناد ما هو للفاعل الى المفعول به للملازمة الفعل
لها والقطع بالقواعد بقطعية اولتها المبينة في محالها
كالعقل المبث للعالم والقدرة لله تعالى والنصوص
والاجماع المثبتة للبعث والحساب وكاجماع الصحابة
المثبتة بحجة القياس وخبر الواحد حيث عمل كثير
منهم بهما منكرا شائعا مع سكوت الباقيين الذي هو

في مثل ذلك من الاصول العامة وفاق عادة وفيما ذكره
من ان الاصول قواعد قواطع تغليب فان من اصول الفقه
ما ليس بقطعي كحجية الاستصحاب ومفهوم المخالفة
ومن اصول الدين ما ليس بقاعدة كعقيدة ان الله
موجود وان الله ليس بكذا مما سياتي **البالغ من الاحاطة**
بالاصولين لم يقل الاصوليين الذي هو الاصل اثنان
للتخفيف من غير التباس **مبلغ ذوي الجهد** بكسر الجيم
اي بلوغ اصحاب الاجتهاد **والتشهير** من تلك الاحاطة
الوارد اي الجائي **من زهائما ماصنف** بضم الزاي
والمد اي قدرها تقريبا من زهونه بكذا اي جزرته
حكاية الصفا في قلب الواهمة لتطرفها اثرالف
زاكفة كما في كساء **منهم** حال من ضمير الوارد **يزوي**
بضم اوله اي كل عطشان الى ما هو فيه **ويحير** بفتح
اوله يعني يشبع كل جأش الى ما هو فيه من ما رآه
اتاهم باليزي اي الطعام الذي من صفته انه يشبع
فحذف مفعولي الفعلين للتعميم مع الاختصار بقرينة
السياق والمنهل عين ما تورد ووصفه بالارواء

والاشباع كما زمر فانه يروي العطشان ويشبع
الجوعان ومن استحال الجوع والعطش في غير معانيها
المعروفة كما هنا قول العرب جعت الى لقائك اي
اشتقت وعطشت الى لقائك اي اشتقت حكا
الصغاني **المجيب** ايضا **زبدة** اي خلاصة ما في
شرح على المختصر لابن الحاجب **والنهاج** للبيضاوي
ونا هيك بكثره فوائدهما مع **زبد** بالتوين بضبط
المصنف **كثير** على تلك الزبدة ايضا **ويحصر** جمع
المجوامع بعنى المعنى المقصود منه **في مقدمات** بكسر
الدال مقدمة الجيش للجماعة المتقسمة منه من قدم
اللازم بمعنى تقدم ومنه لا تقدم موا بين يدي الله
ويقدمها على قلة مقدمة الرجل في لغة من قدم
المتعدى اي في امور متقدمة او مقدمة على المقصود
بالذات للانتفاع بها فيه مع توقفه على بعضها لتعريف
الحكم واقسامه اذ يثبتها الاصول تارة وينفيها
اخرى كما سيأتي **وسبعة كتب** في المقصود بالذات
خمسة في مباحث ادلة الفقه الخمسة الكتاب

والسنة والاجماع والقياس والاستدلال والسادس
في التعادل والتراجيح بين هذه الادلة عند تعارضها
والسابع في الاجتهاد الرابط لها بمدلولها وما يتبعه
من التقليد واحكام المقلدين واداب الفقيه والمفهم
اليهم من علم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد في اصول
الدين المختلف بها يناسبه من خاتمة التصوف
الكلام في المقدمات اقتصر بها بتعريف اصول الفقه
ليتصور طالبها بما يضبط مسائله الكثيرة **الكتاب**
على بصيرة في تظليلها اذ لو تطلبها قبل ضبطها لم يامن
نوات ما يرحيها وضياح الوقت فيما لا يغنيه فقال
اصول الفقه اي الفقه المسمى بهذا اللقب المشهور
بمدحه بآبينا الفقه عليه اذ الاصل ما يثبت على
غيره **دلائل الفقه الاجمالية** اي غير العينية كملوك
الامر والنهي وفعل النبي والاجماع والقياس والاستصحاب
البحوث عن اولها بانه للوجوب حقيقة والثاني
بانه للحرمته كذلك والباقي بانها صحيح وغير ذلك مما
يأتي مع ما يتعلق به في الكتب الخمسة فخرج الدلائل

التفصيلية نحو اقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا
 وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة كما اخرج
 الشيخان والاجماع على ان لبنات الابن السدس
 مع بنت الصلب حيث لا عاصب لهما وقياس الاثر على
 البر في امتناع بيع بعضه ببعض الا مثلاً بمثل يد اييد
 كما رواه مسلم واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها
 فليست اصول الفقه وانما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل
وقيل اصول الفقه **معرفتهما** اي معرفة دلائل
 الفقه الاجمالية ورجح المصنف الاول بان اقرب
 الى المدلول لغة اذ الاصول لغة الادلة كما في تعريف
 جميعهم الفقه بالعلم بالاحكام لانفسها اذ الفقه
 لغة الفهم **والاصول** اي المروء المنسوب الى الاصول
 اي المتلبس به **العارف بها** اي بدلائل الفقه
 الاجمالية **وبطرق استفادتها** يعني المرجحات
 المذكورة معظمها في الكتاب السادس **وبطرق مستفيدة**
 يعني صفات المجتهدين المذكورة في الكتاب السابع
 ويعبر عنها بشروط الاجتهاد والمرجحات اي يعرفها

استفاد

استفاد لآكل الفقه اي ما يدل عليه من جملة دلائله
 التفصيلية عند تعارضها وبصفات المجتهدين اي بقيامها
 بالمركون مستفيد تلك الدلائل اي اهلا لاستفادتها
 بالمرجحات فيستفيد الاحكام منها ولتوقف استفادة
 الاحكام منها التي هي الفقه على المرجحات وصفات
 المجتهدين على الوجه السابق ذكرها في تعريف الاصول
 الموضوع لبيان ما يتوقف عليه الفقه من دلالة لكن
 الاجمالية كما تقدم دون التفصيلية لكثرتها جداً
 ومن المرجحات وصفات المجتهدين واستصحاب المصنف
 كما علم لما قاله من انما ليست من الاصول وانما تذكر
 في كتبه لتوقف معرفته على معرفتها لانها طريق
 اليه قال وذكرها حينئذ في تعريف الاصول كذكرهم
 في تعريف الفقيه ما يتوقف عليه الفقه من شروط
 الاجتهاد حيث قالوا الفقيه المجتهد وهو ذو الدرجة
 الوسطى عربية واصولاً الى اخر صفات المجتهدين
 وما قالوا الفقيه العالم بالاحكام هذا الكلامه الموافق
 لظاهر المتن في ان المرجحات وصفات المجتهدين

طريق للدلائل الاجمالية الذي بنى عليه ما لم يتيق
اليه كما قال من استقام بها من تعريف في الاصول وانت
خبر مما تقدم بانها طريق للدلائل التفصيلية وكان
ذلك سري اليه من كون التفصيلية جزئيات الاجمالية
وهو من دفع بان توقف التفصيلية على ما ذكر من حيث
تفصيلها المفيد للاحكام على ان توقفها على صفات
المجتهد من ذلك من حيث حصولها للمعرفة لا معرفتها
والعبرة في معنى الاصول معرفتها لا حصولها
كما تقدم كل ذلك وبالجملة فظاهر ان معرفة الدلائل
الاجمالية المذكورة في الكتب الخمسة لا تتوقف على معرفة
شئ من المرجحات وصفات المجتهد **المعتود** لها
الكتابات الباقية ان يكونها من الاصول فالصواب
ما صنعوا من ذكرها في تعريفه كان يقال اصول
الفقه دلائل الفقه الاجمالية وطرق استفادته
ومستفيد جزئياتها وقيل معرفة ذلك **ولاحقة**
الى تعريف الاصول للعلم به من ذلك واما قولهم
التقدم الفقيه المجتهد وكذا عكسه الا في كتاب

الا

الاجتهاد فالمراد به بيان الماصدق اي ما يصدق
عليه الفقيه هو ما يصدق عليه المجتهد والعكس
لا بيان المفهوم وان كان هو الاصل في التعريف
لان مفهومها مختلف ولا حاجة الى ذكره للعلم به
من تعريف الفقه والاجتهاد فما تقدم من انهم قالوا
الفقيه العالم بالاحكام اي الى آخر ذلك على ان
بعضهم قاله نصري كما علم التراما **والفقه العلم**
بالاحكام اي بجميع النسخ النامة الشرعية اي
الماخوذة من الشرع المبحوث به النبي الكريم **العلمية**
اي المتعلقة بكيفية عمل قلبي او غيره كالعلم بان
النية في الموضوع واجبة وان التوهم من **المكتسب**
ذلك العلم من **ادلتها التفصيلية** اي من دلالة
التفصيلية للاحكام فخرج بقيد الاحكام العلم غيرها
من الذوات والصفات كتصور الانسان واليهاض
وبعيد الشرعية العلم بالاحكام العقلية والحسية
كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محروقة
وبقيد العملية العلم بالاحكام الشرعية العلمية

أي الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد وأنه يبري في الآخرة
وبتقديم المكتسب علم الله وجبريل والنبى بما ذكره وبقيته
التفصيلية العلم بذلك المكتسب للمخلاف من مقتضى
والثاني المثبت بهما ما يخرجه من الفقيه ليحفظه على بطلان
خصمه فعلمه مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود مقتضى
أو بعدم وجوب الوضوء لوجود الثاني ليس من الفقه وعبروا
عن الفقه هنا بالعلم وإن كان لفظية أدلته ظناً كما سيأتي
التحيرية عنه في كتاب الاجتهاد لأنه ظن المجتهد
الذي هو لقوته قريب من العلم وكون المراد بالاحكام
جميعها لا ينافي فيه قول مالك من اكابر الفقهاء في ست
وثلاثين مسألة من أربعين سئل عنها لا أدري لأنه
منتهى العلم باحكامها بما ودة النظر واطلاق العلم
على مثل هذا التام شائع عرفاً يغفل فلان يعلم النحو
لا يراد ان جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل
بل أنه منتهى لذلك وما قيل من ان الاحكام الشرعية
قيد واحد جمع الحكم الشرعي المعترف بخطاب الله
الاني فخلافاً للظاهر وإن آل الى ما تقدم في شرح

كونها

كونها قيدين كما لا يخفى **والحكم** المتعارفين في الأصوليين
بالاثبات قاطعة والنفي أخرى **خطاب الله** أي كلامه
النفسي الأزلي المسمى في الأزل خطاباً حقيقته
على الأصح كما سيأتي **المتعلق بفعل الطف** أي البالغ
العقل تعلقاً معنوياً قبل وجوده كما سيأتي ولن يجزى
بعد وجوده بعد البعثه إذ لا حكم قبلها كما سيأتي
من حيث أنه مكلف أي ملزم ما فيه كلفة كما يعلم
مما سيأتي فتناول الفعل القلبي الاعتقادي وغيره
والقولي وغيره والكف والمطلق الواحد كالنبى
صلى الله عليه وسلم في خصائصه والاكثرون الوحد
والتعلق بأوجه التعلق من الاقتضا الجازم وغير
الجازم والتحجير الآتية لتناول حيثية التكليف
للاخيرين منها كالاول الظاهر فانه لو لا وجود
التكليف لم يوجد الا ترى الى انتفاها قبل البعثه
كانتفا التكليف ثم الخطاب المذكور يدل عليه الكتاب
والسنة وغيرهما وخرج بفعل المكلف خطاب الله التعلق
بذاته وصفاته ودوائ المكلفين والجداد كمدلول

الله لا اله الا هو خالق كل شيء ولقد خلقناكم ويوم نسير
الجبال وبما بقدر مدلول وما تعلمون من قوله والله
خلقكم وما تعلمون فانه متعلق بفعل المكلف من حيث
انه مخلوق لله ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل
وولي الصبي والمجنون مخاطب باداما وجب في مالهما
منه كالزكاة وضمان المتكفي كما يخاطب صاحب البهيمة
بضمان ما تلفته حيث فرط في حفظها لتتزل فعلها
في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي
كصلاته وصومه المثاني عليها لانه ما موردها
كافي البالغ بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه
ان شا الله ذلك ولا يتعلق الخطاب بفعل كل بالغ عاقل
كما يعلم ما سياتي من منافع تظيف الغافل والمتكبر
والفكر ويرجع ذلك في التحقيق الى انتفا تكليف
البالغ العاقل في بعض احواله وما خطاب الوضوح
الاق في فليس من الحكم المتعارف كما سى عليه المصنف
ومن جعله منه كما اختار ابن الحاجب زاد في التعريف
السابق ما يدخله فقال خطاب الله المتعلق بفعل المكلف

بالا

بالاقتضا او التخييرا والوضع لكنه لا يشمل من الوضع
ما متعلقه غير فعل المكلف كالزوال سببا لوجوب
الظهور واستعمل المصنف كثير ثم للمكان المجازي كثيرا
ويأتي في كل في كل محل بما يناسبه كما سياتي نقول
هنا **ومن ثم** اي من هنا وهو ان الحكم خطاب الله
اي من اجل ذلك نقول **لا حكم الا لله** فلا حكم للعقل
بشيء مما سياتي عند المنزلة المعبر عن بعضه بالحق
والقبح ولما شاركه في التعبير بها عنه ما يحكم به العقل
وفاقابه اية تحريم المحل النزاع فقال **والحسن والقبح**
للشيء بمعنى **ملائمة الطبع وموافقته** كحسن
الخلو وقبح المروحة بمعنى **صفة الكمال والنقص** كحسن
العلم وقبح الجهل **عقلي** اي يحكم به العقل اتفاقا
ومعنى ترتب المدهم والدم عاجلا والثواب والعقاب
اجلا كحسن الطاعة وقبح العصية **شرعي** اي لا يحكم
به الا الشرع المبعوث به الرسل اي لا يوحى الا من ذلك
ولا يدرك الا به **خلافا للمعتزلة** في قولهم انه عقلي اي يحكم
به العقل لما في الفعل من مصلحة او مفسدة يتبعها

حسنه او قبحه عند الله اى يدرك العقل ذلك بالفرو
 كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وبالنظر
 كحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار وقيل
 العكس ونحو الشرع موكد ذلك او باستعانة الشرع
 فيما خفى على العقل كحسن صوم اخر يوم من رمضان
 وقبح صوم اول يوم من شوال وقوله كغير عقل
 وشرعي خبر مبتدأ محذوف اى كل منهما او كلاهما
 وتركه كغير المدح والتواب للعلم بهما من ذكر مقابلهما
 الانسب كما قاله باصول المعتزلة فان العقاب عندهم
 لا يتخلف ولا يقبل الزيادة والثواب يقبلها وان اسم
 يتخلف ايضا **وشكر النعم** اى الشكر على الله تعالى
 لانعامه بالخلق والرزق والقحة وغيرها بالقلب
 بان يتحدث بها او غير كان يخضع له تعالى **واجب بالشرع**
لا العقل منه لم يبلغه دعوة نبى لا يات به بتركه خلافا
 للمعتزلة **والحكم** بوجود **قبل الشرع** اى البعثة
 لاحد من الرسل لا تنفقا لازمه حينئذ من ترتيب الثواب
 والعقاب بقوله تعالى وما كنا محدثين حق نبوت

رسولا

رسولا اى ولا مشيين فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر
 مقابله من العذاب الذى هو اظهر في تحقق معنى التكليف
 وانتفاء الحكم الذى هو الخطاب السابق بانتفاقيه منه
 وهو التعلق التجيزي **بل الامر** اى الشرع اشار به هذا كما قال
 الحكم **موقوف الى وروده** اى الشرع اشار به هذا كما قال
 الى انه مواد من غير متنا فى الافعال قبل البعثة بالوقف
 فليس مخالفا لمن نفي متنا الحكم فيهما وبطل هذا للانتقال
 من عرض الى اخر وان اشتمل على الاول اذ توقف الحكم
 على الشرع مشتمل على انتفاقه قبله ووجوده بعده
وحكم المعتزلة العقل فى الافعال قبل البعثة
 لما قضى به فى شئ منها ضروري لمخصوصه بان ادرك
 فيه مصلحة او مفسدة او انتفاها فامر قضائه فيه
 ظاهرا وهوان الضرورى مقطوع باباحته والاختيارى
 لمخصوصه ينقسم الى الانقسام الخمسة المحرام وغيره
 لانه ان اشتمل على مفسدة فعلة محرام كالظلم او تركه
 فواجب كالعادل او على مصلحة فعلة فمندوب كالاحسان
 او تركه فمكروه وان لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة

بالنفس في الهوا واختياره

فبإباحة **فإن لم يقض العقل** في بعض منها لخصوصه
بأن لم يدرك فيه شيئا مما تقدم كالأكل الفاكهة فاختلف
في قضائه فيه لعموم دليله على أقوال ذكرها بقوله
فتألمها لهم الوقت عن الحظر والاباحة أي لا يدرك
أنه محظور أو مباح مع أنه لا يتخلوا عن واحد منها لأنه
إما ممنوع منه محظور أو لا مباح وهما القولان المطويان
دليل الحظر أن الفعل تصرف في ملك الله تعالى بغير
أذنه أو العالم أعيانه ومناقضه ملك له تعالى ودليل
الاباحة أن الله تعالى خلق العبد وما يتنفع به فلو لم
يُكبح له كان خلقها عبثا أي خاليا عن الحكمة ووجه
الوقف عنهما تعارض دليليهما وإشار بقوله لهم أي
للمعتزلة إلى ما نقله عن القاضي أبي بكر الباقلاني من
أن قوله بعض فقهاءنا أي كابن أبي هريرة بالحظر
وبعضهم بالاباحة في الأفعال قبل الشرع إنما هو
لغفلتهم عن تشعب ذلك عن أصول الاعتزلة للعلم
بانهم ما اتبعوا مآصدهم وإن قولنا أي الأشعري
فيها بالوقف مرادة به نفي الحكم فيها كالتقدم **والصواب**

امتناع

امتناع **تكليف الغافل والمملوك** أما الأول وهو من لا يدرك
كالنائم والساهي فلأن مقتضى التكليف بالشئ
الاثبات به امتثالا وذلك يتوقف على العلم بالتكليف
به والغافل لا يعلم ذلك فيمتنع تكليفه وإن وجب
عليه بعد يقظته ضمان ما اتلفه من المال وقضا
ما فات من الصلاة في زمان غفلته لوجود سببها
وأما الثاني وهو من يدرك ولا مندوحة عما أوجب
إليه كاللقي من شأهق على شخص يقتله لامدوحة
له عن الوقوع عليه القاتل له فامتناع تكليفه بالمعجا
إليه أو تنقيضه لعدم قدرته على ذلك لأن المعجا
إليه واجب الوقوع وتنقيضه ممتنع الوقوع ولا قدرته
على واحد من الواجب والامتناع وقيل بجواز تكليف
الغافل والمملوك بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل
الواحد الصخرة العظيمة ورد بان الغافل في التكليف
بما لا يطاق من لا اعتبار هل يأخذ في المقدماست
منتغية في تكليف الغافل والمملوك إلى حكاية هذا
ورد لا أشار المصنف بتعيين بالصواب **وكذا المكره**

وهو من لا مند وحتة لما اكره عليه الا بالصبر
على ما اكره به يمنع تطبيقه بالكره عليه او بتقيضه
على الصحيح لعدم قدرته على امتثال ذلك فان
الفعل للاكراه لا يَحْتَمِلُ الامتنال به ولا يمكن الاثبات
معه بتقيضه ولو كان مكرها **على القتل** لمكافئته
فانه يمنع تطبيقه حالة القتل للاكراه بتركه لعدم
قدرته عليه **وانتم القاتل** الذي هو مخرج عليه **لا يثار**
نفسه باليقين على مكافئته الذي خيرة بينه المكره
بقوله اقتل هذا او الاقتلتك فيما ثم بالقتل من جهة
الا يثار دون الاكراه وقيل يجوز تكليف المكره بما
اكره عليه او بتقيضه لقد رتبته على امتثال ذلك
بان ياتي بالمكره عليه له اى الشرع كمن اكره على اداء
الزكاة فنوا عند اخذها منه او بتقيضه صابرا
على ما اكره به وان لم يكفه الشارع الصبر عليه كمن
اكره على شرب الخمر فامتنع منه صابرا على العقوبة
والقول الاول للمعترلة والثاني للاشاعة ورجع
اليه المصنف اخذ ومن توجيهها يعلم انه لا خلاف

بين

بين الغريقين وان التحقيق مع الاول فليتأمل **خلافا**
للمعترلة ويتعلق الامر بالعدوم **تعلقا معنويا**
بمعنى انه اذا وجد بشر وطه التكليف يكون مأمورا بذلك
الامر النفسى الا ان لا تعلقا تنجزيا بان يكون حالة
عدمه مأمورا **خلافا للمعترلة** في نفيهم التعلق المعنوي
ايضا لنفيهم الكلام النفسى والنهى ونحوه كالامر
وسياق تنويع الكلام في الاول على الاصح الى الامر
ونعير **فان اقتضى الخطاب** اى طلب كلام الله
النفسى **الفعل** من المكلف لشي **اقتضا جازما**
بان لم يجوز تركه **فاجاب** اى فهدى الخطاب يسمى اجابا
او اقتضا غير جازم بان يجوز تركه **فردب** **او اقتضى**
الترك لشي **اقتضا جازما** بان لم يجوز فعله **فتحريم**
او اقتضا غير جازم بنهى مخصوص بالشي كالنهى
في حديث الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فلا
يجلس حتى يصلى ركعتين وفي حديث ابن ماجة
ونحوه لا تصلوا فى انعطاب الايل فانها خلقت من
الشياطين **فكراهية** اى فالخطاب الممد لول عليه

بالمخصوص يسمى كراهة ولا يخرج عن المخصوص دليل
المكروه اجماعا وقياسا لانه في الحقيقة مستند
الاجماع او دليل القيس عليه وذلك من المخصوص
او بغير مخصوص بالشئ وهو النهى عن ترك المندوب
المستفاد من امرها فان الامر بالشئ يفيد النهى
عن تركه **فخلاف الاولى** اى فالخطاب المدلول عليه
بغير المخصوص يسمى خلاف الاولى كما يسمى متعلقه
بذلك فعلا كان كفطر مسافر لا يتقرر بالصوم كما سياتى
او تركا كترك صلاة الضحى والفرق بين قسمي المخصوص
وغيره ان الطلب في المطلوب بالمخصوص اشد منه
في المطلوب بغير المخصوص فالاختلاف في شئ
مكروه هوام خلاف الاولى اختلاف في وجود
المخصوص فيه كصوم يوم عرفة للحاج خلاف الاولى
وقيل مكروه لحديث ابي داود وغيره انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة واجيب
بضعفه عند اهل الحديث وقسم خلاف الاولى زادة
المصنف على الاصوليين اخذ من متأخري الفقهاء

حيث

حيث قابلوا المكروه بخلاف الاولى في مسائل عديدة
وقد قوا بينهما ومنهم امام الحرمين في النهاية بالنهى
المقصود وغير المقصود وهو الاستفاد من الامر
وعدل المصنف الى المخصوص بغير المخصوص اى العام
نظرا الى جميع الاوامر النذرية واما المتقدمون فيطلقون
المكروه على ذى النهى المخصوص بغير المخصوص وقد
يقولون في الاول مكروه كراهة شديدة كما يقال في قسم
المندوب سنة مؤكدة وعلى هذا الذى هو مبنى
الاصوليين يقال او غير جائز ككراهة **او** اقتضى الخطاب
التخييري بين فعل الشئ وتركه **فاباحه** ذكر التخيير
سهوا اذ لا يقتضى الاباحه والصواب او حاشي
كما فى النهج عطف على اقتضى وقابل الفعل بالترك
نظرا للعرف والافالترك المتقضى في الحقيقة فعل
هو الكف كما سياتى انه لا تكليف الا بفعل وانه في النهى
الكف **وان ورد** الخطاب النفسى بكون الشئ سببا
وشرطا وما نعا وصحيا وفاسدا الواو للتقسيم
وهي فيه اجود من وكما قاله ابن مالك وحذف ما قدرته

كما عبر به في المختصر أي كونه الشيء للعلم به معنى مع رعاية
الاختصار ووصف النفس بالورود مجازاً كوصف
اللفظ به الشائع والشيء يتناول فعل المكلف وغير
فعله كالزنا سبب الوجوب الحد والزوال بسبب الوجوب
الظهور وانتلاف الصبي مثلاً سبب الوجوب إلخ مما أن
في ماله وإدآء الولي منه **فوضع** أي فهمه الخطاب يسمى
وضعاً ويسمى خطاب وضع أي سبباً لأن متعلقه بوضع
الله أي يجعله كما يسمى الخطاب المختص أو المخير الذي
هو الحكم المتعارف كما تقدم خطاب تكليف لما تقدم **وقد**
عرفت حدودها أي حدود المذكورات من قسام
خطاب التكليف ومن خطاب الوضع فحد الإيجاب
الخطاب المختص للفعل اقتضاهما وعلى هذا القياس
وسياق حدود السبب وغيره من قسام متعلق خطاب
الوضع وكذا أحد الحد بالجامع المانع الدافع للاغتراف
بان ما عرف رسوم لأحد لأن المميز فيها خارج عن
الماهية نعم تختص فيقال الإيجاب اقتضاء الفعل
الجازم وعلى هذا القياس وسياق حد الأمر باقتضاء

الفعل

الفعل والنهي باقتضاء الكلف كما يجد ان بالقول المقتضى
للفعل والكلف فالمعبر عنه هنا بما عدا الأباحة
هو المعبر عنه فيما سياتي بالأمر والنهي نظر هنا إلى
انه حكم وهناك إلى انه كلام **والفرض والواجب**
مترادفان أي اسمان لعنى واحد وهو كما علم من حد
الإيجاب الفعل المطلوب طلباً جازماً **خلافاً** أي
حقيقة في نفيه ترادفها حيث قال هذا الفعل ان ثبت
بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة
الثابتة بقوله تعالى فاقروا ما تيسرون القرآن أو بدليل
ظني كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة
الثابتة بخبر الواحد الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة
الكتاب فيما ثم يتركها ولا تقسده به الصلاة بخلاف ترك
القراءة **وهو أي الخلاف لفظي** أي عائد إلى اللفظ والتسمية
أدخاله أن ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضاً هل يسمى
واجباً وما ثبت بظني كما يسمى واجباً هل يسمى فرضاً
فعنده لا أخذ للفرض من فرض الشيء بمعنى حصة
أي قطع بعضه وللواجب من وجب الشيء وجوباً

وجبة سقط وما ثبت
بظني سقط من قسم
المطلوب وعنده ما نعم
أخذ من فرض الشيء كدرك
ووجب الشيء وجوباً
ثبت فرضه

ثبت وكل من لم يقدروا الثابت اعم من ان يثبت بقطعي
او ظني وما أخذنا اكثر استعمالا وما تقدم من ادب
ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسد ما عنده اي دوننا
لا يضر في ان الخلاف لفظي لانه امر فقهي لا مدخل له
في التسمية التي الكلام فيها **والمندوب والمستحب**
والتطوع والسنة مترادفة اي اسماء لعنوا واحد
وهو كما علم من حد النذب الفعل المطلوب طلبا غير
جازم **خلافا لبعض اصحابنا** اي القاضى الحسين
وعين في نفيهم ترادفها حيث قالوا هذا الفعل ان
واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة اوله
يواظب عليه كان فعله مرة او مرتين فهو المستحب
اوله يفعلوه وهو ما ينشئه الانسان باختيار من الاوراد
فهو التطوع ولم يتعرضوا للمندوب لعمومه للاقسام
الثلاثة بلا شك **وهو** اي الخلاف **لفظي** اي عائد الى اللفظ
والتسمية اذ حاصله ان كلا من الاقسام الثلاثة كاي
باسم من الاسماء الثلاثة كما ذكره ليس يسمى بغير منها
نقال البعض لا اذا السنة الطريقة والعادة والمستحب

المحبوب

المحبوب والتطوع الزيادة والاكثر نعم نعم ويصدق على كل
من الاقسام انه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع
بطلبه ورائد على الواجب **ولا يجب المندوب بالشروع**
فيه اي لا يجب اتمامه لان المندوب يجوز تركه وترك
اتمامه البطل لما فعل منه تركه **خلافا لابي حنيفة**
في قوله بوجوب اتمامه لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم حتى
يجب ترك اتمام الصلاة والصوم منه قضاؤها وعرض
في الصوم بحديث الصائم المتطوع امير نفسه ان شاء
صام وان شاء افطروا الترمذي وغيره وقال الحاكم صحيح
الاسناد ويقاس على الصوم الصلاة فلا يتناولها الاعمال
في الية جهدين الادلة **وجوب اتمام الحج المندوب**
لان نفعه اي الحج كفرضه **نية** فانها في كل منهما قصد
الدخول في الحج اي التلبس **وكفارة** فالتجيب في كل منهما
بالجماع الفسد له **وغيرهما** اي غير النية والكفارة كانتا
الخروج بالفساد فان كلا منهما لا يحصل الخروج منه بفساد
بل يجب المضى فيه بعد فساد العزم كالحج فيما ذكر
وغيرهما ليس نفعه وفرضه سواء فيما ذكر فانية في نفل

الصلاة والصوم غيرها في فرضهما والكفاية في فرض
 الصوم بشرطه دون نغله ودون الصلاة مطلقا
 وبفساد الصلاة والصوم يحصل الخروج منها
 مطلقا ففارق الحج والعمرة غيرهما من باقي المنع وبأن
 في وجوب انما هما المشابهة في فرضهما فيما تقدم
والسبب ما يضاف الحكم اليه كذا في المستقصى زاد
 المصنف لبيان جهة الاضافة قوله **للتعلق** اي
 لتعلق الحكم به من حيث انه معرف للحكم او غيره
 اي غير معرف له اي مؤثر فيه بذاته او باذن الله
 او باعث عليه الاقوال الالائية في معنى العلة اي
 حيثما اطلقت على شئ معزوا اولها لاهل الحق تعرض
 لها هنا تنبيهها على ان المعبر عنه هنا بالسبب هو
 المعبر عنه في القياس بالعامة كالزنا لوجوب الجلد
 والزوال لوجوب الظهر والاسكار لحرمة الخمر وضافة
 الاحكام اليها كما يقال يجب الجلد بالزنا والظهر بالزوال
 ويحرم الخمر للاسكار ومن قال لا يسمى الزوال ونحوه
 من السبب الوقتي علة نظرا الى المناسبة في العلة

و

وسياق انما لا تشترط فيها بنا على انهما بمعنى العرف
 الذي هو الحق وما عرف المصنف به السبب هنا مبين
 بخاصته وما عرف به في شرح المختصر كالايماءات
 من الوصف الظاهر المنضبط العرف للحكم مبين
 لمفهومه والقييد الاخير للاحتراز عن المانع ولم يقيد
 الوصف بالوجودي كما في المانع لان العلة قد تكون
 عدمية كما سياتي **والشرط ياتي** في بحث المختص
 اخوة الى هناك لان اللغوي من اقسامه مختص
 كما في اكرم ربيعة ان جاوا الى الجائين منهم ومساكنه
 الالائية من الاتصال وغيره لا محل لتكررها الا هناك
 ثم الشرعي المناسب هنا كالطهارة للصلاة والاحصاء
 لوجوب الرجم **والمانع** المراد عند الاطلاق وهو مانع
 الحكم الوصف الوجودي الظاهر المنضبط العرف
نقيض الحكم اي حكم السبب كالبوة في باب القصاص
 وهي كون القتاتل ابا القاتل فانها مانعة من وجوب
 القصاص المسبب عن القتل لحكمة وهي ان الاب كان
 سببا في وجود ابنه فلا يكون ابنه سببا في عدمه



وأطلاق الوجوب على الأبوة التي هي أمراً ضامياً في صحيح
عند الفقهاء وغيرهم نظراً إلى أنها ليست عدم شيء وإن قال
التكلمون الإضافات أمور اعتبارية لا وجودية كإسبات
تصحيحه في أول الكتاب إماماً مانع السبب والحلقة
ولا يذكر الامتياز إلا أحدهما فإسبات في بعض الحلة
والصحة من حيث هي الشاملة لصحة العبادة وصحة
العقد موافقة الفعل ذي الوجهين وقوعا الشرع
والوجهان موافقة الشرع ومخالفة أي الفعل الذي
يقع تارة موافقا للشرع لاستيماعه ما يعتبر فيه شرعا
وتارة مخالفا له لا تتنازع عبادة كان كالصلاة أو عقدا
كالبيع القمحة موافقة الشرع بخلاف ما لا يقع الاموافقا
للشرع كحرفة الله تعالى أو لو وقعت مخالفة له أيضا
كان الواقع جهلا لا معرفة فإن موافقة الشرع ليست
من مسمى الصحة فلا يسمى هو صحيحاً فصحة العبادة
أخذاً مما ذكر موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعا
الشرع وإن لم تستقطب القضاء **وقيل الصحة في العبادة**
استقاط القضاء أي اغناؤها عنه بمعنى أن لا يحتاج

لفعلها

لعملها ثانياً ما وافق من عبادة ذات وجهين الشرع
ولم يستقطب القضاء كصلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين
له خدثه يسمى صحيحاً على الأول دون الثاني **وبصحة**
العقد التي هي أخذاً مما تقدم موافقة الشرع **ترتيب**
أثره أي أثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الاتقاء
في البيع والاستمتاع في النكاح فالصحة منشأ الترتيب
لأنفسه كما قيل قال المصنف يعني أنه حيث ما وجدت
نشأ عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار المانع منه
لا يقدح في كون الصحة منشأ الترتيب كما لا يقدح في جسيمة
ملك النصاب لوجوب الزكاة توقفه على حوّلان الحول
وقدم الخبر على المبتدئ الثاني له الاختصاص فيما يليها
والأصل وترتيب أثر العقد بصحته وعند التقديم
غير الضمير بالظاهر والعكس ليتقدم مرجع الضمير
عليه **وبصحة العبادة** على القول الرابع في معناها
أجزاؤها أي كفايتها في سقوط التعبد أي الطلب
وإن لم تستقطب القضاء **وقيل** أجزاؤها **استقاط القضاء**
كصحتها على القول المرجوح فالصحة منشأ الأجزاء

على القول الرابع فيما مرادفة له على الوجوه فيها
ويختص الاجزاء بالطلوب من واجب ومنه واجب
اي بالعبادة لا يتجاوزها الى العقد المشترك لها
في الصحة **وقيل** يختص **بالواجب** لا يتجاوزها الى المندوب
كالعقد والمعنى ان الاجزاء لا يتصف به العقد وتتصف
به العبادة الواجبة والمندوب وقيل الواجبة فقط
والمندوب وقيل الواجبة فقط ومنشأ الخلاف
حديث ابن ماجة وغيره مثلاً اربع لا تجزئ في الاضحية
فاستعمل الاجزاء في الاضحية وهي مندوبه عندنا
واجبة عند غيرنا كما في حنيفة ومن استعمله في الواجب
اتفاقاً حديث الدارقطني وغيره لا تجزئ صلاة لا يقرأ
الرجل فيها بآم القرآن **ويقال** **بها** اي الصحة **البطلان**
فهو مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعاً للشرع
وقيل في العبادة عدم استقامتها للقضاء **وهو**
اي البطلان الذي علم انه مخالفة ذي الوجهين
الشرع **الفساد** ايضا فكل منهما مخالفة ما ذكر للشرع
خلافاً لابي حنيفة في قوله مخالفة ما ذكر للشرع

بان

بان كان منهياً عنه ان كانت لكون النهي عنه لاصله
فهي البطلان كما في الصلاة بدون بعض الشروط
او الاركان وكما في بيع الملاك فيجوز وهي ما في البطون من
الاجنة لانعدام ركن من البيع اي البيع او لوصفه
فهي الفساد كما في صوم يوم النحر للاغراض بصومه
عن ضيافة الله للناس بلحوم الاضاحي التي شرعها
فيه وكما في بيع الدرهم بالدرهمين لاشتماله على الزيادة
فيما ثم به ويفيد بالقبض الملك الخبيث ولو نذر صوم
يوم النحر صح نذره لان المعصية في فعله دون نذره
ويومر بفطره وقضائه ليتخلص عن المعصية ويبنى
بالنذر ولو صامه خرج عن عهدة نذره لانه ادى
الصوم كما التزمه فقد اعتد بالفساد اما الباطل
فلا يعتد به وفات المصنف ان يقول والخلاف لفظي
كما قال في الغرض والواجب اذ حاصله ان مخالفة ذي
الوجهين للشرع بالنهي عنه لاصله كما تسمى بطلاناً
هل تسمى فساداً او لوصفه كما تسمى فساداً هل هي
تسمى بطلاناً فعنده لا وعنده نعم **والاداء فعل بعض**

وقيل كل ما دخل وقته قبل خروجه واجبا كان او مندوبا
وقوله فعل بعض يعني مع فعل البعض الاخر في الوقت
ايضا صلاة كان او صوما او بعدة في الصلاة لكن يشترط
ان يكون المنحول فيه من ركعة كما هو معلوم من محل
لحديث الصحيحين من ادرك ركعة من الصلاة فقد
ادرك الصلاة وقوله بعض بالتثنية لا حافت
الى مثل ما اضيف اليه المعطوف حذف اختصارا لقولهم
نصف وربع ودرهم وكذا قوله كل في تعريف القضا
والمؤدى ما فعل من كل العبادة في وقتها على القولين
او فيه وبعده على الاول **والوقت لما فعل** كله فيه وفيه
وبعد آء اي للمؤدى **الزمان المقدر له شرعا**
مطلقا اي موسعا لزمان الصلوات الخمس وسننها
والصحي والعيد او مضية لزمان صوم رمضان وايام
اليحيى فماله يقدر له زمان في الشرع كالندى والنفل
المطلقين وغيرهما وان كان فوريا كالايام لا يسمى فعله
آء ولا قضاء وان كان الزمان ضروريا لفعله **والقضا**
فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت آء من الزمان

المذكور

المذكور مع فعل بعضه الآخر بعد خروجه الوقت ايضا
صلاة كان او صوما او قبله في الصلاة وان كان المنحول
منها في الوقت ركعة فكثر والحديث المتقدم فيها يمين
زال عذر كالجنون وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة
فيجب عليه الصلاة ولو قال المصنف وقته كما قال
في الآء آء كفى **استدراكا** بذلك الفعل لما اى كفى
سبق له مقتضى للفعل اى لان يفعل وجوبا او ندبا
فان الصلاة المندوبة تقضى في الاظهر ويقاس عليها
الصوم المندوب فتقوله مقتضى احسن من قول ابن
الحاجب وغيره وجوب لكن لو قال لما سبق لفعله مقتضى
كان اوضح واخصر **مطلقا** اى من المستندرك كما في قضا
الصلاة المتركة بلا عذر او من غيره كما في قضا النائم
الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل
الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لانها وان
انعتد سبب الوجوب او الندب في حقها الوجوب
القضا عليها او ندبها لهما وخرج بقيد الاستدراك
اعادة الصلاة الوردية في الوقت بعدة في جماعة مثلا

ولما أطلق البعض في الآراء للمعلم بقيدة المتقدم
 اقتصر على الكل في القضاء فيضم اليه ما خرج بالقييد
 من أن فعل أقل من ركعة في الوقت والباقي بعده
 قضاء والفرق بين هذا وبين ذي الركعة أنها تشتمل
 على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتهليل
 لها فنجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها
والقضى المفعول من كل العبادة بعد خروج وقتها
 على القولين أو قبله وبعده على الثاني وإنما عرفت المصدر
 والمفعول المستغنى باحدهما قائلان في المؤدى ما فعل
 الذي صده ربه ابن الحاجب تعريف الآراء والقضاء
 والاعادة قال أشار إلى الاعتراض عليه في ذلك
 أي المحجوج لتصحيحه إلى تأويل المصدر بالمفعول
 وإن كان إطلاقه عليه شائعا وعدل في المقضى
 عما فعل إلى المفعول قال لأنه اخصر منه أي بكلمة الألام
 التعريف كالجزم من مدحوليها فلا تعد فيه كلمة وزاد
 مسألة البعض على الأصوليين في تعريف الآراء و
 القضاء جريا على ظاهر كلام الفقهاء الواسعين لذات

الركعة

الركعة في الوقت بها وإن كان وصفها بهما
 في التحقيق المحفوظ للأصوليين بتبعيته ما بعد
 الوقت لما فيه والعكس وبعض الفقهاء حقق توصف
 ما في الوقت منها بالآراء وما بعده بالقضاء ولم يبال
 بتبعيض العبادة في الوصف بذلك الذي قرئ منه
 غيره وعلى هذا والقضاء ياتى المصلى بالتأخير وكذا
 على الآراء أنظر التحقيق وقيل لا نظرا للظاهر
 المستند إلى الحديث **والاعادة فعله** أي المَعَاد
 أي فعل الشيء ثانيا **في وقت الآراء** قيل لخلل
 في فعله أو لأن فوات شرطه أو كرس كالصلاة مع الجماعة
 أو بدون الجماعة سهوا **وقيل لعدم** من خلل في فعله
 أو لا أو حصول فضيلة لم تكن في فعله أو لا **فالصلاة**
المكررة وهي في الأصل المفعولة في وقت الآراء في جماعة
 بعد الانفراد من غير خلل **معادة** على الثاني حصول
 فضيلة الجماعة دون الأول لا تنفكا للخلل والأول هو
 المشهور والذي جزم به الإمام الرازي وغيره ووجه ابن
 الحاجب وإنما عبد المصنف فيه بقيل نظرا لاستعمال

الغتها الا وفق له الثاني ولم يرجح الثاني لتردده في شمله
 لاحد قسمي ما اطلقوا عليه الاعادة من فعل الصلاة
 في وقت الاداء في جماعة بعد اخرى الذي هو مستحب
 على الصحيح استوت الجاهات ام زادت الثانية
 بفضيلة من كون الامام اعلم او اوجع او اجمع اكثر
 او المكان اشرف فقسّم استواءهما بحسب الظاهر
 المحتمل لاشتمال الثانية منه على فضيلة هي حكمة
 الاستعجاب وان لم يتطالع عليهما قد يقال يعتبر احتمال
 فيتناوله التعريف وقد يقال لا فلا ويكون التعريف
 الشامل حينئذ فعل العبادة في وقت ادائها ثانيا
 لعذر او غيره ثم كلام المصنف ان الاعادة قسم من الاداء
 وهو كما قال مصطلح الاكثرين وقيل انها قسمين كما قال
 في النهج العبادة ان وقعت في وقتها المعين ولم تسبق
 باداء مختل فاداء والاعادة **والحكم الشرعي** اي الماخوذ
 من الشرع **ان تغير** من حيث تعلقه من صعوبة له
 على المكلف **الى سهولة** كان تغير من الحرمة للفعل والترك
 الى الحل له **لعذر** مع قيام السبب **للحكم الاصل** المختلف

في

عنه

عنه للعذر **فرخصة** اي فالحكم المتغير اليه التسهيل
 المذكور يسمى رخصة وهي لغة السهولة **كأكل الميتة**
للمضطر والقصر الذي هو ترك الاتمام للمسافر **والسك**
 الذي هو بيع موصوف في الذمة **وفطر مسافر**
 في رمضان **لا يجهد الصوم** بفتح الياء وفيها اي
 لا يشق عليه مشقة قوية **واجبا** اي اكل الميتة وقيل
 هو مباح **ومندوبا** اي القصر لكن في سفر يبلغ ثلاثة
 ايام فصاعدا كما هو معلوم من محله فان لم يبلغها
 فالإتمام اولى خروجا من قوله اي حنيقة بوجوبه
 ومن قال القصر مكروة كما ما ورد في اراد مكروة كراهة
 غير شديدا وهو معنى خلاف الاولى **ومباحا** اي
 السليم **وخلاف الاولى** اي فطر مسافر لا يجهد الصوم
 فان جهله فالفطر اولى واتى بهذه الاحوال اللازمة
 لبيان اقسام الرخصة يعني الرخصة كحل المذكورات
 من وجوب وندب وابطاحه وخلاف الاولى وحكمها
 الاصلية الحرمة واسبابها الخبث في الميتة ودخول
 وقتي الصلاة والصوم في القصر والفطر لانه سبب

لوجوب الصلاة تامة والصوم والغفر في السلم وهي
قائمة حال الحمل واعتارة الاضطراب ومشقة السفر
والحاجة الى من الغلات قبل ادراكها وسهولة
الوجوب في اكل الميتة لموافقة لغرض النفس
في بقائها وقيل انه عزيمة لصعوبته من حيث
انه وجوب ومن الرخصة اباحة ترك الجماعة في الصلاة
لمرض ونحوه وحكمه الاصل الكراهة الصعبة
بالنسبة الى الاباحة وسببها قائم حال الاباحة
وهو الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع من شعائر
الاسلام **والا** اي وان لم يتغير الحكم كما ذكرنا ان لم
يتغير اصلا كوجوب الصلوات الخمس وتغير الى صعوبة
حرمته الاصطياح بالاحرام بعد اباحته قبله او الى
سهولة لا بعد ترك كل ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلا
لمن لم يجد ثوبا بعد حرمة بمعنى انه خلاف الاولى او
بعد الامع قيام السبب للحكم الاصل كاباحته ترك
ثبات الواحد مثلا من المسلمين للعشرة من الكفار في القتال
بعد حرمة وسببها قلة المسلمين ولم تنقح حال الاباحة

كثرتهم

كثرتهم حينئذ وعذرهما مشقة الثبات المذكور لما كثروا
فعرزمة اي فالحكم غير المتغير او المتغير اليه الصعب
او السهل المذكور يسمى عزيمة وهي لغة القصص القصيرة
لانه عزيم امرة اي قطع وحتم صعب على المطلق وسهل
واورد على التعريفي وجوب ترك الصلاة والصوم
على الحائض فانه عزيمة ويصدق عليه تعريف الرخصة
ويجانب منع الصدق فان الحيض الذي هو عذر في ترك
مانع من الفعل ومن مانعته نشاء وجوب التارك
وتقسيم المصنف كالبيضاوي وغيره الحكم الى الرخصة
والعزيمة اقرب الى اللغة من تقسيم الامام الرازي
وغيره الفعل الذي هو متعلق الحكم اليهما **والدليل**
ما اي شئ **يمكن التوصل** اي الوصول بكلفة ببيع
النظر فيه الى مطلوب خبري بان يكون النظر فيه من
الجمعة التي من شأنها ان ينتقل الذهن بها الى ذلك
المطلوب المسماة وجبة الدلالة والخبري ما يخبر به
ومعنى الوصول اليه بما ذكر علمه او ظنه فالنظر هنا
الفكر لا بقيد المؤدى الى علم او ظن كما سياتي حذرا

من التكرار والفكر حركة النفس في العقول لا وتعمل
التعريف الدليل القطعي كالعالم لوجود الصانع
والظني كالنار لوجود الدخان وقيموا الصلابة لوجودها
في النظر الصحيح في هذه الأدلة أي بحركة النفس
فيما تعقله منها مما من شأنه أن يستقل به إلى تلك
المطلوبات كالحادث في الأول والاحراق في الثاني
والامر بالصلابة في الثالث تصل إلى تلك المطلوبات
بأن ترتب هكذا العالم حادث وكل حادث له صانع
فالعالم له صانع النار شيء محرق وكل محرق له دخان
فالنار لها دخان اقيموا الصلابة امر بالصلابة وكل
امر شيء لوجوبه حقيقة فالامر بالصلابة لوجوبها
وقال يمكن التوصل دون يتوصل لأن الشيء يكون
دليلا وإن لم يتطرق به النظر التوصل به وفيه النظر
بالصحيح لأن الفاسد لا يمكن التوصل به إلى المطلوب
لانتفاوجه الاله لانه عنه وإن أدى إليه بواسطة اعتقاد
أو ظن كما إذا نظر في العالم من حيث البساطة وفي النار
من حيث التشخيص فإن البساطة والتشخيص ليس من

شأنهما

شأنهما أن يستقل بهما إلى وجود الصانع والدخان
ولكن يؤدى إلى وجودهما هذا أن النظران ممكن
اعتقاد أن العالم بسيط وكل بسيط له صانع ومن
ظن أن كل مستحق له دخان أما المطلوب غير الخبزي
وهو التصوري فيتوصل إليه أي يتصور بما يسمى
حدا بان يتصور كالحیوان الناطق حد الإنسان
وسيا في حد الحد الشامل لذلك وغيره **واختلف**
أيمتناهل العلم بالمطلوب الحاصل عندهم عقيبه
أي عقيب صحيح النظر عادة عند بعضهم كالشعري
فلا يتخلف الاخرق للعادة كتخلف الاحراق عن ماسة
النار ولزوما عند بعضهم كالامام الرازي فلا ينفك
اصلا لوجود الجوهر لوجود العرض **مكتسب** للناظر
فقال الجمهور نعم لان حصوله عن نظره المكتسب
له وقيل لا لان حصوله اضطراري لا قدرة على دفعه
ولا الانفكاك عنه فلا خلاف الا في التسمية وهي
بالمكتسب انسب والظن كالعالم في قولي الاكتساب
وعدمه دون قولي اللزوم والعادة لانه ارتباطيين

الظن وبين امرًا بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلا
او عادة فانه مع بقا سببه قد يزول العارض كما اذا
أخبر عدل بحكمه واخر بتقيضة اول ظهور خلاف
المظنون كما اذا ظن ان زيدا في الدار يكون مركبه
وخدمه ببابها ثم شوهد خارجها وما غير ما يمتنع
فالمعزلة قالوا النظر يؤكد العلم كتوليد حركة اليد
لحركة المفتاح عندهم وعلى وزانه يقال الظن الحاصل
متولد عن النظر عندهم وان لم يجب عنه وقوله عتيبه
باليا لغة قليلة جرت على الاسته والكثر ترك اليا
كما ذكره النووي في تحريره **والحد** عند الاصوليين
ما يميز الشيء عما عداه كما يعرف عند المناطق ولا يميز
كذلك الا ما يخرج عنه شيء من افراد الحد ودولا يدخل
فيه شيء من غيرها والاول مبين لمفهوم الحد والثاني
لخاصته وهو معنى قول المصنف كالتقاضي ابي بكر
الباقلاني الحد **الجامع** اي لافراد الحدود **المانع** اي
من دخول غيرها فيه **ويقال** ايضا الحد **المطرود** اي
الذي كلما وجد وجد الحد ود فلا يدخل فيه شيء من غير

افراد

افراد الحد ود فيكون مانعا **المنعكس** اي الذي كلما وجد
الحد ود وجد هو فلا يخرج عنه شيء من افراد الحد ود
فيكون جامعا فموردى العبارتين واحد والاولى اوضح
فيصدق ان على الحيوان الناطق حد اللائسان بخلاف
حدك بالحيوان الكاتب بالنقل فانه غير جامع وغير منعكس
وبالحيوان الماشي فانه غير مانع وغير مطرود وتفسير
المنعكس المراد به منعكس المراد بالمطرود بما ذكر الماخوذ
من العضد الموافق في اطلاق العكس عليه للعرف
حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس وكل انسان حيوان
والعكس اظهر في المراد اي معنى الجامع من تفسير ابن
الحاجب وغيره بانه كلما انتفى الحد انتفى الحد ود اللازم
لذلك التفسير نظرا الى ان الانعكاس الثلاثي في الانتفاء
كالاطراد الثلاثي في الثبوت **والكلام** النفسى **في الاول**
قيل لا يسمى **خطابا** حقيقة لعدم من يخاطب به
اذا ذلك وانما يسماه حقيقة فيما لا يزال عنده وجود
من يفهم واسماعه اياه باللفظ كالقران او باللفظ
كما وقع لموسى عليه السلام كما اختار الغزالي خرقا

المعادة وقيل سمعه بلفظ من جميع الجهات على خلاف ما هو
العادة وعلى كل اختص بانه كلهم الله والا مع انه يسمى
حقيقة بتنزيل المعلوم الذي سيوجد منزلة الوجود
والكلام النفسى في الازل **قيل لا يتنوع** الى امر ونهى
وخبر وغيرها لعدم من تتعلق به هذه الاشياء اذ ذلك
ولما يتنوع اليها فيما لا يزال عند وجود من تتعلق به
فتكون الانواع حادثة مع قدم المشترك بينهما والاصح
تنوعه في الازل اليها بتنزيل المعلوم الذي سيوجد
منزلة الوجود وما ذكر من حدوث الانواع مع قدم
المشترك بينهما يلزمه محال من وجود الجنس مجردا
عن انواعه الا ان يراد انها انواع اعتبارية اى عوارض
له يجوز خلوة عنها تحدث بحسب التعلقات كما ان
تنوعه اليها على الثاني بحسب التعلقات ايضا لكونه
صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات من حيث
تعلقه في الازل او فيما لا يزال بشئ على وجه الاقتضا
لفعله يسمى امرا او تركه يسمى نهيا وعلى هذه القياس
وقدم هاتين المسئلتين المتعلقتين بالمدلول في الجملة

على

على النظر المتعلق بالمدلول الذي الكلام فيه لاستنباطه
ما يطول **والنظر الفكري** اى حركة النفس في العقولات
بخلاف حركتها في المحسوسات فتسمى **تخيلا المودى**
الى عالم اوطن بمطلوب خبري فيهما او تصوري في العلم
فخرج الفكر غير المودى الى ما ذكرنا كثر حديث النفس
فلا يسمى نظرا وشمل التعريف النظر الصحيح القطعي
والظني والعاسد فانه يودى الى ما ذكرنا بواسطة
اعتقاد اوطن كما تقدم بيانه في تعريف الدليل
وان كان منهم من لا يستعمل الثانية الا فيما يودى
بنفسه **والادراك** اى وصول النفس الى المعنى
بتمامه من نسبة او غيرها **بالحكم** مع من يقع
النسبة او تراعى **تصور** ويسمى علما ايضا كالعلم
مما تقدم اما وصول النفس الى المعنى لا بتمامه
فيسمى **شعورا** **والحكم** يعنى والادراك للنسبة وطرئها
مع الحكم المسبوق بالادراك لذلك **تصديق** كادراك
الانسان والكاتب وكون الكاتب ثابتا بالانسان واقناع
ان الكاتب ثابت للانسان او تراعى ذلك اى نفيه

في التصديق بان الانسان كاتب او انه ليس بكاتب
الصاويين في الجملة وقيل الحكم ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة قال بعضهم وهو التحقيق
والايقاع والانتزاع ونحوهما كالايجاب والسلب
عبارات شتم كثيرا ما يطلق التصديق على الحكم وحده
كقيل ان مسماه ذلك على القولين في معنى الحكم
ومن هذا الاطلاق قول المصنف كغيره **وجازمه**
اي جازم التصديق بمعنى الحكم اذ هو المنقسم
الى جازم وغيره اي الحكم الجازم **الذي لا يقبل التغير**
بان كان لموجب من حش او عقل او عادة فيكون
مطابقا للواقع **علم** كالتصديق اي الحكم بان زيدا
متحرك من شاهد متحرك او ان العالم حادث او ان
الجبل حجر **والتصديق** اي الحكم الجازم **القابل للتغير**
بان لم يكن لموجب مطابق الواقع اولا اذ يتغير الاول
بالتشكيك والثاني به او بالاطلاع على ما في نفس الامر
اعتقاد وهو اعتقاد **صحيح** ان مطابق الواقع كاعتقاد
المقلد ان الفاسي مندوب **فاسد** ان لم يطابق اي

الواقع

الواقع كاعتقاد الفلاسفة ان العالم قديم **والتصديق**
اي الحكم **غير الجازم** بان كان معه احتمال نقيض
المحكوم به من وقوع النسبة اولا ووقوعها **طن ورهم**
وشك لانه اي غير الجازم **اما راجح** لوجحان المحكوم
به على نقيضه فالظن **او مرجوح** لمرجوحية المحكوم
به لنقيضه فالوهم **او مساو** لمساواة المحكوم به
من كل من النقيضين على البديل للاخر فالشك
فهو بخلاف ما قبله حكمان كما قال امام الحرمين
والغزالي وغيرهما الشك اعتقاد ان يتقاوم سببهما
وقيل ليس الوهم والشك من التصديق اذ الوهم
ملحظة الطرف المرجوح والشك التردد في الوقوع
واللا وقوع قال بعضهم وهو التحقيق لما اريد
مما تقدم من ان العقل يحكم بالمرجوح او المساوي
عنده ممنوع على هذا **والعلم** اي القسم المسمى
بالعلم من حيث تصور حقيقته بقربته السياق
قال الامام الرازي في المحصول **ضروري** اي يحصل
بمجرد اتفاق النفس اليه من غير نظر واكتساب

لان علم كل احد حتى من لا يتاقي منه النظر كالبله والصبيان
بانه عالم بانه موجودا وملتذا او متاعا ضروري بجميع اجزائه
ومنها تصور العلم بانه موجودا وملتذا او متاعا بالتحقيقه
وهو علم تصديقي خاص فيكون تصور مطلق العلم
التصديقي بالتحقيقه ضروريا وهو الماده على واجب
بانا لا نسلم انه يتعين ان يكون من اجزاء ذلك تصور
العلم المذكور بالتحقيقه بل يكفي تصور بوجه فيكون
الضروري تصور مطلق العلم التصديقي بالوجه
لا بالتحقيقه الذي هو محل النزاع **ثم قال** في الحصول
ايضا هو اي العلم **حكم الذهن الجازم المطابق**
لوجبه وقد تقدم شرح ذلك فخذ مع قوله انه
ضروري لكن بعد حده فثم هنا للترتيب الذكرى
لا العنوى **وقيل** هو ضروري **فلا يجد** اذ لا فائدة
في حده الضروري للحصول من غير حده وصنيع الامام
لا يخالف هذا وان كان سياق المصنف بخلافه لانه
حده اولا بنا على قول غيره من الجمهور انه نظري مع
سلامة حده عما ورد على حده ودهم الكثيرون ثم قال

انه

انه ضروري اختيارا دل على ذلك قوله في المحصل
اختلفوا في حده العلم وعندى ان تصور بديهي
اي ضروري نعم قد يجد الضروري لا فائدة العبارة
عنه **وقال امام الحرمين** هو نظري **عسر**
اي لا يحصل الا بنظر دقيق لخفاؤه **فالراي** بسبب
عسر من حيث تصور بتحقيقه **الامسالك**
عن تعريفه السبوق بذلك التصور العسر صونا
لنفس عن مشتقة الخوض في العسر قال كما اوضح
به الغزالي نابعاله ويميز عن غيره المتبس به من قسام
الاعتقاد بانه اعتقاد جازم مطابق ثابت فليس هذا
حقيقته عند جما وظاهرا تقدم من صنيع الامام
الوازي انه حقيقته عند **ثم قال المحققون لا يتفاوت**
العلم في جزئياته فليس بعضها وان كان ضروريا اقوى
في الجزم من بعض وان كان نظريا **واما التفاوت**
فيها **بكثره العلاقات** في بعضها دون بعض كما في
العلم بثلاثة اشياء والعلم بشيئين بنا على اعتقاد العلم
مع تعدد المعلوم كما هو قول بعض الاشاعرة قياسا

على علم الله تعالى والاشعري وكثير من الفلاسفة
على تعدد العلم بتعدد المعلوم فالعلم بهذا الشيء غير
العلم بذلك الشيء واجيب عن القياس بأنه خال
عن الجامع وعلى هذا لا يقال بتفاوت العلم بما ذكره
وقال الأكثر ويتفاوتون العلم في جزئياته اذ العلم
مثلا بان الواحد نصف الاثنين اقوى في الجزم
من العلم بان العالم حارث واجيب بان التفاوت
في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم بل من حيث
غيره كالف النفس باحد العلوميين وون الآخر
والجهل انتفا العلم بالمقصود اي ما من شأنه
ان يقصد ليُعلم بان لم يدرك اصلا ويسمى الجهل
البيسط او ادرك على خلاف هيئته في الواقع ويسمى
الجهل المركب لانه جهل المذكر بما في الواقع مع الجهل
بانه جاهل به كاعتقاد الفلاسفة ان العالم قديم
وقيل الجهل **تصور العلوم** اي ادراك ما من شأنه
ان يعلم **على خلاف هيئته** في الواقع فالجهل البسيط
على الاول ليس جهلا على هذا والقولان ما هو ذان

من

من قصيدة بن مكي في العقائد واستغنى بقوله
انتفا العلم عن التقييد في قول غيره عدم العلم
عما من شأنه العلم لاخراج الجهاد والبهيمة عن الانتفا
بالجهل لان انتفا العلم انما يقال فيما من شأنه العلم
بخلاف عدم العلم وخبر بقوله المقصود ما لا يقصد
كاسفل الارض وما فيه فلا يسمى انتفا العلم به جهلا
واستعماله التصور بمعنى مطلق الادراك خلاف ما سبق
صحيح وان كان قليلا ويقتسم حينئذ الى تصور
ساذج اي لاحكم معه والى تصور معه حكم وهو
التصديق **والسهو والذهول** اي الغفلة **عن**
المعلوم الحاصل فيتنبه له بادنى تنبيه بخلاف النسيان
فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله **مسئلة**
الحسن فعل المطلق **المأذون** فيه واجبا ومنه **وبا**
ومباحا الواو للتقسيم والنصوبات احوال لازمة
اتي بها لبيان اقسام الحسن **قيل** **وفعل غير المطلق**
ايضا كالصبي والساقي والناثم والبهيمة نظرا الى ان
الحسن ما لم ينه عنه **والقيح** فعل المطلق **المنهى**

عنه ولو كان منهيا عنه بالعموم اى بعوم النهى المستفاد
منه وامر الندب كما تقدم قد دخل في القبيح **خلاف الاول**
كما دخل فيه الحرام والمكروه **وقال امام الحرمين**
ليس المكروه اى بالمعنى الشامل لخلاف الاول **فيما**
لانه لا يذم عليه **واحصنا** لانه لا يسوغ الثناء عليه
بخلاف المباح فانه يسوغ الثناء عليه وان لم يؤمر به
على ان بعضهم جعله واسطة ايضا نظرا الى ان
الحسن ما امر بالثنا عليه كما تقدم في ان الحسن
والقبح بمعنى ترتب المدح والذم شرعا **مسئلة**
جائز الترك سواء كان جائزا للفعل ايضا ام ممتنعا
ليس بواجب والا لكان ممتنع الترك وقد فرض جائز
وقال اكثر الفقهاء يجب الصوم على الحائض والبرص
والسافر لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
وهو لا يشهدوه وجواز الترك لهم لعذرهم اى الخيض
المانع من الفعل ايضا والمرض والسفر اللذين لا ينفك
منه ولانه يجب عليهم القضا بقدر ما فاتهم فكان
الماتى به بدلا عن الثابت واجيب بان شهر

الشهر

الشهر موجب عند انتفا العذر لا مطلقا بان وجوب
القضا انما يتوقف على سبب الوجوب وهو هنا
شهور الشهر وقد تحقق لا على وجوب الاداء والامساك
وجب قضا الظهر مثلا على من نام جميع وقتها لعدم
تحقق وجوب الاداء في حقه لفعلته **وقيل** يجب
الصوم على **المسافر ونهما** اى دون الحائض والبرص
لقدرة المسافر عليه وعجز الحائض عنه شرعا والبرص
حسافي الجملة **وقال الامام الرازي** يجب عليه اى
على المسافر ونهما **احد الشهرين** الحاضر واخر
بعد فإيهما اتى به فقد اتى بالواجب كما في خصال
كفارة اليمين **والخلف لفظي** اى راجع الى اللفظ دون
المعنى لان ترك الصوم حالة العذر جائز اتفاقا
والقضا بعد زواله واجب اتفاقا **وفي كون المندوب**
ما موراه اى مسمى بذلك حقيقة **خلاف** مبني
على ان امر حقيقة في الايجاب كصيغة افعل
فلا يسمى ورجحه الامام الرازي اوفى القدر المشترك
بين الايجاب والندب اى طلب الفعل فيسمى ورجحه

الأمدى أما كونه ما موربه بمعنى أنه متعلق الأمر
 صيغة الفعل فلا نزاع فيه سواء قلنا أنها مجاز في الندب
 أم حقيقة فيه كالأيجاب خلاف يأتي **والأصح ليس**
المندوب مكلفا به وكذا المباح أي الأصح ليس مكلفا
 به **ومن ثم** أي من هنا وهو أن المندوب ليس مكلفا
 به أي من أجل ذلك **كان التكليف الزام ما فيه كلفة**
 من فعل أو ترك **لا طلبه** أي طلب ما فيه كلفة من
 فعل أو ترك على وجه الإلزام **ولا خلافا للقاضي**
 أي بترك الباقي في قوله بالثاني فعنده المندوب
 والمكروه بالمعنى الشامل لخلاف الأولى مكلف بهما
 كالواجب والحرام وزاد الاستناد أبو إسحاق الأسفرائني
 على ذلك المباح فقال أنه مكلف به من حيث وجوب
 اعتقاد أبا حنيفة تنميها للأقسام والأفعية مثله
 في وجوب الاعتقاد **والأصح أن المباح ليس بجنس**
للواجب وقيل أنه جنس له لأنها ما ذون في فعلهما
 وأختص الواجب بفصل المنع من الترك قلنا وأختص
 المباح أيضا بفصل الأذن في الترك على السواء فلا

خلاف

فلا خلاف في المعنى إذا المباح بالمعنى الأول أي الماذون
 فيه جنس للواجب اتفاقا وبالمعنى الثاني أي المحذور
 فيه وهو المشهور غير جنس له اتفاقا **والأصح أنه** أي
 المباح **غير ما موربه من حيث هو** فليس بواجب ولا مندوب
 وقال الكعبى أنه ما موربه أي واجب إذا من مباح
 ألا ويتحقق به ترك حرام ما فيتحقق بالسكون ترك
 القذف وبالسكون ترك القتل وما يتحقق بالشئ لا يتم
 إلا به وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو
 واجب كما سيأتي فالمباح واجب ويأتي ذلك في غيره كالكره
والخلف لعقل أي راجع إلى اللفظ دون المعنى فإن
 الكعبى قد صرح بما يؤخذ من دليله من أنه غير ما موربه
 به من حيث ذاته فلم يخالف غيره ومن أنه ما موربه
 من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام به وبغيره
 لا يخالفه في ذلك كما أشار إليه المعنف بقوله من حيث
 هو **والأصح أن الأباح حكم شرعي** أي هي التخيير
 بين الفعل والترك المتوقف وجوده كغيره من الحكم
 على الشرع كما تقدم وقال بعض المعتزلة لا أنه

انتفاء المحرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود
الشرع مستمر بعده **والاصح ان الوجوب لشيء اذا**
نسخ كان قال الشارع نسخت وجوبه **بقى الجواز**
له الذي كان في ضمن وجوبه من الاذن في الفعل
بما يقوم من الاذن في الترك الذي خلف النفع منه
اذ لا قوام للجنس بدون فعل ولا رادة ذلك قال
اي عدم المحرج يعني في الفعل والترك من الاباحة
او الندب او الكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الاولى
اذ لا دليل على تعيين احدها **وقيل** الجواز الباقي
بمقتضى **الاباحة** اذ بارتفاع الوجوب يتبقى الطلب
فيثبت التخيير **وقيل** هو الاستحباب اذ المتحقق
بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب المجازم فيثبت الطلب
غير المجازم وقال الغزالي لا يبقى الجواز لان نسخ الوجوب
يجعله كانه لم يكن ويرجع الامر الى ما كان قبله من
تحريره او اباحته اى تكون الفعل مخرجا ومنفعة كالمقتضى
في الكتاب الخامس **مسئلة الامر بواحد منهم**
من اشياء معينة كما في كفارة اليمين فان في آياتها

الا

الامر بذلك تقدير **بواحد** **واجب** **واحد** **منها** **لا يعينه**
وهو القدر المشترك بينهما في ضمن اى معين منها
لانه لما موربه **وقيل** **يوجب الكل** فيشأب بفعلها ثواب
فعل واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات
ويستقط **الكل الواجب بواحد** منها حيث اقتصر
عليه لان الامر تعلق بكل واحد منها بخصوصه على وجه
الاكتفاء بواحد منها قلنا ان سلم ذلك لا يلزم منه
وجوب الكل المرتب عليه ما ذكر **وقيل الواجب** في ذلك
واحد منها **معين** عند الله تعالى اذ يجب ان يعلم
الامر لما موربه لانه طالبه ويستحيل طلب الجبرول
فان فعل المكلف المعين فذاك وان فعل **غيره** منها
سقط الواجب بفعل ذلك الغير لان الامر في الظاهر
بغير معين قلنا لا يلزم من وجوب علم الامر بالما مور
به ان يكون معينا عنده بل يكفي في علمه به ان يكون
متميزا عنده عن غيره وذلك حاصل على قولنا التميز
احد المعينات اليهم عن غيره من حيث تعيينها **وقيل**
هو اى الواجب في ذلك ما يختار **المكلف** للفعل

من أن واحد منهما بان يفعله دون غيره وإن اختلف
باختلاف اختيار المطلقين للاتفاق على الخروج عن
عهدة الواجب بأي منها يفعل قلنا الخروج به
عن عهدة الواجب لكونه أحدها لا لخصوصه للقطع
بإستواء المطلقين في الواجب عليهم والاقوال غير الأول
للمعزلة وهي متفقنة على نفي إيجاب واحد لا بعينه
كنفيهم تحريم واحد لا بعينه كما سيأتي لما قالوا من أن
تحريم الشيء أو إيجابه لما في فعله أو تركه من الفساد
التي يتركها العقل وإنما يتركها في المعين وتعرف
المسئلة على جميع الاقوال بالواجب الخير لتجوير المطلق
في الخروج عن عهدة الواجب بأي من الأشياء يفعله
وإن لم يكن من حيث خصوصه واجبا عندنا **فإن**
فعل المطلق على قولنا **الكل** وفيها على ثوابا وعقابا
وإد في ذلك **فقليل** **الواجب** أي المثاب عليه ثواب
الواجب الذي هو كثرة ثواب سبعين منه وبأحدها
من حديث رواه ابن خزيمة والبيهقي في شعب
الإيمان **اعلاها** ثوابا لأنه لو اقتصر عليه لاثيب

عليه

٢٣
عليه ثواب الواجب فضم غيره إليه معا ومرتبا لا ينقصه
عن ذلك **وإن تركها** بان لم يأت بواحد منها **فقليل**
يعاقب على أدائها عقابا إن عوقب لأنه لو فعله
فقط لم يعاقب فإن تساوت فتوابع الواجب والعقاب
على واحد منها فعلت معا ومرتبا وقيل في المرتب
الواجب ثوابا أو لها تفاوت وتساوت لتأدي الواجب
به قيل غيره وثواب ثواب المندوب على كل من غير ما ذكر
لثواب الواجب وهذا كله مبني كما ترى على أن محل
ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه
الذي يقع نظرا لتأدي الواجب به والتحقيق المأخوذ
مما تقدم أنه أحدهما من حيث أنه أحدهما لا من
حيث ذلك الخصوص والاكاف من تلك الحيثية واجبا
حتى أن الواجب ثوابا في المرتب أولها من حيث أنه
أحدهما لا من حيث خصوصه وكذا يقال في كل من
الزائد على ما يتأدى به الواجب منها أنه يثاب عليه ثواب
المندوب من حيث أنه أحدهما لا من حيث خصوصه
ويجوز تحريم واحد لا بعينه من شيء معين وهو

القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منها فعلى
المكلف تركه في أي معين منها وله فعله في غيره إذا لا
مانع من ذلك **خلافا للمعزلة** في منعهم ذلك كمنعهم
إيجاب واحد لا بعينه لما تقدم عنهم فيهما **وهي**
كالخير أي والمسئلة كمسئلة الواجب الخير فيما تقدم
فيها فيقال على قياسه النهي عن واحد مبهم من شي
معينة نحو لا تتناول السمك أو اللبن أو البيض يحرم
واحد منها لا بعينه بالعنى السابق وقيل يحرم جميعها
جميعها فيعاقب بفعلها عتاق فعل محرمات ويشاب
بتركها امتثال ثواب ترك محرمات ويسقط تركها الواجب
ترك واحد منها وقيل المحرم في ذلك واحد منها
معين عند الله تعالى ويسقط تركه الواجب بتركه
أو ترك غيره منها وقيل المحرم في ذلك ما يغتار المكلف
لترك منها بان يتركه دون غيره وإن اختلف باختلاف
اختيار المكلفين وعلى الأول أن تركت كلها امتثالا أو
فعلت وهي متساوية أو بعضها أخف عقابا وثوابا
فقل ثواب الواجب والعقاب في التساوية على ترك

وفعل واحد منها وفي المتفاوتة على ترك أشدها
وفعل أخفها سواء فعلت معا أو مرتبا وقيل العقاب
في المرتب على فعل أخرها تفاوتت أو تساوت لا رتباب
الحرام به ويشاب ثواب الندوب على ترك كل من غير
ما ذكر تركه لثواب الواجب والتحقيق أن ثواب الواجب
والعقاب على ترك وفعل أحدها من حيث إنه أحدها
حتى أن العقاب في المرتب على أحدها من حيث أنه
أحدها ويشاب ثواب الندوب على ترك كل من غير
ما يتبادر بتركه الواجب منها من حيث أنه أحدها
وقيل زيادة على ما في الخير من طرف المعزلة **لم ترد**
به أي بتحرزهم ما ذكر **اللغة** حيث لم ترد بطريقه من
النهي عن واحد مبهم من شي معينة وقوله تعالى
ولا تقطع منهم أثمانا أو كفورا نهى عن طاعتها أجماعا
قلنا الإجماع مستند صرفه عن ظاهره **مسئلة**
فرض الكفاية المنقسم اليه وإلى فرض العين مطلق
الفرض المتقدم **حده** مهم **يقصد حصوله من غير**
نظر بالذات إلى فاعله أي يقصد حصوله في الجملة

فلا ينظر الى فاعله الا بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل
بدون فاعل فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنائز
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالجور والصنائع وخبر
فرض العين فانه منظور بالذات الى فاعله حيث
قصد حصوله من كل عين اى واحد من المكلفين
او من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم
فيما فرض عليه دون ائمة ولم يقيد بقصد الحصول
بالجزم احترازاً عن السنة لان الغرض تمييز فرض
الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر
وزعمه اى فرض الكفاية **الاستاذ** ابو اسحاق
الاسفرايني **وامام الحرمين وابوه** الشيخ ابو محمد
الجويني **افضل** من فرض العين لانه يصاب بقيام
البعض به الكافي في الخروج عن عهدته جميع المكلفين
عن الاثم المترتب على تركهم له وفرض العين انما
يُصاب بالقيام به عن الاثم انقائهم به فقط والتبادر
الى الازهان وان لم يتعرضوا له فيما علمت ان فرض
العين افضل لشدة اعتنا الشارع به بقصد حصوله

من

من كل مكلف في الاغلب ولعارضه هذا دليل الاول
اشار المصنف الى النظر فيه بعزوه الى قائله الايمنة
المذكورة من المفيد ان للامام سلفاً عظيماً فيه فانه
مشهور عنه فقط كما اقتصر على عزوه اليه النووي والاكثر
وهو اى فرض الكفاية **على البعض** و**قال** **الامام**
الرازي للاكتفاء بحصوله من البعض **لا على الكل خلافاً**
للشيخ الامام والد المصنف **والجمهور** في قولهم انه على
الكل لاثمهم بتركه ويستقط بفعل البعض واجيب
بان اثمهم بالترك لتقويتهم ما قصد حصوله من جهتهم
في الجملة لا للوجوب عليهم قال المصنف ويدل لما اخترناه
قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وذكر والده مع الجمهور
مقدم ما عليهم قال تقوية لهم فانه اهل لذلك **والتمتار**
على الاول **البعض** **بهم** اذ لا دليل على انه معين فمن
قام به سقط الفرض بفعله **وقيل** البعض **معين**
عند الله تعالى يستقط الفرض بفعله وبفعل غيره كما يسقط
الدائن عن الشخص باذنه **وقيل** البعض **قائم**

لستقططه بفعله ثم مد ارم على الفلن فعلى قول البعض من
ظن ان غير لم يفعله وجب عليه ومن لا فلا وعلى قول
الكل من ظن ان غيره فعله سقط عنه ومن لا فلا **ويتعين**
فروض الكفاية **بالشروع** فيه اي يصير به تلك فرض
عين يعنى مثله في وجوب الاتمام **على الاصح** بحاج مع
الفرضية وقيل لا يجب اتمامه والفرق ان القصده
به حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله ممن شرع فيه
فيجب اتمام صلاة الجنازة على الاصح كما يجب الاستمرار
في صف القتال جزما لما في الانصراف عنه من كسر
قلوب الجند وانما لم يجب الاستمرار في تعلم العلم لمن
اشق الرشده فيه من نفسه على الاصح لان كل مسئلة
مطلوبة براسها منقطعة عن غيرها بخلاف صلاة
الجنازة وما ذكره تبعها من الرفع في مطلبه في باب
الوديعة من انه يتعين بالشروع على الاصح بالنظر
الى الاصول افعده مما ذكره البارز في التمييز تبعا
للفرغ من انه لا يتعين بالشروع على الاصح الاجهاد
وصلاة الجنازة وان كان بالنظر الى الفروع اضبط **وسنة**

الكفاية

277
وسنة الكفاية المتقسم اليها والى سنة العاين مطلق
السنة المتقدم **حده كفر ضمه** فيما تقدم وهو
امورا حدها انها من حيث التمييز عن سنة العاين
مهم يقصد حصوله من غير نظوبالذات الى فاعله
كابتداء السلام وتثبيت العاطس والتسمية للاكل
من جهة جماعة في الثلاث مثلا ثانيها انها افضل
من سنة العاين عند الاستاذ ومن ذكر معه **لستقطط**
الطلب بقيام البعض بها عن الكل الطلويين بها ثالثها
انها مطلوبة من الكل عند الجمهور وقيل من بعض مبهم
وهو المختار وقيل معين عند الله يستقطط الطلب بفعله
وبفعل غيره وقيل من بعض قام بها رابعها انها تتعين
بالشروع فيها اي تصير به سنة عين يعنى مثله
في تأكد طلب الاتمام على الاصح **مسئلة الاكثر**
من الفقهاء ومن المتكلمين على **على ان جميع وقت**
الظهر جواز او نحوه اي نحو الظهر كباقي الصلوات الخمس
وقت لادائه ففي اي جزء منه اوقع فقد اوقع في وقت
ادائه الذي يسعه وغيره ولذلك يعرف بالواجب

الموسع وقوله جواز راجع الى الوقت لبيان ان الظلام
 في وقت الجواز لا في الزائد عليه ايضا من وقت الضميمة
 وان كان الفعل فيه ادا بشرطه **ولا يجب على الموحدة**
 اي مريد التأخير عن اول الوقت **العزم** فيه على الفعل
 بعد في الوقت **خلافا لقوم** كالقاضي ابوبكر الباقلاني
 من المتكلمين وغيره في قولهم بوجوب العزم **ليتميز**
 به الواجب الموسع من المندوب في جواز الترك واجب
 بحصول التمييز بغيره وهو ان تأخير الواجب عن الوقت
يؤثم وقيل وقت ادائه **الاول** من الوقت لوجوب
 الفعل بدخول الوقت **فان اخر عنه نقضا** وان فعل
 في الوقت حتى ياتهم بالتأخير عن اوله كما نقله الامام
 الشافعي عن بعضهم وان نقل القاضي ابوبكر الباقلاني
 الاجماع على نفي الاثم ونقله قال بعضهم انه قضاء بسد
 مسد الاداء **وقيل** وقت ادائه **الاخر** من الوقت لانتفاء
 وجوب الفعل قبله **فان قدم** عليه بان فعل قبله
 في الوقت **فتعجيل** اي فتقديمه تعجيل للوجوب
 مسقط له كتعجيل الزكاة قبل وجوبها **وقال الحنفية**

وقت ادائه ما اي الجزء الذي **اتصل به الاداء من الوقت**
 كالاتى الفعل بان وقع فيه **والا** اي وان لم يتصل الاداء
 بجزء من الوقت بان لم يقع الفعل في الوقت **فالاخير**
 اي وقت ادائه الجزء الاخر من الوقت لتعيينه للفعل
 فيه حيث لم يقع فيما قبله **وقال الكرخي ان قدم**
 الفعل على اخر الوقت بان وقع قبله في الوقت **وقع**
 ما قدم **واجبا بشرط بقائه** اي بقا المقدم له **مكلفا**
 الى اخر الوقت فان لم يبق كذلك كان مات او جرد
 وقع ما قدمه نفلا فشرط الوجوب عنده ان يبقى من
 ادركه الوقت بصفة التطييف الى آخر المتيقن به
 الوجوب وان اخر الفعل عنه ويومر به قبله لان الاصل
 بقاؤه بصفة التطييف فحيث وجب فوقت ادائه عنده
 كما تقدم عن الحنفية لانه منهم وان خالفهم فيما شرطه
 فذكره المصنف دون الاول المعلوم بما قدمه والاقوال
 غير الاول منكورة للواجب الموسع لانفاقها على ان
 وقت الاداء لا يفضل عن الواجب **ومن اخر الواجب**
 المذكور بان لم يشغل به اول الوقت مثلا مع **ظن الوقت**

عقب ما يسعه منه مثلا **عصى** لظنه فوات الواجب
بالتأخير فان **عاش وفعله** في الوقت فالجمهور
قالوا فعله **ادا** لانه في الوقت المقدّر له شرعا وقال
القاضيان ابوبكر الباقلاني من المتكلمين **والحسين**
من الفقهاء فعله **قضا** لانه بعد الوقت الذي تضيق
بظنه وان بان خطاؤه **ومن** اخبر الواجب المذكور بان لم
يشتغل به اول الوقت مثلا **مع ظن السلامة** من الموت
الى اخر ومات فيه قبل الفعل **فالمصحيح** انه لا يعصى
لان التأخير جازله والفوات ليس باختيار وقيل
يعصى وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة
بخلاف ما اى الواجب الذي **وقته العمد كالحج** فان
من اخر بعد ان امكنه فعله مع ظن السلامة من الموت
الى مضي وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل **الفعل**
يعصى على الصحيح والا لم يتحقق الوجوب وقيل
لا يعصى لجواز التأخير له وعصيانه في الحج من اخر
سعى الامكان لجواز التأخير اليها وقيل من **ولها**
لاستقرار الوجوب حينئذ وقيل غير مستند الى ستة

بعينها

بعينها **مسئلة** الفعل **التقدير** للكلف الذي لا يتم
اي لا يوجد **الواجب المطلق** **الان** واجب بوجوب
الواجب سببا كان او شرطا **وفاقا للاكثر** من العلما
اذ لو لم يجب لجاز ترك الواجب التوقف عليه وقيل
لا يجب بوجوب الواجب مطلقا لان الدال على الواجب
ساكت عنه **وثالثها** اى الاقوال يجب **ان كان سببا**
كالنار للاحراق اى كاساس النار لعل فانه سبب
لاحراقه عادة بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب
بوجوب مشروطه والفرق ان السبب لاستناد السبب
اليه اشهد ارتباطا به من الشرط بالمشروط **وقال امام**
الحرمين يجب **ان كان شرطا شرعيا** كالوضوء للصلاة
لا اعتقليا كترك ضد الواجب **او عاديا** كفسل جزء
من الرأس لفسل الوجه فلا يجب بوجوب مشروطه
اذ لا وجود لمشروطه عتلا او عادة بدون فلا يقضى
الشارع بالطلب بخلاف الشرعي فانه لولا اعتبار السرعة
لم يوجد مشروطه بدون وسكت الامام عن السبب
وهو لاستناد السبب اليه في الوجود كاذي نفاة

فلا يقتصر الشارع بالطلب فلا يجب كما افصح به ابن الحاجب
في مختصره الكبير حيث ان التولية الامام وقول المصنف
في دفعه السبب اولى بالوجوب من الشرط الشرعي
منوع يؤيد المنع ان السبب يتقسم كالشرط الى شرعي
كصيغة الاضاق له وعقلي كالنظر للعالم عند الامام
الرازي وغيره وعادى كحذر الرقبة للقتل نعم قال
بعضهم القصد بطلب السبب بالاسباب لانها
التي في وسع المكلف واحذر زوال المطلق عن المقيّد
وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على
ملك النصاب فلا يجب تحصيله وبالجملة وعن غير
قال الامد كحضور العدد في الجمعة فانه غير مقدور
لاجاد المكلفين اى ويتوقف عليه وجود الجماعة
كما يتوقف وجوبها على وجود العدد **فلو تعد ترك**
المحرم الا بترك غيره من الجائز كآكل قليل وقع فيه
بول **وجب ترك ذلك الغير** لتوقف ترك المحرم الذي
هو واجب عليه **واختلطت** اى اشتبهت **منكوحة**
لرجل باجنبية منه **حرمتا** اى حرم قربانها علي

او

او طلق معينة من زوجتيه مثلاً ثم نسبها حرم
قربانها عليه ايضاً اما الاجنبية والمطلقة فظاهر
واما المنكوحة وغير المطلقة فلا تشبهاً بها بالاجنبية
والمطلقة وقد يظهر الحال فترجعان الى ما كانتا عليه
من العمل فلم يتعد في ذلك ترك المحرم وحده فلم
يتجاوز له ما ذكر قبله وترك جواب مسألة الطلاق
للعلم به من جواب ما قبلها ولو اخبر عنها لاحتاج
الى ذكر ما زدت به بعد قوله معينة كما لا يخفى فيغوت
الاختصار المقصود له **مسألة مطلق الامر**
بما بعض جزئيات مكرهه كراهة تحريم او تنزيه بان
كان منهيها عنه **لا يتناول الكراهة** منها **حلالاً**
للخفية لنا لوتنا وله لكان الشئ الواحد مطلوباً
الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض **فلا**
تصح الصلاة في الاوقات المكروهة اى التي
كرهت فيها الصلاة من النافلة المطلقة كعند
طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح واستوائها حتى تزل
واصفارها حتى تغرب ان كان كراهتها فيها كراهة

تحريم وهو الاصح عملا بالاصل في النهي عنها في حديث
مسلم **وان كان كراهة تنزيه** وصححه النووي ايضا
في بعض كتبه فلا تصح ايضا **على الصحيح** اذ لو صحت
على واحدة من الكراهيتين اى وافقت الشرع بان تناولها
الامر بالنافلة المطلقة المستغادة من احاديث الترتيب
فيها لزم التناقض فتكون على كراهة التنزيه مع جوازها
فامسدة اى غير محتد بها لا يتناولها الامر فلا يثاب
عليها وقيل انها على كراهة التنزيه صحيحة يتناولها
الامر فيثاب عليها والنهي عنها راجع الى امر خارج عنها
كوافقة عباد الشمس في سجودهم عند طلوعها وغروبها
ول على ذلك حديث مسلم وسياتي ان النهي لخارج
لا يغيث الفساد ويرجع النهي فيها الى خارج انفصل
الحنفية ايضا في قولهم فيها بالصحة مع كراهة
التحريم كالصلاة في الغصوب اما الصلاة في الامكنة
المكروهة فصحيحة والنهي عنها لخارج جزما كالنقر
بها في الحام لوسوسة الشياطين وفي اعطان الابل انفارها
وفي قارعة الطريق لمروا للناس وكل من هذه الامور

يشغل

يشغل القلب عن الصلاة ويشوش الخشوع فالنهي
في الامكنة ليس لنفسها بخلاف الازمنة على الاصح
فافرقتا واحترز مطلق الامر عن المقيد بغير المكروه
فلا يتناولها قطعا **اما الواحد بالشخص له جثمانان**
لا لزوم بينهما **كالصلاة في المكان الغصوب** فانها
صلاة ونعصب اى شغل ملك الغير عدوانا وكل منهما
يوجد بدون الآخر **فالجهور** من العلماء قالوا تصح تلك
الصلاة التي هي واحد بالشخص الى اخره فرضا
كانت او غلا نظر الجهة الصلاة لما موردها **ولا يثاب**
فاعلمها عقوبة له عليها من جهة الغصب **وقيل يثاب**
من جهة الصلاة وان عوقب من جهة الغصب فقد
يعاقب بغير حرمان الثواب او حرمان بعضه وهذا
هو التحقيق والاول تقريب رادع عن ايقاع الصلاة
في الغصوب فلا خلاف في المعنى **وقال القاضي ابو بكر**
الباقلاني والامام الرازي لا تصح الصلاة مطلقا
نظر الجهة الغصب المنهى عنه **ويستقط الطلب**
للمصلاة **عندها** لان السلف لم يؤمروا بغضا ثم اعلمهم

بها وقال الامام احمد لا صيحة لها ولا استقوط للطلب
عندها قال امام الحرمين وقد كان في السلف شعور
في التقوى يأمرُونَ بقضائهما **والخارج من المكان**
المقصود تاييها أي ناد ما على الدخول فيه عازما
على ان لا يعود اليه **أي بواجب** لتحقيق التوبة الواجبة
بما أتى به من الخروج على الوجه المذكور **وقال ابو هاشم**
من المعتزلة هو **أي بحرام** لأن ما أتى به من الخروج
شغل بغير اذن كالمكث والتوبة إنما تتحقق عند
انتهائه اذ لا اقلع الا حينئذ **وقال امام الحرمين**
متوسطين القولين هو مرتبة أي مشتبهة **في العصية**
مع انقطاع تكليف النهي عنه من طلب الكف عن الشغل
بخروجه تاييها لما ورى فلا يخلص به منها لبقائها
نسب في بدخوله من الضر الذي هو حكمة النهي
فاعتبر في الخروج جهة معصية وجهة طاعة وان
لزم الأولى الثانية والجمهور الغوا جهة المعصية
من الضر لدفعة ضرر المكث الاشد كما ان في ضرر زال
العقل في اساعة اللقمة المفصوص بها يخرج حيث لم

يوجد

يوجد غيرها له فعه ضرر تلف النفس الاشد **وهو أي**
قول امام الحرمين **دقيق** كالتبيين وإن قال ابن الحاجب
انه بعيد حيث استصحب المعصية مع انتفاء تعلق النهي
ويدفع استبعاد قول الفقهاء أن من جن بعد ارتداده
ثم افاق واسلم يجب عليه قصا صلوات زمن الجنون
استصحابا للحكم معصية الردة لأن استقاط الصلاة عن
الجنون رخصة والمرتد ليس من أهل الرخصة اما الخارج
غير تائب فعاص قطعاً كما كثر **والساقط** باختياره او
بغير اختياره **على جريح** بين جرحي يقتله ان استمر
عليه **ويقتل كفوة** في صفات القصاص ان لم يستمر
عليه لعدم موضع يعتمد عليه الا بد أن كفوفيل يستمر
عليه ولا ينتقل الى كفوة لان الضر لا يزال بالضر وقيل
بتحريم بين الاستمرار عليه والانتقال الى كفوة لتساويهما
في الضد **وقال امام الحرمين** لا حكم فيه من ذن او منع
لان الاذن له في الاستمرار والانتقال او احدهما يؤول
الى القتل المحرم والمنع منهما لا قد تفر على امثاله قال مع
استمرار عصيانه ببقائه تسبب فيه من الضر بسقوطه

ان كان باختياره والافلا عسيان **وتوقف الغزالي** فقال
في المستجيب يحملي كل من المقالات الثلاث واختار الثالثة
في التحول ولا ينافي قوله كإمامه لا تخلوا واقعة عن حكم
الله لان مرادهما بالحكم فيه ما يصدق بالحكم التعارفي
وبانتقائه لقول إمامه لما سأل هو والاعين ذلك حكم الله
هنا ان لا حكم على انه نقل عنه انه اختار في باب الصيد
من النهاية المقالة الاولى على الثالثة واحترز المصنف
بقوله كفوة عن غير الكفو كالكا فيجب الانتقال عن
المسلم اليه لان قتله اخف مفسدة **مسئلة يجوز**
التكليف بالاحمال مطلقا اي سوا كان محالا لذاته اي
ممتنعا عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض ام لغير
اي ممتنعا عادة لعقلا كالمشي من الزمن والطيران
من الانسان او عقلا لاعادة كالإيمان ممن علم الله انه
لا يوم من **ومنع اكثر المعتزلة والشيخ ابو حامد الاستقراء**
والغزالي وابن دقيق العيد ما اي الاحمال الذي ليس
ممتنعا لتعلق العلم بعدم وقوعه اي منعوا الممتنع لغير
تعلق العلم لانه لظهور امتناعه للتكليف لا فائدة في

طلبه

طلبه منهم واجيب بان فائدة اختيارهم هل ياخذون
في المقدما فيترتب عليها الثواب او لا فالعقاب اما
الممتنع لتعلق علم الله بعدم وقوعه فالتكليف به جائز
وواقع اتفاقا **ومنع معتزلة بغداد والامدي المحال**
لذاته دون المحال لغيره **ومنع امام الحرمين كونه**
اي المحال يعني لغير تعلق العلم لما سبق **مطلوبا** اي
منع طلبه من قبل نفسه اي لاستحالة في عنده
ما نعت من طلبه بخلافها على القول الثاني فاختلفا
كما قال المصنف ملخص الاحكام **اورود صيغة الطلب**
له لغير طلبه فلم يمنع الامام كالم يمنع غيره فان
واقع كما في قوله تعالى كونوا قردة خاسئين والامام
روى بما قاله فيما نسب الى الاشعري من جواز التكليف
بالمحال فحكا المصنف بشقيه ولو تركه وذكر الامام
مع من ذكره في القول الثاني كما فعل في شرح المنهاج
فانته الاشارة الى اختلاف الماخذ المقصودة له
والحق وقوع الممتنع بالغير بالذات اما وقوع
التكليف بالاول فلانه تعالى كلف الثقيلين بالإيمان

وقال وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين فامتنع
إيمان أكثرهم لعلمه تعالى بعدم وقوعه وذلك من
الامتنع لغيره وأما عدم وقوعه بالثاني فللاستقراء
والقول الثاني وقوعه بالثاني أيضا لأن من أنزل
الله فيه أنه لا يؤمن بقوله مثلا أن الذين كفروا سواء
عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون كابوك جيل
ولهمب وغيرهما يكلف في جملة المكلفين بتصديق
النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جابه عن الله
ومنه أنه لا يؤمن أي لا يصدق النبي في شيء مما جا
به عن الله فيكون مطلقا بتصديقه في خبر عن الله
تعالى بأنه لا يصدق في شيء مما جابه عن الله وفي
هذا التصديق تناقض حيث اشتمل على اثبات
التصديق في شيء ونفيه في كل شيء فمن من امتنع
له أنه واجب بأن من نزل الله فيه أنه لا يؤمن
لم يقصد ابلاغه ذلك حتى يكلف بتصديق النبي
فيه دفعا للتناقض وإنما قصد ابلاغ ذلك لغيره
وأعلام النبي به ليأس من إيمانه كما قيل لنوح أنه لن

يؤمن

يؤمن من قومك إلا من قد آمن فتكليفه بالإيمان
من التكليف بالامتنع لغيره والثالث وهو قول الجمهور
عدم وقوعه بواحد منهما إلا في الامتنع لتعلق العلم
بعدم وقوعه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها
والامتنع لتعلق العلم في وسع المكلفين ظاهرا
مسئلة الأكثر من العلم على أن حصول الشرط
الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف بشروطه
فيصح التكليف بالشروط حال عدم الشرط وقيل هو
شرط فيها فلا يصح ذلك والأفلا يمكن أمثاله لو وقع
واجب بامكان أمثاله بأن يوتي بالشروط بعد
الشرط وقد وقع وعلى الصحة والوقوع ما تقدم
من وجوب الشرط بوجوب الشروط وفاق الأكثر
يعني من الأكثر هنا **وهي** أي المسئلة **مفروضة**
بين العلم في **تكليف الكافر بالفروع** أي هل يصح
تكليفه بها مع انتفا شرطها في الجملة من الإيمان
لوقفها على النية التي لا تصح من الكافر فالكثرة على صحة
ويمكن أمثاله بأن يوتي بها بعد الإيمان **والصحيح**

وقوعه أيضا فيعاقب على ترك امتثاله وان كان
يسقط بالايان ترغيبا فيه قال تعالى ما سلككم في سقر
قالوا لم نك من المصلين وويل للمشركين الذين لا يؤتون
الزكاة والذين لا يدعون مع الله الها اخر الاية وتفسير
الصلاة بالايان لانها شعائر والركاة بكلمة التوجيه
وذلك لا فرادة بالشرك فقط كما قيل خلاف الظاهر
خلافا لابي حامد الاسفرايني واكثر الحنفية
في قولهم ليس مكلفا بها **مطلقا** اذ الامورات منها لا يمكن
مع الكفر فعلها ولا يومر بحد الايمان بقضائها والنهاية
محمولة عليها حذرا من تبعض التكليف وكثير من الحنفية
وافقونا **وخلافا لقوم في الاوامر فقط** فقالوا لا
تتعلق به لما تقدم بخلاف النواهي لا مكان امتثالها
مع الكفر لان شغلها تترك لا تتوقف على النية
المتوقفة على الايمان **وخلافا لآخرين فيمن عدا**
المرتد اما المرتد فوافقوا على تكليفه باستمرار تكليف
الاسلام **قال الشيخ الامام** والد المصنف **والخلاف**
في خطاب التكليف من الايجاب والتحريم وما يرجع

اليه

اليه من الوضع ككون الطلاق سببا لحرمة الزوجة
فالخصم يخالف في سببته **لا** ما لا يرجع اليه **خوالات**
للها **والجنايات** على النفس وما دونها من حيث
انها اسباب للضمان **وترتب اثار العقود الصحيحة**
كمالك المبيع وثبوت النسب والعوض في الذمة فالكافر
في ذلك كالمسلم اتفاقا نعم الحزني لا يضمن شلغه
ومجنبيه وقيل يضمن المسلم وماله بنا على ان الكافر
مكلف بالفروع ورد بان دار الحرب ليست دار ضمان
مسئلة لا تكليف الابفعل وذلك ظاهر في الامر
لانه مقتضى للفعل واما في النهي المقتضى للترك فيمنه
بقوله **فالمكلف به في النهي الكفاي الانتهاء عن النهي**
عنه **وفاقا للشيخ الامام** اي والد ذلك فعل يحصل
بفعل الضد للمنهى عنه **وقيل هو فعل الضد**
للمنهى عنه **وقال قوم** منهم ابو هاشم هو غير فعل وهو
الاتقيا للمنهى عنه وذلك مفقود والمكلف بان لا يشأ
فعله الذي يوجد مشيئته فاذا قيل له لا تتحرك فالمطلوب
منه على الاول الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل ضده

من السكون وعلى الثاني فعل ضده وعلى الثالث انتفاؤه
 بان يستمر عدده من السكون فيه يخرج عن عمدة النهى
 على الجميع **وقيل يشترط** في الاثبات بالمكلف به في النهى
 مع الانتها عن النهى عنه **قصد الترك** له اشتغال القلب
 العقاب ان لم يقصد والاصح لا وانما يشترط لحصول
 الثواب لحديث الصحيحين المشهور انما الاعمال بالنية
والامر عند الجمهور يتعلق بالفعل قبل المباشرة
 له بعد دخول وقته الزاما وقبله اعلاما والاكثر
 من الجمهور قالوا **فيستمر** تعلقه الالتزام به حال المباشرة
 له **وقال امام الحرمين والفرازي ينقطع** التعلق
 حال المباشرة والا يلزم طلب تحصيل الحاصل ولا
 فائدة في طلبه واجيب بان الفعل كالصلاة انما
 يحصل بالنوازع منه لا انتفاؤه بانتفاؤه منه **وقال**
قوم منهم الامام الرازي **لا يتوجه** الامر بان يتعلق
 بالفعل الزاما **الا عند المباشرة** له قال المصنف **وهو**
التحقيق اذا قد نزع عليه الا حينئذ وما قيل من انه
 يلزم عدم العصيان بتركه فجوابه قوله **فالمسلم**

بفتح

بفتح اليهم اي اللوم والذم **قبلها** اي قبل المباشرة
 بان ترك الفعل اي اللوم حال الترك **على التلبس**
بالكف عن الفعل **النهي** ذلك الكف عنه لان الامر
 بالشئ يفيد النهى عن تركه **مسئلة يصح**
التكليف ويوجد معلوما للمامور اثره اي عقب
 الامر المسموع له الدال على التكليف مع علم الامر
وكذا المامور ايضا في الاظهر انتفاؤه وقوعه
 اي وقوع المامور به **عند وقته** كما مر رجل بصوم
 يوم علم موته **قبله** فلا مرفق اوله وللمامور بتوقيف
 من الامر فانه علم في ذلك انتفاؤه شرط وقوع الصوم
 المامور به من الحياة والتميز عنه وقته **خلافا**
لامام الحرمين والمعتزلة في قولهم لا يصح التكليف
 مع ما ذكر لا انتفاؤه من الطاعة والعصيان بالفعل
 او الترك واجيب بوجودها بالعزم على الفعل
 او الترك وفي قولهم لا يعلم المامور بشئ انه مكلف
 به عقب سماعه للمامور به لانه قد لا يتمكن من فعله
 لموت قبل وقته وعجز عنه واجيب بان الاصل

عدم ذلك وبتقدير وجوده يتقطع تعلق الامر الدال
على التكليف كالوكيل في البيع عند اذامات او عزل قبل
الغدي يتقطع التوكيل ومسئلة علم المأمور حتى الامد
وغيره الاتفاق فيما على عدم صحة التكليف لا تنفأ
فائدة الوجوده حال الجهل بالعزم وبعض المتأخرين
قال بوجودها بالعزم على تقدير وجود الشرط قال
كأعزم المجبوب في التوبة من الزنا على ان لا يعود
اليه بتقدير التوبة عليه فيصح التكليف عنده وجعل
المصنف صحته الاظهر واستند في ذلك كما اشار اليه
في شرح المختصر الى مسئلة من علمت بالعادة او بقول
النبي انها تحيض في اثنا يوم معين من رمضان هل
يجب عليها افتتاح الصوم قال الغزالي في المستصفى
اما عند المخزلة فلا يجب لان صوم بعض اليوم غير
مأمور به واما عندنا فالظاهر وجوبه لان الميسور
لا يستفط بالمعسور ووجه الاستناد انها كلفت بالصوم
مع علمها بانتفاض شرطه من النقا عن الحيض جميع النهار
وهذا مندفع فان المكلف به صوم بعض اليوم الخالي

عن

من الحيض والنقا عنه جميع اليوم شرط لصوم جميعه
لا بعضه ايضا وكذا اما قبله مندفع فانه لا يتحقق
العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده ولا
على عدم العزم الى ما لا قدره عليه بتقدير ههنا
فالصواب ما حكوه من الاتفاق على عدم الصحة
اما التكليف بشئ **مع جهل الامر** انتفا شرط وقوعه
عند وقته بان يكون الامر غير الشارع كما امر السيد
عبدن بخياطة ثوب عند **الاتفاق** اي تتفق على صحة
وجوده **خاتمة الحكم قد يتعلق** بامرين
فاكثر **على الترتيب فيحرم الجمع** كاكل المذكي والميتة
فان كلاهما يجوز اكله لكن جواز اكل الميتة عند
العجز عن غيرها الذي من جملة المذكي فيحرم
الجمع بينهما لحرمة الميتة حيث قد راعى غيرها **اويباح**
الجمع كالوضوء والتيمم فانها جائزان وجواز التيمم
عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كان
تيمم لخوف بطو البرء من الوضوء من عمت ضررته محل
الوضوء ثم توضع متحلا لمشقة بطو البرء وان بطل

بوضوئه تيممه لا تتفأ فأكده **اوليس** الجمع كخصال
كفارة الوفاة فان كلا منها واجب لكن وجوب الاطعام
عند العجز عن الصيام ووجوب الصيام عند العجز
عن الاعتاق و**ليس** الجمع بينهما كما قال في المحصول
فينوي بكل الكفارة وان سقطت بالاولى كايئوي
بالصلاة المعتادة الفرض وان سقطت بالفعل **اولا** وقد
يتعلق الحكم بامرين فاكثر **على البذل كذا** اي
يحرم الجمع كتزويج المرأة من كفوين فان كلا منهما
يجوز التزويج منه بدلا عن الآخر اي ان لم يتزوج من
الآخر ويحرم الجمع بينهما بان تزوج منهما معا ومرتبا
او يباح الجمع كستر العوز بثوبين فان كلا منهما يجب
الستر به بدلا عن الآخر اي ان لم يستتر بالاحد
ويباح الجمع بينهما بان يجعل احدهما فوق الآخر
اوليس الجمع كخصال كفارة اليمين فان كلا منها واجب
بدلا عن غير اي ان لم يفعل غيرهما كما قال والى
المصنف انه الاقرب الى كلام الفقهاء اي نظرا منهم
للمظاهر وان كان التحقيق ما تقدم من ان الواجب

القدر

7
القدر المشترك بينهما في ضمن اي معين منها **وليس**
الجمع بينهما كما قال في المحصول **الكتاب**
الاول في الكتاب ومباحث الاقوال
المشتمل عليهما من الامر والنهي والعام والخاص والطلق
والقييد والمجمل والمبين ونحوها **الكتاب** المراد
به **القرآن** غلب عليه من بين الكتب في عرف اهل
الشرع **والمعنى** به اي بالقرآن **هنا** اي في اصول
الفقه **اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم**
للعجاز سورة منه المتعبد بتلاوته يعني ما
يصدق عليه هذا من اول سورة الحمد الى اخر
سورة الناس المحتجج باعاضه خلاف المعنى بالقرآن
في اصول الدين من مدلول ذلك القائم بذاته
تعالى واما احد والقرآن مع تشخيصه بما ذكر من وصفه
ليتميز مع ضبط كثرة عما لا يسمى باسمه من الكلام
فخرج عن ان يسمى قرآنا بالمنزل على محمد الاحاديث
غير الروائية والتوراة والانجيل مثلا وبالعجاز اي
اظهار صدق النبي في دعواه الرسالة بجاز اعلا ظهور

عجز المرسل اليهم عن معارضة الاحاديث الربانية كحديث
الصحيحين انا عند ظن عبدي بي الى اخره وغيرها
والاقتصار على الاعجاز وان ائز القرآن لغيره ايضا
لانه المحتاج اليه في التمييز وقوله بسورة منه اي اى
سورة كانت من جميع سور حكاية لاقول ما وقع به
الاعجاز الصادق بالكوثر اقصر سورة ومثلها فيه
قد رها من غيرها بخلاف ما دونها وفائدة كما قال
دفع ايها العجائز به وانه ان الاعجاز بكل القرآن فقط
وبالتعبد بتلاوته اي ابد اما نسخت تلاوته كما قال
منه الشيخ والشيخة اذ ارنيا فارجموها البتة قال
بمرقانا قد قراناها رواة الشافعي وغيره والمحاكاة
في التمييز الى اخراج ذلك زاد المصنف على غيره المتعبد
بالتلاوة وان كان من الاحكام وهي لا تدخل الحدود
ومنه اي من القرآن البسملة اول كل سورة غير
براة على الصحيح لانها مكتوبة كذلك بخط السور
في مصاحف الصحابة مع مخالفتهم في ان لا يكتب فيها
ما ليس منه مما يتعلق به حتى النقط والشكل وقال

القاضي

القاضي ابو بكر الباقلاني وغيره ليست منه في ذلك وانما
هي في الفاتحة لا ابتد الكتاب على عادة الله في كتبه
ومنه سن لنا ابتداء الكتب بها وفي غير الفاتحة للفصل
بين السور قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه
بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود وغيره وهي
منه في سورة النمل اجماعا وليست منه اول براءة
لنزولها بالقتال الذي لا تناسبه البسملة المناسبة
للرحمة والوفيق **لما نقل احاد** اقرانا كما يما هما
في قراءة والسارق والسارقة فاقطعوا ايما هما فانه
ليس من القراء **على الاصح** لان القرآن لا عجز
الناس عن الاتيان بمثل اقصر سورة تتوفرا له واعى
على نقله تواترا وقيل انه من القرآن حملا على انه كان
متواترا في العصر الاول لحد الناقلة ويكفي التواتر
فيه **والقراءات السبع** المعروفة للقراء السبع ابي عمرو
ونافع وابني كثير وعاصم وحمره والكساى
متواترة من النبي اليها اي نقلها عنه جمع يمتنع عادة



تواطئهم على الكذب لمثلهم وهلم **قيل** يعني قال ابن
الحاجب **فيما ليس من قبيل الاداء** اي فيما هو من
قبيل بان كان هيئته للفظ يتحقق به ومنها فليس
يمتواثر وذلك **كالمدا** الذي زيد فيه متصلا ومفصلا
على اصله حتى بلغ قدر الفين في نحو جا وما انزل
واوين في نحو السوء وقالوا النوم ويايين في نحو
جئ وفي انفسكم اواقل من ذلك بنصف او اكثر
منه بنصف او واحد او اثنين طرق للقراء **والامالة**
التي هي خلاف الاصل من الفتح محضة اويين بياين
بان ينحى بالفتحة فيما يمال كالغار نحو الكسرة على وجه
القرب منها او من الفتحة **وتخفيف الهزج** الذي
هو خلاف الاصل من التحقيق نقلا نحو قد افلح وابدلا
نحو يؤمنون وتسهيلا نحو اينكم واستقاطا جاجهم
قال ابو شامة والالفاظ المختلفة فيها بين القراء
اي كما قال المصنف في اداء الكلمة يعني غير ما تقدم
كالفاظهم فيما فيه حرف مشدد نحو اياك لعبد بزيادة
على اقل التشديد من مبالغة او توسط وغير ابن الحاجب

واي

واي شامة لم يتعرضوا لما قاله والمصنف وافق
على عدم تواتر الاول وتردد في تواتر الثاني وجزم
بتواتر الثالث بانواعه السابقة وقال في الرابع
انه متواتر فيما يظهر ومقصوده ما نقله عن ابوشامة
المتناول بظاهرة لما قبله مع زيادة تلك الزيادة
التي مثلها مما تقدم على ان اباشامة لم يرد جميع
الالفاظ اذ قال في كتابه المرشد الوجيز ما يشاع
على السنة جماعة من متاخرى المقرئين وغيرهم
من ان القراءات السبع متواترة نقول به فيما اتفقت
الطرق على نقله عن القراء السبعة دون ما اختلفت
فيه بمعنى انه تفويت نسبتهم اليهم في بعض الطرق
وذلك موجود في كتب القراءات لاسيما كتب الغاربية
والمشاركة فبينها تبايين في مواضع كثيرة والحاصل
اننا لا نلتزم التواتر في جميع الالفاظ المختلفة فيها
بين القراء اي بل منها المتواتر وهو ما اتفقت الطرق
على نقله عنهم وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه
بالمعنى السابق وهذه ابظاهرة يتناول ما ليس من قبيل

الاد أو ما هو من قبيله وان حمل المصنف على ما هو من
 قبيله كما تقدم **ولا تجوز القراءة بالشاذ** أي ما نقل
 قرأنا احاد الا في الصلاة ولا خارجها بنا على **الاصح**
 المتقدم انه ليس من القرآن وتبطل الصلاة به ان غير
 المعنى وكان قارئه عامدا لما قاله النووي في فتاويه
والصحيح انه ما وراء العشرة أي السبعة السابقة
 وقرأت يعقوب والى جعفر وخلف هذه الثلاثة تجوز
 القراءة بها **وفاقا للبغوي والشيخ الامام والسد**
 المصنف لانها لا تتألف رسم السبع من صحة السند
 واستقامة الوجه في العربية وموافقة حظ المصنف
 الامام ولا يخر في العزو الى البغوي عدم ذكره خلفا
 فان قرأته كما قال المصنف ملفقة من قرأت السبعة
 اذ له في كل حرف موافق منهم وان اجتمعت له هيئته
 ليست لواحد منهم فجعلت قراءة تخصه **وقيل الشاذ**
ما وراء السبعة فتكون الثلاث منه لا تجوز القراءة بها
 على هذا وان حكى البغوي الاتفاق على الجواز غير مصرح
 بخلاف كما تقدم **اما الجراوة مجرى الاخبار الاحاد**

في الاحتجاج **فهو الصحيح** لانه منقول عن النبي ولا يلزم
 من انتفا خصوص قرأنيته انتفا عموم خبريته والثاني
 وعليه بعض اصحابنا لا يحتج به لانه انما نقل قرأنا
 ولم تثبت قرأنيته وعلى الاول احتجاج كثير من فقهاءنا
 على قطع يمين السارق بقراءة ايمانها وانما لم يوجبوا
 التتابع في صوم كفارة اليمين الذي هو احد تولى
 الشافعي بقراءة متتابعات قال المصنف كانه لما صح
 الدارقطني اسنادا عن عائشة رضي الله عنها
 نزلت فصيام ثلاثة ايام متتابعات فسقطت متابعات
ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة
خلافا للخشوية في تجويزهم ورود ذلك في الكتاب
 قالوا الوجود فيه كالحروف المقطعة او مثل السور
 وفي السنة بالقياس على الكتاب واجيب بان
 الحروف اسماء للسور كطه وييس وسموا خشوية
 من قول الحسن البصري لما وجه كلامهم ساقطا
 وكما يجلسون في حلقته امامه ردوا هو لا الحشا
 الحلقة أي جانبها **ولا يجوز ان يرد في الكتاب والسنة**

ما يعنى به غير ظاهريه الابدليل يبين المراد منه
 كما في العام المخصوص مننا خلافا للمزجيه في
 في تجويزهم ورود لك من غير دليل حيث قالوا المراد
 بالآيات والأخبار الظاهريه في عقاب عصاة المؤمنين
 التهيب فقط بناء على معتقدهم ان المعصية لا تنصر
 مع الايمان وسواء مزجيه لأرجائهم اى تأخيرهم
 اياها عن الاعتبار **وفي بقا الجمل** في الكتاب والسنة
 بناء على الاصح الاق من وقوعه فيهما **غير مبين** اى على
 اجمال بان لم يتضح المراد منه الى وفاته صلى الله عليه
 وسلم اقوال احدها لان الله تعالى اكمل الدين
 قبل وفاته لقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ثانيا
 نعم قال تعالى في مشابه الكتاب وما يعلم تاويله الا الله
 اذ الوقف هنا كما عليه جمهور العلماء واذا ثبت في الكتاب
 يثبت في السنة لعدم القابل بالفرق بينهما
ثالثهما الاصح لا يثبت الجمل المكلف بمعرفته غير
 مبين للمحاجة الى بيانه حدرا من التكليف بما لا يطاق
 بخلاف غير المكلف بمعرفته على ان صواب العبارة

بالعمل

بالعمل به كما في البرهان وفي بعض نسخه بالعلم به وهو
 تحريف من ناسخ مشى عليه المصنف اذ وقع له من غير
 تأمل **والحق** كما اختاره الامام الرازي وغيره **ان الأدلة**
النقلية قد تفيد اليقين بانضمام نواتر وغيره من المشاهد
 كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها فان الصحابة علموا
 معانيها الراداة بالقراش المشاهدة ونحو علمناها
 بواسطة نقل تلك القرائن اليانواتر فاندفع توجيه
 من اطلق انما لا تفيد اليقين بانتهاء العلم بالمراد منها
المنطوق والغرض
 اى هذا امحتهما **المنطوق** ما اى معنى **دل عليه**
اللفظ في محل النطق حكما كان كما مثل في شرح المختصر
 كغيره بتكريم التافيف اى للوالدين الدال عليه قوله
 تعالى فلا تغفل لهما اى او غير حكم كما يؤخذ من تشبيهه في
 قوله **وهو اى اللفظ الدال في محل النطق** **نص** اى يسمى
 بذلك **ان افاد معنى لا يحتمل غيره** اى غير ذلك المعنى
كزيد في نحو جازيد فانه مفيد للذات المشخصة من غير
 احتمال لغيرها **ظاهري** اى يسمى بذلك **ان احتمال**

بدل المعنى الذي افادته **مرجوحا كالأسد** في نحو
 رأيت اليوم الأسد فانه مفيد للحيوان المفترس محتمل
 لتوحيش الشجاع به له وهو معنى مرجوح لانه معنى
 مجازي والاول الحقيقي المتبادر الى الذهن اما المحتمل
 لمعنى مساو للاخر فيسمى مجازا وسياتي كالجون في ثوب
 زبد الجون فانه محتمل لمعنييه اي الاسود والابيض
 على السوا واللفظ **ان دل جزوة على جزء المعنى**
 كغلام زيد **فتركب والاى** وان لم يدل جزوة على جزء
 معناه بان لا يكون له جزو كهمزة الاستفهام او يكون
 له جزو غير دال على معنى كزيد او دال على معنى غير
 جزء معناه كعبد الله علما **فغرد ودلالة اللفظ**
على معناه مطابقة وتسمى دلالة مطابقة ايضا
 لمطابقة الدال للمدلول **وعلى جزئه** اي جزء معناه
تضمن وتسمى دلالة تضمن ايضا لتضمن المعنى
 لجزئه المدلول **ولازمه** اي لازمه معناه **الذهبي**
 سواء الزم في الخارج ايضا ام لا **التزام** وتسمى دلالة
 الالتزام ايضا لالتزام المعنى اي استلزامه للمدلول

كدلالة

كدلالة الانسان على الحيوان الناطق في الاول وعلى
 الحيوان في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث اللازم
 خارجا ايضا وكدلالة المعنى على عدم البصر عما من شأنه
 البصر على البصر اللازم للمعنى ههنا الثاني له خارجا
 والاولى ان دلالة المطابقة لفظية لانها محض
 اللفظ والثنائية اي دلالة التضمن والالتزام **فيلتزم**
 لتوقفهما على انتفاء الذهن من المعنى الى جزئه
 ولازمه **ثم المنطوق ان توقف الصدق فيه والصحة**
 له عقلا او شرعا **على اضمار** اي تقدير فيما دل عليه
فدلالة اقتضا اي دلالة اللفظ الدال على المنطوق
 على معنى ذلك الضمير المقصود يسمى دلالة اقتضا
 الاول كما في حديث مسند اخي عاصم الا في بحث
 الجمل رفع عن امنى الخطا والسيان اي المواخذة
 بهما لتوقف صدقه على ذلك لوقوعهما والثاني كما في قوله
 تعالى واسئل القرية اي اهلها اذ القرية وهي الابنية
 المجتمعة لا يصح سؤلها عقلا والثالث كما في قولك
 لمالك عبد اعنق عبدك عنى ففعل فانه يصح عنك

أي ملكه لي فاعتقه عنى لتوقف صحة العتق شرعا على
 الملك **وان لم يتوقف** أي الصدق في المنطوق ولا الصحة
 له على اضمار **ودل** اللفظ المفيد له **على ما لم يقصد به**
فدلالة اشارة أي فدلالة اللفظ على ذلك الذي لم يقصد
 به يسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى اهل لكم ليلة
 الصيام الرفث الى نسائكم على صحة صوم من اصاب جنبا
 للزومه للمقصود به من جواز جماعها في الليل الصادق
 باخر جزمه **والفهوم ما** أي معنى **دل عليه اللفظ لاني**
عمل النطق من حكم ومحل كتحريم كذا كاسيا في **قال**
وافق حكمه الشتمل هو عليه **المنطوق** أي الحكم المنطوق
 به **مراخنة** ويسمى مفهوم موافقة ايضا ثم هو
فحوى الخطاب أي يسمى بذلك **ان كان اولى** من
 المنطوق **ولحنه** أي لحن الخطاب أي يسمى بذلك
ان كان مساويا للمنطوق ومثال المفهوم الاول
 تحريم ضرب الوالدین الدال عليه نظرا للمعنى قوله
 تعالى فلا تقتل لهما أف فهو اولى من تحريم التافيف
 المنطوق لأشدية الضرب من التافيف في الايداء

ومثال المساوي تحريم احراق مال اليتيم الدال عليه
 نظرا للمعنى أنه ان الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما
 فهو مساو لتحريم الاكل لمساواة الاحراق للاكل في الاتلاف
وقيل لا يكون مفهوم الموافقة **مساويا** أي كما قال
 المصنف لا يسمى بالموافقة المساوي وان كان مثل
 الاول في الاحتجاج به وباسم المتقدم يسمى الاول
 ايضا على هذا فحوى الكلام ما يفهم منه قطعا ولحنه
 معناه ومنه قوله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول
 ويطلق المفهوم على محل الحكم ايضا كالمنطوق وعلى
 هذا ما قال المصنف في شرح المنهاج كغيره المفهوم
 اما اولى من المنطوق بالحكم او مساو له فيه **ثم قال**
الشافعي امام الايمنة **والامامان** أي امام الحرمين
 والامام الرازي **دلالة** أي الدلالة على الموافقة
قياسية أي بطريق القياس الاول والمساوي
 المسمى بالجلى كما يعلم مما سياتي والعلية في المثال الاول
 الايداء وفي الثاني الاتلاف ولا يضر في النقل عن الاولين
 عدم جعلهما المساوي من الموافقة لان ذلك بالنظر

الى الاسم لا الحكم كما تقدم واما الثالث فلم يصح بالتمية
بالموافقة ولا نحوه مما تقدم **وقيل** الدلالة عليه
لفظية لا مدخل للقياس فيها كغيره من غير اعتبار
قياس **فقال الخزازي والامدي** من قائل هذا
القول **فثبت** اي الدلالة عليه **من السياق والقرائن**
لا من مجرد اللفظ فلولاً لدلالة ما في اية الوالدين على ان
المطلوب بهما تعظيمهما واحترامهما ما فهم منهما من
منع التافيف منع الضرب اذ قد يقول ذو الغرض
الصحيح لعبده لا تشتم فلاناً ولكن اضربه ولسولا
دلالة ما في اية مال اليتيم على ان المطلوب بهما حفظه
وصيائته ما فهم منهما من منع اكله منع احراقه
اذا قد يقول القائل والله ما اكلت مال فلان ويكون
قد احرقه فلا يحتج **وهي** اي الدلالة عليه حينئذ
مجازية من اطلاق الاختصاص على الاعم فاطلق المنع
من التافيف في اية الوالدين واريد المنع من الايداء
واطلاق المنع من كل مال اليتيم في اية واريد المنع من
اتلافه **وقيل نقول اللفظ لهما** اي للدلالة على الاعم

عرفا

عرفا بدلالة على الاختصاص فتحررهم ضرب
الوالدين وتحررهم احراق مال اليتيم على هذين القولين
من منطوق الايتين وان كان بتقريره على الاول
منهما وكثير من العالمات منهم الحنفية على ان الموافقة
مفهوم لا منطوق ولا قياسى كما هو ظاهر صدر كلام
المصنف ومنهم من جعله تارة مفهوماً واخرى قياسياً
كالبيضاوي فقال **الحنفي البندى** لا تنافي بينهما
لان المفهوم مسكوت والقياسى محقق مسكوت منطوق
قال المصنف وقد يقال بينهما تناف لان المفهوم مدلول
اللفظ والقياسى غير مدلول له **وان خالف** حكم المفهوم
الحكم المنطوق به **فخالفه** ويسمى مفهوماً مخالفاً
ايضاً كاسيا في التعبير به في مبحث العام **وشروطه**
ليتحقق ان يكون المسكوت ترك الخوف في ذكره
بالموافقة كقول قريب العهد بالاسلام لعبد
محمود المسلمين تصدق بهما على المسلمين ويريد
وغيرهم وتركه خوفاً من ان ينهم بالنفاق **ونحوه** اي
خوفاً من كالجمل حكم المسكوت كقولك في الغنم المائة

زكاة وان تجهل حكم المعلوفة **وان لا يكون المذكور**
خروج للغالب كما في قوله تعالى وربائبكم الاتى في حجوركم
فان الغالب يكون الربائب في حجور الازواج اى تربيتهم
خلافا لامام الحرمين في نفيه هذا الشرط لما سياتى
مع دفعه او خرج المذكور لسؤال عنه **او حادثه**
تتعلق به **او للجهل بحكمه** دون حكم المستوفى كالمو
سئل صلى الله عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكاة
او قيل بحضرة لفلان غنم سائمة او فاعلم من جهل
حكم الغنم السائمة دون المعلوفة فقال في الغنم
السائمة زكاة **او غيره** اى خرج المذكور لغير ما ذكر
مما يقتضى التحصيل بالذكر كموافقة الواقع
كما في قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اوليا
من دون المؤمنين نزل كما قال الواحدى وغيره في قوم
من المؤمنين والوا اليهود اى دون المؤمنين وامنا
شرطوا للمفهوم انتفا المذكور اى لان افوايد ظاهرة
وهو فائدة خفية فاحترغها وبنه لك انه دفع توجيه
امام الحرمين لما نفاة مخالفا للشافعى بان المفهوم

من

من مقتضيات اللفظ فلا يستقطه موافقة الغالب
وقد مشى في النهاية في تبيين الرسيبة على ما نقله عن
الشافعى من ان القيد فيها موافقة الغالب لا مفهوم
له بعد ان نقل عن مالك القول بمفهومه من ان الرسيبة
الكبيرة وقت التزوج باها لا تحرم على الزوج لانها
ليست في حجرة وتربيتها وهذا وان لم يستمر عليه مالك
فقد نقله الفزلى عن هارود وكان نقل ابن عطية عن على
رضى الله عنه ان البعيدة عن الزوج لا تحرم عليه
لانها ليست في حجرة ورواه عنه بالسند ابن ابي حاتم
وغيره وموجع ذلك الى ان القيد ليس موافقة الغالب
والقصود مما تقدم انه لا مفهوم لامتلاكه في الامثلة
المذكورة ونحوها ويعلم حكم المستوفى فيها من خارج
بالمخالفة كما في الغنم المعلوفة لما سياتى والموافقة
كما في المثال الاول لما تقدم وفي ايتى الرسيبة والوالاة
للمعنى وهو ان الرسيبة حرمته لئلا يقع بينها وبين
ابها التباغض لوان يثبت بان يتزوج بها فيوجد نظرا
للعادة في مثل ذلك سواء كانت في حجرة الزوج ام لا وان

مولاة المؤمن الكافر حرمت لعداوة الكافر له وهي
موجودة سواء إلى المؤمن أم لا وقد عظم من ولادة من
لم يواله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين
اتخذوا دينكم إلى قوله والكفار أولياء ومن المعنى المعلوم
به موافقة المسكوت المنطوق لثنا خلاف في أن الدلالة
على المسكوت قياسية أو نظمية وكان القيد لم يذكر
حكاية في قوله **ولا يمنع** أي ما يقتضي التخصيص بالذكر
قياس المسكوت بالمنطوق بانه كان بينهما علة جامعة
لعدم معارضة له بل قيل **يجب** أي المسكوت المشتمل
على العلة العروضية للمذكور من صفة أو غيرها أو عارضه
بالنسبة إلى المسكوت المشتمل على العلة كانه لم يذكر
وقيل لا يجب إجماعا لوجود العارض وإنما يلحق به
قياسا وعدم العموم هو الحق كما قال المصنف لاسيما
وقد ادعى بعضهم الإجماع عليه كما افادته العياصرة
بمخلاف مفهوم الموافقة لأن المسكوت هنا أدون
من المنطوق بخلافه هناك كما تقدم وبطلان التثنية
لا بطلانية وهو صفة أي مفهوم الخالصة بمعاني

محل

محل الحكم مفهوم صفة قال المصنف والمراد بهما
لفظ مقيد لاخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لا التعت
فقط أي اخذ من أمام المحرمين وغيره حيث أخرجوا
في العدد والطرف مثلا **كالغنم السائمة أو سائمة**
الغنم أي الصفة كالسائمة في الأول من في الغنم السائمة
زكاة وفي الثاني من في سائمة الغنم زكاة قدم من تأخير
وكل منهما يروي حديثا ومعناه ثابت في حديث البخاري
وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين
ومائة شاة إلى آخره **لا مجرد السائمة** لأن في السائمة
زكاة أن روي فليس من الصفة **على الأظهر** لاختلال
الكلام بدونه كاللقب وقيل هو منها لئلا ينفذ على السوم
الزائد على الذات بخلاف اللقب فيغيب نفى الزكاة عن
العلوفة مطلقا كما يفيد اثباتها في السائمة مطلقا
ويؤخذ من كلام ابن السمعاني أن الجمهور على الثاني
حيث قال الاسم المشتق كاسلم والكافر والثقات
والوزن يجري مجرى القيد بالصفة عند الجمهور
وهل النقي عن محليته الزكاة في المثالين الأولين

غير ثابتها وهو معلوفه الغنم او غير مطلق السوائم
وهو معلوفه الغنم وغير الغنم قولان الاول ويصح
الامام الرازي وغيره ينظر الى السوم في الغنم والثاني
الى السوم فقط لترتب الزكاة عليه في غير الغنم من الابل
والبحر وجوز المصنف ان تكون الصفة في سائمة
الغنم لفظ الغنم على وزنها في مطلق اللفظ ظلم كاسياني
فيفيد نفي الزكاة عن سائمة غير الغنم وان ثبت فيها
بدليل اخر وهو بعيد لانه خلاف التبادر الى الازها
ومنها اي من الصفة بالمعنى السابق **العلة** غوامض
السائل لما حذر اي المحتاج دون غيره **والظرف** زمانا
ومكانا نحو سافر يوم الجمعة اي لاني غيره واجلس
امام فلان اي لا وراه **والحال** نحو احسن الى العبد
مطيعا اي لا ماصيا **والعدد** نحو قوله تعالى فاجله يوم
ثمانين جلدة اي لا اكثر من ذلك وحديث الصحيحين
اذ اشرب الطالب في انا احدكم فليفسله سبع مرات
اي لا اقل من ذلك **وشرط** عطف على صفة نحو وان
كن اولادك حمل فانفقوا عليهم اي فغير اولادك الحمل

لا يجب الاتفاق عليهم **وغاية** خوفان طلقتها فلا تخل
له من بعد حتى تنكح زوجا غيره اي فاذا نكحته تحل للاول
بشرطه **واما** نحو انما اليكم الله اي فغيره ليس بالسنة
والاله العبود بحق **ومثل** لا عالم **الازيد** مما يشتمل
على نفي واستثنا نحو ما قام الازيد منطوقها نفي القيام
والعلم عن غير زيد ومنهومها اثبات العلم والقيام
لزيد **وفصل** **الابتداء** من الخبر بضمير **الفصل** نحو ام اتخذوا
من دوني اوليا فالله هو الولي اي فغيره ليس بولي اي
ناصر **وتقديم** **العمول** على ماسياني عن البيهقيين
كالفعول والجار والمجرور نحو اياك نعبد اي لا غيرك
لاولي الله كشرون اي لا الى غيره **واعلام** اي اعلى ما ذكر
من انواع مفهوم المخالفة **لا عالم** **الازيد** اي منهوم
ذلك ونحوه اذ قيل انه منطوق اي صراحة لسرعة
تبادر الى الازها ن ثم ما قيل انه منطوق اي بالاشارة
لمفهوم انما والغاية ماسياني لتبادر الى الازها ن ثم غير
على الترتيب التي **مسئلة** **المفاهيم** **المخالفة** **الالتفات**
حجة لغة لغو كثير من امثلة اللغة بها منهم ابو عبيدة

وَعَبِيدُ قَالَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ مَثَلًا مَعْلُومًا الْغَنَى
ظَلَمَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّعْطِيلِ لِمَنْ لَيْسَ بِظَلَمٍ وَهِيَ أَيْ قَوْلُهُ
فِي مَثَلِهِ لَكَ مَا يَعْرِفُونَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ **وَقِيلَ حُجَّةٌ**
شَرْعًا الْمَعْرِفَةُ ذَلِكَ مِنْ مَوَازِدِ كَلَامِ الشَّارِعِ وَقَدْ فُهِمَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِينَ
مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ أَنْ حَكَمَ مَا زَادَ عَلَى
السَّبْعِينَ بِخِلَافِ حُكْمِهِ حَيْثُ قَالَ تَارِوَاهُ الشَّيْخَانِ
خَيْرٌ لِي اللَّهُ وَكَأَزِيدُهُ عَلَى التَّبَوُّينِ **وَقِيلَ حُجَّةٌ**
مَعْنَى أَيْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَهُوَ أَنَّهُ لَوْلَمْ يَتَّفِقِ الْمَذْكُورُ
الْحُكْمُ مِنَ الْمُسْكُوتِ لَمْ يَكُنْ لَذِكْرِهِ فَائِدَةٌ وَهَذَا كَمَا عَرَفَ
عَنْهُ هُنَا بِالْمَعْنَى عِبْرَتُهُ فِي مَبِيتِ الْعَامِ كَمَا سَيَأْتِي
بِالْعَقْلِ وَفِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ هُنَا بِالْعَرِيفِ الْعَامِ لَا يَنْبَغِي
مَعْقُولٌ لِأَهْلِهِ **وَاجْتِجَ بِالْقَبْلِ الدَّقَاقُ وَالصَّيْرِقُ**
مِنْ التَّشَافِيعَةِ **وَابْنُ حَوْزَرْمَنْدَ** أَدَّ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ **وَبَعْضُ**
الْحَنَابِلَةِ عَلَمًا كَانَ أَوْ اسْمَ جِنْسٍ نَحْوَ عَلَى زَيْدٍ جِجَ أَيْ
لَا عَلَى عَمْرٍو وَفِي التَّعْيِيمِ زَكَاةٌ أَيْ لَا فِي غَيْرِهَا مِنْ الْمَاشِيَةِ
أَذْ لَا فَائِدَةَ لَذِكْرِهِ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَنْ غَيْرِهِ كَالصَّفَةِ وَاجْتِجَ

بأن

بأن فائدتَهُ اسْتِقَامَةُ الْكَلَامِ أَوْ بِاسْتِقَامَتِهِ يَخْتَلُ بِخِلَافِ
اسْتِقَامَةِ الصَّفَةِ وَتَقْوَى كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ الدَّقَاقُ الشَّهْرُ
بِالْقَبْلِ بِمَنْ دُرُومُهُ خُصُوصًا الصَّيْرِقُ فَإِنَّهُ أَقْدَمُ مِنْهُ
وَاجْتِجَ **وَأَنكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ الْكُلَّ مَطْلَقًا** أَيْ لَمْ يَقُلْ بِشَيْءٍ
مِنْ مَنَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ وَأَنْ قَالَ فِي الْمُسْكُوتِ بِخِلَافِ حُكْمِ
الْمُسْكُوتِ فَلَا يُفْرَأُ أَحَدًا فِي انْتِقَاةِ الزَّكَاةِ عَنْ الْمَعْلُوفَةِ
قَالَ الْأَصْلُ عَدَمُ الزَّكَاةِ وَرَدُّهُ فِي السَّامَةِ فَبَقِيَتْ
الْمَعْلُوفَةُ عَلَى الْأَصْلِ **وَأَنكَرَ الْكُلَّ قَوْمٌ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ**
الْفَتْمَةُ السَّامَةُ فَلَا يَنْبَغِي الْمَعْلُوفَةُ عَنْهَا لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا
خَارِجِيَّ يَجُوزُ الْأَخْبَارُ بِبَعْضِهِ فَلَا يَتَّبَعُونَ الْقَيْدَ فِيهِ
لِلنَّبِيِّ خِلَافَ الْأَشْيَاءِ الْخَوَاصِّ مِنَ الْفَتْمَةِ الْعَامَّةِ وَمَا
فِي مَعْنَاهُ مِمَّا تَقَدَّمَ فَلَا خَارِجِيَّ لَهُ فَلَا فَائِدَةَ لِلْقَيْدِ فِيهِ
أَلَا النَّبِيُّ **وَأَنكَرَ الْكُلَّ الشَّيْخُ الْأَمَامُ** وَالِدُ الْمُصَنِّفِ فِي غَيْرِ
الشَّرْعِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ وَالْوَاقِعِيَّ لِغَلْبَةِ الذَّهْوِ
عَلَيْهِمْ بِخِلَافِهِ فِي الشَّرْعِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ الْمُبَلِّغِ
عَنْهُ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ عَنْهُ شَيْءٌ **وَأَنكَرَ الْأَمَامُ الْحَرَمِيُّ**
صَفَةً لَا تَنَاسِبُ الْحُكْمَ كَانَ يَقُولُ الشَّارِحُ فِي الْفَتْمِ الْعَقْدِ

الزكاة قال فهي في معنى اللقب بخلاف المناسبة كالسوم
لخفة مؤنة السائمة فهي في معنى العلة ولكون العلة
غير الصفة بحسب الظاهر خلاف ما تقدم أطلق الامام
الرواسي عنه انكار الصفة ولكون غير المناسبة في معنى
اللقب أطلق ابن الحاجب عنه القول بالصفة وما
غيرها مما تقدم فصرح منه بالعلة والظرف والعدد
والشرط وإنما وادى الأوستة عن الباقي وهو كما ذكر
وانكر قوم **الحدود** غير ذلك فقالوا لا يدل على مخالفة
حكم الزائد عليه أو الناقص عنه كما تقدم لا بقريضة
أما مفهوم المواقفة فاتفقوا على جحيته وأن اختلفوا
في طريق الدلالة عليه كما تقدم **مسئلة الغاية**
قيل منطوق أي بالاشارة كما تقدم لتبادر الى الاذهان
والحق انه مفهوم كما تقدم ولا يلزم من تبادر الشئ
الى الاذهان ان يكون منطوقا **يتلوه** أي الغاية الشرط
اذ لم يقل احد انه منطوق وفي رتبة الغاية انما فسيق
قول انه منطوق أي بالاشارة كما تقدم ومثله في ذلك
فصل المبتدأ وتقدم ان مرتبة الغاية تلي مرتبة

لأعالم

لأعالم الأريدي **فالصفة المناسبة** تتلوا الشرط لأن بعض
القائلين به خالف في الصفة **فطلق الصفة** عن
المناسبة **غير العدد** من نعت وحال وظرف وعلة غير
مناسبة فهو سواء تتلوا الصفة المناسبة **فالعدد**
يتلوا المذكورات لانظر قوم له ومنها كما تقدم **فتقديم**
المعول آخر الفاهيم **لدعوى البيانيين** في فن
المعاني **افادته الاختصاص** من أخذ من موارد الكلام
البليغ **وخالفهم ابن الحاجب** و**ابو حيان** في ذلك
والاختصاص المفاد **الحصر** المشتمل على نفي الحكم
عن غير المذكور كما دل عليه كلامهم **خلاف التشبيح**
الامام والد المصنف **حيث أثبت** وقال **ليس الحصر**
وإنما هو قصد الخاص من جهة خصوصية فان الخاص
كضرب زيد بالنسبة الى مطلق الضرب قد يقصد
في الإخبار به لا من جهة خصوصية فيوتى بالقائه
في مراتبها وقد يقصد من جهة خصوصية كالمخصوص
بالمعول للاهتمام به فيقدم لفظه **افادة** ذلك بخور يدا
ضربت فليس في الاختصاص ما في الحصر من نفي الحكم

عن غير المذكور وإنما جاذ لك في إياك تعبد للمعلم بان
 قائلهم أي المؤمنين لا يعبدون غير الله وحامس
 أن التقديم للاهتمام وقد ينضم إليه المحصر بخارج واختار
 المصنف في شرح المختصر وأشار إليه هنا بقوله لدعوى البيانين
مسألة إنما بالكسر قال الامدي **وابوحيان** يقول
 أي حنيئة من جملة ما تقدم عنه **لا تعيد المحصر** لأنها
 إن التوكدة وما الزائدة الكافة فلا تعيد النفي المشتمل
 عليه المحصر وعلى ذلك حديث مسلم إنما الزباني الشيعة
 إذ ربا الفضل ثابت أجماعا وإن تقدمت خلاف واستفادة
 النفي في بعض المواضع من خارج كما في إنما الهكم الله فانه
 سبق للرد على المخاطبين في اعتقادهم اليه غير الله
وقال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي والفرازي ومأخذه
 أبو الحسن **الكيا** الهراسني بكسر الهمزة والكاف ومعناه
 في لغة الفرس الكبير **والامام الرازي** **تعيد المحصر**
 المشتمل على نفي الحكم عن غير المذكور نحو إنما قام زيد
 أي لا عمرو وأوفي غير الحكم عن المذكور نحو إنما زيد قائم
 أي لا قاعد **فهما وقيل** نطقا أي بالاشارة كما تقدم

لتبادر

لتبادر المحصر إلى الأذهان منها وإن عورض في بعض
 المواضع بما هو مقدم عليه كما في حديث الربا السابق
 ولا تعيد في أفادة المركب ما لم تعد اجزأوه وسلم
 يذكر المصنف إمام الحرمين مع قوله بأنما لا تقدم لأنه
 لم يصحح بأنه مفهوم ولا منطوق **وأما بالفتح** **الأعجم**
أن حرف أن فيها من حيث أنه من أفراد **أن فرع**
أن الكسوة فهي الأصل لا استغناء عما معمولها في الأداة
 بخلاف المفتوحة لأنها مع معمولها بمنزلة مفرد
 وقيل المفتوحة الأصل لأن المفرد أصل المركب وقيل
 كل أصل لأن له محال يقع فيها دون الآخر **ومن ثم**
 أي من هنا وهو أن المفتوحة فرع المكسوة أي من
 أجل ذلك اللازم له فرعيتها **أما بالفتح** **لأنما بالكسر**
أدعى الزمخشري في تفسيره قل إنما يوصي إلى إنما الهكم
 الواحد وتبعه البيضاوي فيه **أفادتها** أي أفادة
 إنما بالفتح **المحصر** كأنما بالكسر لأن ما ثبت للأصل ثبت
 للفرع حيث لا معارض والأصل انتفاؤه والزمخشري
 وإن لم يصح بهذا المأخذ قوة كلامه تشير إليه ومعنى

الآية على هذا ما قاله ان الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اى فى امر الاله مقصور على استئثار الله تعالى بالوحدانية اى لا يتجاوز الى ان يكون الاله كغيره متعدد الا عليه المخاطبون ومثل ذلك قوله فى آية آمنوا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة اراد ان الدنيا ليست الا هذه الامور المحقرات اى واما العبادات والقرب من امور الآخرة لظهور ثمرتها فيها ونقل المصنف افادتهما المحصر عن التوجه اى ايضا الاقصى القريب وفى قوله كابن هشام ادعى اشارة الى ما عليه الجمهور من بقاء ان فيها على مصدر ريتها مع كنهها وما وان لم يصرحوا بذلك فيما علمت اكتفا بكونها فيها من افراد آية وعلى هذا معنى الآية الاولى ما يوحى الى فى امر الاله الواحد انية اى لاما انتم عليه من الاشراك ومعنى الثانية اعلوا حقايرة الدنيا اى فلا تؤثر فيها على الآخرة الجليلة فبقا ان فى الايتين على المصدرية كافى فى حصول المقصود بهما من نفي الشريك عن الله تعالى وتحفير الدنيا **مسئلة من اللطاف** جمع لطيف

معنى

71
معنى ملطوف اى من الامور الملطوف بالناس به لحدوث **الوضوعات اللغوية** باحد الله تعالى وان قيل واضعها غيره من العباد لانه الخالق لافعالهم **ليعبر بها فى الضمير** بفتح الواحة اى ليعبر كل من الناس عما فى نفسه مما يحتاج اليه فى معاشه ومعاده لغيره حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به **وهى** فى الدلالة على ما فى الضمير **افيد من الاشارة والنال** اى الشكلا لانهما قسم الوجود والمعدوم وهما يخصان الوجود المحسوس **وايسر** منهما ايضا لوافقتهما للامر الطبيعى ونهما فانما كيفيات تعرض للنفس الضرورية **وهو اللفاظ** **الدالة على العائى** خرج اللفاظ المهمة وشمل المحرك المركب الاسنادى وهو من الحمد وود على المختار الا فى فى مبحث الاخبار **وتعرف بالنقل** **تواترا** نحو السماء والارض والحار والبارد لمعانيهما المعروفة **واحادا** كالفرد للحيض وللطهر **وباستنباط العقل** **من النقل** نحو الجمع المعرف بان عام فان العقل يستنبط ذلك مما نقل ان هذا الجمع يصح الاستئناس به

أي إخراج بعضه بالآخر أو أحدهما بان يقيم اليه
 وكل ما صح الاستشهاد به مما لا حصر فيه فهو عام كإتيان
 للزوم تناول المستثنى **لا محذور العقل** فلا تعرف
 بدا ولا محذور له في ذلك **ومدلول اللفظ** **أما معنى**
جزي أو كلي الأول ما يمنع تصور من الشك في
 كمدلول زيد والثاني ما لا يمنع كمدلول الإنسان كما يأتي
 ما يؤخذ منه ذلك **أول لفظ مفرد مستعمل كالظنة**
فهو قول مفرد والقول اللفظ المستعمل يعني
 كمدلول الكلمة بمعنى ما صدقها كرجل وضرب وهل
أول لفظ مفرد **كاسماء حروف الهجاء** يعني كمدلول
 أسماء ما نحو الجيم واللام والسين أسماء الحروف
 مجلس مثلا أي جهة له **سنة أول لفظ مركب مستعمل**
 كمدلول لفظ الخبر أي ما صدق فيه نحو قام زيد أو ممل
 كمدلول لفظ الهنديان وسياق في بحث الاختيار
 التمهيد يسمى المركب مع حكاية خلاف في وضع
 الأول ووجود الثاني وإطلاق المدلول على ما صدق في
 كاهناسا نفع والاصل إطلاقه على المفهوم أي ما وضع

له اللفظ والوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى
 فيفهم منه العارف بوضعه له وسياق في ذكر الوضع
 في حد الحقيقة مع تقسيمها إلى لغوية وعرفية
 وشريعة وفي حد المجاز مع انقسامه إلى مثل ذلك
 أيضا فالحد المذكور كما يصدق على الوضع اللغوي
 يصدق على العرفي والشرعي خلافاً قول القرآني إنها
 في الحقيقة كثيرة استعمال اللفظ في المعنى بحيث
 يصير فيه أشهر من غيره نعم يعرفان فيها بالكثرة المذكورة
 وي زيد العرفي الخاص بالثقل الذي هو الأصل في اللغوي
ولا تشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه له
 فإن الموضوع للضدين كالجون للأسود والابيض
 لا يناسبهما خلافاً **العباد الصمري** حيث **أنتها**
 بين كل لفظ ومعناه قال والافلم اختص به **ف قيل**
بمعنى أنها حاملة على الوضع على وقفها فيحتاج
 اليه **وقيل بل** معنى أنها كافية في دلالة اللفظ
على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع يدرك ذلك من
 حنص الله به كما في القافية ويعرفه غيره منه قال

القراني حكى ان بعضهم كان يدعى انه يعلم المسمايات
من الاسماء فتبين له ما يسمى اذ غاق وهو من لغة
البربر فقال احد فيه يثبتا شديدا وراه اسم الحجر
وهو كذلك قال الاخفشاني والثاني هو الصحيح
عن عباد **واللفظ** الذي على معنى ذهني خارجي
اي له وجود في الذهن بالادراك ووجود في الخارج
بالتحقق كالانسان بخلاف المعدوم فلا وجود له في الخارج
كما هو من رتبة موضوع للمعنى الخارجي **لا بالذهني**
خلافا للامام الرازي في قوله بالثاني قال لانا اذا
راينا جسما من بعيد وظنناه منخر سمينا به سدا
الاسم فاذا دوننا منه وعرفنا انه حيوان لكن ظنناه
طيرا سمينا به فاختلف الاسم باختلاف المعنى
الذهني وذلك يدل على ان الوضوح له واجب
بان اختلاف الاسم لا يختلف المعنى في الذهن
فالموضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك
الذهن له حسب ما اذكره **وقال الشيخ الامام** والد
المصنف هو موضوع للمعنى من حيث هو اي من

غير

غير لتقييد بالذهني او الخارجي فاستدل في المعنى
في ذهن كان او خارج حقيقي على هذا دون الاولين
والخلاف كما قال المصنف في اسم الجنس في النكرة
لان المعرفة منه ما وضع للخارج ومنه ما وفسح
للذهني كما سياتي **وليس لكل معنى لفظ بل اللفظ**
لكل معنى محتاج الى اللفظ فان انواع الروايج مع
كثرتها جد اليس لها الفاظ لوجود انضباطها ويدل
عليها بالتقييد كراثة كذا فليست محتاجة الى اللفظ
وكذلك انواع الالام ويل هنا انتظام اللفظ لا ابطاله والمحكم
من اللفظ **التفصيح المعنى** من نص او ظاهر **والمشابه**
منه ما استأثر الله اي اختص بعلمه فلم يتضح لنا
معناه **وقد يطلع الله عليه بعض اصفيائه** اذ لا
مانع من ذلك منه الايات والاحاديث في ثبوت الصفات
لله المشككة على قول السلف بتفويض بعونها
اليه تعالى كما سياتي مع قوله الخلف بتاويله في اصول
الدين وهذا الاصطلاح مأخوذ من قوله تعالى منه
ايات محكمات هي ام الكتاب واخر متشابهات

مبحث الحكم
مبحث التشابه

قال الامام الرازي في المحصول واللفظ الشائع بين
 الخواص والعوام لا يجوز ان يكون موضوعا لمعنى
 خفي الاعلى الخواص لا متناع تخاطب غيرهم من العوام
 بما هو خفي عليهم لا يدركونه كما يقول من المتكلمين
مشتبوا الحال اي الواسطة بين الوجود والعدم
 كما سيأتي في اواخر الكتاب **الحركة** معنى يوجب تحرك
الذات اي الجسم فانه هذه اللفظ خفي التعقل
 على العوام فلا يكون معنى الحركة الشائع بين الجميع
 والمعنى الظاهر له تحرك الذات **مسئلة قال**
ابن قزوين والجمهور **اللغات** توقيفية اي وضعها
 الله تعالى فيجبروا عن وضعه بالتوقيف لا بالبرهان به
علمها الله عبادا بالوحي الى بعض نبيائه **او خلق**
الاصوات في بعض الاجسام بان قدك من يسمعها
 من بعض العباد عليها **او خلق العلم** **الضروري**
 في بعض العباد بها والظاهر من هذه الاحتمالات
 اولها لانه المعتاد في تعليم الله تعالى **وعزى** اي القول
 بانها توقيفية **الى الاشعري** ومحققوا كلامه كالقاضي

الى

الى بكر الباقلاني وامام الحرمين وغيرهما لم يذكر
 في المسئلة اصلا واستدل له من القول بقوله تعالى
 وعلم آدم الاسماء كلها اي الالفاظ الشاملة للاسماء
 والافعال والحروف لان كل واحد من اسم اي علامة على معناه
 وتخصيص الاسم بعضها غرقا وكلا وتعليمه تعالى
 قال على انه الواضع دون البشر **وقال اكثر المعتزلة**
هي اصطلاحية اي وضعها البشر واحدا واكثر
حصل عرفانها لغيره منه **بالافتراض** **والقرينة** **كالعلم**
 اذ يعرف لغة ابويه بها واستدل له من القول بقوله
 تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه اي بلغتهم
 فهي سابقة على البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم
 بالوحي كما هو الظاهر لتأخرت عنها **وقال الاستاذ**
ابو اسحاق الاسفرايني **القدر** **والمحتاج** اليه منها
في التعريف لا غير **توقيف** يعني توقيفي له تعالى الحاجة
 اليه **وغيره** **محتمل** لكونه توقيفيا واحدا **مطلبا** **وقيل**
عكسه اي القدر **والمحتاج** اليه في التعريف **اه** **مطلبا**
 وغيره محتمل له وللتوقيفي والحاجة الى الاول تندفع

بالاصطلاح وتوقف كثير من العلماء عن القول بواحد
من هذه الاقوال لتعارضها ولتعمادها **والمختار الوقف**
عن القطع بواحد منهما الا اذا دللتها لا تفيد القطع **ان**
التوقيف الذي هو اولها **مظنون** لظهور دليله دون
دليل الاصطلاح فانه لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة
ان تكون اصطلاحية لجواز ان تكون توقيفية ويتوسط
تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة **مسئلة قال**
القاضي ابو بكر الباقلاني **وامام الحرمين والغزالي**
والامام لا تثبت اللغة قياسا وخالفهم **ابن سريج**
وابن ابي هريرة وابواسحاق الشيرازي والامام الرازي
فقالوا تثبت فاذا اشتمل معنى اشبه على وصف مناسب
للتسمية كالحجر اى المسكر من ما العنب لتخميره اى
تغطيته للعقل **ووجد ذلك الوصف** فى معنى
الحجر كالنبية اى المسكر من غير ما العنب ثبت له
بالقياس **ذلك الاسم** لغة فيسمى النبوة خرافية
اجتنابه باية انما الحجر والميسر لا بالقياس على الحجر
وسواى الثبوت الحقيقية والمجاز **وقيل ثبت**

الحقيقة

70
الحقيقة لا المجاز لانه اخفض رتبة منها **ولفظ القياس**
فيما ذكر **يعنى عن قولك** اخذ امل من الحاجب **محل**
الخلاف ما لم يثبت تعميمه **باعتقار** فان ما ثبت
تعميمه بذلك من اللغة كرفع الغاعل ونصب المفعول
لا حاجة فى ثبوت ما لم يسمع منه الى القياس حتى
يختلف فى ثبوته به **واشار كما قال** بذكر قائلى القولين
الى اعتمادهما **اخلاق قول بعضهم** ان الاكثر على النفي
وبذكر القاضي من النافين الى ان من ذكره من
المثبتين كالامدى لم يحزر النقل عنه **لثبوت** بالثبوت
فى كتابه **التقريب مسئلة اللفظ والحق** **انما**
اى كان كل منهما **واصد افان** منع تصور معناه اى معنى
اللفظ المذكور **الشركة** فيه من اثنين مطلقا **فجزى**
اى فذلك اللفظ يسمى جزئيا كزيد **والاى** وان لم يمنع
تصور معناه الشركة فيه **فكل** سوا المنع وجود معناه
كالجمع بين الضدين ام امكن ولم يوجد فرد منه كبحر
زئبق او وجد والمنع غيره كالاى العبودية حق وامكن
ولم يوجد كالشمس اى الكوكب النهارى **الحق** او وجد

كالإنسان أي الحيوان الناطق وما تقدم من تسمية
 المدلول بالجزء والكل هو الحقيقة وما هنا مجاز
 من تسمية الله بالاسم المدلول **تتوافق** ذلك الكل
أن استوى معناه في أفراد كالإنسان فإنه متساوي
 المعنى في أفراد من زيد وعمر وغيرهما سمي متوافقاً
 من التوافق أي التوافق لتوافق أفراد معناه فيه
مشكك أن توافق معناه في أفراد بالشدة أو التقيد
 كالبيان فإن معناه في التلخيص أشد منه في العاج والوسم
 فإن معناه في الواجب قبله في الممكن سمي مشككاً لتشكيكه
 الناظر فيه في أنه متوافق نظراً إلى جهة اشتراك الأفراد
 في أصل المعنى أو غير متوافق نظراً إلى جهة الاختلاف
وإن تعدد أي اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس
متباين أي فاحد اللفظين متلا مع الآخر متباين
 لتباين معانيهما **وإن اتحد المعنى دون اللفظ** كالإنسان
 والبشر **مترادف** أي فاحد اللفظين متلا مع الآخر
 مترادف لترادفهما أي توألهما على معنى واحد **وعكسه**
 وهو أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى كأن يكون اللفظ

معنيان

معنيان **أن كان** أي اللفظ حقيقة فيهما أي في
 المعنيين مثلاً كالقراءة للحيض والطهر **مشتراك**
 لا مشترك المعنيين فيه **والأحققيقة** ومجاز كالأسد
 للحيوان المفترس وللرجل الشجاع ولم يقل أو مجاز أن
 أيضاً مع أنه يجوز أن يتجاوز في اللفظ من غير أن يكون
 له معنى حقيقي كما هو المختار إلا في كانه لأن هذا
 القسم لم يثبت وجوده **والعلم** ما أي لفظ **وضع**
لمعين خروج النكرة لا يتناول أي اللفظ **غيره** أي
 غير المعين خروج ما عدا العلم من أقسام المعرفة فإن
 كلامها وضع لمعين وهو أي جزئي يستعمل فيه ويتناول
 غيره بدلالة ذانت مثلاً وضع لما يستعمل فيه من أي
 جزئي ويتناول جزئياً آخر بدله وهو علم وكذا
 الباقي **فإن كان التعيين في المعين خارجياً** فعلم
الخاص فهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول
 غيره من حيث الوضع له فلا يخرج العلم العارض الاشتراك
 كزيد مسمى به كل من جماعته **والأ** أي وإن لم يكن التعيين
 خارجياً بان كان ذهنياً **فعلم الجنس** فهو ما وضع

لعيّن في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسم علم
للسبع أي لما هيته الحاضرة في الذهن **وان وضع**
اللفظ لما هيته من حيث هي أي من غير أن تعين
في الخارج أو الذهن **فاسم الجنس** كاسم أسد للسبع
أي لما هيته واستعماله في ذلك كان يقال أسد أجراء
من تولد كناية عن أسامة أجراء من ثعلب والد الش
على اعتبار التعيين في علم الجنس أجراء الأحكام اللفظية
لعلم الشخص عليه حيث مثلاً يمنع الصرف مع ثانياً
وأوقع الحال منه نحو هذه الساعة مقبلاً ومثله في التعيين
المصرف بلام الحقيقة نحو الأسد أجراء من الثعلب
كأن مثل النكرة في الإبهام المصرف بلام الجنس بمعنى
بعض غير معين نحو أن رأيت الأسد أي فرداً منه
ففر منه واستعمال علم الجنس واسمه مصرفاً أو منكراً
في الفرد المعين أو المبهم من حيث استعماله على الماهية
حقيقته نحو هذه الساعة أو الأسد أو أسد أو رأيت
أسامة أو الأسد أو أسداً ففر منه وقيل إن اسم
الجنس كاسد ورجل وضع لفرد مبهم كما يؤخذ مع

تضعيفه

72
تضعيفه مما سيأتي أن المطلق الدال على الماهية
بالقيده وأن من زعم دلالة على الوحدة الشائعة
توهم النكرة فالمعبر عنه ههنا باسم الجنس هو
المعبر عنه فيما سيأتي بالمطلق نظراً للمقابل في الموضوعين
وما يؤخذ من هذا الاتي من إطلاق النكرة على الدال
على واحد غير معين والمعرفة على الدال على واحد
معين صحيح كما خوذ مما تقدم صدر البحث
من إطلاق النكرة على الدال على غير المعين ماهية
كان أو فرداً والمعرفة على الدال على المعين كذلك
مسئلة الاشتقاق من حيث قيامه
بالفاعل **ودلفظ إلى لفظ آخر** بأن يحكم بأن الأول
ما خوذ من الثاني أي فرد عنه **ولو كان الآخر مجازاً**
لمناسبتهم في المعنى بأن يكون معنى الثاني
في الأول **والحروف الأصلية** بأن تكون فيهما على ترتيب
واحد كما في الناطق من النطق بمعنى التكلم حقيقة
ومعنى الدلالة مجازاً كما في قولك الجمال ناطقة بكذا
أي دالة عليه وقد لا يشتق من المجاز كما في الأمر بمعنى

الفعول مجازا كما سياتي لا يقال منه أمر ولا مأثور مثلا بخلاف
 بمعنى القول الحقيقية ولا يلزم من قول الغزالي إن تقدم
 الاشتقاق من اللفظ من علامات كونه مجازا أنهم ما نعوت
 الاشتقاق من المجاز كما فهمه عنهم المصنف وأشار به
 كما قال البيهقي لأن الخلاصة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم
 من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة ثم ما ذكر
 تعريف الاشتقاق المراد عند الإطلاق وهو الصغير
 أما الكبير فليس فيه الترتيب كما في الجند وجندب والأكبر
 ليس فيه جميع الأصول كما في التلم وتلكب ويقال أيضا
 أصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسك وأكبر **والأبد**
 في تحقق الاشتقاق من **تغيير** بين اللفظين تحقيقا
 كما في ضرب من الضرب وقسمه في المنهاج خمسة
 عشر قسما وتقديرا كما في طلب من الطلب فيقدر
 أن فتحة اللام في الفعل غير هاء في المصدركا قدر
 سيبويه أن ضمة النون في جنب ج فغيرها فيه
 مغرد أو لو قال تغير وتشديد الياء كان اسب **وقد**
يطرد المشتق كاسم الفاعل نحو ضارب لكل واحد

وقع

78
 وقع منه الضرب **وقد يختص** ببعض الأشياء **كالقارور**
 من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو
 مقتر للمآثع كاللوز **ومن لم يقم به وظف لم يجد**
أن يشترك له منه أي من لفظه **اسم خلا** قال المعزلة
 في تجويزهم ذلك حيث نفوا عن الله تعالى صفاته
 الذاتية كالعلم والقدر ووافقوا على أنه عالم قادر
 مثلا لكن بذاته لا بصفات زائدة عليه استظم لكن
 بمعنى أنه خالق الكلام في جسم كالشجر التي سمع
 منها موسى عليه الصلاة والسلام بناء على أن الكلام
 ليس عندهم الأحروف والأصوات المتنع انصافه
 تعالى بها فحق الحقيقة لم يخالفوا فيها هنا لا بـ
 صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى وبقيته
 الصفات الذاتية لا يسعهم نفيها لموافقته على
 تنزيهه تعالى عن هذه أدها وانما ينصفون زيادتها
 على الذات ويترعون أنها نفس لذاته ترتيب
 ثمراتها على الذات كونه عالما قادرا فورا بذلك
 من تعدد القدماء على أن تعدد القدماء هو

محمد ورفي ذوات لا في ذات وصفات **ومن بناهم**
 على التجويد **انتافهم على ان ابراهيم عليه الصلاة**
 والسلام **ذات** اي ابنه اسماعيل حيث استقر عندهم
 آله الذبح على محله منه لامر الله اياه بذبحه لقوله
 تعالى حكاية يابني الى اري في المنام اني اذبحك
 الى احضرة **واختلافهم هل اسماعيل عليه الصلاة**
 والسلام **مذبح** فقبل نفي واثباته ما قطع منه
 وقيل لا اي لم يقطع منه شيء فالتأويل بهذا اطلاق
 الذابح على من لم يذبح لكن بمعنى انه فخر الله
 على صلبه فاختالف في الحقيقة وما هنا النسب بالتعريف
 مما في شرح المختصر لا على وجه البناء من انهم اتفقوا
 على ان اسماعيل غير مذبح اي غير ذبح في الرشح
 واختلاف اهل ابراهيم ذابح اي قاطع فوداهما
 واحد وعندنا لم يجر الخليل آله الذبح على محله
 بل ابنه لئلا ينفك قبل التكمين منه لقوله تعالى وفديناه
 بذبح عظيم والجمهور على انه اسماعيل كما ذكره الاساق
فان قام به اي بالشئ ما اي وصف له اسم وجب

الا

٦٩
الاشتقاق لغة من ذلك الاسم لمن قام به الوصف
 كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه او قام
 بالشئ ما ليس له اسم **كانواع الروائح** فانها اسم
 توضع لها اسما استخفا عنها بالتقييد كراحة
 كذا وكذا لك انواع الالام **لم يجب** اي الاشتقاق
 لاستحالة وعدل عن نفي الجواز المراد الى نفي الوجود
 الصادق به رعاية للمقابلة **والجمهور** من العلماء
على اشتراط بقا معنى المشتق منه في المحل في كون
المشتق المطلق عليه حقيقة ان يمكن بقا ذلك
المعنى كالقيام والا فخرج جزء اي وان لم يمكن بقاوه
 كالتمكلم لانه باصوات تنقضي شيئا فشيئا فالمشترط
 بقا آخر جزء منه فاذا لم يبق المعنى او جزؤه الاخير
 في المحل يكون المشتق المطلق عليه مجازا كالمطلق
 قبل وجود المعنى نحو انك ميت وقيل لا يشترط
 بقا ما ذكر فيكون المشتق المطلق بعد انقضاءه
 حقيقة استصحا بالاطلاق **وثالثها** اي الاقوال
الوقف عن الاشتراط وعدمه لتعارض دليليهما

وانما عبر بالبقا الذي هو استمرار الوجود دون
الوجود الكافي في الاشتراط لتتأني حكاية مقابلة
وانما اعتبر في القسم الثاني آخر جزء لتمام المعنى
به وفي التفسير فيه بالبقا تسريح وما حكاة الامدى
من عدم الاشتراط فيه دون الاول بحث ذكره
في الموصول ودفعه بانه لم يقل به احد فلذلك
تركه المصنف مطلقا في الحق الجواب وذكر به لم الوقف
ومن ثم اى من هنا وهو اشتراط ما ذكر اى من اجل
ذلك كله اسم الفاعل من جملة المشتق حقيقة
في الحال اى حال التلبس بالمعنى او جزئه الاخير
لا حال النطق خلافا للقرا في قوله بالثاني حيث
قال في بيان معنى الحال في المشتق ان يكون التلبس
بالمعنى حال النطق به وبني على ذلك سؤاله في تصور
الزانية والراى فاجله واراد السارق والسارقة فاقطعوا
فاقتلوا المشركين ونحوها انما تناول من تصف
بالمعنى بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازا
والاصل عدم المجاز قال والاجماع على تناولها حقيقة

واجاب بان المسألة في المشتق المحكوم به
مخوزيد ضارب فان كان محكوما عليه كافي الايات
المذكورة فحقيقة مطلقا وقال المصنف تبعا لوالده
في دفع السؤال ان المعنى بالحال حال التلبس بالمعنى
وان تاخر عن النطق بالمشتق فيما اذا كان محكوما عليه
لا حال النطق به الذي هو حال التلبس بالمعنى ايضا
نقط فابقيا المسئلة على عمومها وغيرهما كالاسنوى
سلم للقرا في تخصيصها وقيل ان طرا على الحمل للوصف
وصف وجودى يتاقتض الوصف الاول كالسواد بعد
البيان والقيام بعد التقدير لم يسم الحمل بالاول
اى بالمشتق من اسمه اجماعا والخلاف في غير ذلك
والاصح جوازه فيه اذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق
وليس في المشتق الذي هو دال على ذات متصفة
بمعنى المشتق منه كالاسود اشعار بخصوصية
تلك الذات من كونها جسما او غير جسم لان قولك
مثلا الاسود جسم محجج ولو اشعر الاسود فيه
بالجسمية لكان بمثابة قولك الجسم ذو الاسود جسم

وهو غير صحيح لعدم افادته **مسئلة المترادف** وهو
 كما تقدم اللفظ المتعدد المتحد المعنى واقع في الكلام
خلافا للشعلبي وابن فارس في نفيها وقوعه **مطلقا**
 قالوا وما يظن مترادفا كالا لسان والبشر فتيان
 بالصفة فالاول باعتبار النسيان او انه يأنس والثاني
 باعتبار انه يجرى البشرية اي ظاهر الجلد واما
 صرح بالمخالف الذي ابيهم غير لغزاة النقل
 عنه كما قال **وخلافا للامام الرازي** في نفيه وقوعه
في الاسماء الشرعية قال لانه ثبت على خلاف الاصل
 للحاجة اليه في النظم والسجع مثلا وذلك منتف
 في كلام الشارع واعترض عليه المصنف كالقول في
 بالفرض والواجب وبالسنة والتطوع ويجاب
 بانها اسما اصطلاحية لا شرعية والشرعية ما وضعها
 الشارع كاسياف **والحد والحدود** كالحيوان الناطق
 والانس **ونحو حسن بس** اي الاسم وتابعد
 كعظشان نطشان غير مترادفين اي غير متحد
 المعنى **الى الاصح** اما الاول فلان الحد يدل على جبر

الماهية

الماهية تفصيلا والحد وداي اللفظ الدال عليه
 يدل عليها اجمالا والمفصل غير المجمل ومقابل الاصح
 يقطع النظر عن الاجمال والتفصيل واما الثاني
 فلان التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه ومن شأن
 كل مترادفين افادة كل منهما المعنى وحده والقائل
 بالترادف يمنع ذلك **والحق افادة التابع التقوية**
 للمتبوع والالم يكن له ذكر فائدة والعرب لحكمتهما
 لا تتكلم بما لا فائدة فيه ومقابل هذا كما اشار اليه
 قول البيضاوي والتابع لا يفيد عقوب قوله والتاكيد
 يعني الموكد يقوى الاول وكانه اراد ما في المحصول
 ان التابع وحده لا يفيد اي المعنى يعني بخلاف
 كل من المترادفين فهو على هذه استاكنت عن افادة
 التقوية لاناف لها **والحق وقوع كل من الروي في**
 اي اللفظين المتحد المعنى **مكان الاخر ان لم**
تعبد بلفظه اي يصح ذلك في كل رديفان بان
 يولي بكل منهما مكان الاخر في الكلام اذ لا مانع من
 ذلك **خلافا للامام الرازي** في نفيه ذلك **مطلقا**

أي من لغتين أو لغة قال لأنك لو أتيت مكان من في قولك
 مثلاً خرجت من الدار مراد فيها بالفارسية أي أخرجت
 البهيم وسكون الزاي لم يستقم الكلام أي لأن ضم
 لغة إلى أخرى بمثابة ضم مهمل إلى مستعمل قال وإذا اعتل
 ذلك في لغتين فلم لا يجوز مثله في لغة أي لا مانع من
 ذلك وقال أن القول الأول أي الجواز لا ظهر في أول
 النظر والثاني الحق **وخطا فالليضا وكوالصفي الهندك**
 في نفي ما ذكرنا **إذا كانا أي الرديفان من لغتين** لما تقدم
 أما ما تعبد بلفظه ككيفية الإحرام عند ناللقاد عليها
 فلا يقوم مراد منه مقامه لعموض التعبد ويكن قال
 المصنف تامة فتعبد بلفظ المحدث فاعلمها وضمير
 بلفظه للاخر **مسألة المشتركة** وهو كما تقدم
 اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي **واقع في الكلام**
جواز خطا في الثعلب والأبهرى والباني في نفيهم وقوعه
مطلقا قالوا وما يظن مشتركا فهو ما حقيقة ومجاز
 أو متواطى كالعين حقيقة في الباطن مجاز في غيرها
 كالذهب لصفاته والشمس لضيائها وكالقرء موضوع

للقدر

للقدر المشترك بين الطهر والحيض وهو الجمع من قرأت
 الماء في الحوض أي جمعه فيه والدم يجتمع في زمن الطهر
 في الجسد وفي زمن الحيض في الرحم وما هنا عن الثلاثة
 أقرب مما في شرحي المختصر والمنهاج أنهم أحالوه **وخطا**
لقوم في نفيهم وقوعه في القرآن قيل والحديث
 أيضا قالوا الوقوع في القرآن لوقع أما ميتنا فيطوّل بلا
 فائدة أو غير مبني فلا يفيد والقرآن يتردد عن ذلك
 ومن نفي الوقوع في الحديث يقول مثل ذلك فيه
 واجيب باختيار أنه وقع فيه ما غير مبني ويفيد
 أراد أن أحد معنييه مثلا الذي سيبني وذلك كاف
 في الأفادة ويترتب عليه في الأحكام الثواب والعقاب
 بالعزم على الطاعة أو العصيان بعد البيان فإن لم
 يبين حمل على المعنيين كما سيأتي **وقيل هو واجب**
الوقوع لأن المعاني أكثر من اللفاظ الدالة عليها واجيب
 بمنع ذلك إذا ما من مشترك الأول كل من معنييه مثلا
 لفظ يدل عليه **وقيل هو ممتنع** لا خطا له بفهم المراد
 المقصود من الوضع واجيب بأنه يفهم بالقرينة

والقصور من الوضع الغم التفضيلي أو الإجمالي المبين
بالقرينة فإن انتفت حمل على المعنيين كما سياتي **وقال**
الامام الرازي هو ممتنع بين التقيضين فقط
كوجود الشيء وانتفاؤه إذ لو جاز وضع لفظ لهما
لم يفد سماعه غير التردد بينهما وهو حاصل في العقل
واجيب بأنه قد يخطئ عنهما فيستخفهما بسماعه
ثم يبحث عن المراد منهما **مسئلة الشك**
يصح لفظه إطلاقه على معنييه مثلا معا بغير إيراد
به من منظم واحد في وقت واحد كقولك عندي
عين وتريد ألبا صرة والجارية مثلا وملك وسبي
الجون وتريد الأسود والأبيض وأفرأت هذا وتريد
حاضت وطهرت **مجازا** لأنه لم يوضع لهما معا وإنما
وضع لكل منهما من غير نظر إلى الاختلاف تعدد
الوضع أو وضع الواحد نسبيا للآخر **وعن**
الشافعي والقاضي أني بذكر الباقلاني والمعتزلة
هو حقيقة نظر الوضع لكل **بما زله الشافعي**
وظاهر فيهما عند التجرد عن القرائن العينية

لاحدما

لاحدما كالمصوب بالقرائن المعينة لهما **فيحمل**
عليهما الظهور فيهما وعن القاضي هو عند التجرد
عن القرائن المعينة والمعتزلة **يحمل** أي غير متضغ
المراد منه **ولكن يحل عليهما احتياطاً وقال أبو**
الحسين البصري والغزالي يصح أن يراد به
ما ذكر من معنييه عقلاً **لأنه** أي ما يراد من
معنييه **لغة** لا حقيقة ولا مجازاً المخالفة لوضع
السابق إذ قضيت أنه يستعمل في كل منهما منفرداً
فتطوع على هذا النفي البيانيون وغيرهم **وقيل يجوز**
لفظة أن يراد به المعنيان في النفي لا الإثبات فخصوا
لأعين عندي يجوز لك يراد به الباطن والذهب
مثلاً بخلاف عندي عيين فلا يجوز أن يراد به الإمعنى
واحد وزيادة النفي على الإثبات معبودة في عموم
النكرة المنفية دون المثبتة وفي نسخة بدل يجوز
يصح وهو أنسب والخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين
المعنيين كما في الأمثلة المذكورة فإن أمتنع كما في استعمال
صيغة أقول في طلب الفعل والتمهيد عليه على سياتي

مرجوحاً أنها مشتركة بينهما فلا يصح قطعها ولظهور
ذلك فسكت المصنف عن التنبيه عليه **والأكثر**
من العلماء على أن جمعة باعتبار معنييه كقولك
عندي عيون وتريد مثلاً باصرتين وجارية أو باصرة
وجارية وذهبا إن ساع ذلك الجمع وهو ما رجحه
ابن مالك وخالفه أبو حيان مبنى عليه في صحة اطلاقه
على معنييه كما أن المنع مبنى على المنع والاقول على أنه لا يفيق
عليه فيها فقط بل يأتي على المنع أيضاً لأن الجمع في قوة
تكرير المفرد أو بالعطف فكانه استعمل كل مفرد في معنى
ولولم يقل المصنف أن ساع المزيد على ابن الحاجب
وغيره كان المعنى أن الجمع مبنى على المفرد صحة ومنعاً
وقيل لا بل يصح مطلقاً لموردى العبارتين وأحد
والزائدة أخرج في التنبيه على الخلاف وفي الحقيقة
والجواز هل يصح أن يراد أمعاً باللفظ الواحد كما في
قولك رأيت الأسد وتريد الحيوان المفترس والرجل
الشجاع **الخلاف** في المشترك **خلافاً للقاضي** أي بكون
الباقلاني في قطعه بعدم صحة ذلك قال لما فيه



من الجمع بين متنافيين حيث أريد باللفظ الموضوع
له أي أولاً وغير الموضوع له معاً واجيب بأنه لا تنافي
بين هذين وعلى الصحة يكون مجازاً أو حقيقة ومجازاً
باعتبارين على قياس ما تقدم من الشافعي وغيره
ويجمل عليهما أن قامت قرينة على إرادة المجاز مع الحقيقة
كما حمل الشافعي الملازمة في قوله تعالى أو لا مستم
النساء على الجنس باليد والوطى **ومن ثم** أي من هنا
وهو الصحة الراجحة المبنى عليها الحمل عليهما أي
من أجل ذلك **ثم غروا ففعلوا الخير الواجب والمنذور**
حلاً للصيغة أفعل على الحقيقة والمجاز من الوجوب
والندب بقرينة كون متعلقها كالخير شاملاً للواجب
والمندوب **خلافاً لمن خصه بالواجب** بناء على أنه
لا يراد المجاز مع الحقيقة **ومن قال** هو للمقدّر **المشترك**
بين الواجب والمندوب أي مطلوب الفعل بناء على القول
الآتي أن الصيغة حقيقة في القدر المشترك بين
الوجوب والندب أي طلب الفعل **وكذا المجازات**
هل يصح أن يراد أمعاً باللفظ الواحد كقولك والاسد

لا اشترى وتريد التَّوَم والشر بالوكيل فيه الخلاف
في المشترك وعلى الصحة الواحدة يحل عليهما ان قامت
قربة على ارادتهما أو تساويا في الاستعمال ولا قرينة
تبين احدهما واطلاق الحقيقة والمجاز على المعنى
كما انما مجازي من اطلاق اسم الدال على المدلول
الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء فخرج
عنها اللفظ المبهمل وما وضع ولم يستعمل واللفظ
كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى حمار والمجاز
وهي لغوية بان وضعها اهل اللغة باصطلاح او توقيف
كالاسد للحيوان المفترس **وعرفية** بان وضعها اهل
العرف العامة كالدابة لذات الاربع كالحمار وهي لغة
لكل ما يثبت على الارض او الخاص كالفاعل للاسم
المعروف عند النجاة **وشرعية** بان وضعها الشارع
كالصلاة للعبادة المخصوصة **ووقع الأولتان**
أي اللغوية والعرفية بقسميهما جزما وفي خط
المصنف الأولتان بالفوقانية منبئ الأولى وهي
لغة قليلة جرت على الاستعمال والكثير الأولى كاذكرة

النوى في مجموعه فتنها الأوليان بالتحتانية
مع ضم الهمزة **ونفي قوم إمكان الشرعية** بناء على ان
بين اللفظ والمعنى مناسبة مانعة من نقله الى غيره
ونفي القاضي أبو بكر الباقلاني وابن العثيمين
وقوعها قالوا لفظ الصلاة مثلا مستعمل في الشرع
في معناه اللغوي أي الدعاء بخير لكن اعتبر الشارع
في الاعتماد به امورا كالركوع وغيرها **وقال قوم**
وقعت مطلقا وقوم وقعت الايمان فانه
في الشرع مستعمل في معناه اللغوي أي تصديق
القلب وان اعتبر الشارع في الاعتماد به التلفظ
بالشهادتين من القادر كما سيأتي **وتوقف الآمدي**
في وقوعها **والمختار وفاقا لابن اسحاق الشيرازي**
والاماميين أي اسام المحرمين والامام الرازي وابن
الحاجب **وقوع الفرعية** كالصلاة لا الدينية
كالإيمان فانها في الشرع مستعملة في معناها اللغوي
ومعنى الشرعي الذي هو مسمى ما صدق الحقيقة
الشرعية ما أي شيء لم يستفد اسمه الا من الشرع

كالهيئة السماوية بالصلابة **وقد يطلق الشرع**
على المندوب والمباح من الاول قولهم من النوافل
 ما تشرع فيه الجماعة اي تندب بالعديد وعن الثاني
 قول القاضي الحسين لو صلى التراويح اربعاً تسليمه
 لم يصح لانه خلاف المشرع وفي شروح المختصر بدل
 المباح الواجب وهو صحيح ايضا يقال شرع الله الشيء
 اي اباحه وشرعه اي طلبه وجوباً او نهيّاً ولا يخفى بجماعة
 الاول لكل من الاطلاقات الثلاثة **والجواز** المراد عند
 الاطلاق وهو الجواز في الافراد **اللفظ المستعمل** فيما
 وضع له لغة او عرفاً او شرعاً **بوضع ثان** حصر
 الحقيقة **لعلاقة** بين ما وضع له اولاً وما وضع له
 ثانياً ضيق العلم المنقول كفضل ومن زاد كاليائين
 مع قرينة ما فقه على ارادته ما وضع له اولاً مشى على انه
 لا يصح ان يراد باللفظ الحقيقة والجواز **فعل** من
 تقييد الوضع دون الاستعمال بالثاني **وجوب**
سبق الوضع للمعنى الاول وهو اي وجوب ذلك
اتفاق اي متفق عليه في تحقق المجاز **لا الاستعمال**

بالمجاز

في المعنى الاول فلما يجب سبقه في تحقق المجاز فلا
 يستلزم المجاز الحقيقة كالحقيقة **وهو اي عدم**
الوجوب المختار اذ لا مانع من ان يتجاوز في اللفظ
 قبل استعماله فيما وضع له اولاً وقيل يجب سبق
الاستعمال فيه والا لعمري الوضع الاول عن الفائدة
 واجب بحصولها باستعماله فيما وضع
 له ثانياً وما ذكر من انه لا يجب سبق الاستعمال **قيل**
مطلقاً والاصح تفصيل للمصنف اختار مذهباً
 كما قال في شرح المختصر وهو انه لا يجب **لما عده المصدر**
 ويجب لمصدر المجاز فلا يتحقق في المشتق مجاز الا اذا
 سبق استعمال مصدره حقيقة وان لم يستعمل
 المشتق حقيقة كالرحمن لم يستعمل الا الله تعالى
 وهو من الرحمة وحقيقتهما الرقة والحنو **الاستعمال**
 عليه تعالى واعا قول بني حنيفة في تسليم
 رحمان اليه وقوله شاعرهم فيه
 سموك يا مجرياً ابن الأكرمين **قيل**
 وانت عيشة النوري لا زلت رحماناً

اي ذار حجة قال الزمخشري فمن تعنتهم في كفرهم
اي ان هذا الاستعمال غير صحيح وعالمهم اليه لجاهلهم
في كفرهم بزعمهم نبوة مسيحية دون النبي صلى الله
عليه وسلم كما لو استعمل كافر لفظه الله في غير الباري
من اهلهم وقيل انه شاذ لا اعتداد به وقيل ان لغة
والمختص بالله المعروف باللام وهو اي المجاز واقع
في الكلام خلافا للاستناد الى اسحاق الاشعري
واي على الفارسي في نفيها وقوعه مطلقا الا
وما يظن مجازا نحو رايته اسم اي معنى فحقيقة
وخلافا للظاهرية في نفيهم وقوعه في الكتاب
والسنة قالوا لانه بحسب الظاهر كذب في قولك
في البليد هذا احمار وكلام الله ورسوله منزلة عن
الكذب واجيب بانه لا كذب مع اعتبار الالفة
وهي فيما ذكر الشافعية في الصفة الظاهرة
اي عدم الفهم وإنما يؤول اليه اي الى المجاز
عن الحقيقة الاصل لتقل الحقيقة على اللسان
كالخفقي اسم لله اهية يؤول عنه الى الموت

مثلا

مثلا او شاعنها كما نحو ان يعدل عنها الى الغائط
وحقيقته الكتاب المختص او جهلها للتمكلم او
المخاطب دون المجاز وبلاغته نحو زيد اسد
فانه ابلغ من شجاع او شهرته دون الحقيقة او غير
ذلك كاحفظ المراد على غير المتخاطبين الجاهل
بالمجاز دون الحقيقة وكقامة الوزن والقافية
والسجع به دون الحقيقة وليس المجاز غالبا
على اللغات خلافا لابن جني بسكون الياء معرب
كقبي بين الكاف والهميم في قوله انه غالي في كل لغة
على الحقيقة اي ما من لفظ الاو يستعمل في الغالب
على مجاز تقول مثلا رايته زيدا او ضربته والهمري
والمضروب بعضه وان كان يتألم بالضرب كله ولا
معتمد احيث تستعمل الحقيقة خلافا للحقيقة
في قوله بذلك حيث قال فيمن قال لعبد الذي
لا يولد مثله مثله هذا ابو ان يعتقد عليه وان لم
ينو العتق الذي هو لازم للنبوة صونا للكلام عن
الافاء والغيتاة كما حبيبه اذ لا ضرورة الى تصحيحه

بما ذكرنا اذا كان مثل العبد يولد لمثل السيد
 فانه يعتق عليه اتفاقا ان لم يكن معروف النسب
 من غير وان كان كذلك فاصح الوجهين عندنا
 كقولهم انه يعتق عليه مواحدة باللائم وان لم
 يثبت المزموم وهو **اي المجاز والنقل خلاف الاصل**
 فاذا احتمل اللفظ معناه الحقيقي والمجازي او المنقول
 عنده واليه فالاصل اي الراجح حمله على الحقيقي لعدم
 الحاجة فيه على قرينة او على المنقول عنه استصحابا
 للموضوع له او لا مثاله ما رايت اليوم اسدا او صكيت
 اي حيوانا معترا ساود عوف بخيارى سلامت منه
 ويعتلى الربط الشجاع والصلابة الشريفة **والمجاز**
والنقل اولى من الاشتراك فاذا احتمل لفظ هو
 حقيقة في معنى ان يكون في امر حقيقة ومجازا
 او حقيقة ومنقول لا حمله على المجاز او المنقول
 اولى من حمله على الحقيقة الموردي الى الاشتراك
 لان المجاز اطلب من الاشتراك بالاستقرار والحمل
 على الايتاب اولى والمنقول لا يفرد مدلوله قبل

النقل

النقل وبعد لا يمتنع العمل به والمشارك لتعدد
 مدلوله لا يعمل به الا بقربينة تعيين احد معنيين
 مثلا الا اذا قيل حمله عليهما وما لا يمتنع العمل به
 اولى من عكسه فالاول كالنكاح حقيقة في العقد
 مجاز في الوطى وقيل العكس وقيل مشترك بينهما
 فهو حقيقة في احدهما محتمل للحقيقة والمجاز
 في الاخر والثاني كالزكاة حقيقة في الثمار اي الزاوة
 محتمل فيما يخرج من المال لان يكون حقيقة ايضا
 اي لغوية ومنقول شرعا **قيل** **والمجاز والنقل**
اولى من الاضمار فاذا احتمل الكلام ان يكون فيه
 مجاز واضمار او نقل واضمار فتقبل حمله على المجاز
 او النقل اولى من حمله على الاضمار لكن المجاز وعدم
 احتياج النقل الى قرينة وتقبل الاضمار اولى من
 المجاز لان قرينته متصله والاصح انهما نسيان
 لا احتياج كل منهما الى قرينة وان الاضمار اولى من
 النقل لسلامته من نسخ المعنى الاول مثال
 الاول قوله لعبد الذي يولد مثله لمثله المشهور

النسب من غير هذا ابني أي عتيق تعبيرا
عن اللزوم بالملزوم فيعتق أو مثل ابني في الشفقة
عليه فلا يعتق وهما وجهان عندنا لا تقدم وثقال
الثاني قوله تعالى وحرم الربا فقال الحنفى أي
أخذ وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين
مثلا فإذا استقطت صح البيع وارتفع الإنشيم
وقال غيره لنقل الربا شرعا إلى العقد فهو فاسد
وان استقطت الزيادة في الصورة المذكورة مثلا
والإنشيم فيهما باقي **والتخصيص أولى منهما أي**
من المجاز والنقل فإذا احتمل الكلام لأن يكون
فيه تخصيص ومجاز أو تخصيص ونقل فخصه
على التخصيص أولى أما في الأول فلتعين الباقي
من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز فإنه قد
لا يتعين بأن يتعد دولا قرينة تعين وأما في الثاني
فلسلامة **التخصيص** من نسخ المعنى الأول بخلاف
النقل مثال الأول قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم يذكرو
اسم الله عليه فقال الحنفى أي مما لم يتلفظ بالشمية

عند ذمكم وخص من الناسي لها فتحل ذبيحته
وقال غيره أي مما لم يذبح تعبيرا عن الذبح بما يتقاربه
غالب من التسمية فلا تحل ذبيحة التبريد لتركها
على الأول دون الثاني ومثاله الثاني قوله تعالى
وأحل الله البيع نقيل هو المبادلة مطلقا وحصر منه
الفاسد لعدم حله وقيل نقل شرعا إلى المستبيع
لشروط الصحة وهما قولان لغضا فوافقا مثله في استيعاب
لها يحل ويصح على الأول لأنه الأصل عدم فمادة دون
الثاني لأن الأصل عدم استيعابه لها ويؤخذ مما تقدم
من أولوية التخصيص من المجاز الأولى من الاشتراك
والمساوي للاضمار أن التخصيص أولى من الاشتراك
والاظهار وإن الاضمار أولى من الاشتراك ومن ذكر
المجاز قبل النقل أنه أولى منه والكحل صحيح ووجه
الآخر سلامة المجاز من نسخ المعنى الأول بخلاف
النقل وقد تم بهذه **الأدوية العشرة** التي ذكرناها
في تعارض ما يحل بالفهم مثاله الأول قوله تعالى
ولا تسكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فقال الحنفى

أى ما وطلووه لان النكاح حقيقة فى الوسط فيجوز
على الشخص مؤنية ابيه وقال الشافعى اى ما عقدوا
عليه فلا تحرم ويلزم الاول الاشتراك لما ثبت من أن
النكاح حقيقة فى العقد لكثرة استعماله فيه حتى أنه
لم يرد فى القرآن لغيره كما قال الزوج بشرى أى فى غير محل
الزواج نحو حتى تنكح زوجا غيره فانكحوا ما طلب لكم
ويلزم الثانى التخصيص حيث قال يحمل للرجل
من عقد عليها أبوه فاشترك أبنا على تشارك المعتد
للمسألة الصحيح وقيل لا يتناول ومثال الشافى
قوله تعالى وتلك من النقصان من حياة أى فى شريعة
لأنها يحصل الانكشاف من القتل فيكون الخطاب
علما أو فى النقصان من نفسه حياة لورثة القتل
التقصين بدفع شر القاتل الذى صار عدوا لهم
فيكون الخطاب مختصا بهم ومثال الثالث قوله تعالى
واسأل القرية أى أهلها أو قتل القرية حقيقة فى الأهل
فى الابنية المجتمعة لهذه الآية وغيرها غوفلولا كانت
قوية أممت ومثال الرابع قوله تعالى واقيموا القتلة

أى العبادة المخصوصة ثقيل هى مجاز فيها عن الدعاء
بخير لاشتماله عليه وقيل نزلت اليها شريفا
وقد يكون المجاز من حيث العلاقة **بالشكل**
كالفرس لصورة المتوشية **وصفة ظاهريّة**
كالأسد للرجل الشجاع وون الرجل الآخر
لظهور الشجاعة وون البحر فى الأسد المقترى
أو باعتبار ما يكون فى المستقبل **قطعاً** نحو أنك
ميت **أو ظاهراً** كالجمل للصبي **لا احتمالاً** كالحمل للصبي
فلا يجوز ما باعتبار ما كان كالعبد لمن عتق فتقدم
فى مسألة الاشتقاق **وبالضبط** كالمنازعة للبرية
المملكة **والمجاورة** كالأودية لظرف الماء المعروف
تسمية له باسم ما يحده من جبل أو جبل أو حمار
والزيادة نحو ليس كمثل شئ فالكاف قد رثق
والأقوى بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال
والنقصان من الكلام نفسه **والنقصان** نحو أسأل
القرية أى أهل القرية فتتم مجوز أى توسع بزيادة
كلمة أو نقصانها وإن لم يصدق على ذلك حكم المجاز

السابق وقيل يصدق عليه حيث استعمل في مثل
 المثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها
 وليس ذلك من المجاز في الاستناد **والسبب للسبب**
 نحو لا يريد أي قدرة فهي مسببة عن اليد
 لحصولها بها **والكل للبعض** نحو يحولون أمابعهم
 في إذا هم أي أنا ملهم **والمتعلق بكسر اللام للمتعلق**
 بفتحها نحو هذا خلق الله أي مخلوقه ورجل
 عدل أي عادل **وبالعكس** أي السبب للسبب
 كالموت للمرض الشديد لأنه سبب له عادة والبعض
 للكل نحو فلان يملك الفارس من الغنم والمتعلق
 بفتح اللام للمتعلق بكسرهما نحو يا أيكم الفتون أي
 الفتنة وقم قائما أي قيا ما **وما بال فعل على ما بالقوة**
 كالسكر للخمر في الدت **وقد يكون المجاز في الاستناد**
 بأن يسند الشيء لغير من هو له الملازمة بينهما
 نحو قوله تعالى وإذا أنزلت عليهم آياته زادتهم إيمانا
 أسندت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات لكونه
 الآيات المتلوة سببا لها عادة **خلاف القوم** في نفيهم

المجاز

المجاز في الاستناد فمنهم من يجعل المجاز فيما يذكر
 في المسند ومنهم من يجعله في المسند إليه فمنه
 زادهم على الأول ازدادوا بها وعلى الثاني زادهم
 الله اطلاقا للآيات عليه تعالى لاستناد فعله
 إليها **وقد يكون المجاز في الأفعال والحروف**
وفاقا لابن عبد السلام والنقشواني مثاله
 في الأفعال وفادى أصحاب الجنة أي بنادول
 واتبعوا ما تتلوا الشياطين أي ثلثته وفي الحروف
 فهل ترى لهم من باقية أي ما ترى **ومنع الامام**
الرازي الحرف مطلقا أي قال لا يكون فيه مجاز
 أفرادا لبالذات ولا بالتبع لأنه لا يفيد الاضمة
 إلى غير فان ضم إلى ما ينبغي ضمه إليه فهو حقيقة
 أو إلى ما لا ينبغي ضمه إليه فمجاز تركيب قال
 النقشواني من أين أنه مجاز تركيب بل ذلك
 الضم قرينة مجاز الأفراد نحو قوله تعالى ولاصلكم
 في جذوع النخل أي عليها **ومنع أيضا الفعل**
والمشتق كاسم الفاعل فقال لا يكون فيهما مجاز

الابالتبع للمصدر اصلهما فان كان حقيقية فلا
مجاز فيهما واعترض عليه بالتجوز بالفعل الماضي
عن المستقبل والعكس كما تقدم من غير تجوز
في اصله وكان الامام فيما قاله نظر الى الحدث
مجردا عن الزمان **ولا يكون المجاز في الاعلام**
لانها ان كانت مرتجلة اي لم يسبق لها استعمال
لتغير العلمية كسعادة او منقولة لغير مناسبة كفضل
نواضح او مناسبة كمن سمي ولده بمبارك لما ظنه
فيه من البركة فذلك لصحة الاطلاق عند زوالها
خلاف المجاز في متاع الصفة بفتح الميم الثانية
كالحارث فقال انه مجاز لانه لا يراد منه الصفة وقد
كان قبل العلمية موضوعا لها وهذا اخلاق في التسمية
وعدها اولى **ويعرف المجاز** اي المعنى المجازي
للفظ **بنياد غير** منه الى الفهم **لولا القرينة**
ومن المصحوب بها المجاز الواجب وسياتي ويوحى
مما ذكر ان التبادر من غير قرينة تعرف به الحقيقة
وصحة النفي كما في قولك في البليد هذا حمار فانه

يصح

يصح نفي الحمار عنه **وعدم وجود الاطرا** وفيما
يدل عليه بان لا يطرد كما في واسال القرنة اي
اهلها ولا يقال واسال السكاك اي صاحب
او يطرد لا وجوبا كما في الاسد للرجل الشجاع
فيصح في جميع جزئياته من غير وجوب لجواز
ان يعبر في بعضها بالحقيقة بخلاف المعنى الحقيقي
فيلزم اطرا ما يدل عليه من الحقيقة في جميع
جزئياته لا تتفا التعبير الحقيقي بغيرها **وجوه**
اي جمع اللفظ الدال عليه **على خلا في جمع الحقيقة**
كلامه معنى الفعل مجازا فيجمع على امور بخلاف
بمعنى القول حقيقة فيجمع على اوامر **وبالترام**
تقييد اي تقييد اللفظ الدال عليه كجناح
الذئب اي ليس الجناح ونا الحوب اي شدته بخلاف
المشترك من الحقيقة فانه يقيد من غير لزوم
كالعين الجارية **وتوقف** في اطلاق اللفظ عليه
على المسمى الاخر نحو ومكروا ومكر الله اي
جازاهم على مكرهم حيث تواطئه اوهم اليهم سود

على ان يقتلوا عيسى عليه الصلاة والسلام بان
التقى شبهة على من وكهوا به قتله ورفعوه الى السما
فقتلوا الملقى عليه الشبه طنا انه عيسى ولم يرجعوا
الى قوله انا صاحبكم ثم شكوا فيه لما لم يروا الاخر فاطلاق
المكر على المجازاة عليه متوقف على وجوده بخلاف
اطلاق اللفظ على معناه الحقيقي فلا يتوقف على غير
والاطلاق على الاستحليل نحو واسال القرية فاطلاق
المستول عليها لما خوذ من ذلك مستحيل لانها
الابنية المجتمعة وانما المستول اهلها **والاختصار**
اشتراط السمع في نوع المجاز فليس لنا ان نتجاوز
في نوع منه كالسبب للسبب الا اذا سمع من العرب
صوت منه مثلا وقيل لا يشترط ذلك بل يكتفى
بالعلاقة التي نظروا اليها فيكفي السماع في نوع لصحة
التجاوز في عكسه مثلا **وتوقف الامدى** في الاشتراط
وعدمه ولا يشترط السماع في شخص المجاز اجماعا
بان لا يستعمل الا في الصور التي استعملته العرب
فيها **مسئلة** العرب لفظ غير علم استعملته

العرب

78
العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وليس
في القرون وفاقا للشافعي وابن جرير والاكبر
اذ لو كان فيه لاشتمل على غير عربى فلا يكون طه
عربيا وقد قاله تعالى انا انزلناه قورا عربيا
وقيل انه فيه كالمشترقي فارسيته ليدل على ان
وقسطايس رومية للميزان ومشكاة هندية للكونية
التي لا تنفذ واجيب بان هذه الالفاظ ونحوها
اتفق فيها لغة العرب ولغة غيرهم كالصابون
والخلاف في وقوع العلم الاعجمي في القرون كابراهيم
واسماعيل ويحتمل ان لا يسمى محروبا كما مشى
عليه المصنف هنا حيث قال نعيم علم وان يسمى
كما مشى عليه في شرح المختصر حيث لم يقل ذلك
ثم نبه على ان العلم متفق على وقوعه وعقب هنا
المجاز بالمعرب لشبهه به حيث استعملته العرب
فيما لم يوضعوه له كاستعمالهم المجاز فيما لم يوضعوه
له ابتداء **مسئلة اللفظ** المستعمل في معنى **اما**
حقيقة فقط او مجازا كالاسد للميوان المقترن

أو للرجل الشجاع **أو حقيقة ومجاز باعتبارين** كأن
 وضع لغة لمعنى عام ثم خصه الشرع أو العرف بنوع
 منه كالصوم في اللغة الأساك خصه الشرع بالأساك
 المعروف والدابة في اللغة لكل ما يربى على الأرض
 حصها العرف العام بذات الحوافر وأهل العراق
 بالفوس فاستعماله في العام حقيقة لغوية
 مجاز شرعية أو عرفية وفي الخاص بالعكس ويمتنع
 كونه حقيقة ومجاز باعتبار واحد للتناقض بين
 الوضع ابتداء وثانياً إذ لا يصدق أن اللفظ
 المستعمل في معنى موضوع له ابتداء وثانياً
والأمراء أي الحقيقة والمجاز **منتغيات** عن
 اللفظ قبل الاستعمال لأنه ما خوذ في حدها
 فإذا انتفى انتغياً **ثم هو** أي اللفظ **محمول**
على عرف المخاطب بكسر الطاء الفاعل أو أهل
 العرف أو اللغة **ففي خطاب الشرع** المحمول
 عليه المعنى الشرعي **لأنه عرفه** أي لأن الشرعي
 عرف الشرف لأن النبي صلى الله عليه وسلم

بعث

بعث لبيان الشرعيات **ثم** إذا لم يكن معنى شرعي
 أو كان وحرف عنه صارف فالمحمول عليه المعنى
العرفي العام أي الذي يتعارف به جميع الناس
 بأن يكون متعارفاً من الخطاب واستمروا الظاهر
 أرادته لتبادره إلى الأذهان **ثم** إذا لم يكن معنى
 عرفي عام أو كان وحرف عنه صارف فالمحمول
 عليه المعنى **اللغوي** لتعيينه حينئذ فصل
 من هذا أن ماله مع المعنى الشرعي معنى عرفي
 عام أو معنى لغوي أوهما يحمل أو لا على الشرعي
 وإن ماله معنى صرفي عام ومعنى لغوي يحمل أو لا
 على العرفي العام **وقال الغزالي والأمدى**
 فيما لم معنى شرعي ومعنى لغوي **محملة في الأثر**
الشرعي وفق ما تقدم **وفي النفي** وعبارتهما
 النهي وعدل عنه مع أرادته لمناسبة الأثبات
قال الغزالي اللفظ **يحمل** أي لم يتضح المراد منه
 إذ لا يمكن حمله على الشرعي لوجود النهي ولا على
 اللغوي لأن النبي بعث لبيان الشرعيات

وقال الامدي محمله **اللفوي** لتعذر الشرح
 بالنهي واجيب بان المراد بالشرع ما يسمى
 شرعا بذلك الاسم صحيحا كان او فاسدا يقال
 صوم صحيح وصوم فاسد ولم يذكر غير هذا
 القسم ومثال الاثبات منه حديث مسلم عن
 عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه
 وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال
 فاني اذا صائم فيعمل على الصوم الشرعي فيفيد
 صحته وهو نفل بنية من النهار ومثال النهي منه
 حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر وسياق
 في مبحث الجمل خلاف في تقديم المجاز الشرعي على
 المسمى اللفوي **وفي تعارض المجاز الراجح والحقيقة**
المرجوحه بان غلب استعمال المجاز عليها اقوال قال
 ابو حنيفة الحقيقة اولى في الجمل لاحصا صالتهما وابو
 يوسف المجاز اولى لغلبة **ثالثا** **المختار** اللفظ
الجمل لا يعمل على احدهما الا بقرينة لوجان كل منهما

من

من وجه مثاله حلف لا يشرب من هذا النهر والحقيقة
 المتعاهدة الكثرة منه بغية كما يفعل كثير من الرعايا
 والمجاز الغالب الشرع مما يخرق به منه كالانا ولم
 بنوشيا فهل يحنت بالاول دون الثاني او العكس
 او لا يحنت بواحد منهما الاقوال فان هجرت
 الحقيقة قدم المجاز عليها اتفاقا كمن حلف
 لا ياكل من هذه التخلية فيحنت بثمرها دون
 خشبها الذي هو الحقيقة الم يجوز حيث لا نية
 وان تساويا قدمت الحقيقة اتفاقا كما لو كانت غالبة
وثبوت حكم بالاجماع مثلا **يمكن كونه** اي الحكم **مراد**
من خطاب لكن يكون الخطاب في ذلك المراد مجازا
لا يدل الثبوت المذكور على انه اي الحكم هو المراد منه
 اي من الخطاب بل يبقى **الخطاب على حقيقته** لعدم
 الصارق عنها **خلافا للكرخي** من الحنفية **والبصري**
 ابى عبد الله من الغزلة في قولهما يدل على ذلك
 فلا يبقى الخطاب على حقيقته اذ لم يظهر مستند للحكم
 الثابت غيره مثاله وجوب التيمم على الجامع الفاقد

للماء اجماعا يمكن كونه مراد من قوله تعالى اولامستم
 النساء فلم تجدوا ما تقيموا لكن على وجه المجاز
 لان الملازمة حقيقة في الجنس باليد مجاز في الجماع
 نقالا المراد الجماع لتكون الآية مستندة الاجماع
 اذ لا مستند غيرها والا لتكر فلا تدل على ان
 اللمس ينقض الوضوء واجيبا بان يجوز ان يكون
 المستند غيرها واستغنى عن ذكره بذكر الاجماع
 كما هو العادة فاللمس فيها على حقيقته فتدل
 على نقضه الوضوء وان قامت قرينة على ارادة
 الجماع ايضا بناء على الراجح انه يصح ان يراد باللفظ
 حقيقته ومجاز معادلت على مسألة الاجماع
 ايضا وقد قال الشافعي رضي الله عنه يد لائتها
 عليها حيث حمل الملازمة فيها على الجنس باليد
 والوطى **مسألة الكناية لفظ استعمل في**
معناه مراد منه لازم المعنى نحو زيد طويل
 النجاد مراد منه طويل القائمة اذ طولها لازم
 لطول النجاد اي حائل السيف **في حقيقة**

لاستعمال اللفظ في معناه وان اريد منه اللازم
فان لم ير المعنى باللفظ وانما عبر بالمرور
عن اللازم فهو اي اللفظ حينئذ مجاز لانه
 استعمل في غير معناه اي الاول **والتعريض**
لفظ استعمل في معناه ليلا بفتح الواو اي
 للتلويح **بغيره** كما في قوله تعالى حكاية عن الخليل
 عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا
 نسب الفعل الى كبير الاصنام المتخذة الهة
 كانه غضب ان تعبد الصغار معه تلويحا لقومه
 العابدين لها بانها لا تصالح ان يكون الهة لما يقولون
 اذ انظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل
 اي كسر صغارها فضلا عن غير والاله لا يكون
 عاجزا **فهو اي التعريض حقيقة ابد** لان
 اللفظ فيه لم يستعمل في غير معناه بخلافه في الكناية
 كما تقدم **الحروف** اي هذا اميت الحروف
 التي يحتاج الفقيه الى معرفة معانيها لكثرة وقوعها
 في الأدلة لكن سيأتي منها اسماء في التعبير بها

مطلب الحروف

تغليب للاكثر وفي خط المصنف عدها بالقلم
 الهندي اختصارا في الكتابة وفي بعض النسخ
 بالقلم المعتاد ولم يشر عليه لوضوح **احدها**
اذن من نواصب المضارع **قال سيبويه**
للجواب والجزا قال الشلوبيين دأما وقال
الفارسي عماليا وقد تنحصر للجواب فاذا
 قلت لمن قال اذن اذن اذن اكرمك فقد
 اجبت وجعلت اكرمك جزا ليارنه اي ان
 زرتني اكرمك واذا قلت لمن قال احبك
 اذا اصدقك فقد اجبت فقط عند الفارسي
 ومدحول اذن فيم مرفوع لا تنفعا استقبالم
 المشترط في نصبها وينطف الشلوبيين في جعل
 هذه امثلا للجزا ايضا اي ان كنت قلت ذلك
 حقيقة صدقتك وسياتي عدها في مسالك
 العلة لان الشرط علة للجزا **الثاني ان** بكسر
 الهمزة وسكون النون **للشرط** اي لتعليق
 حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى

نحو

نحو ان يتهوا يغفروهم ما قد سلف **والنفي** نحو
 ان الكافرون الا في غمور ان اردنا الاحسانا
 اي ما **والزيادة** نحو ما ان زيد قائم ما ان رايت
 زيدا **الثالث** **او** من حروف العطف **للشك**
 من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم
والابها على السامع نحو اتاهها امرا ليلا او نهارا
والتهجير بين العطفين سواء اشتمع الجمع بينهما
 نحو خذ من مالي ثوبا او دينار ام جاز نحو جالس
 العبا او الوعاظ وقصر ابن مالك وغيره التهجير
 على الاول وسموا الثاني بالاباحة **ومطلق**
الجمع كالواو نحو وقد زعمتني ليلى بائي فاجد
 نفسي ثقاها او عليها تجورها اي وعليها
والتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اى
 منقسمة الى الثلاثة تقسيم الكلى الى جزئيات
 فتصدق على كل منها **ومعنى** **الى** فينصب بعدها
 المضارع بان مضمرة نحو لا اكرمك او تقضياني
 حتى اي الى ان تقضيته **والاضراب** **كبل** نحو وارسلناه

الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون **قال**
الحريزي والتقريب نحو ما ادرى اسلم اوضع
هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع فهو من
تجاهل العارف والمراد تقريب السلام لقصره
من الوداع ونحوه ما ادرى اذن او اقام يقال
لمن اسرع في الاذان كالاقامة **الرابع اي بالغتج**
للمهتز والسكون للبيان للتفسير بمغرد نحو عندك
عسجد اي ذهب وهو عطف بيان او بدل او
بجمله نحو وترميني بالطرف اي انت مذنب
وتغليبنني كبر اتيك لا قلبي فانت مذنب
تفسير لما قبله اذ معناه تنظر الى نظر مفضي
ولا يكون ذلك الا عن ذنب واسم كقول ضمير
الشان وقد تم المفعول من خبرها لافادة الاختصاص
اي لا اتركك بخلاف غيرك **ولندا القريب او**
البعيد او المتوسط اقوال ويدل للاول ما في
حديث الصحيحين في اجراء أهل الجنة وحولا
واذناهم منزلة فيقول أي رب أي رب وقد

قال

قال تعالى فاني قريب وقيل لا يدل لجواز نداء القريب
بما للبعيد توكيدا **الخامس اي بالغتج والتشديد**
اسم للشرك نحو ايما الاجلين قضيت فلاحه وان
علي **والاستغفار** نحو ايكم زادته هذه ايمانا **وموصو**
نحو لتزعم من كل شيعة ايهم اشد اي الذي
هو اشد **ودالة على معنى الكمال** بان تكون
صفة كنكرة او حال من معرفة نحو مورت
برجل اي رجل او بعالم اي عالم اي كامل في صفة
الرجولية او العلم ومورت يزيد اي رجل او اي
عالم اي كامل في صفات الرجولية والعلم
ووصلة لندا اما فيد ال نحو ايها الناس **السادس**
اذ اسم للماضى ظرفا نحو جئت اذ طلعت
الشمس اي وقت طلوعها **ومفعولا** به نحو اذكروا
اذ كنتم قليلا فكثر كم اي اذكروا حالكم هيئته
وبدلا من المفعول به نحو اذكروا نعمة الله
عليكم اذ جعل فيكم انبياء الى اخروا اذكروا
النعمة التي هي الجعل المذكور **ومضافا اليها**

اسم زمان كورنا لا ترغ فلوينا بعد اذ هديتسا
والمستقبل في الاصح نحو سوف يعالون اذ الافلال
في اعناقهم وقيل ليست للمستقبل واستعملها فيه
في هذه الآية لتحقيق وقوعه كما مضى **وترد للتعليل حرفا**
كاللام **او ظرفا** بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قوة
الكلام قولان نحو ضربت العبد اذ اساء اي لاسائه
او وقت اسائه وظاهر ان الضرب وقت الاساءة
لاجلها **وللمفاجأة** بان تكون بعد بينا او بينما **وفاقا**
لسببويه حرفا كما اختاره ابن مالك وقيل ظرفي مكان
وقال ابو حيان ظرفي زمان واستغنى المصنف عن
حكاية هذه الخلاف بحكاية مثله في اذ الاصلية في الغلط
مثال ذلك بينا او بينما انا واقف اذ جازيدا اي فاجاء
مجيئه وقوفي او مكانه او زمانه وقيل ليست للمفاجأة
وهي في ذلك ونحوه رائدة للاستغناء عنها كما تركها منه
كثير من العرب **السابع اذ للمفاجأة** بان تكون بين
جملتين ثابتيهما ابتداء **حرفا وفاقا للاخفش**
وابن مالك وقال المبرد وابن عصفور ظرف

مكان

مكان والزجاج والزحشرى ظرف زمان مثال ذلك
خرجت فاذا زيدا واقف اي فاجاء وقوفه خروجي
او مكانه او زمانه ومن قدر على القولين الاخيرين
ففي ذلك المكان او الزمان وقوفه اقتصر على بيان
معنى الظرف وترك معنى المفاجأة وهل الفا فيها
رائدة لازمة او عاطفة قولان **وترد ظرفا للمستقبل**
مضمنة معنى الشرط غالباً فتجاب بما يصدر بالفا
نحو اذا جاز نصر الله الآية وتجاوب فسيح الى اخره
وقد لا تنضم معنى الشرط نحو اتيك اذا احمر البسر
اي وقت احمر امر **وندر مجيئه الماضي** نحو واذا
دا واتجازه او لهما الآية فانها نزلت بعد الرواية
والانفصال **والمحال** نحو والليل اذا يفتشى
فان العشيان مغايران ليل **الثامن البال للالصاق**
حقيقة نحو به دأى الصق به **ومجازا** نحو مرت
بزيد اي الصنفت مروي بمكان يقرب منه **والثانية**
كالهزة نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبهم **والاستنعا**
بان تدخل على الة الفعل نحو كتبت بالقلم **والسببية**

خوفظلا اخذنا بدينه **والمصاحبة** خوفدجاكم
الرسول بالحق اى مصالحه **والظرفية** الكاينة
او الزمانية نحو ولقد نصركم الله ببدر مجينا هم
بسحر **والبدلية** كافي قول عمر رضى الله عنه انا
رسول الله صلى الله عليه وسلم في العمة فاذا
وقال لا تنسنا يا اخي من دعائك فقال كلمة ما يشرقي
ان لي بها الدنيا اى بدكها رواه ابو داود وغيره
واخي ضبط بضم الهمزة مصغرا لتقريب المنزلة
والتقابلة نحو اشتريت الفرس بالفا **والجاءوة**
كعن نحو ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه
والاستعلاء نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه
بغتظار اى عليه **والقسم** نحو بالله لا فعله كذا
والغاية كاي خوفه احسن الى **والتوكيد**
نحو كفى بالله شهيدا وهنري اليك بجدع التخلية والاصل
كفى الله وهنري جدع **وكذا التبعية** من **وفاقا**
للأصمعي **والفارسي** **وابن مالك** نحو عينا يشرب
بما عباد الله اى منها وقيل ليست للتبعية ويشير

في الآية معنى يروي اولئك مجازا والبال للسيبة **التاسع**
بل للعطف فيما اذا اوليها مفرد سوا اوليت موجبا
ام غير موجب ففي الموجب نحو جازيد بل عمر وواصر
زيد ابل عمر انتقل حكم المعطوف عليه فيحسد
كانه مسكون عنه الى المعطوف وفي غير الموجب
نحو ما جازيد بل عمر ولا تخرب زيد ابل عمر
تقرر حكم المعطوف عليه وتجعل ضده للمعطوف
والاضراب فيما اذا اوليها جملة **اما للابطال**
لما وليته نحو ام يقولون به جنه بل جاهد بالحق
فالجائي بالحق لاجنون به **اولا لتغال** **من غرض**
الى آخر نحو ولد لنا كتاب ينطق بالحق وهم
لا يظلمون بل قلوبهم في عمرة من هذا لما قبل
بل فيه على حاله **العاشر** **بيد** اسم ملازم للنصب
والاضافة الى ان وصلتها **بمعنى** **غير** ذكره الجوهري
وقال يقال انه كثير المال بيد انه خيل **وبمعنى**
من اجل ذكره ابو عبيدة وغيره **وعليه** حديث
انا افصع من نطق بالضا **بيد** **الى** من قريب

اى الذين هم افصح من نطق بها وانا افصحهم
 وخصها بالذكر لعمسرها على غير العرب والمعنى
 انا افصح العرب وبهذا اللفظ الى اخر ما تقدم
 اورده اهل الغريب وقيل ان ييد فيه بمعنى
 غير وانه من تأكيد المدح بما يشبه الذم **الحادى**
عشر ثم حرف مطلق للتشريك في الاعراب والحكم
 والمهلة على الصحيح وللترتيب خلافا للعبادى
 تقول جازيد ثم عمرو اذا تراخى مجى عمر وعن مجى زيد
 وخالف بعض النحاة في افاذتها للترتيب كما خالف
 بعضهم في افاذتها المهلة قالوا المجهى بها غيرهما
 كقوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة
 ثم جعل منها زوجها والجعل قبل خلقنا وكقول
 الشاعر
 كهر الردى نيتي تحت العجاج جري في الانابيب ثم اضطرب
 واضطراب الرمح يعقب جري الحزق انا بيب
 واجيب بانه توسع فيها بايقاعها موقع الواو
 في الاول والفافى الثانى وتاخره يقال انها في الاول

ونحوه للترتيب الذكرى واما مخالفة العبادى فافوخه
 من قوله كما فى فتاوى القاضى الحسين عنه فى قول
 القائل وفغت هذه الضيعة على اولادى ثم اولاد
 اولادى بطناً بعد بطن انه للجمع كما قال هو وغيره
 فيما لوائى بدل ثم بالواو قائلين ان بطناً بعد بطن
 فيه معنى ما تناسلوا اى للتعليم وان قال الاكثر
 انه للترتيب **الثانى عشر** حتى لانتهى الغاية
غالبا وهى حينئذ اما جازة لاسم صريح نحو سلام
 هى حتى مطلع الفجر او مصدر موزون من ان
 والفعل نحو لم نرج عليه عاكفين حتى يرجع اليها
 موسى اى الى رجوعه واما عاكفة لرفيع اودى
 نحو مات الناس حتى العلماء وقدم الحجاج حتى المشاة
 واما ابتداء بان يتبداء بعدها جملة اسمية
 نحو لما زالت القتلى تجر دماها
 بد جملة حتى ما وجملة اشكل
 او فعلية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه **والتعليل**
 نحو اسلم حتى تدخل الجنة اى لتدخلها **وندر للاسئلة**

نحو ليس أعطاء من الفضول سماحة
 حتى تجود ومالك ذلك قليل
 أي إلا أن تجود وهو استثناء منقطع ويؤخذ من
 من صنيح المصنف أن مجيئها للتعليل ليس بغالب
 ولأنه في **الثالث عشر** رتبة للتكثير نحو وما يور
 الذين كفروا لو كانوا مسلمين فإنه يكثر منهم ثم في ذلك
 يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين
والتقليل كقوله
 آلت مولود وليس له أب وذو ولد لم يلد له أبوان
 أراد عيسى وأدم عليهما الصلاة والسلام **ولا يختص**
بأحد هما خلافاً لزم في ذلك زعم قوم أنها للتكثير
 دائماً وكان لم يعتد به في البيت ونحوه وآخرها
 للتقليل دائماً وقوم في الآية بأن الكفار تدهشهم
 أهوال يوم القيامة فلا يفيقون حتى يثمنوا ما ذكروا
 إلا في أحيان قليلة وعلى عدم الاختصاص قال
 بعضهم التقليل أكثر وابن مالك نادراً **الرابع عشر**
 على الأصح أنها قد تكون بقللة أسماء بمعنى فوق بأن

يدخل

يدخل عليها من نحو غدت من على السطح أو من فوقه
 وتكون بكثرة **حرف الاستعلاء** حساً نحو كل من عليها
 فإن أو معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض **والصاحبة**
 كع نحو وأتى المال على حبه أي مع حبه **والجاء ونحو**
 كعن نحو رضييت عليه أي عنه **والتعليل** نحو ولشكروا
 الله على ما هدانا له أي لهدايتنا إياكم **والظرفية**
 كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها
 أي في وقت غفلتهم **والاستدراك** كلكم غفلة لأن
 لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يثاب من
 رحمة الله أي لكنه **والزيادة** نحو حديث الصحيحين
 لا أحلف على يمين أي يميننا وقيل هي اسم أبدأ ولا مانع
 لدخول حرف الجر عليها وقيل هي حرف إردا
 ولا مانع من دخول حرف جر على آخرها **على يعلو**
ففعول ومنه أن فرعون على في الأرض فقد استكمل
 على في الأصح أقسام الكلمة **الخامس عشر** **الغائبة**
للتعقيب المعنوي والذكرى **والتعقيب** في كل شيء بحسبه
 تقول قام زيد فعمرو إذا عقب قيام عمرو قيام زيد

ودخلت البحيرة فالكوفة اذا لم تقم في البحيرة ولا
بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزوج
والولادة الامدة الحمل مع لحظة الوطى ومقدمة منه
والتعقيب مشتمل على الترتيب العنوى وانما
صارح به ليحطف عليه الذكرى وهو في عطف مفصل
على محمل نحو انا انشانا هذه انشا لجعلنا هذه
ابكارا عربا اترايا فقد سالوا موسى اكبر من ذلك
فقالوا اربنا الله جهنم **والتسبيبة** ويلزمها التعقيب
نحو فوكره مسى فقطى عليه فنلقى ادم من ربه
كلان فتاب عليه واحترز بالعا طفة عن الارتباط
للجواب ففقد يترأخى عن الشرط نحو ان يسلم
فلان فهو يدخل الجنة وقد لا يتسبب عن الشرط
نحو ان تعذبهم فانهم عبادك **السادس عشر**
في النظر في الكافي والنما في نحو وانتم ما كنون
في المساجد وذكروا الله في ايام معدودات
والمصاحبة كم نحو قال ادخلوا في امم اى معهم
والتعليل نحو لمسكم فيما افضتم فيه اى لاجل ما

713
والاستعلاء نحو ولا صلبكم في جذوع النخل اى عليها
والتوكيد عن اخرى محذوفة نحو زهدت فيما رغبت
والاصل زهدت ما رغبت فيه **والمعنى** البان نحو جعل
لكم من انفسكم از واجا ومن الانعام از واجايد وكم
فيه اى يكثر كم بسبب هذا الجعل **والى** نحو فردوا
ايديهم في افواههم اى اليها ليعضوا عليها من
شدة الغيظ **ومن** نحو هذا اذراع في الثوب اى منه
يعنى فلا يعيبه لقلته **السابع عشر** **في التعليل**
فينصب المضارع بعدها بان مضمرة نحو جئت
كى انظرك اى لان **والمعنى** ان المصدرية بان
تدخل عليها اللام نحو جئت لكى تكرمنى اى لان
الثامن عشر كل اسم لاستفراق افراد المضاف
اليه المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم
فرحون **والمعنى** المجموع نحو كل العبيد جاء وكل السلام
صرف ومنه ان كل من في السموات والارض لا اى الرحمن
عبدا وكم اتيه يوم القيامة فردا **والاستفراق اجزا**
المضاف اليه **المفرد المعرف** نحو كل زيد او الرجل

حسنى كل اجزائه **التاسع عشر اللام** الجارة
للتعليل نحو وانزلنا اليك الذكورتين للناس
اي لاجل ان تبين لهم **والاستحقاق** نحو النار للكافرين
والاختصاص نحو قولك الجنة للمؤمنين **والملك**
نحو لله ما في السموات وما في الارض **والصيرورة**
اي العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحونا فهذا عاقبة التقاطهم لاعلته اذ هي
التبني **والتملك** نحو وهبت لزيد ثوبا اي ملكته
اياه **وشبهه** نحو والله جعل لكم من انفسكم ازواجا
وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفلة **وتوكيد النفي**
نحو وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم لم يكن الله
ليغفر لهم فهي في هذا او نحو لتوكيد نفي الخبر الداخلة
عليه المنصوب فيه المضارع بان مضمره **والتعدي**
نحو ما ضرب زيد العمد ويصير ضرب بقصد التعجب
به لازما يتعدي الى ما كان فاعله بالهتمة ومفعوله
باللام **والتاكيد** نحو ان ربك فعال لما يريد والاصل
فعال ما **ومعنى الى** نحو استغفرك لبلد ميت اي اليه

وعلى

92
وعلى نحو يخرون للآيات سجد اي عليها **وفي** نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيامة اي فيه **وعند** نحو بل كذبوا
بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم في قراءة النجدة ري
اي عند مجيئها بهم **وبعد** نحو اقم الصلاة لدنوك الشمس
اي بعد **ومن** نحو سمعت له خراخا اي منه **ومن** نحو
وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه اي عنهم وفي حقهم والابان كانت التبليغ لقييل
ما سبقتمونا اليه وخمير كان واليه للايمان اما اللام غير
الجارفة فالجازمة نحو لينفق ذو سعة من سعته وغير العاملة
كلام الابتداء نحو لانتهم اشد رهبة **العشرون لولا حرف**
معناه في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه
نحو لولا زيد اي موجود لا هتتك امتنعت الاكسنة
لوجود زيد فزيد الشرط وهو مبتدأ محذوف الخبر لزوما
وفي المضارعة التخصيص اي الطلب الحثيث نحو لولا
تستغفرون الله اي استغفروا ولا بد **والمأخضية التوبيخ**
نحو لولا جاءوا عليه باربعة شهداء وبختم الله على عدم الجبي
بالشهاد بما قالوه من الافك وهو في الحقيقة عمل التوبيخ

قيل وترو للنفي كآية قلولا كانت قرية آمنت أي
 فما آمنت قرية أي أهلها عند مجي العذاب فنفعها
 إيمانها لا قوتهم يونس والجمهور لم يثبتوا ذلك وقالوا
 هي في الآية للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجي
 العذاب وكأنه قيل قلولا آمنت قرية قبل مجي
 نفعها إيمانها والاستثناء حينئذ منقطع فالإ
 فيه بمعنى لك **الحادي والعشرون لو شرط**
لما ضي نحو لو جازيد لا كرمته **ويقل للمستقبل**
 نحو أكرم زيد أو لو أساء أي وإن وعلى الأول الكثير
قال سيبويه هو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره
 فقوله سيقع ظاهر في أنه لم يقع فكانه قال لا تنفأ
 ما كان يقع **وقال غيره** ومشي عليه العربون
حرف امتناع لا امتناع أي امتناع الجواب لا امتناع
 الشرط وكلام سيبويه السابق ظاهر في هذا أيضا
 فإن انتفاء ما كان يقع وهو الجواب لوقوع غيره وهو
 الشرط ظاهر في أنه لا تنفأ الشرط ومرادهم أن تنفأ
 الشرط والجواب هو الأصل فلأينا فيه ما سياتي

في أمثلة من بقا الجواب فيها على حاله مع انتفاء
 الشرط **وقال الشلوبين هو مجرد الربط للجواب**
 بالشرط كأن واستفادة ما ذكر من انتفاءها أو انتفاء
 الشرط فقط من خارج **والصحيح** في مفادة نظرا
 إلى ما ذكر من القسمين **وفاقا للشيخ الإمام والد**
المصنف امتناع ما يليه مثبتا كان أو منفيًا **واستلزام**
 أي ما يليه **للتاليه** مثبتا كان أو منفيًا فالأقسام أربعة
ثم ينتهي التالي أيضا أن فاسب التقدم بأن لزمه
 غفلا أو عادة أو شرعا ولم يخلف **المقدمة** **غيره كلو كان**
فيهما الهمة إلا الله أي غيره **فسدنا** أي السموات
 والأرض فسادها أي خروجها عن نظامها أي
 المشاهد مناسب لتعدد الاله للزومه له على وفق
 العادة عند تعدد الحاكم من التنازع في الشيء وعدم
 الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتيب الفساد
 غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد **المفاد** بلونظرا
 إلى الأصل فيها وإن كان القصد من الآية العكس
 أي الدلالة على انتفاء التعدد بانتفاء الفساد لانه ظاهر

الا ان خلفه اي خلف المقدمة غير اي كان له خلف
 في ترتيب التالي عليه فلا يلزم انتفا التللي **كقولك**
 في شيء لو كان انسانا **كان حيوانا** فالحيوان
 مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزوة ويختلف
 الانسان في ترتيب الحيوان غيره كالحمل فلا يلزم
 بانتفا الانسان عن شيء المفاد بل هو انتفا الحيوان
 عنه لجواز ان يكون حمارا كما يجوز ان يكون حمارا
 اما امثلة بقية الاقسام فنحو لو لم تجشني ما اكرمتك
 لو جشنتي ما اهنتك لو لم تجشني اهنتك **ويثبت**
 التالي بقسميه على حاله مع انتفا المقدم بقسميه
ان لم يناف انتفا المقدم **وناسب** انتفاءه اما
بالاولى كلولم يخف لم يعص **الماخوذ** من قول عمر
 رضي الله عنه وقيل النبي صلى الله عليه وسلم
 نعم العبد ضئيب لو لم يخف الله لم يعصه رتب
 عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف
 المفاد بل هو انسب في ترتيب عليه ايضا في قصده
 والمعنى انه لا يعصى الله مطلقا اي لامع الخوف

وهو

وهو ظاهر ولا مع انتفاؤه اجلال له تعالى عزان
 يعصيه وقد اجتمع فيه الخوف والاجلال رضي
 الله عنه وهذا الاثر والمحدث المشهور بين
 العلماء قال اخو المصنف كغيره من الحديثيين
 انه لم يجد في شيء من كتب الحديث بعد الفحص
 الشديد **او المساواة** كلولم تكن ربيبة لما حلت للرضاع
 الماخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم في ذرة بضم
 الهملة بنت ام سلمة اي هندية لما بلغت تحدثت
 النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبة
 في حجري ما حلت لي انها لابنة احدى الرضاعة
 رواية الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها
 ربيبة المبائر بكونها ابنة احدى الرضاعة المناسب
 هو له هو له شرعا في ترتيب ايضا في قصده على كونها
 ربيبة المفاد بل هو المناسب هو له شرعا كما سبته
 للاول سواء المساواة حرمة الصاهرة لحرمة
 الرضاع والمعنى انها لا تخل الى اصلا لان بها وصفين

لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة
أخي الرضاع والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن
بارادته نكاحها جورت أن يكون حلها لمن خصائصه
وقوله في جري على وفق الآية وقد تقدم الكلام فيها
ويجمع بين ما تقدم في اسمها من أنه ذر و ب
ما في مسلم عنها كان اسمي بركة فسماني رسول الله
صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تركوا أنفسكم
الله أعلم بأهل البر منكم بأن لها اسمين قبل التغير
أوالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها
لو انتفعت أخوة النسب بيني وبينها لما حلت
لي **للرضاع** بيني وبينها بالأخوة وهذا المثال
للاولى أنقلب على المصنف سهوا وصوابه ليكون
للادون لو انتفعت أخوة الرضاع لما حلت للنسب
رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع المبين
بأخوتها من النسب المناسب هولها شرعا فيرتب
أيضا في قصد على أخوتها من الرضاع المفاضلة

بلو

22
بلو المناسب هولها شرعا لكن دون مناسبتها
للاول لأن حرمة الرضاع أدون من حرمة
النسب والمعنى أنها لا تحل لي أصلا لأبها وصفيين
لو انفرد كل منهما حرمت له أخوتها من النسب
وأخوتها من الرضاع وإنما قال كقولك كذا
في الموضوعين لأنه كما قال لم يجد نحوه فيما يستشهد
به من القرآن أو غيره ولكنه غير خارج عن أسلوبه
ولو قال بدل المساواة المساوي لكان أنسب
بقسيميه ولو أسقط لام لما في الموضوعين لوافق
الاستعمال الكثير مع الاختصار وقد تجردت
لوفيها ذكره من الأمثلة عن الزمان على خلاف
الأصل فيها أما مثله بقيه أقسام هذه القسم
فخولوا هنت زيد الاثنى عليك أي فيثنى
مع عدم الإهانة من باب أولى لو ترك العبد
سؤال ربه لأعطاه أي فيعطيه مع السؤال من
باب أولى ولو أن ما في الأرض من شجرة أو فلام
إلى ما نعت كل ما في الله أي فما تنفذ مع انتقام ذكر

من باب اولي ونرد لول التمني والعرض والتخصيض
فينصب المضارع بعد الغائي جوابا لذلك بان
مضمة نحو لو تاتيني فتجد ثني لو تنزل عندي
فتصيب خيرا لو تأمر فتطاع ومن الاول فلوان لنا
كرة فتكون من المومنين اي ليت لنا ويشترك الثلاثة
في الطلب وهو في التخصيض بحث وفي العرض
يلين وفي التمني لما لا يطع في وقوعه **والتقليل**
نحو حديث تصدقوا ولو بظلف محرق كذا
اورده المصنف وغيره وهو بمعنى رواية النسائي
وغیره رد والسائل ولو بظلف محرق وفي رواية
ولو بظلف والمراد الرد بالاعطاء والمعنى تصدقوا
بما تيسر من كثير او قليل ولو بلغ في التقليل الى الظلف
مثلا فانه خير من العدم وهو يكسر الظا المعجمة
للبقر والغنم كالحافز للفرس والخف للجمل
وقيد بالاحراق اي الشئ كما هو عادتهم فيه
لان الكتي قد لا يؤخذ وقد يرميه اخذ فلا
يشفع به بخلاف المشوى **الثاني والعشرون**

لن

لن حرف نفى ونصب واستقبال للمضارع
ولا تغيد توكيد النفي ولانا ببدء خلافا لمن
نعمه اي نعم افادتها ما ذكرنا لمخشي قال في المغرر
كالكشف هي لتأكيد نفى المستقبل وفي الامم ورج
لنفي المستقبل على التأييد وفي بعض نسخه
على التأكيد والتأييد نهائية التأكيد وهو فيما اذا
اطلق النفي قال في الكشف مفرقا لقولك لن اقيم
موكدا بخلاف لا اقيم كما في اني مقيم وانا مقيم وقوله
في شئ لن افعله موكدا على وجه التأييد كقولك
لا افعله ابدا والمعنى ان فعله ينافي حالي كقوله
تعالى لم يخلقوا ذبا با اي خلقهم من الاصنام مستحيل
مناف لاحوالهم انتهى وفي قول المصنف زعمه ضعيف
له لما قال غيره انه لا دليل عليه واستفادة التأييد
في اية الذباب وغيرها نحو ولن يخلف الله وعده
من خارج كما في ولن يتموه ابدا وكون ابدا فيه
للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر وقد نقل التأييد
عن غير الزمخشري ووافقه في التأكيد كثير حتى قال

بعضهم ان منعه مكابرة ولا تايد قطعا فيها اذا
 قيد النفي خوفا فلن اكلم اليوم انسيا **وتورد للدعا**
وفاقا لابن عصفور كقول
 لَنْ تَزَالُوا كَذِبًا لَكُمْ ثُمَّ لَا تُزَكُّوا عَنْكُمْ خَالِدًا اُولَئِكَ فِي عَذَابٍ
 وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا لا حجة في البيت
 لاحتمال ان يكون خبرا وفيه بعد **الثالث والعشرون**
ما تورد اسمية وحرفية فالاسمية تورد موصولة
 نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق اي الذي
ونكرة موصوفة نحو مرق بما معجب لك اي بشئ
وللتعجب نحو ما احسن زيدا لما نكرة تامة مبتدأ
 وما بعدها خبره **واستفهامية** نحو ما خطبكم
 اي شألكم **وشرطية زمانية** نحو ما استقاموا لكم
 فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم
 لكم **وغير زمانية** نحو ما تفعلوا من خير يعلمه الله
والحرفية تورد مصدرية كذلك اي زمانية خوفاتقوا
 الله ما استطعتم اي مدة استطاعتكم وغير زمانية
 غوفة وقواها نسيتم اي بنسيانكم **ونافية** عامة

نحو

نحو ما هذا بشرا وغير عاملة نحو وما تنفقون
 الا ابتغا وجه الله **وزائدة** كافة عن عمل الرفع
 نحو قلما يدوم الوصال او الرفع والنصب نحو انما
 الله اله واحد او الجرح نحو ما دام الوصال **وغير كافة**
 عوضا نحو افعل هذا ايمالا اي ان كنت لا تفعل
 غيره فما عوض عن كنت ادغم فيها النون للتقارب
 وحذف المنفى للعلم به وغير عوض للتأكيد نحو
 فيها رحمة من الله لنت لهم والاصل في رحمة
الرابع والعشرون من بكسر الميم **لا بتد الفاية**
 في المكان نحو من المسجد الحرام والزمان نحو
 من اول يوم وغيرها خوانه من سليمان **غالبا**
 اي ورودها لهذا المعنى اكثر من ورودها
 لغيره **وللتبعية** نحو حتى تنفقوا مما تحبون
 اي بعضه **والتبيين** نحو ما نسخ من آية
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو
 الاوثان **والتعليل** نحو يجعلون اصابعهم
 في اذانهم من الصواعق اي لاجلها والصاعقة

الصبيحة التي يموت من يسرها أو يغشي عليه **والبدل**
 نحو أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أَيْ بِدَلِّهَا
وَالْغَايَةِ كَالْيُخُو قَرِيبَتْ مِنْهُ أَيْ إِلَيْهِ **وَتَنْصِبُص**
الْعُيُومَ نُحُومًا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ فَهُوَ يَدُونُ مِنْ
 ظَاهِرٍ فِي الْعُيُومِ مُحْتَمِلٌ لِنَفْيِ الْوَاحِدِ فَقَطْ **وَالْفَصْلُ**
 بِالْمَهْلَةِ بَانَ تَدْخُلُ عَلَى ثَنَاءِ الْمُتَعَادِلِينَ نُحُومًا وَاللَّهُ يَعْلَمُ
 الْمَقْسِدَ مِنَ الْمَصْلَحِ حَتَّى يُمَيِّزَ الْخَبِيرَ مِنَ الطَّيِّبِ
وَمُرَادُ قِيَةِ الْبَابِ بِنَفْخِ الدَّالِ أَيْ لَعْنَاهَا نَحْوُ
 يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيَ أَيْ بِهِ **وَعَنِ** نَحْوُ قَدْ كُنَّا
 فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا أَيْ عَنْهُ **وَفِي** نَحْوُ إِذَا نُوْدِيَ
 لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَيْ فِيهِ **وَعِنْدَ** نَحْوُ لَنْ تَغْنَى
 عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أَيْ عِنْدَهُ
وَعَلَى نَحْوُ وَنَصَرْنَا هَ مِنْ الْقَوْمِ أَيْ عَلَيْهِمْ **الْخَامِسُ**
وَالْعَشْرُونَ مَنْ بِنَفْخِ الْيَمِّ شَرْطِيَّةٌ نُحُومٌ
 يَجْعَلُ سِوَايَ حَرْبٍ وَاسْتَفْهَامِيَّةٌ نُحُومٌ بَعَثْنَا
 مِنْ مَرْقَدِنَا **وَمَوْصُولِيَّةٌ** نُحُومٌ لِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ **وَتَكْرَرُ مَوْصُولِيَّةٌ** نُحُومٌ رَقِ

بمن معجب لك أَيْ بِأَنْسَانٍ **قَالَ أَبُو عَلِيٍّ** الْفَارِسِيُّ
وَتَكْرَرُ ثَامَنَةً كَقَوْلِهِ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَأَعْلَانٍ
 فَعَاوَلِ نِعْمَ مُسْتَرِدٌّ مِنْ تَمْيِيزٍ مَعْنَى رَجُلًا وَهُوَ
 بَضْمُ الْهَاءِ مَخْصُوصٌ بِالْمَدْحِ رَاجِعٌ إِلَى بَشَرٍ مِنْ
 قَوْلِهِ وَكَيْفَ أَرَهَبَ أَمْرًا أَوْ أَرَاغَ لَيْلٍ
 وَقَدْ رَكَتُ إِلَى بَشَرَيْنِ مَرُورَيْنِ
 وَنِعْمَ مَرْكَأٌ مَنْ صَاقَتْ مَدَّاهُ بِيَهُ وَنِعْمَ مَنْ إِلَى أَخِي
 وَفِي سِرٍّ تَعْلُقُ بِنِعْمٍ وَغَيْرُ أَيْ عَلَى لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ
 وَقَالَ مَنْ مَوْصُولَةٌ فَا عَمَلُ نِعْمٍ وَهُوَ بَضْمُ الْهَاءِ
 رَاجِعٌ إِلَيْهَا مُبْتَدَأُ خَبَرٍ هُوَ مَحْذُوفٌ رَاجِعٌ إِلَى
 بَشَرٍ يَتَعْلَقُ بِهِ فِي سِرٍّ تَتَضَمَّنُهُ مَعْنَى الْفَعْلِ كَمَا
 سَيُظْهِرُ وَالْجَمْلَةُ صِلَةٌ مَعْنَى وَالْخَصُوصُ بِالْمَدْحِ مَحْذُوفٌ
 أَيْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى بَشَرٍ بَيْنَا وَالتَّقْدِيرُ نِعْمَ الَّذِي هُوَ
 الْمَشْهُورُ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ بَشَرٌ وَفِيهِ تَكْرَرُ **الْسَّادِسُ**
وَالْعَشْرُونَ هَلْ لَطَلَبِ التَّصَدِيقِ الْإِيجَابِيَّ لَا النَّصَوِيَّ
 وَلَا النَّصَدِيَّ بِقِيَّةِ السَّلْبِيِّ التَّعْيِيدِ بِالْإِيجَابِيَّ وَنَفْيِ السَّلْبِيِّ
 عَلَى مَنَوَالِهِ أَخَذَ مِنْ بَنِ هَشَامٍ مَهْمُوسٍ مَثَلِ هَلْ لَا تَدْخُلُ

على منفي فهي لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت
والاستغناء كما قاله السكاكي وغيره يقال في جواب
هل قام زيد مثلاً نعم أو لا وتشتبه في هذا الهمزة
وتزيد عليها بطلب التصور نحو أريد في الدار أم عمرو
وأي الدار زيد أم في المسجد فيجاب بمعين ما ذكر
وبالدخول على منفي فتخرج عن الاستغناء إلى
التقرير أي حمل المخاطب على الأقوال بما بعد النفي
نحو ألم تشرح لك صدرك فتجاب ببلى كما في
حديث البخاري بيننا أيوب يغتسل غريباً فخر
عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه
فناداه ربه يا أيوب ألم أكن أعينتك مما توك
قال بلى وعينتك ولكن لا غنى لي عن برتك وقد
تبقى على الاستغناء كقولك لمن قال لم أفعل كذا
ألم تفعله أي حق انتفاء فعلك له فيجاب بنعم
أو لا ومنه قوله
ألا أصطبار أسلمى أم لها جلد إذ الألفي التي لاقاة أمثالي
فيجاب بمعين منها **السابع والعشرون**

الواو

على منفي فهي لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو
الاستغناء كما قاله السكاكي وغيره يقال في جواب هل
الواو من حروف العطف **المطلق الجمع** بين المعطوفين
في الحكم لأنها تستعمل في الجمع بمعنى أو ثانياً أو لقدم
نحو جاز زيد وعمرو وإذا جامعاً أو بعده أو قبله فتجعل
حقيقة في القدر المشترك بين الثلاث وهو مطلق
الجمع حد من الاشتراك والمجاز واستعمالها في كل
منها من حيث أنه جمع استعجال حقيقي **وقيل** هي
للترتيب أي التام لكثرة استعمالها فيه وهي في غير
مجاز **وقيل للمعينة** لأنها للجمع والأصل فيه المعينة
فهي في غير مجاز فإذا قيل قام زيد وعمرو كان محتملاً
للمعينة والتأخر والتقدم على الأول ظاهر في التأخر
على الثاني وفي المعينة على الثالث وعدل عن قول
ابن الحاجب وغيره للجمع المطلق قال لا يهاجمه تقييد
الجمع بالاطلاق والفرض نفي التقييد **الأمثلة**
أي هذا أم بحثه وهو نفسي ولغظي وسياتي
أم أي اللفظ المتفهم من هذه الأحرف المسماة

مطلوب الاسم

بالفهم لا ويُقَرُّ بصيغة الما خي مُتَكَلِّفًا **حقيقة**
في القول المخصوص أي الدال على اقتضا فعل الآخر
 ما سياتي ويعبر عنه بصيغة أفعل نحو وأمره ذلك
 بالصلابة أي قل لهم صلوا **بما جاز في الفعل** نحو وشاورهم
 في الأمر أي الفعل الذي تعزم عليه لتبادر القول
 دون الفعل من لفظ الأمر إلى الذهن والتبادر
 علامة للحقيقة **وقيل هو لك قدر المشترك**
 بينهما كالشيء حد من الاشتراك والمجاز فاستعماله
 في كل منهما من حيث أن فيه القدر المشترك حقيقي
وقيل هو مشترك بينهما قيل وبين الشائ
والصفة والشيء لاستعماله فيهما أيضًا نحو أمرنا
 أمرنا الشيء إذا أردناه أي شائنا الأمر ما يسود
 من يسود أي لصفة من صفات الكمال الأمر ما
 جدد فغير أنفع أي لشيء والأصل في الاستعمال
 الحقيقة وأجيب بأنه فيها مجاز إذ هو خير من
 الاشتراك كما تقدم ولفظة قيل بعد بينهما ثابتة
 في بعض النسخ وبها تستفاد حكاية الاشتراك بين

الاثنين الأشهر منه بين الخمسة ويؤخذ من قوله
 حقيقة في كذا أحد اللفظي به وإما النفسي وهو
 الأصل أي العادة فقال فيه **وحده اقتضا فعل**
غير كف مدلول عليه أي على الكف **بغير لفظ**
كف فتناول الاقتضاء أي الطلب الجازم وغير
 الجازم لما ليس بكف ولما هو كف مدلول عليه بكف ومثله
 مراد فيه كاترك وذو بخلاف المدلول عليه بغير ذلك
 أي لا تفعل فليس بأمر وسعى مدلول كف أمر الانهيا
 موافقة للدال في اسمه ويحدد النفس أيضًا بالقول
 المتضمن لفعل إلى أحزم وكل من القول والأمر مشترك
 بين النفسي واللفظي على قياس قول المحققين في الكلام
 الآتي في مبحث الأخبار **ولا يعتبر فيه** أي في معنى
 الأمر نفسيًا أو لفظيًا حتى يعتبر في حله أيضًا **علو**
 بأن يكون الطالب عا إلى الرتبة على المطلوب منه
ولا استعلاء بأن يكون الطالب بعظمة لا إطلاق
 الأمر ونها قال عمرو بن العاصي لمعاوية
 رضي الله عنهما أمرتك أمرًا جازمًا فعصيتني

وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ أَبِي هَاشِمٍ هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي
 هَاشِمٍ خَرَجَ مِنَ الْعِرَاقِ عَلَى مَعَاوِيَةَ فَأَمْسَكَهُ
 فَأَسَارَ عَلَيْهِ عَمْرُو بْنُ قَتْلَةَ فَخَالَفَهُ وَأَطْلَقَهُ لَعَلَّهُ يَخْرُجُ
 عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى فَأَنْشَدَ عَمْرُو الْبَيْتَ فَلَمْ يَرِدْ
 بِأَبِي هَاشِمٍ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُقَالُ
 أَمْرٌ قَلِيلٌ فَلَا فَا بَرَفَقَ وَلَيْسَ وَقِيلَ **يَعْتَبِرَانِ** وَأُطْلِقَ
 الْأَمْرُ وَنَهَا بِمَا جَازَى **وَأَعْتَبِرَ الْمُعْتَزِلَةُ** غَيْرَ أَبِي الْحَسَنِ
وَأَبُو سَمَاعَةَ الشَّيْزَانِي وَأَبُو الصَّبَّاحِ وَالسَّمْعَانِي
الْعُلُوُّ وَأَبُو الْحَسَنِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ **وَالْإِمَامُ الرَّازِي**
وَالْأَمْدِي وَأَبُو الْحَاجِبِ الْأَسْتَعْلَانِي وَمِنْ هَؤُلَاءِ
 مَنْ حَدَّثَ اللَّفْظَ كَالْمُعْتَزِلَةِ فَأَنَّهُمْ يَتَكْرَرُونَ الْكَلَامَ
 النَّفْسِي وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّثَ النَّفْسَ كَالْأَمْدِي **وَأَعْتَبِرَ**
أَبُو عَلِيٍّ وَأَبْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ زِيَادَةُ عَلَى
 الْعُلُوِّ **أَرَادَةَ الدَّلَالَةَ بِاللَّفْظِ عَلَى الطَّلَبِ** فَإِذَا لَمْ
 يَرِدْ بِهِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ أَمْرًا لِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الطَّلَبِ
 كَالْتَهْدِيدِ وَلَا يُمَيِّزُ سِوَى الْأَرَادَةِ قَلْنَا اسْتَعْمَالَ
 فِي غَيْرِ الطَّلَبِ بِمَا جَازَى بِخِلَافِ الطَّلَبِ فَلَا حَاجَةَ

إِلَى

إِلَى اعْتِبَارِ أَرَادَتِهِ **وَالطَّلَبُ بِدِيهِ** أَيْ مَتَصَوِّرٌ بِمَجَرَّدِ
 التَّفَاتُحِ النَّفْسِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِأَنَّهُ كُلُّ عَاقِلٍ يُخْرِقُ
 بِالْبَدِيهِ مَهْمَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ كَالْخَبَارِ وَمَا ذَاكَ إِلَّا
 لِبَدِ اهْتِمَامِهِ فَأَنْدَفَعَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ تَعْرِيفَ الْأَمْرِ
 بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَعْرِيفٌ بِالْأَخْفَى بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ نَظَرِي
وَالْأَمْرُ الْمَحْدُودُ بِاقْتِنَاضِ فَعْلٍ إِلَى آخِرِهِ عِبَرُ الْأَرَادَةِ
 لِذَلِكَ الْفَعْلِ فَإِنَّهُ تَعَالَى أَمْرٌ مِنْ عَالِمٍ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ
 بِالْإِيمَانِ وَلَمْ يَرِدْ مِنْهُ لَامْتِنَاعُهُ **خِلَافَ الْمُعْتَزِلَةِ**
 فِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهُمْ لَمَّا أَنْكَرُوا الْكَلَامَ النَّفْسِيَّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
 أَنْكَارُ الْإِقْتِنَاضِ الْمَحْدُودِ بِهِ الْأَمْرَ قَالُوا أَنَّهُ الْأَرَادَةُ
مَسْئَلَةُ الْفَائِلِينَ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكَلَامِ
 وَمِنْهُمْ الْأَشَاعِرَةُ **اخْتَلَفُوا أَهْلَ الْأَمْرِ النَّفْسِيَّ**
صِغَةً تَخْصُهُ بِأَنَّ تَدْلُ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ فَقِيلَ
 نَعَمْ وَقِيلَ لَا **وَالنَّفْيُ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ**
 وَمَنْ تَبِعَهُ **فَقِيلَ النَّفْيُ لِلْوَقْفِ** بِمَعْنَى عَدَمِ
 الدَّرَاجَةِ بِمَا وَضَعَتْ لَهُ حَقِيقَتُهُ مِمَّا وَرَدَتْ لَهُ مِنْ أَمْرِ
 وَتَهْدِيدٍ وَغَيْرِهِمَا **وَقِيلَ لِلْإِسْتِزَاكِ** يَبِينُ مَا وَرَدَتْ لَهُ

والخلاف في صيغة افعول والمراد بهما كل ما يدل
 على الامر من صيغة فلا تدل عند الاشعرى
 ومن تبعه على الامر بخصوصه الا بقدرية كان
 يقال صل لزوما بخلاف الزمك وامرئك **وتود**
 ستة وعشرين معنى **للو جوب** اقيموا الصلاة
والندب فكانت بهم ان علمت فيهم خيرا **والاباحة**
 كلوا من الطيبات **والتهديد** اعملوا ما شئتم
 ويصدق مع التحريم والكراهة **والارشاد** واستشهدوا
 شهودهم من رجالكم والمصلحة فيه دنيوية
 بخلاف الندب وقدمه هنا بعد ان وضعه
 عقب التاديب لقوله الا في وقيل مشتركة
 بين الخمسة الاول فانه منها **وارادة الاختتار**
 كقولهم طرق الباب ادخل **والتاديب** كقوله
 صلى الله عليه وسلم لعمر بن ابي سلمة وهو دون
 البلوغ ويده تطير في القصص وكل ما يليك
 رولة الشيطان اما اكل المكلف مما يليك مندوب
 ومما يلي غيره مكروه ونص الشافعي على حرمة

والآداب
 والآداب
 والآداب

للعالم بالنهي عنه محمول على الشتمل على اي
والانذار قل تمتعوا فان مصيركم الى النار ويشارك
 التهديد بذكر الوعيد **والامتنان** كلوا مما رزقكم
 الله ويشارك الاباحة بذكر ما يحتاج اليه **والاكرام**
 ادخلوها بسلام امنين **والتشجير** اي التذليل
 والامتنان نحو كونوا قردة خاسئين **والتكوير**
 اي الاجاد عن العدم بسوطة نحو كون فيكون
والتعجير اي اظهار العجز خوفا تواضعا من مثله
والاهانة ذق انك انت العزيز الكريم **والتشوية**
 فاصبروا ولا تصبروا **والدعاء** ربنا افتح بيننا وبين
 قومنا بالحق **واللننى** كقوله
 الا ايمنا الليل الطويل **الا انجل**
 يصنح واما الاضبايح منك بامثل
 وليبعد المجلاثة عند المحب حتى كانه لا طاعة
 فيه كان متمنيا لامر حيا **والاحتقار** القواما انتم
 ملقون اذا ما يلقون من السحر وان عظم مختفر
 بالنظر الى معجزة موسى عليه الصلاة والسلام

والخبر محمد بن البخاري اذ لم تسنع فاصنع ما شئت اى
صنعت **والانعام** بمعنى تذكر النعمة غوكوا من طيبات
ما رزقناكم **والتفويض** فاقض ما انت قاض **والتعجب**
انظر كيف ضربوا لك الامثال **والتكذيب** قل فانتم
بالتوراة فاتلوها ان كنتم صادقين **والشورى**
فانظروا ماذا اتى **والاعتبار** انظروا الى ثمرة اذا اثمر
والجهور قالوا هي حقيقة **في الوجوب** فقط لغة
او شرعا او عقلا **ما اذهب** وجه اولها الصحيح
عند الشيخ ابي اسحاق الشيرازي ان اهل اللغة
يحكمون باستحقاق مخالف امر سيده مثلا بهما
للعقاب والثاني القائل بانها لغة لمجرد الطلب
وان جزمه المحقق للوجوب بان يترتب العقاب
على الترك انما يستفاد من الشرع في امرة او امر
من اوجب طاعته اجاب بان حكم اهل اللغة المذكور
ما حوز من الشرع لا يجابه على العبد مثل طاعة
سيده والثالث قال انما تغيب لغة من الطلب
يتعين ان يكون الوجوب لان حمله على الندب

يُصَيَّرُ

يصير المعنى افعلى ان شئت وليس هذا القيد
مذكورا وقول بمثله في العمل على الوجوب فانه
يصير المعنى افعلى من غير تجويز ترك **وقيل** هي
حقيقة **في الندب** لانه المتيقن من قسمي الطلب
وقال ابو منصور **الما تر يدى** من الحنفية هي
موضوعة **للقدر** **والمشترك** بينهما اى بين الوجوب
والندب وهو الطلب حذر امن الاشتراك والجماز
فاستعمالها في كل منهما من حيث انه طلب استعمال
حقيقى والوجوب الطلب الجازم كالايجاب تقول
منه وجب كذا اى طلب بالبناء للمفعول طلبا جازما
وقيل هي مشتركة بينهما **وتوقف الفاضى** ابو بكر
الباقلاني **والغزالي** **والامدى** فيها بمعنى لم يذروا
اى حقيقة في الوجوب ام في الندب ام فيهما
وقيل هي مشتركة فيهما **في الاباحة** **وقيل** في هذه
الثلاثة **والتمديد** وفي المختصر قول ائمتها
للقدر المشترك بين الثلاثة اى الاذن في الفعل
وتركة المصنف لقوله لا نعرفه في غيره **وقال عبد**

الجبار من العزلة هو موضوع **لا راد في الاستئذان** تصدق
 مع الوجوب والندب **وقال** أبو بكر الأبهري من
 المالكية **أمر الله تعالى للوجوب وأمر النبي صلى الله**
عليه وسلم البتة منه للندب بخلاف الموافق لأمر
 الله أو البتة كنه للوجوب أيضا **وقيل** هي مشتركة
 بين **الخمس** الأولى أي الوجوب والندب والاباحة
 والتعزيم والكراهة **والمختار** وفاقا للشيخ **أبي حامد**
الاسفندياري و**إمام الحرمين** أنها حقيقة في الطلب
الجازم لغة فلا تختمل تقييده بالمشيئة **فان صدق**
الطلب بها من الشارع **أوجب** صدوره منه الفعل
 بخلاف صدوره من غيره **الامن** أوجب هو طاعته
 وهذا قال المصنف غير القول السابق إنها حقيقة
 في الوجوب شعرا لأن جزم الطلب على ذلك شرعي
 وعلى ذلك أقوى واستفاد أن الوجوب عليه بالتركيب
 من اللغة والشرع وقال غيره إنه هو لا تنافهما في أن
 خاصة الوجوب من ترتب العقاب على الترك مستفاد
 من الشرع وعلى كل قول هي في غير ما ذكر فيه **مجاز وفي**

أي الوجوب والندب والاباحة
 والخمس الأولى
 وهو المختار

وفي وجوب اعتقاد الوجوب في المطلوب بها
قبل البحث عما يصر فيها عنه أن كان **خلاف**
العام هل يجب اعتقاد عمومته حتى يتمسك
 به قبل البحث عن الخصوص الأصح نعم كما سبق
فان ورد الأمر إلى فعل **بعد حظر** لتعلقه
قال **الإمام الرازي** **أو استئذ أن فيه فلا باحة**
 حقيقة تنبأ درها إلى أنه من في ذلك لغلبة استئذ
 فيها حينئذ والتباعد علامة للحقيقة **وقال** القاضى
أبو الطيب والشيخ **أبو إسحاق الشيرازي** و**أبو الظفر**
الشمعاني و**الإمام الرازي** للوجوب حقيقة كافي
 غير ذلك وغلبة الاستئذان في الاباحة لا تدل على الحقيقة
 فيها **وتوقف** **إمام الحرمين** فلم يحكم باباحة ولا وجوب
 ومن استعمله بعد الحظر في الاباحة وإذا حللتم
 فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فإذا
 تطهرت فاتوهن وفي الوجوب فإذا انسأ الأشهر
 الحرم فاقتلوا المشركين إذا قتالهم المودى إلى قتلهم
 فرض كفاية وأما بعد الاستئذان فطائفة يقال لئلا

أَفْعَلُ كَذَا أَفَعَلَهُ لِمَا أُنْهَى أي لا تفعل بعد الوجوب
قَالِمْهُ وقالوا هو **للتحريم** كما في غيره ذلك ومنهم بعض
 القائلين بأن الأمر بعد المحظر للأباحتين فرفقوا
 بأن النهي لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة
 واعتنا الشارع بالاول أشد **وقيل للتكرار** على قياس
 أن الأمر للأباحتين **وقيل للأباحتين** نظر إلى أن النهي
 عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت التحريم
 فيه **وقيل لاستقاط الوجوب** ويرجع الأمر إلى ما
 كان قبله من تحريم أو أباحتين لكون الفعل مضرة
 أو منفعة **وامام الحرمين على وقفه** في مسألة
 الأمر فلم يحكم هنا بشئ كما هناك **مسألة**
الأمر أي الفعل لطلب الماهية لا للتكرار وللمرة
والمرة ضرورية إذ لا توجد الماهية بأقل منها
 فيحمل عليها **وقيل المرة مدلوله** ويحمل على التكرار
 على القولين بقريته **وقال الاستاذ** أبو إسحاق
 الأسفرايني **وأبو حاتم القزويني** في طائفة
للتكرار مطلقا ويحمل على المرة بقريته **وقيل للتكرار**

أن

إن علق بشرط أو صفة أي بحسب تكرار العلق
 به نحو وإن كنتم جنبا فاطهروا والزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة تتكرر الطهارة والجلد
 بتكرار الجنابة والزنى ويحمل العلق المذكور على المرة
 بقريته كما في أمرايح العلق بالاستنطاعة فإن لم
 يعلق الأمر للمرة ويحمل على التكرار بقريته **وقيل**
بالوقف عن المرة والتكرار بمعنى أنه مشترك بينهما
 أو لاحدهما ولا تعرفه قولان فلا يحمل على واحد
 منهما إلا بقريته ومنشأ الخلاف استعماله فيهما
 كأمرايح والعمرن وأمر الصلاة والزكاة والصوم فهل
 هو حقيقة فيهما لأن الأصل في الاستعمال
 الحقيقة أو في أحدهما حدرا من الاشتراك ولا
 تعرفه أو هو للتكرار لأنه الأغلب أو المرة لأنهما
 المتفقان أو في القدر المشترك بينهما حدرا من
 الاشتراك والمجاز وهو الأول الراجح ووجه القول
 بالتكرار في العلق أن التطبيق بما ذكره مشعر
 بعليته والحكم بتكرار تكرار علته ووجه ضعفه

ان التكرار حينئذ ان سلم مطلقا اي فيما اذا ثبتت
 عليه المعلق به من خارج او لم تثبت ليس من الامر
 ثم التكرار عند الاستاذ وموافقيه حيث لا بيان لأمده
 يستوعب ما يمكن من زمان الغر لا تتفاد مرجح بعضه
 على بعض فهم يقولون بالتكرار في المعلق بتكرار
 المعلق به من باب اولي وبالتكرار فيه ان لم يتكرر
 المعلق به حيث لا قرينة على المرة فلهذا قال
 المصنف مطلقا **ولا لغور خلافا لقوم** في قولهم
 ان الامر للغور اي المبادىء غيب ورودة بالفعل
 ومنهم القائلون بانه للتكرار **وقيل للغور والعزم**
 في الحال على الفعل بعد **وقيل هو مشترك** بين
 الغور والتراخي اي التاخير **والببادىء بالفعل** **متمثل**
خلافا لمن منع امتثاله بناء على قوله الامر للتراخي
ومن وقف عن الامتثال وعدمه بناء على قوله
 لا نعلم أو ضيع الامر للغور ام للتراخي ومنشأ
 الخلاف استعماله فيهما كما مر الايمان وامر الحج وان كان
 التراخي فيه غير واجب فهل هو حقيقة فيهما

لان

لان الاصل في الاستعمال الحقيقة او في أحدهما
 حذر من الاشتراك ولا تعرفه وهو الغور لانه
 احوط او التراخي لانه يستد من الغور بخلاف
 العكس لامتناع التقديم او في الغر المشترك
 بينهما حذر من الاشتراك والمجاز وهو الاول
 الرجح اي طلب الماهية من غير تعرض لوقت
 من فور او تراخي **مسألة** قال أبو بكر الرازي
 من الحنفية **والشيخ أبو إسحاق الشيرازي**
 من الشافعية **وعبد الجبار** من المعتزلة **الامر**
 بشي موقت **يستلزم القضاء** له اذ لم يفعل
 في وقته لا شعار الامر بطلب استدراكه لان
 القصد منه الفعل **وقال الأكثر القضاء بامر**
جديد كالامر في حديث الصحيحين من نسي
 الصلاة فليصلها اذا ذكرها وفي حديث مسلم
 اذا رقد احدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها
 اذا ذكرها والقصد من الامر الاول الفعل
 في الوقت لا مطلقا والشيرازي موافق للاكثر

كافى لوجهه وشرحه فذكره من الاقل سهوا والاصح
ان الاتيان بالامور به اى بالشئ على لوجه الذي
 امر به **يستلزم الاجزاء** للماتى به بناء على ان الاجزاء
 الكفائية فى سقوط العطب وهو الراجح كما تقدم
 وقيل لا يستلزمه بناء على انه استقاط القضاء لجواز
 ان لا يستقط الماتى به القضاء بان يحتاج الى الفعل
 كما ثانيا فى صلاة من ظن الطهارة ثم تبين له حدثه
والاصح ان الامر للمخاطب بالامر لغيره بالشئ
 نحو وامر اهلك بالصلاة **ليس مراد** لذلك الغير
به اى بالشئ وقيل هو امر به والا فلا فائدة فيه لغير
 المخاطب وقد تقدم قرينة على ان غير المخاطب
 ما مور به ذلك الشئ كما فى حديث المصطفى
 ان ابن عمر طلق امراته وهى حائض فذكر ذلك
 عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها
والاصح ان الامر بالمد بلفظ يتناوله كما فى قول
 السيد لعبد اكرم من احسن اليك وقد احسن
 هو اليه **داخل فيه** اى فى ذلك اللفظ ليتعلق به

ما امر به وقيل لا يدخل فيه لبغدا ان يريد الامر
 نفسه وسيأتى تصحيحه فى مبحث العام بحسب
 ما ظهر له فى الموضوعين وقد تقوم قرينة على عدم
 الدخول كما فى قوله لعبد تصدق على من دخل
 دارى وقد دخلها هو **والاصح ان النية تدخل**
الامور به ما يتا كان كالزكاة او بدنيا كالحج بشرطه
الامانع كما فى الصلاة وقالت المعتزلة لانه دخل
 البدن لان الامر به انما هو لغير النفس وكسرها
 بفعله والنية تنافى ذلك الاضروبة كما فى الحج
 قلنا لا تنافى فيه لما فيه من بذل المونة او تحمل
 المنة **مسئلة قال الشيخ** ابو الحسن الاشعري
والقاضي ابو بكر الباقلا فى الامر النفسانى
بشئ معين ايجابا او ندبا نهى عن ضده الوجوه
 تحريم او كراهة واحد اكان الضد كضد السكون
 اى التحرك او اكثر كضد القيام اى القعود
 وغيره **وعن القاضي** اخبر انه يقضيه وعليه
 اى على التضمن **عبد الجبار** و**ابو الحسين** و**الامام**

الرازي **والامدى** فالامر بالسكون مثلا الى طلبه
متضمن للنهي عن التحرك اي طلب الكف عنه
او هو نفسه بمعنى ان الطلب واحد هو بالنسبة
الى السكون امر والى التحرك نهى كما يكون الشئ
الواحد بالنسبة الى شئ قريبا والى آخر بعيدا ودليل
القولين انه لما لم يتحقق الامر به بدون الكف
عن ضده كان طلبه طلبا للكف او متضمنا
لطلبه ولكون النفسى هو الطلب المستفاد
من اللفظى ساع للمصنف نقل التضمن فيه
عن الاولين وان كانا من المقررات المنكرين للكلام
النفسى **وقال امام الحرمين والغزالي** هو
لا عينه ولا يتضمنه والملازمة في الدليل ممنوعة
لجواز ان لا يحظر الضد حال الامر فلا يكون مطلوبا
الكف به وقيل **امر الوجوب يتضمن فقط** اي
دون امر النهي فلا يتضمن النهى عن الضد
لان الضد فيه لا يخرج به عن اصله من الجواز
بخلاف الضد في امر الوجوب لاقتضائه التزم

على

على الترك واقتصر على التضمن كالامدى وان شمل
قول ابن الحاجب منهم من خصر الوجوب دون
النهي العين ايضا اخذا بالمحقق واحترافه
معين عن المبهمة من اشياء فليس الامر به بالنظر
الى ما صدق فيه نهيا عن ضده منها ولا متضمنا
له قطعاً وبالوجوب عن العدمى اي ترك المأمور
به فالامر نهى عنه او يتضمنه قطعاً والتضمن هنا
يعبر عنه بالاستلزام لا استلزام الكل للجزء **اما**
الامر اللفظى فليس عين النهى اللفظى قطعاً
ولا يتضمنه على الاصح وقيل يتضمنه على معنى
انه اذا قيل اسكن مثلا فانه قيل لا تتحرك ايضا
لانه لا يتحقق السكون بدون الكف عن التحرك
واما النهى النفسى عن شئ تحريماً او كراهة
فقليل هو امر بالضد له ايجاباً او نهياً قطعاً
بناء على ان المطلوب في النهى فعل الضد وقيل لا
قطعاً بناء على ان المطلوب فيه انتفاء الفعل حكاه
ابن الحاجب دون الاول وتركه المصنف لقوله

انه لم يفت عليه في كلام غيره **وقيل على الخلاف في الامر**
 اى ان النهى امر بالصد او يتضمنه اولاولا ونهى
 التحريم يتضمنه دون نهى الكراهة وتوجيهها
 ظاهر مما سبق **والصد** ان كان واحدا كصد
 التحرك فواضح او اكثر كصد القعود اى القيام
 وغيره فالظلام في واحد منه ايا كان والنهى
 اللفظي يقاس بالامر اللفظي **مسئلة الامران**
 حال كونهما **غير متعاقبين** بان يترأخى ورود واحد
 عن الاخر **متماثلين** او متخالفين **او متعاقبين**
بغير تماثلين يعطف او دونه نحو اذرب زيد
 او اعطه درهما **غير ان** فيعمل بهما جزما **والتعاقبا**
بمتماثلين **ولا مانع** من التكرار في متعلقهما
 من عادة او غيرها **والثاني** غير معطوف نحو صل
 ركعتين صل ركعتين **قيل** معول بهما نظرا للاصل
 اى التأسيس **وقيل** الثاني **تاكيد** نظرا للظاهر
وقيل بالوقف عن التأسيس والتاكيد لاحتمالهما
وفي المعطوف التأسيس رجح ظهور المعطف فيه

بمعطوف
 متماثلين
 متخالفين
 متعاقبين
 متماثلين

وقيل التاكيد ارجح لمتماثل المتعلقين **فان رجح**
التاكيد على التأسيس **بعادى** وذلك في غير
 المعطف نحو اسقنى ماء اسقنى ماء صل ركعتين
 صل ركعتين فان العادة بان دفع الحاجة مرة
 في الاول وبالتعريف في الثاني ترجح التاكيد
قدم التاكيد لرجحانه **والا** اى وان لم يرجح التاكيد
 بالعادة وذلك في المعطف لمعارضته للعادة
 بناء على ارجحية التأسيس حيث لا عادى **فالوقف**
 عن التأسيس والتاكيد لاحتمالهما وان منع من
 التكرار العقل نحو قتل زيد اقتل زيد او الشرع
 نحو اعتق عبدك اعتق عبدك فالثاني تاكيد
 قطعا وان كان يعطف **النهى** النفسى **اقتضاء**
كف عن فعل لا بقول كف ونحوه كذروا فان ما هو
 كذلك امر كما تقدم **فبتناول** الاقتضاء الجازم وغيره
 ويحد ايضا بالقول **المقتضى** لكف الى آخره
 كما يجد اللفظي بالقول **اليد** الى ما ذكر ولا يعتبر
 في معنى النهى مطلقا علوا ولا استعلاء على الاصح

بمعطوف النهى

كالامر وقضيته **الدوام** على الكف ما لم يقيد
بالمرة فان قيد بها نحو لا تنافروا اليوم اذ السفر
فيه مرة من السفر كانت قضيته وقيل قضيته
الدوام مطلقا والتقييد بالمرة يصرفه عن قضيته
وترد صيغته اى لا تفعل **للتحريم** نحو ولا تقربوا
الزنا والكراهة ولا تيسروا الخبيث منه تنفقون
والارشاد لا تنالوا عن اشياء ان تبد لكم تسوكم
والدعاء ربنا لا ترغ قلوبنا **وبيان العاقبة** ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله اموا قاتل احياء اى
عاقبة الجهاد الحياة لا الموت **والتقليل والاختصار**
ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به اى فهو قليل
حقير بخلاف ما عند الله ومن اقتصر على الاختصار
جعل المقصود في الآية وكتابة المصنف التقليل
الماخوذ من البرهان بالعين سبق قلم **والياش**
لا تعتذروا اليوم **وفى الارادة والتحريم مسا**
تقدم **في الامر** من الخلاف فقيل لا تدل الصيغة
على الطلب الا اذا اريد الدلالة بها عليه والجمهور

على

على انها حقيقة في التحريم وقيل في الكراهة
وقيل فيهما وقيل في احدهما ولا تعرفه **وقد**
يكون النهى عن واحد وهو ظاهر **وعند**
متعدد جمعا كالحرام الخير نحو لا تفعل هذا
او ذاك فعليه ترك احدهما فقط فلا يخالفه
الا بفعلهما فالبحر جمعهما لا فعل احدهما فقط
وفرقا كالتعليين تلبسان او تترعان ولا يفرق
بينهما بلبس ونزع احدهما فقط فهو منهي عنه
اخذ من حديث الصحيحين لا يشيان احكم
في فعل واحد ليتعلمها جميعا او ليحلفها جميعا
فيصدق انهما منهي عنهما لبسا ونزعاً من جهة
الفرق بينهما في ذلك لا الجمع فيه **وجمعا كالزنا**
والسورة فكل منهما منهي عنه فيصدق بالنظر
اليهما ان النهى عن متعدد وان كان يصدر
بالنظر الى كل منهما انه عن واحد **ومطلق نهى التحريم**
المستفاد من اللفظ **وكذا الترتيب في الاظهر للفساد اى**
عدم الاعتداد بالنهى عنه اذا وقع **شرعا** اذ لا

يفهم ذلك من غير الشرع **وقيل لغة** لفهم أهل اللغة
ذلك من مجرد اللفظ **وقيل معنى** أى من حيث
المعنى وهو أن الشيء أنما ينهى عنه إذا اشتغل على ما
يقتضى فساده **فيما عدا المعاملات** من عبادة
وغيرها مما له شرع كصلاة النقل المطلق في الأوقات
المكروهة فلا تصح كما تقدم على التحريم وكذا التزيم
في الصحيح المعبر عنه هنا في جملة التثبوت بالظاهر
والموطى زنا فلا يثبت النسب **مطلقا** أى سواء رجع
النهي فيما ذكر إلى نفسه كصلاة الحائض وصومها
أم لا زعم كصوم يوم النحر للأعراض به عن ضيافة
الله تعالى كما تقدم وكالصلاة في الأوقات المكروهة
لفساد الأوقات اللازمة لها بفعلها فيها **وفيها**
أى في المعاملات **أن رجع** النهى إلى أمر داخل فيها
كالنهي عن بيع الملاقح أى ما في البطون من الاجنة
لانعدام البيع وهو ركن من البيع **قال ابن عبد**
السلام **واحتل رجوعه** إلى أمر داخل فيها تغليباً
له على الخارج **أو رجع** إلى أمر لازم لها كالنهي عن

بيع درهم بدريهين لاشتماله على الزيادة اللازمة
بالشرط **وفاقا للأكثر** من العلماء في أن النهى للفساد
فيما ذكرنا من العبادة فلما فاق النهى عنه لأن يكون
عبادة أى ماوراءه كما تقدم في مسألة الأمر لا يتناول
المكروهة وأما في المعاملات فلا استدلال الأولين
من غير تكبر على فسادها بالنهي عنها وأما في غيرها
كما تقدم فظاهر **وقال الغزالي والاسام الرازي**
للفساد في العبادات فقط أى دون المعاملات
فسادها بفوات ركن أو شرط عرق من خارج
عن النهى ولا نسلم أن الأولين استدلوا بمجود النهى
على فسادها ودون غيرها كما تقدم ففساده من
خارج أيضاً **فإن كان** مطلق النهى **الخارج** عن النهى
عنه أى غير لازم له **كالوضوء مخصص** لانتلاف مال
الغير الحاصل بغير الوضوء أيضاً وكالبيع وقت
نداء الجمعة لتفويتها الحاصل بغير البيع أيضاً
وكالصلاة في المكان المكروه أو المخصص كما تقدم
لم يفد أى الفساد **عند الأكثر** من العلماء لأن النهى

عنه في الحقيقة ذلك الخارج **وقال** الامام **احمد**
مطلق النهي **يغيب** الفساد **مطلقا** اي سواء لم يكن
لخارج ام كان لم لان ذلك مقتضاة فيفيد الفساد
في الصور المذكورة للخارج عنه **قال** **ولفظ حقيقة**
وان استقى الفساد دليل كما في طلاق الحائض للامر
بمراجعتها كما تقدم لانه لم ينتقل عن جميع موجب
من الكف والفساد فهو كالعام الذي خص فانه
حقيقة فيما بقي كما سياتي **وقال** **ابو حنيفة** مطلق النهي
لا يغيب الفساد **مطلقا** اي سواء كان الخارج ام لم
يكن له لما سياتي في افادته الصحة **قال** **نعم النهي**
عنه **لعينه** كصلاة الحائض وبيع الملاقح **غير**
مشروع ففساده **عرفي** اي عرض للنهي حيث
استعمل في غير المشروع مجازا عن النفي الذي الاصل
ان يستعمل فيه اخبارا عن عدمه لانعدام محله
هذا فيما هو من جنس المشروع اما غيره كالزنا
بالزنا فالنهي فيه على حاله وفساده من خارج **ثم**
قال **والنهي** عنه **لوصفه** كصوم يوم النحر للاعراض

112
به عن الضيافة وبيع درهم بدرهم لاشتراكه
على الزيادة **يغيب** النهي فيه **الصحة** له لان
النهي عن الشيء يستدعي امكان وجوده والا
كان النهي عنه لغوا كقولك للاعمى لا تبصر فيصح
صوم يوم النحر عن نذر كما تقدم لامطلق الفساد
بوصفه اللازم بخلاف الصلاة في الاوقات المكروهة
فتصح مطلقا لان النهي عنها خارج كما تقدم
ويصح البيع المتكورا اذا استقطت الزيادة لامطلقا
لفساده بها وان كان يغيب بالقبض الملك الخبيث
كما تقدم واحترز المصنف بمطلق النهي عن النفي
بما يدل على الفساد او عدمه فيعمل به في ذلك اتفاقا
وقيل ان نفي عنه **القبول** اي نفيه عن الشيء
يغيب الصحة له لظهور النفي في عدم الثواب دون
الاعتداد **وقيل** بل **النفي** دليل **الفساد** لظهور
في عدم الاعتداد **ونفي الاجزاء كني** **القبول**
في انه يغيب الفساد او الصحة قولان بنا للاول
على ان الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح

والثاني على انه استقاط القضاء فان ما لا يستقطه
 بان يحتاج الى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فاقد
 الطهورين وقيل هو **اولى بالنسب** من نفي القبول
 لتبادر عدم الاعتداد منه الى الذهن وعلى
 الفساد في الاول حديث الصحيحين لا يقبل
 الله صلاة احدكم اذا اخذت حتى يتوضأ وفي
 الثاني حديث الدارقطني وغيره لا تجزئ صلاة
 لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن **العام لفظ**
يستغفر الصالح له اي يتناول وقعة حرج
 به النكرة في الاثبات مفردة او ثنائية او مجموعة
 او اسم عدد لا من حيث الاحاد فانها تتناول ما
 تصلح له على سبيل البدل لا الاستغراق نحو اكرم
 رجلا وتصدق بخمسة وراهم **من غير حصر** خرج
 به اسم العدد من حيث الاحاد فانه يستغفرها
 بحصر كعشرة ومثله النكرة الثنائية من حيث الاحاد
 كرجلين ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته
 او حقيقته ومجازيه او مجازيه على الراجح المتقدم

له حجة

من محنة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق
 على الشترك المستعمل في افراد معنى واحد
 لانه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره **والصحيح**
محلول الصورة **النادرة** وغير المقصودة وان لم
 تكن نادرة من صور العام **تحت** في شمول الحكم لها
 نظرا للعموم وقيل لا نظرا للمقصود مثال النادرة
 الفيل في حديث ابي داود وغيره لا سبق الا في خفا
 او حافرا ونصل فانه ذو خوف والمسا بقة عليه نادرة
 والاصح جوازها عليه ومثال غير المقصودة وتذكر
 بالقرينة ما لو وكله بشرا عبيد فلا بد وفيهم من
 يفتق عليه ولم يعلم به والصحيح صحة شراشه
 اخذ من مسالة ما لو وكله بشرا عبيد فاشترى
 من يفتق عليه وان قامت قرينة على قصده النادرة
 دخلت قطعا او قصد انتفاء صورة لم تَدْخُل قطعا
والصحيح انه اي العام **قد يكون مجازا** بان يقرن
 بالمجاز اداة عموم فيصدق عليه ما ذكر كعكسه
 المعبر به ايضا نحو جالس الرماة لا يزيد او قيل

لا يكون العام مجازا فلا يكون المجاز عاما لان المجاز
 ثبت على خلاف الاصل للحاجة اليه وهي تندفع
 في المقررات باداة عموم ببعض الافراد فلا يراو به
 جميعها الا بقربينة كما في المثال السابق من الاستثنا
 وهذا اي ان المجاز لا يعم نقله المصنف عن
 بعض الحقيقة كالمقتضى وهم نقلوه عن بعض
 الشافعية بانها عليه ما روي لا يبيعوا الدرهم بالدرهمين
 ولا الصاع بالصاعين اي ما يحل ذلك اي مكيل
 الصاع بمكيل الصاعين حيث قال المراد بعض
 الكيل لما تقدم وهو المطعوم لما ثبت من ان
 علة الربا عندنا في غير الذهب والفضة الخلفهم
 وعلى الاول يخص عمومهما اثبت عليه الخلفهم
 فيسقط تعلق الحقيقة به في الربا في الجخص ونحوه
 والحديث في مسلم عن ابي سعيد الخدري قال
 كنا نرقي تمر الجحج فكننا نبيع صاعين بصاع فبلغ
 ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا مائة
 تمر بصاع ولا مائة حنطة بصاع ولا درهمان درهمين

والصحيح انه اي العموم من عوارض الالفاظ دون
 المعاني **قيل والمعاني** ايضا حقيقة فكما يصدق
 لفظ عام يصدق معنى عام حقيقة وذهنيا كان
 كعنى الانسان او خارجيا كعنى المطر والخشب
 لما شاء من نحو الانسان يعم الرجل والمرأة وعم
 المطر والخشب فالعموم شمول امر متعدد **وقيل**
به اي بعروض العموم **في الذهني** حقيقة لوجوه
 الشمول لمتعدد فيه بخلاف الخارجي والمطلد
 والخشب مثلا في محل غيرهما في آخر استعمال العموم
 فيه مجازي وعلى الاول استعماله في الذهني مجازي
 ايضا وعلى الاخيرين العمدة السابق للعام من اللفظ
ويقال اصطلاحا **للمعنى اعم** واحص **واللفظ**
عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص
 المعنى بالفعل التفضيل لانه اهم من اللفظ ومنهم
 من يقول في المعنى عام كما علم مما تقدم وخاص
 فيقال لعنى المشترك عام واعم واللفظه عام
 والمعنى زيد خاص واحص واللفظه خاص وترك

الاخص والخاص لتقابلهما ولم يترك
 وتلفظ عامة المعلوم ما قدمه حكاية لشيء ما قيل
 ليظهر المراد **ومدلوله** أي العامة في التركيب من حيث
 الحكم عليه **كلية** أي **محكوم** فيه على كل فرد **مطابقة**
اثباتا خبرا أو امرا أو سلبا نفيًا أو نهيا نحو جاعب يد
 وما خافوا فأكرمهم ولا تهنهم لأنه في قوة قضاي بعده
 أفراد أي جافلان وجافلان وهكذا فيما تقدم إلى
 آخر وكل منها محكوم فيه على فردة والعلية مطابقة
 فما هو في قوتها محكوم فيه على كل فرد فردا عليه
مطابقة لكل أي لا محكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث
 هو مجموع نحو كل رجل في البلد يحمل العترة العظيمة
 أي مجموعهم ولا تتعد الاستدلال به في النهي على كل
 فرد لأن نهى المجموع يمتثل بانتهاب بعضهم ولم تنزل
 العلم باستدلال به عليه كما في ولا تقتلوا النفس التي
 حرم الله ونحوه **ولا تحلى** أي ولا محكوم فيه على
 الماهية من حيث هي أي من غير نظر إلى الأفراد
 نحو الرجل خير من المرأة أي حقيقتها أفضل من

حقيقتها

حقيقتها وكثيرا ما يفضل بعض أفرادها بعض
 أفرادها لأن النظر في العام إلى الأفراد **ودلالة** أي
 العام على **أصل المعنى** من الواحد فيما هو غير جمع
 والثلاثة أو الاثنين فيما هو جمع **قطعية** وهو عن
الشافعي رضى الله عنه وعلى كل فرد بخصوصه
ظنية وهو عن **الشافعية** لاحتماله التخصيص وإن لم
 يظهر يخصص لكثرة التخصيص في العمومات وعن
الحنفية قطعية للزوم معنى اللفظة قطعا حتى
 يظهر خلافا من تخصيص في العام أو تجوز في الخاص
 أو غير ذلك فيمنع التخصيص خبر الواحد وبالقياس
 على هذا دون الأول وأن قام دليل على انتفاء
 التخصيص كالعقل في والله بكل شيء عليم ما في
 السموات وما في الأرض كانت دلالة قطعية اتفاقا
وعوم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة
والبقاء لأنها لا غنى للأشخاص عنها فقوله تعالى
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 أي على أي حال كان وفي أي زمان ومكان كان وحقق

منه المحصن فيرجم وقوله ولا تقتربوا الزنا اي لا يقترب
 كل منكم على اي حال كان وفي اي زمان ومكان كان
 وقوله فاقتلوا المشركين اي كل مشرك على اي حال
 كان وفي اي زمان ومكان كان وخص منه البعض
 كاهل الذمة **وعليه** اي على الاستلزام **الشيخ الامام**
 والد المصنف كالامام الرازي وقال القرافي وغيره العام
 في الاشخاص مطلق في المذكورات لا تنفصصة العموم
 فيها فما جئ به العام على الاول مبيِّن للمراد بما
 اطلق قيم على هذا **مسئلة** في صيغ العموم
كل وقد تقدمت **والذي والقي** نحو اكرم الذي ياتيك
 والقي تاتيك اي كل ات واتية لك **واي وما** الشرطية
 والاستغناء ميثان والموصولتان وقد متاواظفهما
 للعلم بان تنفص العموم في غير ذلك **ومتى** للزمان استغناء
 او شرطية نحو متى جئتني متى جئتني اكرمك **واين**
وحينما للمكان شرطيتين نحو اين او حينما كنت
 اتيك وتزيد اين بالاستغناء نحو اين كنت **ونحوها**
 كجمع الذي والقي وكن الاستغناء مية والشرطية



والموصولة وقد متا جميع نحو جميع القوم جأ
 ونظر المصنف فيها بانها انما تضيق الى معرفة
 فالعموم من المضاف اليه ولذلك شطب عليها
 بعد ان كتبها عقب كل هذا وقوله كالا ستوى
 ان ايا ومن الموصولتين لا يعان مثل مررت
 بياهم قام ومررت بمس قام اي بالذي قام صحیح
 في هذا التمثيل ونحوه مما قامت فيه قرينة لخصوص
 لا مطلقا للعموم **حقيقة** لتبادر الى الذهن
وقيل للخصوص حقيقة اي للواحد في غير
 الجمع والثلاثة او الاثنين في الجمع لانه المتيقن
 والعموم مجاز **وقيل مشتركة** بين العموم والخصوص
 لانها تستعمل لكل منهما والاصل في الاستعمال الحقيقة
وقيل بالوقف اي لا يدرك اهي حقيقة في العموم
 ام في الخصوص ام فيهما **والجمع العرفي باللام** نحو
 قد افلح المؤمنون **او الاضافة** نحو يوصيكم الله
 في اولادكم للعموم مالم يتحقق عهد لتبادر
 الى الذهن خلافا لابي هاشم في نفيه العموم عنه

بالتناكالتنوع كما في حديث الصبي بين الذهب بالذهب
 ربا الالهة وهاء والبر بالبر ربا الالهة والشعب
 بالشعب ربا الالهة وهاء والتمر بالتمر ربا الالهة وهاء وكان
 مراد امام الحرمين حيث لم يمثل الالبما يميز واحد بالوحدة
 ما ذكره الغزالي اما اذا تحقق عهد حرق اليه جزا
 والمغرد المضاف الى معرفة للعموم على الصحيح كما قاله
 المصنف في شرح المختصر يعني ما لم يتحقق عهد
 نحو فليحد الذين يخالفون عن امره اي كل امر له
 وخص منه امر النذب **والنكرة في سياق النفي للعموم**
وضعا بان تدل عليه بالمطابقة كما تقدم من ان الحكم
 في العام على كل فرد مطابقة وقيل **لزوما وعليه الشيخ**
الامام والد المصنف كالحنفية نظرا الى ان النفي اولا
 لما هيته ويلزمه نفي كل فرد فيوثر التخصيص بالنية
 على الاول دون الثاني **نصا ان يثبت على الفاعل**
 نحو لا رجل في الله **وظاهرا** **ثبوت** نحو ما في الدار
 رجل فيجمل نفي الواحد فقط ولو زيد فيها من
 كانت نصا ايضا كما تقدم في الحروف ان من تاتي

لتفصيل

لتفصيل العموم قال امام الحرمين والنكرة في سياق
 الشرط للعموم نحو من ياتني بمال اجازع فلا يختص
 بمالك قال المصنف مرادة العموم البدي لا الشمولي
 نحو وان احد من المشركين استجارك فاجزه اي
 كل واحد منهم **وقد يعم اللفظ عرفا كالفحوى**
 اي مفهوم الموافقة بقسميه الاولى والمساوي
 على قول تقدم غو فلا تغفل لهما اف ان الذين
 ياكون اموال اليتامى الالية قيل نقلها العرف
 الى تحريم جميع الايديات والاتلافات واطلاق
 الفحوى على مفهوم الموافقة بقسميه خلاف
 ما تقدم انه للاولى منه صحيح ايضا كما مشى
 عليه البيضاوي **وجوزت عليكم امهاتكم** نقله
 العرف من تحريم العيون الى تحريم جميع الاستمتاع
 المقصودة من نسائك لوطي ومقدماته وسياتي
 قوله انه مجمل او عقلا كترتيب الحكم على الوصف
 فانه يفيد عليته الوصف للحكم كاسيافي في القياس
 فيفيد العموم بالعقل على معنى انه كما وجدت

وقد يكون الشمولي
 اي بقية المثال اقول

العلة وجد العلول مثاله اكرم العالم اذالم نجعل
 اللام فيه للجوم ولا عهد **وكيف هو المبالغة على قول**
 تقدم ان دلالة اللفظ على ان ما عدا المذكور بخلاف
 حكمه بالمعنى المعبر عنه هنا بالعقل وهو انه لو لم
 يشف المذكور الحكم مما عداه لم يكن لذكره فائدة
 كما في حديث الصحيحين مطلق الغنى ظلم اي بخلاف
 مطلق غيره **والخلاف في انه** اي المفهوم مطلقا
لا عموم له لفظي اي عائد الى اللفظ والتسمية
 اي هل يسمى عاما او لا بناء على ان العموم من عوارض
 الالفاظ والمعاني او الالفاظ فقط واما من جهة
 المعنى فهو شامل لجميع صور ما عدا المذكور مما تقدم
 من عرف وان صار به منطوقا وعقلا **والخلاف**
في ان المخصوص بالعرف والمبالغة بالعقل تقدم
 في مبحث المفهوم نبيه بهذا على ان المثالين على
 قولك ولو قال بدل هذا فيهما على قولك كما قلت
 كان احصوا وضع **ومعيار العموم الاستثناء**
 فكل ما مع الاستثناء منه ما لا احصى فيه فهو عام
 للزوم

للزوم

للزوم تناوله للمستثنى وقد صح الاستثناء من الجمع
 العري وغيره مما تقدم من الصيغ نحو جال الرجال
 الازيد او من نفي العموم فيها يجعل الاستثناء منها
 قريئة على العموم ولم يصح الاستثناء من الجمع المنكر
 الا ان يتخصص فيعم فيما يتخصص به نحو قام رجال
 كانوا في دارك الازيد منهم كانه المصنف عن النحاة
 ويصح جال الازيد بالرفع على ان الاصفة بمعنى
 غير كافي لو كان فيها الهنة الا الله لفسد تا **والامع**
ان الجمع المنكر في الاثبات نحو جال عبيد لزيد **ليس**
بعام فيجعل على اقل الجمع ثلاثة او اثنين لانه الحق
 وقيل انه عام لانه كما يصدق بما ذكر يصدق بجميع
 الافراد وما بينهما فيجعل على جميع الافراد ويستثنى
 منه احدا بالاحوط ما لم يمنع مانع كافي رايت رجالا
 فعلى اقل الجمع قطعا **والامع ان اقل مسمى الجمع**
 كرجال ومسلمين **ثلاثة اثنا** وهو القول الآخر
 واقتوى اذ لئنه ان تنوبا الى الله فقد صغت قلوبكما
 اي عاثتة وحفصة وليس لهما الا قلبان

في الجمع

واجيب بان ذلك ونحوه مجاز لتبادر الزائد على
الاثنين دونهما الى الذهب والداعي الى المجاز في الآية
كراهية الجمع بين اثنين في المضائق ومنفعة منه وحما
كالشي الواحد بخلاف نحو جاعدا كما ينبغي على الخلف
ما لو اقروا ووضي بدراهم لزيد والاصح انه يستحق
ثلاثة لكن ما مثلوا به من جمع الكثرة مخالف لاطباق
النحاة على ان اقله احد عشر فلذلك قال المصنف
الخلاف في جمع القلة وشاع في العرف اطلاق
دراهم على ثلاثة كما قال الصفي الهندي الخلاف
في عموم الجمع المنكر في جمع الكثرة والاصح انه اى
الجمع **يصدق على الواحد مجازا** لاستعماله فيه
نحو قول الرجل لامرأته وقد برزت لرجل اتت رجلا
للرجال لا استوا الواحد والجمع في كراهية التبرج له
وقيل لا يصدق عليه ولم يستعمل فيه والجمع في
هذا المثال على يايه لان من برزت لرجل تبرز
لغيره عادة والاصح **تعظيم العام بمعنى المدح**
والذم بان سيق لاحدهما اذا لم يعارضه

١٤٤
عام آخر لم يبق لذلك اذا سيق له لا ينافي تعظيمه
فان عارضه العام المذكور لم يعظم فيما عورض فيه
جمعا بينهما وقيل لا يعظم مطلقا لانه لم يبق للتعظيم
وثالثها يعظم مطلقا كغيره وينظر عند المعارض
الى المرجح مثاله ولا معارض ان الابرار في نعيم وان
الفجار في جهيم ومع المعارض والذين هم لغروهم
حافظون الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانه
وقد سيق للمدح يعظم بظاهرة الاختين بملك اليمن
جمعا وعارضه في ذلك وان تجمعوا بين الاختين
فانه لم يبق للمدح شامل لجمعها بملك اليمن فعمل
الاول على غير ذلك بان لم يزد تناوله له واريد ورجح
الثاني عليه بانه محترم والاصح **تعظيم نحو لا يستوون**
من قوله تعالى ان من كان مومنا مكن كان فاستقوا
لا يستوون لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة
فهو لفي جميع وجوه الاستواء المكن نفيها لتضمن
الفعل المنفي لمصدر منكر وقيل لا يعظم نظرا الى ان
الاستواء المنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه

وعلى التعميم يستفاد من الآية الاولى ان الفاسق
لا يلي عقد النكاح ومن الثانية ان المسلم لا يقتل
بالذمى وخالف في السكتين الحنفية **والاصح**
تعميم نحو **لا اكلت** من قولك والله لا اكلت فهو
لنفي جميع المأكولات بنفي جميع افراد الاكل التضمن
المتعلق بها **قيل وان اكلت** فزوجتي طالق
مثلا فهو للمنع من جميع المأكولات فيصح تخصيص
بعضها في السكتين بالنية ويصدق في ارادته
وقال ابو حنيفة لا تعميم فيها فلا يصح التخصيص
بالنية لان النفي والمنع لخصيصة الاكل وان لزم
منه النفي والمنع لجميع المأكولات حتى يثبت
بواحد منها اتفاقا وانما عبر المصنف في الثانية
بقيل على خلاف تسوية ابن الحاجب وغيره بينهما
لما فهمه من ان عموم التكرار في سياق الشرط بدلي
كما تقدم عنه وليس الامر كما فهمه دائما لما تقدم
من مجيئها للشمول **لا يقتضي** بكسر الضاد
وهو ما لا يستقيم من الكلام الا بتقدير واحد

يسمى

يسمى مقتضى بفتح الضاد فانه لا يعم جميعها
لان دفاع الضرورة باحدها ويكون مجمل بينهما
يتعين بالقرينة وقيل يعمها احدهما من الاجمال
مثاله حديث مسند اخي عاصم الا في مبحث
الجهل رفع عن متى الخط والنسيان فلو قوهم
لا يستقيم بدون تقدير الواحدة او الضمان او نحو
ذلك فقد رنا الواحدة لفهمها عرفا من مثله
وقيل يقدر جميعها **والعطف على العام** فانه
لا يقتضي العموم في المعطوف وقيل يقتضيه
لوجوب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم
وصفته قلنا في الصفة ممنوع مثاله حديث
ابي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤنه
في عمده قيل يعني بكافر وحض منه غير الحديث
بالاجماع قلنا لا حاجة الى ذلك بل يقدر بحديث
والفعل المثبت بدون كان **ونحو كان** في السفر
مما اقترن بكان فلا يعم اقسامه وقيل يعمها
مثال الاول حديث بلال ان النبي صلى الله عليه

صلى داخل الكعبة رواه الشيخان والثاني حديث
 أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
 الصلاتين في السفر رواه البخاري فلا يجمع الأول
 الفرض والنفل ولا الثاني جمع التقديم والتأخير
 إذ لا يشهد اللفظ بأكثر من صلاة واحدة وجميع
 واحد ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضا
 ونفلا والجمع الواحد في الوقتين وقيل يجمان ما ذكر
 حكاه الصدوق في كل من قسمي الصلاة والجمع وقد
 تستعمل كان مع المضارع للتكوار كما في قوله تعالى
 في قصة اسماعيل عليه الصلاة والسلام وكان يامر
 أهله بالصلاة والزكاة وقولهم كان حائما يكرم
 الضيف وعلى ذلك جرى العرف **ولا العلق بعلة**
 فإنه لا يعم كل محل وجدت فيه العلة **لفظ لكن**
 يعمه **قيا** وقيل يعمه لفظ مثاله أن يقول الشارع
 حرمت الخمر لا سكارها فلا يعم كل مسكر لفظا وقيل
 يعمه لذكر العلة فكانه قال حرمت المسكر **خلافا**
لنزع لك أي العوم في التفتي وما بعده كما تقدم

و

والأصح **أن تترك الاستفصال** في حكاية الحال
تترك منزلة العوم في المثال كما في قوله صلى الله
 عليه وسلم لعبدان بن سلمة الشققي وقد أسلم على عشر
 نسوة أسكن أزبعا وفارق سائرهن رواه الشافعي
 وغيره فإنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل
 تزوجهن معا أو مثنيا فلولا أن الحكم يعم الحالين
 لما أطلق الكلام لا متناع الإطلاق في موضع التفصيل
 المحتاج إليه وقيل لا يترك منزلة العوم بل يكون الكلام
 مجملا وسيأتي تأويل الحنفية أسكن بائتي نكاح
 أربع منهن في المعينة واستمر على الأربع الأول
 في الترتيب والأصح **أن نحويا أي النبي** اتق الله
 يا أيها المؤمنون قم الليل **لا يتناول الأمة** من حيث
 الحكم لا اختصاص الصيغة به وقيل يتناولهم لأن
 أمر القدوة أمر لا تباعده معه عرفا كما في أمر
 السلطان الأمير بفتح بلد أو رد العدو واجب
 بأن هذا فيما يتوقف المأمور به على المشاركة وما
 نحن فيه ليس كذلك والأصح **أن نحويا أي الناس**

يشمل الرسول عليه الصلاة والسلام وإن اقترن
بقيل وقيل لا يشمل مطلقا لأنه ورد على لسانه
للتبليغ لغيره **وقالهما التفصيل** إن اقترن بقيل
فلا يشمل لظهوره في التبليغ والافيشمله والأصح
أنه أي نحويا أيها الناس **يعلم العبد** وقيل لا صرف
منافعه إلى سيده شرعا قلنا في غير أوقات ضيق
العبادات **والكافر** وقيل لا بناء على عدم تكليفه
بالفروع **ويتناول الموجودين** وقت وروده **دون**
من بعدهم وقيل يتناولهم أيضا لمساواةهم للموجودين
في حكمه أجماعا قلنا بدليل آخر وهو مستند الإجماع
لأمنه والأصح **أن من الشرطية تتناول الأثان**
وقيل تختص بالذكر وعلى ذلك لو نظرنا امرأة
في بيت أجنبي جاز فيها على الأصح لمحدث
مسلم من تطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل
لهم أن يفتقروا عينه وقيل لا يجوز لأن المرأة لا يستتر
منها والأصح **أن جميع المذكور السالم** كالمسلمين
لا تدخل فيه النساء ظاهرا وإنما يدخله بقريته

تغليبا

تغليبا للمذكور وقيل يدخل فيه ظاهرا لأنه لما أكثر
في الشرع مشاركتهم للمذكور في الأحكام لا يقصد
الشارع بخطاب المذكور قصر الأحكام عليهم والأصح
أن خطاب الواحد يحكم في مسألة لا يتعداه إلى
غيره وقيل **يعلم غيره** عادة لجريان عادة الناس
بخطاب الواحد ورادة الجميع فيما يشاركون فيه
قلنا مجاز يحتاج إلى القرينة والأصح **أن خطاب**
القرآن والحديث بيا أهل الكتاب نحو قوله
تعالى يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم **لا يشمل**
الأمم وقيل يشملهم فيما يشاركون فيه والأصح
أن المخاطب بكسر الطاء داخل في عموم خطاب
أن كان خيرا نحو والله بكل شيء عليم وهو سبحانه
وتعالى عليهم بذاته وصفاته **لا امرأ** كقول السيد
لعبد وقد أحسن إليه من حسن إليك فأكرمه
بعد أن يريد الأمر نفسه بخلاف الخبر وقيل
يدخل مطلقا نظر الظاهر اللفظ وقيل لا يدخل
مطلقا بعد أن يريد المخاطب نفسه لا بقريته

وقال النووي في كتاب الطلاق من الروضة انه
 الاصح عند اصحابنا في الاصول وصح المصنف
 الدخول في الامر في بحثه بحسب ما ظهر له في الموضوعين
والاصح ان يحوز من اموالهم يقتضي الاخذ
من كل نوع وقيل لا بل يقتضي بالاخذ من نوع واحد
وتوقف الامد عن ترجيح واحد من القولين
 والاول ناظر الى ان المعنى من جميع الاموال والثاني
 الى انه من مجموعها **التخصيص** مصدر **رخص**
 بمعنى **خص** **قصر العام على بعض افراده** بان
 يراد منه البعض الآخر ويصدق هذا بالعام المراد
 به الخصوص كالعام المخصوص وعمل كاقال عن
 قول ابن الحاجب سميته لان سمي العام **واحد**
 واحد وهو كل الافراد **والقابيل** اي للتخصيص
حكم ثبت المتعدد لفظا او معنى كالفهوم نبيه
 بهذا على ان المخصوص في الحقيقة الحكم وان
 المراد بالعام هنا ما هو اعم من المحدود وما سبق
 فالمتعدد لفظا فاقبلوا الشريكين وخص منه

الذم

المتعدد لفظا

الذي وحده ومعنى كفهوم فلا تقل لهما ان من
 سائر انواع الايد او خص منه حبس الوالد
 بدين الولد فانه جائز على ما صح في الغزالي وغيره
والحق جواز اى التخصيص الى واحد ان لم يكن
لفظ العام جمعا كمن والمفرد المسمى باللام والى
اقل الجمع ثلاثة او اثنين **ان كان جمعا كالمسلمين**
والسلمات وقيل يجوز الى واحد مطلقا نظرا
في الجمع الى ان افراده احدى كغيرة **وشد المنع الى**
واحد مطلقا بان لا يجوز الا الى اقل الجمع مطلقا وقيل
بالمعنى الا ان يبقى غير محصور فيجوز حينئذ وقيل
الا ان يبقى قريبا من مدلوله اي العام قبل
 التخصيص فيجوز حينئذ والاخير ان تقاربان
والعام المخصوص عمومته مراد تناولا لاحكاما
 لان بعض الافراد لا يشمل الحكم نظرا للتخصيص
والعام المراد به المخصوص ليس عمومته مرادا
 لاحكاما ولا تناولا بل هو كل من حيث ان له افرادا
 بحسب الاصل **اشتمل في جزء** اي فرد منها

ومن ثم أي من هنا وهو أنه كلي استعمل في جزئ
 أي من أجل ذلك كان مجازاً قطعاً نظراً لحيثية
 الجزئية مثاله قوله تعالى الذين قال لهم الناس
 أي نعيم بن مسعود الأشجعي لقيامه بمقام كثير
 في تثبيط المؤمنين عن ملاقاته أبي سفيان
 وأصحابه أم يحسدون الناس أي رسول الله
 لجمعه ما في الناس من الخصال الجميلة وقيل
 الناس في الآية الأولى وقد من عبد القيس
 وفي الثانية العرب ولم يسم في قوله كلي على خلاف
 ما قدمه من أن مدلول العام كلية **والأول**
 أي العام المخصوص **الاشبه** أنه حقيقة في البعض
 الباقي بعد التخصيص **وفاقا للشيخ الإمام** والد
 المصنف **والفقهاء** الخابلة وكثير من الحنفية وأكثر
 الشافعية لأن تناول اللفظ للبعض الباقي في
 التخصيص كتناوله بلا تخصيص وذلك التناول
 حقيقي اتفاقاً فليكن هذا التناول حقيقياً
 أيضاً **وقال أبو بكر الرازي** من الحنفية حقيقة

أن

أن كان الباقي غير منحصراً لبقا خاصة العموم
 والافجاز وقوم حقيقة **أن خص بالاستقلال**
 كصفة أو شرط أو استثناء لأن ما لا يستقل جزء
 من المقيد به فالعموم بالنظر إليه فقط **وامام**
العزميين حقيقة ومجاز باعتبار **ربنا** **وله**
والاقتصار عليه أي هو باعتبار تناول البعض
 حقيقة وباعتبار الاقتصار عليه مجاز وفي نسخة
 باعتباري بلانون مضافاً وهو أحسن **والأكثر**
مجازاً مطلقاً لاستعماله في بعض ما وضع له أولاً
 والتناول لهذا البعض حيث لا تخصيص إنما كان
 حقيقياً لمصاحبة البعض الآخر **وقيل** مجاز
أن استثنى منه لأنه يبين بالاستثناء الذي
 هو أخرج ما دخل أنه أريد بالاستثنى منه ما عدل
 المستثنى بخلاف غير الاستثناء من الصفة وغيرها
 فإنه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر إليه فقط **وقيل**
 مجازاً **أن خص بغير لفظ** كالعقل بخلاف اللفظ
 إليه صح فالعموم بالنظر فقط **والعام المخصص قال**

الأكثر حجة مطلقا لاستدلال الصحابة به من غير
 تكبير **وقيل** **أن خص بمعين** نحو ان يقال اقتلوا
 المشركين الا اهل الذمة بخلاف الميهم نحو الا بعضهم
 اذا ما من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج
 واجيب بانه يجعل به الى ان يبقى فرد وما اقتضاه
 كلام الأمدى وغيره من الاتفاق على انه في الميهم
 غير حجة مدفوع بنقل ابن ترهات وغيره الخلاف
 فيه مع ترجيح انه حجة فيه **وقيل** حجة أن خص
مكتصل كالصفة لما تقدم في انه حينئذ حقيقة
 من ان العموم بالنظر اليه فقط بخلاف المنفصل
 فيجوز ان يكون قد خص به غير ما ظهر في شريك
 في الباقي **وقيل** هو حجة في الباقي **إن أنباء عنه**
العموم نحو ما قتلوا المشركين فانه ينبي عن
 الحرفي لتبادر الذهن اليه كالذمى المخرج بخلاف
 ما لا ينبي عنه العموم نحو السارق والسارقة فاقطعوا
 ايديهما فانه لا ينبي عن السارق لقد رجع وينار
 فصاعدا من حرز كما لا ينبي عن السارق لغير ذلك

المخرج

المخرج اذ لا يعرف خصوص هذا التفصيل الا من
 الشارع فالباقي في نحو ذلك ينشك فيه باحتمال
 اعتبار قيد آخر **وقيل** هو حجة في **اقل الجمع** ثلاثة
 او اثنين لانه المتيقن وما عداه مشكوك فيه لاحتمال
 ان يكون قد خص وهذا مبني على قول تقدم انه
 لا يجوز التخصيص الى اقل من اقل الجمع مطلقا
وقيل غير حجة مطلقا لانه لاحتمال ان يكون قد
 خص بغير ما ظهر ينشك فيما يراود منه فلا يتبين
 الا بقريضة قال المصنف والخلاف ان لم نقل انه
 حقيقة فان قلنا ذلك اخرج به جزما **ويتسك**
بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل
البحث عن المخصص اتفاقا كما قاله الاستاذ
 ابو اسحاق الاسفرايني **وكذا بعد الوفاة خلفا**
لابي سريش ومن تبعه في قوله لا يتمسك به قبل
 البحث لاحتمال التخصيص واجيب بان الاصل عدمه
 وهذا الاحتمال منتف في حياة النبي صلى الله عليه
 وسلم لان التمسك بالعام اذ ذاك بحسب الواقع فيما

لو رقت حياة النبي
 لم ينس الأمر

ورفع لأجله من الوقائع وهو قطعي الدخول لكن عند
الأكثر كما سيأتي وما نقله الأمدى وغيره من الاتفاق
على ما قاله ابن سريج مد فوج بحكاية الاستاذ والشيخ
أبي اسحاق الشيرازي الخلاق فيه وعليه جرى الإمام
الرازي وغيره ومال إلى التمسك قبل البحث واختاره
البيضاوي وغيره وتبعهم المصنف وهو قول الصيرفي
كما نقله عنه الإمام الرازي وغيره والتمسك الأمدى
وغيره في النقل عن الصيرفي على وجوب اعتقاد العموم
قبل البحث عن المخصص وعلى قول ابن سريج
لو اقتضى العام عملا موقتا وضاق الوقت عن
البحث هل يعمل بالعموم احتياطا ولا خلاف
حكاية المصنف عن حكاية ابن الصباغ وذكره
هنا أولا بقوله وثالثهما أن ضاق الوقت ثم تركه
لأنه ليس خلافا في أصل المسئلة ثم يكتفي في البحث
على قول ابن سريج **الظن** بأن لا مخصص خلافا
للقاضي أبي بكر الباقلاني في قوله لا بد من القطع
قال ويحصل بتكرير النظر والبحث واشتمال كلام

الائمة من غير ان يذكر احد منهم مخصصا **المخصص**
أي الغيد للتخصيص **قسمان الاول المتصل**
أي ما لا يستقل بنفسه من اللفظ بأن يقارن
العام وهو **حسنه** احدها **الاستثناء** بمعنى الدال
عليه وهو أي الاستثناء نفسه **الاخراج** من متعدد
بالا أو **احدى** اخواتها نحو خلا وعدى وسوى
صادرا ذلك **الاخراج** مع المخرج منه **من تنكلم**
واحد وقيل مطلقا فقول القائل لا يزيد أعقب
قول غيره جأ الرجال استثناء على الثاني لغو على
الاول ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل
الذمة عقيب نزول قوله تعالى فاقتلوا المشركين
كان استثناء قطعا لأنه يبلغ عن الله وإن لم يكن
ذلك قرآنا **ويجب اتصاله** أي الاستثناء بمعنى
الدال عليه بالمستثنى منه **عادة** فلا يضر انفصاله
بتفسير وسؤال **وعن ابن عباس** يجوز انفصاله
إلى شهر وقيل سنة وقيل أبدا روايات عنه **وعن**
سعيد بن جبيرة يجوز انفصاله إلى أربعة أشهر

ومن عطاء الحسن يجوز انفصاله في المجلس وعن
جاهد يجوز انفصاله الى سنتين وقيل يجوز
 انفصاله مالم ياخذ في كلام اخر وقيل يجوز
 انفصاله بشرط ان ينوي في الكلام لا يتردد اولاً
وقيل يجوز انفصاله في كلام الله فقط لانه
 تعالى لا يغيب عنه شيء فهو راد له اولاً بخلاف
 غيره وقد ذكر المفسرون ان قوله تعالى غير اولى
 الضرر نزل بعد لا يستوي القاعدون من المؤمنين
 الى اخره في المجلس وقراءة نافع وغيره بالنصب
 اي على الاستئناس كما قرأه ابو عمرو وغيره بالرفع
 اي على الصفة والاصل فيما روي عن ابن عباس
 ونحوه كما روي عنه قوله تعالى ولا تقولن لشي
 ان فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وادكر ربك
 اذا نسيت اي اذا نسيت قول ان شاء الله ومثله
 الاستئناس وتذكرت فادكرة ولم يعين وقتها
 فاختلعت الاراء فيه على ما تقدم من غير تعيين
 بنيان توسعاً فقوله وادكر ربك اي مشيئة ربك

اما

اما الاستئناس المنقطع بان لا يكون المستثنى فيه
 بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق المنقطع
 اليه الاسم عند الاطلاق نحو ما في الدار احد
 الا الحار **فما اثبتا** اي الاقوال لفظ الاستئناس **تواطى**
 فيه وفي المتصل اي موضوع للقدر المشترك بينهما
 اي المخالفة بالاولى او احدي اخواتها حدراً من
 الاشتراك والجاز الآتيين والاول الاصح انه مجاز
 في المنقطع لتبادر غيره اي المتصل الى الذهن
 والثاني انه حقيقة فيه كالتصل لانها الاصل
 في الاستعمال وجه بالمخالفة المذكورة من غير
 اخراج وهذا القول بمعنى قوله **والرابع مشترك**
 بينهما فهو مكرر الا ان يريد بالمطوى الثاني انه
 حقيقة في المنقطع مجاز في المتصل ولا قائل
 بذلك فيما علمت **والخامس الوقف** اي لا يذكر
 اهو حقيقة فيهما ام في احدهما ام في القدر
 المشترك بينهما ولما كان في الكلام الاستئناس
 شبه التناقض حيث يثبت المستثنى في ضمن

المستثنى منه ثم ينبغي صريحا وكان ذلك اظهر في العدد
لنصوصيته في احادها دفع ذلك فيه بيان
المراد به بقوله **والاصح وفاقا لابن الحاجب**
ان المراد بعشرة في قولك مثلا لزيد **على عشرة**
الاثلاثة العشرة باعتبار الافراد اي الاحاد
جميعها ثم اخرجت ثلاثة بقوله الاثلاثة
ثم اسند الى الباقي وهو سبعة **تقدير اوان**
كان الاسناد قبله اي قبل اخراج الثلاثة
وكرافكانه قال له على الباقي من عشرة اخرج
منها ثلاثة وليس في ذلك الا اثبات ولا نفي
اصلا فلا تناقض **وقال الاكثر المراد بعشرة**
فيما ذكر سبعة والاثلاثة قريبة لذلك يثبت
ارادة الجزء باسم الكل مجازا **وقال القاضي**
ابوبكر الباقلاني عشرة الاثلاثة اي معناه
بازا اسميين مفرد وهو سبعة ومركب وهو
عشرة الاثلاثة ولا نفي ايضا على القولين فلا تناقض
ووجه تصحيح الاول ان فيه توفية بما تقدم

من ان الاستثنا اخراج بخلافهما **واليجوز الاستثنا المستغرق**
بان يستغرق المستثنى المستثنى منه اي لا اثر له في الحكم
فلو قال له على عشرة الا عشرة لزمه عشرة **خلاف الشاذ**
اشار به لك الى ما نقله القرافي عن المدخل لابن طحمة
في من قال لامرأة انت طالق ثلاثا الا ثلاثا انه لا يقع عليه
طلاق في احد القولين ولم يظفر بذلك من نقل الاجماع
على امتناع المستغرق كالامام الرازي والامدي **قيل**
ولا يجوز الاكثر من الباقي نحوه على عشرة الاستنة
فلا يجوز بخلاف المساوي والاقل **وقيل الاكثر ولا**
المساوي بخلاف الاقل **وقيل لا الاكثر ان كان العدد**
في المستثنى والمستثنى منه **صريحا** نحو ما تقدم بخلاف
غير الصريح نحو خذ الدرهم الا الزبون وهي اكثر
كذا حكى هذا القول في شرحيه كغيره في الاكثر
وان شملت العبارة هنا حكايته في المساوي
وقيل لا يستثنى من العدد عند صحيح نحوه
مائة الا عشرة بخلاف الانسعة **وقيل لا يستثنى**
منه **مطلقا** وقوله تعالى فليث فيهم الف ستة الانسيان

عما أي زينا طويلا كما نقول لم يستعملك أصبر
 ألف سنة وكل قائل بحسب استقراءه وفهمه والاصح
 جواز الأكثر مطلقا وعليه معظم الفقهاء إذ قالوا
 لو قال له على عشرة الا تسعة لزمه واحد **والاستثناء**
من النفي اثبات وبالعكس خلافا لابي حنيفة
 فيهما وقيل في الاول فقط يقال إن المستثنى من
 حيث الحكم مسكوت عنه فمحموما قام أحد الزيد
 وقام القوم الا زيد ايدل الاول على اثبات القيام
 لزيد والثاني على نفيه عنه وقال لا وزيد مسكوت
 عنه من حيث القيام وعده ومبنى الخلاف
 على ان المستثنى من حيث الحكم يخرج من المحكوم
 به فيدخل في تقيضه من قيام أو عده مثلا
 أو يخرج من الحكم فيدخل في تقيضه أي لا حكم
 إذ القاعدة إنما خرج من شيء دخل في تقيضه
 وجعل الاثبات في كلمة التوجيه بعرف الشرع
 وفي الفرع محموما قام الا زيد بالعرف العام والـ
الاستثناءات التوددة أن تعاطفت فللاول

أي فهي عائدة للاول نحو له على عشرة الا اربعة
 والا ثلاثة والا اثنين فيلزمه واحد فقط **والا أي**
 وإن لم تتعاطف فكل منها عائد **أي يلية ما السهم**
يستغرقه نحو له على عشرة الا خمسة الا اربعة
 الا ثلاثة فيلزمه ستة لان الثلاثة تخرج من
 الاربعة يبقى واحد يخرج من الخمسة يبقى اربعة
 تخرج من العشرة يبقى ستة فان استغرق كل ما يليه
 بطل الكل وإن استغرق غير الاول نحو له على عشرة
 الا اثنين الا ثلاثة الا اربعة عاد الكل للمستثنى
 منه فيلزمه واحد فقط وإن استغرق الاول فقط
 نحو له على عشرة الا عشرة الا اربعة قيل يلزمه
 عشرة لبطلان الاول والثاني تبعا وقيل اربعة
 اعتبارا لاستثنا الثاني من الاول وقيل ستة اعتبارا
 للثاني دون الاول **والاستثناء الوارد بعد**
جمل متعاطفة عائد **للكل** حيث صلي له لانه
 الظاهر مطلقا وقيل **أن سبق الكل لغرض واحد**
 عاد لكل نحو حبست داري على أعمامى ووقفت

بستانف على احوالى وسببْتُ سقايتي لجيرانى
الا ان يسافروا والاعاد للاخيرة فقط نحو اكرم
العلماء وحُبُّهم وبارك على اقرارك واعتق
عبيدك الا الفسقة منهم **وقيل ان عطف بالواو**
عاد لكل بخلاف الفا وثم مثلاً فللاخيرة وعلى
هذا الامدى حيث فرض المسألة في العطف
بالواو **وقال ابو حنيفة والامام الرازى للاخيرة**
فقط لانه المتيقن **وقيل مشترك** بين عودة
للكل وعودة للاخيرة لاستعماله في كل منهما
والاصل في الاستعمال الحقيقة **وقيل بالوقف**
اى لا يذرى ما الحقيقة منهما ويتبين المسار
على الاخيرين بالقرينة وحيث وجدت انتفى
الخلاف كما في قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله
الها احدا الى قوله الامن قاب فانه عائد الى جميع
ما تقدم قال السهيلي بلا خلاف وقوله تعالى
انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله
الا الذين تابوا فانه عائد الى الجميع قال ابن السكيت

اجماعا

اجماعا وقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ الى قوله
الا ان يصدقوا فانه عائد الى الاخيرة اى الدية
دون الكفارة قطعا اما قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء الى قوله
الا الذين تابوا فانه عائد الى الاخيرة غير عائد
الى الاولى اى الجلد قطعا لانه حق ادمى فلا
يسقط بالتوبة وفي عودة الى الثانية اى عدم
قبول الشهادة الخلاف فعندنا نعم وعند ابي
حنيفة لا **والاستثنا الوارد بعد مفردات نحو**
تصدق على الفقراء والمساكين وابنا السبيل
الا الفسقة منهم **اولى بالكل** اى بعودة لكل
من الوارد بعد جمل لعدم استقلال المفردات
اما الفقران بين الجملتين لفظا بان تعطف
احدهما على الاخرى **فلا يقتضى التسوية**
بينهما **في غير المذكور حكما** اى فيما لم يذكر من الحكم
المعلوم لاحداهما من خارج **خلاف لابي يوسف**
من الحنفية **والمنزى** منافي قولهما يقتضى التسوية

في ذلك مثاله حديث الى داود لا يقول احدكم
في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة قال بول فيه
ينجسه بشرطه كما هو معلوم وذلك حكمة النهي
قال ابو يوسف فكذا الاغتسال فيه للفران بينهما
ووافقه اصحابه في الحكم لدليل غير الفران وخالفه
المرئي فيه لما ترجح على الفران في ان الماء المستعمل
في الحدث طاهر لا نجس ويكفي في حكمة النهي ذهاب
الظهورية **الثاني** من الخصائص المتصلة الشرط
بمعنى صيغته وهو اي الشرط نفسه ما يلزم
من عدمه **العدم ولا يلزم من وجوده وجود**
ولا عدم لذاته احتراز بالقيد الاول من المانع
فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني من السبب
فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث من
مقارنة الشرط للسبب فيلزم الوجود كوجود
الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب
الذي هو سبب للوجوب ومن مقارنته للمانع
كالدين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة فيلزم

العدم

العدم فلزوم الوجود والعدم في ذلك لوجوب
السبب والمانع لالذات الشرطية هو عقلي
كالحياسة للعالم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادي
كنصب السلم لصعود السطح ولغوي وهو الخصص
كما في اكرم بني تميم ان جاوا الى الجائين منهم
فينعدم الاكرام المأمورية بانعدام المجيء
ويوجد بوجوده اذا التمثيل **والا** وهو اي
الشرط المخصص **كالاستثناء اتصالا** ففي وجوبه
هنا الخلاف المتقدم على الاصح الاتي لما تقدم
من اصله في ان شاء الله وهو صيغة شرط وقيل
يجب اتصال الشرط اتفاقا وعليه اقتصر المصنف
في شرح المنهاج حيث قال لانعلم في ذلك نزاعا
واولي من الاستثناء بالعود الى الكل اي كل الجمل
المتقدمة عليه نحو اكرم بني تميم واحسن الى بيعة
واخلع على مضر ان جاوك **على الاصح** وقيل يعود
الى الكل اتفاقا والفرق ان الشرط في صدر الكلام
فهو متقدم تقدير الخلاف الاستثناء وضيق

بانه انما يتقدم على التقييد به فقط **ويجوز اخراج**
الاكثر به وفاقا نحو اكرم بني تميم ان كانوا علماء
ويكون جهالهم اكثر **تختلف الاستثناء في اخراج الاكثر**
به خلاف تقدم وفي حكاية الوفاق تسع لما قدمه
من القول بانه لا بد ان يبقى قريب من مدلوله العام
الا ان يريد وفاق من مخالف في الاستثناء فقط
الثالث من الخصائص المتصلة الصفة
نحو اكرم بني تميم الفقهاء حرج بالفقهاء غيرهم
وهي **كالاستثناء في العود** فتعود الى كل المتعدد
على الاصح **ولو تقدمت** نحو وقفت على اولادى
واولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجى
اولادى واولادهم فيعود الوصف الى الاولاد
الى الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الى اولاد الاولاد
مع الاولاد وقيل لا **اما المتوسطة** نحو وقفت
على اولادى المحتاجين واولادهم قال المصنف
بعد قوله لا نعلم فيها نقلا **فالمتنار اختصاصها**
بما وليته ويحتمل ان يقال تعود الى ما وليها

ايضا

130
ايضا **الرابع من الخصائص المتصلة الغاية**
نحو اكرم بني تميم الى ان يغضوا خرج حال عصيانهم
فلا يكرمون فيه وهي **كالاستثناء في العود** فتعود
الى كل ما تقدم بها على الاصح نحو اكرم بني تميم
واحسن الى ربيعة وتعطف على من حضر الى ان يرحلوا
والمراد بالغاية غاية تقدمها عموم يشملها
لولم تات مثل ما تقدم ومثل قوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله الى قوله **حتى يغطوا البحري**
فانها لولم تات لقاتلناهم اعطوا البحري ام لا **واما**
مثل قوله تعالى سلام هي **حتى مطلع الفجر**
من غايته لم يشملها عموم قبلها فان طلوع الفجر
ليس من الليلة حتى تشملها **فلتحقيق العموم** فيما
قبلها كعموم الليلة لاجزاءها في الآية لا للتخصيص
وكذا قولهم قطعنا ما بعه من الخنصر الى النصر
بكسر اولها وثالثهما فان الغاية فيه لتحقيق العموم
اي ما بعه جميعها بان قطع ما عدا المذكورين
بين قطعها واوضح من ذلك من الخنصر الى الامة

كما عبر به في شرحي المختصر والمنهاج وعدل عنه
الى ما هنالك ما فيه من السجع مع البلاغة المحجوج
الى التدقيق في فهم المراد وذكر مثالين لان الغاية
في الثاني من الخيبي بخلافها في الاول **الخامس**
من التخصيصات المتصلة **بدل البعض من الكل**
كما ذكره ابن الحاجب نحو اكرم الناس العلماء **ولم**
يذكره الاكثرون وصوبهم الشيخ الامام
والد المصنف لان البديل منه في نية الطرح فلا
تحقق فيه لعل يخرج منه فلا تخصيص به **القسم**
الثاني من التخصيص **الفصل** اى ما يستقل
بنفسه من لفظ او غيره وبدايا لغير لفظه
فقال **يجوز التخصيص بالحس** كما في قوله تعالى
في الريح المرسلة على عادته ثم كل شئ اى تملكه
فانا ندرك بالحس اى المشاهدة ما لا تدرك
فيه كالسما **والعقل** كما في قوله تعالى خالق كل شئ
فانا ندرك بالعقل ضرورة انه تعالى ليس خالفا
لنفسه **خلافا للشذوذ** من الناس في منعهم التخصيص

بالعقل

١٥٦
بالعقل قائلين ان ما نفى العقل حكم العام عنه
لم يتناول له العام لانه لا تنصيح ارادته **ونفع الشافعي**
رضي الله تعالى عنه **تسميته تخصيصا** نظر الى ان
ما يخص بالعقل لا تنصيح ارادته بالحكم **وهو اى**
الخلا في لفظى اى عائد الى اللفظ والتسمية للاتفاق
على الرجوع الى العقل فيما نفى عنه حكم العام
وهل يسمى نفيه لذلك تخصيصا فعندنا نعم
وعنده هم لا ويأتى مثل ذلك كله في التخصيص
بالحس **والامع جواز تخصيص الكتاب به اى**
بالكتاب وقيل لا لقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر
لتبين للناس ما نزل اليهم فوض البيان الى رسول
صلى الله عليه وسلم والتخصيص بيان فلا يحصل
الا بقوله لنا الوقوع كتخصيص قوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلاثة قروا والشامل لاولات
الاحمال بقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن
ان يضعن حملهن فان قال المانع يجوز ان يكون
التخصيص بغير ذلك من السنة قلنا الامل عدمه

وبيان الرسول يصدق بالبيان بما نزل عليه من القرآن
وقد قال ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء **والسنة**
بها أي بالسنة وقيل لا لقوله تعالى ونزلنا إليك الذكر
لتبين للناس ما نزل إليهم فصر بيانه على القرآن لئلا
الوقوع كتخصيص حديث الصحيحين فيما سفت
السماء العشر وحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق
صدقة **والسنة بالكتاب** وقيل لا لقوله تعالى لتبين
للناس ما نزل إليهم جعله مبينا للقرآن فلا يكون
القرآن مبينا للسنة قلنا لا ما نفع من ذلك لأنهما
من عند الله قال تعالى وما ينطق عن الهوى ويدل
على الجواز قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل
شيء وإن خص من عموم ما خص بغير القرآن **والكتاب**
بالمثبوت وقيل لا يجوز بالسنة المتواترة الفعلية
بناء على القول الثاني أن فعل الرسول لا يخص **ولذا**
يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد **عند الجمهور**
مطلقا وقيل لا مطلقا ولا لترك اللفظ بالظني
قلنا محل التخصيص دلالة العام وهي ظنية والعمل

بالبظنيين أولى من الغا أحدهما **وثالثها** قال
ابن أبيات يجوز **خص بقاطع** كالعقل لضعف
دلالة حينئذ بخلاف ما لم يخص أو خص بظني
وهذا مبني على قول تقدم أن ما خص باللفظ
حقيقة قال المصنف **وعندي عكسه** أي ينبغي
أن يقال حيث فرق بين القطعي والظني يجوز أن
خص بظني لأن المخرج بالقطعي لما لم تصح إرادته
كأن العام لم يتناول فيه ما لم يخص **وقال**
الكرخي يجوز أن خص **بمفصل** قطعي أو ظني لضعف
دلالة حينئذ بخلاف ما لم يخص وخص بمفصل
فالعموم في المتصل بالنظر إليه فقط وهذا مبني
على قول تقدم أن المخصوص بما لا يستقل حقيقة
وتوقف القاضي أبو بكر الباقلاني عن القول
بالجواز وعدمه لنا الوقوع كتخصيص قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم إلى آخره الشامل للولد
الكافر وحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم ويبقى الخلاف في تخصيص

المتواترة بخبر الواحد كما يوضح من كلام القاضي أبي بكر
 الباقلاني ثم البيضاوي زيادة على إمامه ويجوز
 التخصيص لكتاب أو سنة **بالقياس** المستد إلى
 نص خاص ولو كان خبر واحد **خلافا للإمام الرازي**
 في منعه ذلك **مطلقا** بعد أن يجوز حذر من تعميم
 القياس على النص الذي هو أصل له في الجملة **والجواب**
 أبي على في منعه **أن كان** القياس **خفيا** لضعفه
 بخلاف الجلي وسيأتيان وهذا التفصيل منقول
 عن ابن سيرج والنقول عن الجبائي المنع مطلقا
 وقد مشى المصنف على ذلك في شرحه **والأبواب**
أبواب أن لم يخص مطلقا بخلاف ما خص فيجوز
 لضعف دلالة حينئذ وقد أطلق الجواز هنا
 وقيد في خبر الواحد بالقاطع كما تقدم لأن
 القياس عند أقوى من خبر الواحد ما لم يكن
 راوية فقيها **ولقوم** نعمهم **أن لم يكن أصله** أي
 أصل القياس وهو القيس عليه **مختصا** بفتح
 الصاد من **العموم** أي يخرج منه بنص بأن لم

يخص

١٢٨
 أو فصح يخص منه غير أصل القياس بخلاف أصله فكانت
 التخصيص بنصه **والكرخي** في منعه **أن لم يخص**
بمنفصل بأن لم يخص أو حصص متصل بخلاف
 المنفصل لضعف دلالة العام حينئذ **وتوقف**
إمام الحرمين عن القول بالجواز وعدمه
 لنا أن أعمال الدليلين أولى من القائل أحدهما
 وقد خص من قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة الآية فعليها نصف
 ذلك بقوله تعالى فاذا حصص فإن اتين بغاشية
 فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب
 والعبد بالقياس على الآية في النصف أيضا
ويجوز التخصيص بالفحوى أي مفهوم الواقعة
 وإن قلنا الدلالة عليه قياسية كان يقال من
 أسأ اليك فعاقبه ثم يقال أن أسأ اليك زيد فلا
 تقل له أف **وكذا دليل الخطاب** أي مفهوم المخالفة
 يجوز التخصيص به **في الأرحم** قيل لأن دلالة
 العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وهو

تقدم على المفهوم ويجاب بان التقدم عليه منطوق
 خاص لا ما هو من افراد العام فالمفهوم مقدم
 عليه لان اعمال الدليلين اولى من الفا احدهما
 وقد خص حديث ابن ماجة وغيره الما لا ينجمه
 شى الا ما غلب على ربحه وظلمه وكونه بمنه وهر
 حديث ابن ماجة وغيره اذ ابلغ الما قلتي لم يحمل
 الخبث ويجوز التخصيص **بفعلة عليه الصلاة والسلام**
والسلام وتقريره في الاصح فيهما كما لو قال الوصا
 حرام على كل مسلم ثم فعله او اقتر من فعله وقيل
 لا يخصمان بل يستحان حكم العام لان الاصل
 تساوى الناس في الحكم واجيب بان التخصيص
 اولى من النسخ لما فيه من اعمال الدليلين **والاصح**
ان عطف العام على الخاص وعكسه المشهور لا يخص
العام وقيل يخصه اى يقتصر على ذلك الخاص
 لوجوب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه
 في الحكم وصفته قلنا في الصفة ممنوع مثال
 العكس حديث ابى داود وغيره لا يقتل مسلم

بكافر

بكافر ولا ذوه عهد في عهد يعنى بكافر حرى
 للاجماع على قتله بغير الحرى فقال الحنفى يقتل
 الحرى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين
 المعطوفين في صفة الحكم فلا ينافى ما قال به
 من قتل المسلم بالذم ومثال الاول ان يقال
 لا يقتل الذمى بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد
 بالكافر الاول الحرى فيقول الحنفى والمراد بالكافر
 الثانى الحرى ايضا لوجوب الاشتراك المذكور
 وقد تقدم التشيل بالحديث مسأله ان العطف
 على العام لا يقتضى العموم في المعطوف على الاصح
والاصح ان رجوع الضمير الى البعض اكا
 بعض العام **لا يخصه** وقيل يخصه اى يقتصر
 على ذلك البعض حذرا من مخالفة الضمير لوجه
 واجيب بانه لا محذور في المخالفة لقريضة
 مثاله قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن
 ثلاث قرو مع قوله بعدك ويعولن من احقى برهن
 فضمير يعولن من للرجعيات ويشمل قوله والمطلقات

معين البواين وقيل لا ويؤخذ حكم البواين من
 دليل اخر والاصح ان **جوب النعماني** **البعض**
 الى بعض العام **لا يخص** **بمنه هب الراوي**
 للعام بخلافه لا يخصه ولو كان **محاييا** وقيل
 يخصه مطلقا وقيل ان كان محاييا وقيل ان
 مذهب الصحابي غير الراوي للعام بخلافه
 يخصه ايضا اى يقصر على ما عدا محل المخالفة
 لانها انما تصدر عن دليل قلنا في ظن المخالف
 لا في نفس الامر وليس لغيره اتباعه لان المجتهد
 لا يقلد مجتهدا كاسيافى مثاله حديث البخاري
 من رواية ابن عباس من بدل دينه فاقتلوه
 مع قوله ان ثبت عنه ان المرتد لا تقتل ويحتمل
 انه كان يروى ان من الشرطية لا تتناول التوث
 كما هو قول تقدم والاصح ان **ذكر بعض افراد**
العام بحكم العام **لا يخص العام** وقيل يخصه
 اى يقصر على ذلك البعض بمفهومه اذ لا فائدة
 لذكره الا ذلك قلنا مفهوم اللقب ليس بحجة

وفائدة ذكر البعض نفي احتمال تخصيصه من العام
 مثاله حديث الترمذي وغيره اياها هاب ذبغ فقد
 طهر مع حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم
 مر بشاة ميتة فقال هلا اخذتم اهابها فذبحتموها
 فانتمعتن به فقالوا انها ميتة فقال انما حرّم اكلها
 وروى مسلم الاول بلفظ اذا ذبغ الاهاب فقد
 طهر والبخاري الثاني بلفظ هلا استمتعتم باهابها
 الى اخره ولمسلم نحوه والاصح ان **العادة بترك**
بعض المأمور به او يفعل بعض المنهى عنه بصيغة
 العموم **تخص العام** اى تقصر على ما عدا
 المترك والمفعول ان **اقرها النبي صلى الله**
عليه وسلم بان كانت في زمانه وعلم بها ولم يتكرها
او الاجماع بان فعلها الناس من غير انكار عليهم
 والمخصص في الحقيقة التقرير والاجماع الفعلي
 بخلاف ما يستكذلك كان لم تكن في زمانه عليه
 الصلاة والسلام ولم يجعوا عليها لان فعل الناس
 ليس بحجة في الشرع وهذا ان توسط للامام الرازي

ومن تبعه بين اطلاق بعضهم التخصيص نظرا
الى انها اجماع فعلى وبعضهم عدمه نظرا الى ان
فعل الناس ليس بحجة **والاصح ان العام لا يقتصر**
على المعتاد ولا على ما رواه اي والاعتاد بل **يتطرح**
له اي للعام في الثاني **العادة السابقة** عليه
فيجري على عمومها في القسمين وقيل يقتصر
على ما ذكر الاول كما لو كان عاقبتهم تناول البر ثم نهى
عن بيع الطعام بجنسه متفاضلا فقليل يقتصر
الطعام على البر المعتاد والثاني كما لو كان عاقبتهم
بيع البر بالبر متفاضلا ثم نهى عن بيع الطعام بجنسه
متفاضلا فقليل يقتصر الطعام على غير البر المعتاد
والاصح لا فيهما **والاصح ان نحو قول الصحابي انه**
صلى الله عليه وسلم قضى بالشفقة للجار قال
المصنف كغيرة من الحديثين هو لفظ لا يعرف
ويقرب منه ما رواه النسائي عن الحسن قال قضى
النبي صلى الله عليه وسلم بالجوار وهو مرسل لا يعم
كل جار ونحوه وفاقا للاكثر وقيل يعم ذلك لان قائله

عدل

عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم
الحكم مما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يأت به في الحكاية له بلفظه عام كالجار قلنا ظهور
عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك
ونحو قضى الى آخره قوله اي هريزة ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر رواه مسلم فقل
يعم كل ضرر **مسألة جوار السائل غير**
المستقل **ونه** اي دون السؤال تابع للسؤال
في عموم وخصوصه العموم كحديث الترمذي
 وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع
الرطب بالتمر فقال انبفض الرطب اذا ليس
قالوا نعم قال فلا اذن فيعم كل بيع للرطب
بالتمر والخصوص كما لو قال للنبي صلى الله عليه
وسلم قائل نوصفان من ماله البعد فقال يجزئك
فلا يعم غيره **والمستقل** **دون السؤال الاخص**
منه جائز اذا امكنت معرفة المسكوت عنه
منه كان يقول النبي صلى الله عليه وسلم من جامع

في نهار رمضان فعليه كفارة كالظهار في جواب
من افطر في نهار رمضان ما اذا عليه فيهم من قوله
جامع ان الافطار بغير الجماع لا كفارة فيه فاذا لم
يمكن معرفة السكوت من الجواب فلا يجوز لنا خير
البيان عن وقت الحاجة **والمساوي والفتح** كان
يقال من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة
كالظهار في جواب ما على من جامع في نهار
رمضان وكان يقال لمن قال جامع في نهار
رمضان ما اذا على عليك كفارة كالظهار والاعم
ذكرة في قوله **والعام الوارد على سبب خاص**
في سوال او غير معتبر **عمومه عند الاكثر** نظرا
لظاهر اللفظ وقيل هو مقصور على السبب
لوروده فيه مثال حديث الترمذي وغيره
عن ابي سعيد الخدري قيل يا رسول الله استوضأ
من بئر بضاعة وهي بئر تلقى فيها الحيض ولحوم
الكلاب والخنزير فقال ان الماء طهور لا ينجسه
شيء اى مما ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو ساكت

عن

عن غيره **فان كانت** اى وجدت **قرينة التعميم**
فاجدر اى اولى باعتبار العموم مما لو لم تكن مثال
قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
وسبب نزوله على ما قيل رجل سرق رداء صفوان
فذكر السارقة قرينة على انه لم يرد بالسارق
ذلك الرجل فقط وقوله تعالى ان الله يامركم
ان تؤدوا الامانات الى اهلها نزلت كما قال
المفسرون في شان مفتاح الكعبة لما اخذ على
رضي الله عنه من عثمان بن طلحة فها هو النبي
صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ليصلي فيها
فصلى فيها ركعتين وخرج فسأله العباس المفتاح
ليضم السنة الى الشقاية فنزلت الآية فروده
على عثمان بلطف بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
له بذلك فحجب عثمان من ذلك فقرأه على الآية
فحال الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم فذكر الامانات
بالجمع قرينة على ارادة التعميم **وصورة السبب**
التي ورد عليها العام **قطعية الدخول** فيه **عند الاكثر**

من العلماء نور وده فيها **فلا تختص منه بالاجتهاد**
وقال الشيخ الامام والد المصنف كغيره **هي ظنية**
كغيرها فيجوز اخراجها منه بالاجتهاد كالزعم
من قول ابي حنيفة ان ولد الامة المستفترشة
لا يلحق سيدها ما لم يقر به نظرا الى ان الاصل
في الحاق الاقرار اخراجه من حديث الصحيحين
وغيرهما الولد للفراس الوارد في ابن امة زمعة
المختصم فيه عبد بن زمعة وسعد بن ابي وقاص
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد
ابن زمعة وفي رواية ابي داود هو اخوك يا عبد
قال والد المصنف ايضا **يقرب منه** اي من
صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول او ظني
خاص في القرآن ثلاثة في الرسم اي رسم القرآن
بمعنى وضعه مواضعه وان لم يثله في النزول
عام للمناسبة بين التالى والمثلوك في قوله
تعالى الم ترالى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب
يومنون بالبحيث الى اخره فانه كما قال اهل التفسير

اشارة

اشارة الى كعب بن الاشرف وغوه من علماء اليهود
كما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر حترضوا
المشركين على الاخذ بشارتهم ومحاربة النبي صلى
الله عليه وسلم فسالوهم من اهدى سبيلا محمدا
واصحابه ام نحن فقالوا انتم مع علمهم بما في كتابهم
من نعت النبي صلى الله عليه وسلم المنطبق عليه
واخذوا الوثيق عليهم ان لا يكتفوه فكان ذلك
امانة لازمة لهم ولم يؤدوها حيث قالوا للكفار
انتم اهدى سبيلا حسد النبي صلى الله عليه
وسلم وقد تضمنت الآية مع هذا القول التوعده
عليه المفيد للامر بمقابلته المشتمل على اداء الامانة
التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بافادته
انه الموصوف في كتابهم وذلك مناسب لقوله تعالى
ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها
فهدا عام في كل امانة وذلك خاص بامانة
هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بالطريق
السابق والعام قال للمخاص في الرسم متراج عنه

في النزول بسنت سنين مدة ما بين بدو رمضان
 من السنة الثانية والفتح في رمضان من الثامنة
 وإنما قال ويقرب منها كذا لأنه لم يرد العام بسببه
 بخلافها **مسئلة ان تاحض الخاص عن العمل**
 بالعام المعارض له أي عن وقته **نسخ الخاص**
العام بالنسبة إلى ما تعارض فيه **والا** بان تاحض
 الخاص عن الخطاب بالعام دون العمل أو تاحض
 العام عن الخاص مطلقا أو تقارنا بان عقاب
 أحدهما الآخر أو جهل تاريخهما **خصص الخاص**
العام وقيل ان تقارنا تعارضنا في قدر الخاص
كالنصيب أي كالمختلفين بالنصوصية بان يكونا
 خاصين فيحتاج العمل بالخاص إلى مرجح له
 قلنا الخاص أقوى من العام في الدلالة على ذلك
 البعض لأنه يجوز أن لا يرد من العام بخلاف
 الخاص فلا حاجة إلى مرجح له **وقالت الحنفية**
وأما المحرمين العام المتاحض عن الخاص ناسخ
له كعكسه بجامع التاحض قلنا الفرق ان العمل

بالخاص

بالخاص المتاحض لا يلغى العام بخلاف العكس
 والخاص أقوى من العام في الدلالة فوجب
 تقديمه عليه قالوا **فان جهل التاريخ بينهما**
فالوقوف عن العمل بواحد منهما **والنسخ فقط**
 لهما قولان لهم متقاربان لاحتمال كل منهما
 عندهم لأن يكون منسوخا باحتمال تقدمه
 على الآخر مثال العام فاقتلوا المشركين والخاص
 ان يقال لا تقتلوا أهل الذمة **وان كان** كل منهما
عاما من وجه خاصا من وجه **فالترجيح** بينهما
 من خارج واجب لتعاد لهما تقارنا أو تاحض
 أحدهما **وقالت الحنفية المتاحض ناسخ** للمتقدم
 مثال ذلك حديث البخاري من بدل دينه
 فاقتلوه وحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال
 والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء
 عام في الحربيين والمزندان **المطلق والتقييد**
 أي هذان بحثهما **المطلق الدال على الماهية**

بمبحث المطلق والتقييد

بلا قيد من وحدة وغيرها **وزعم الامدى**
وابن الحاجب دلالة أى دلالة المسمى المطلق
من الامثلة الالائية ونحوها **على الوحدة الثالثة**
حيث عرفاه بما ياتي عنهما **توهماه النكرة** أى
وقع في وهما أى ذهناهما أنه هي لانها دالة
على الوحدة الشائعة حيث لم تخرج عن الأصل
من الأفراد الى التثنية او الجمع والمطلق عندهما
كذلك أيضا اذ عرفه الاول بالنكرة في سياق
الاثبات والثاني بما دل على شائع في جنسه
وخارج الدال على شائع في نوعه **غورقة مومنة**
قال المصنف وعلى الفرق بين المطلق والنكرة
اسلوب المنطقيين والاصوليين وكذا الفقهاء
حيث اختلفوا فيمن قال لامرأته ان كان حملك
ذكر افانت طالق فكان ذكرين قيل لا تطلق
نظرا للتشكيك المشعر بالتوحيد وقيل تطلق
حملا على الجنس انتهى ومن هنا يعلم ان اللفظ
في المطلق والنكرة واحد وان الفرق بينهما

بالا

بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية
بلا قيد سمي مطلقا واسم جنس ايضا كما تقدم
او مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة والامدى
وابن الحاجب ينكر ان الاعتبار الاول في معنى
المطلق من امثلة الالائية ونحوها ويجعل ان
الثاني قيد عندهما على الوحدة الشائعة
وعند غيرهما على الماهية بلا قيد والوحدة
ضرورية اذ لا وجود للماهية المطلوبة باقل
من واحد والاول موافق لكلام اهل العربية
والتسمية عليه بالمطلق لمقابلة المقيد وعدول
المصنف في النقل عن الامدى وابن الحاجب
عما قاله من التعريف الى لازمه السابق ليبين
عليه قوله وان لم يتعرضا للبنا **ومن ثم** أى من
هنا وهو ما زعمناه من دلالة المطلق على الوحدة
الشائعة أى من اجل ذلك **قالا الامر بمطلق**
الماهية كالضرب من غير قيد **امر بجزي** من
جزئياتها كالضرب بسوط او عصى او غير

ذلك لأن المقصود الوجود ولا وجود للماهية
وأما توحيد جزئياتها فيكون الأمر بها أمر مجزئ
لها **وليس** قولها ذلك **بشيء** لوجود الماهية
بوجود جزئها لأنها جزءة وجزء الوجود
موجود **وقيل** أمر **بكل جزئ** لها لا شعاعا لعدم
التقييد بالتعظيم **وقيل** **إذن فيه** أي في كل جزئ
أن يفعل ويخرج عن العهدة بواحد **مسألة**
المطلق والتقييد كالعام والخاص فاجب أن
تخصيص العام به يجوز تقييد المطلق به وما لا
فلا يجوز تقييد الكتاب بالكتاب وبالسنة والسنة
بالسنة وبالكتاب وتقييدهما بالقياس والفهمين
وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره بخلاف
مذهب الراوي وذكر بعض جزئيات المطلق على
الأصح في الجميع **وزيد** المطلق والتقييد **انهما أن**
اتحد حكمهما وموجبهما بكسر الجيم أي سيهما
وكانا مشتبهين كأن يقال في كفاية الظهار اعتق رقبة
أعتق رقبة مومنة **وتأخر** التقييد **عن وقت**

العمل

٨٢٦
العمل بالمطلق فهو أي التقييد ناسخ للمطلق بالنسبة
إلى صدقه بغير التقييد **والأما** أن تأخر التقييد
عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل أو تأخر
المطلق عن التقييد مطلقا أو تقارنا أو جهلا تاريخهما
حمل المطلق عليه أي على التقييد جمعا بين الدليلين
وقيل **التقييد ناسخ** للمطلق **أن تأخر** عن وقت
الخطاب به كالتأخر عن وقت العمل به بجامع التأخر
وقيل **يحمل التقييد على المطلق** بأن يلغى التقييد
لأن ذكر التقييد ذكر جزئ من المطلق فلا يقيده
كما أن ذكر فرد من العام لا يخصه قلنا الفرق
بينهما أن مفهوم التقييد حجة بخلاف مفهوم
اللقب الذي ذكر فرد من العام منه كما تقدم
وأن كانا منفيين يعني غير مشتبهين منفيين
أو منفيين نحو لا يجزئ عتق مكاتب لا يجزئ
مكاتب كافر لا تعتق مكاتب لا تعتق مكاتب
كأفرا **فتأمل المفهوم** أي القائل بحجة مفهوم
الخالفة وهو الراجح **يقيده به** أي يقيده المطلق

بالتقييد في ذلك **وهي** المسألة حينئذ **خاص وعام**
لعموم المطلق في سياق النفي ونافي المفهوم يُلغى التقييد
ويجوز المطلق على إطلاقه **وان كان احدهما امرا**
والاخر نهيا نحو اعتق زينة لا تعتق زينة كافتة
اعتق زينة مومنة لا تعتق زينة **فالمطلق متقيد**
بضد الصفة في التقييد ليجتمعها فالمطلق في المثال
الاول متقيد بالايان وفي الثاني بالكفر **وان اختلف**
السبب مع اتحاد الحكم كما في قوله تعالى في كفارة
الظهار فتحرير زينة وفي كفارة القتل فتحرير زينة
مومنة **فقال ابو حنيفة لا يحمل** المطلق على التقييد
في ذلك لا اختلاف السبب فيبقى المطلق على إطلاقه
وقيل يحمل عليه لفظا اي بمجرد ورود اللفظ المتقيد
من غير حاجة الى جامع **وقال الشافعي** رضي الله
عنه يحمل عليه **قياسا** فلا بد من جامع بينهما وهو
في المثال المذكور حرمة سببهما اي الظهار والقتل
وان اتحد الموجب فيهما **واختلف حكمهما** كما في
قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وايديكم

وفي الوضوء فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
والموجب لهما المحدثات واختلاف الحكم من مسح
المطلق وعسل التقييد بالمرافق **واضح فاعلى الخلاف**
من انه لا يحمل المطلق على التقييد او يحمل عليه لفظا
او قياسا وهو الراجح والجامع بينهما في المثال المذكور
اشترآكهما في سبب حكمهما **والتقييد** في موضعين
مكتافيين وقد اطلق في موضع كما في قوله
تعالى في قضا ايام رمضان فعدة من ايام اخر
وفي كفارة الظهار فصيام شهر من متتابعين
وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتن **يستغني** فيما اطلق فيه **عنهما ان لم**
يكن اولى باحدهما من الآخر قياسا كما في المثال
المذكور بان يبقى على إطلاقه لا متناع تقييده
بهما لثنا فيهما وبواحد منهما لا تنافا من جهة فلا يجب
في قضا رمضان تتابع ولا تفريق اما اذا كان
اولى بالتقييد باحدهما من الآخر من حيث
القياس كائن وجد الجامع بينه وبين متقيده

دون الآخر قيد به بناء على الرجح من أن الحمل قياسي
 فان قيل لفظي فلا **الظاهر والاول** اي هذا
 بمقتضاها **الظاهر** **اول** على المعنى **دلالة**
ظنية اي راجحة فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحا
 كالاسد راجح في الحيوان المقترس مرجوح في الرجل
 الشجاع والغائب راجح في الخارج المستقدر للعرف
 مرجوح في المكان المطهرين الموضوع له لغة
 اولا وخارج النص كزيد لان دلالة قطعية
 والتاويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح
 فان حمل عليه كدليل فصحيح او لما ينظر
 دليلا وليس بدليل في الواقع ففاسد **اولا** **الشيء**
فلقب لا تاويل هذا كله ظاهر ثم التاويل قريب
 يرجح على الظاهر بادنى دليل نحو اذا قسم
 الى الصلاة اي عزمتهم على القيام اليها وبعيد
 لا يرجح على الظاهر الا بقوى منه وذكر المصنف
 منه كثيرا فقال **ومن البعيد تاويل** **امسك**
على ابتدئ اي تاويل التحفيرة قوله عليه الصلاة

من كلامه عليه الصلاة والسلام

والسلام لغيلان بن سلمة الثقفي وقد اسلم
 على عشر نسوة امسك اربعاً وفارق سائرهن
 رواية الشافعي وغيره على ابتدئ نكاح اربع منهن
 فيما اذا كان تكهنه مع البطلان كالمسلم بخلاف
 نكاحهن مرتبا فيمسك الاربع الاوائل ووجهه
 بعد ان الخطاب بحمله قريب عهد بالاسلام لم
 يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته الى ذلك
 ولم يتقل تجديده نكاح منه ولا من غيره مع كثرتهم
 وتوفر دواعي حكمة الشريعة على نقله لو وقع
ومن البعيد تاويلهم سنيين مسكينا من قوله
 تعالى فا طعام سنيين مسكينا **من قوله تعالى على سنيين**
مدا بان بقدر مضاف اي طعام سنيين مسكينا
 وهو سنون مدا فيجوز اعطائه لسنيين مسكينا
 في يوم واحد لان القصد باعطائه دفع الحاجة
 ودفع حاجة الواحد في سنيين يوما كدفع حاجة
 السنيين في يوم واحد ووجه بعده انه اعتبر فيه
 ما لم يذكر من المضاف والفي فيه ما ذكر من عدد

من قوله تعالى على سنيين
 ما يجوز ان يكون يوما

المساكين الظاهر قصد لفضل الجماعة وبركتهم
وتنظاف قلوبهم على الدعاء للمحسنين ومن البعيد
تاويلهم حديث أبي داود وغيره **أيما امرأة نكحت**
نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل وفي رواية
البيهقي فإن أصابها فلهما مهر مثلها بما أصاب منها
على الصغيرة والامة والمكاتبه أي حملة أو لا
بعضهم على الصغيرة لصحة تزويج الكبيرة نفسها
عندهم كسائر نكحاتها فاعترض بان الصغيرة
ليست امرأة في حكم اللسان فحمله بعض آخر
على الامة فاعترض بقوله فلهما مهر مثلها فإن مهر
الامة لسيدها فحمله بعض متأخريهم على المكاتبه
فإن المهر لها ووجه بعده على كل أنه قصر للعامة
المؤكد عمومها على صورة نادرة مع ظهور قصد
الشائع عمومها بان تمنع المرأة مطلقا من استقلالها
بالنكاح الذي لا يليق بمحاسن العادات استقلالها
به ومن البعيد تاويلهم حديث **لا صيام لمن**
لم يبيت أي الصيام من الليل رواه أبو داود وغيره

بلفظ

بلفظ من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له
على القضاء والنذر لصحة غيرها بنية من النهار
عندهم ووجه بعده أنه قصر للعامة النصوص العموم
على نادر كذا القضاء والنذر بالنسبة إلى الصوم
المكلف به في أصل الشرع ومن البعيد تاويل الجسفة
حديث ابن حبان وغيره **ذكاة الجنين ذكاة أمه**
بالرفع والنصب **على التشبيه** أي مثل ذكاتها
أو كذا كانتا فيكون المراد الجنين الحي لحرمته الميت
عنده وأحله صاحبه كالشافعي ووجه بعده
ما فيه من التقدير المستغنى عنه أما على رواية الرفع
وهي المحفوظة كما قاله الخطابي وغيره من حملة
الحديث فبان يعرب ذكاة الجنين خبرا لما بعده
أي ذكاة أم الجنين ذكاة له يدل عليه رواية البيهقي
ذكاة الجنين في ذكاة أمه وفي رواية بذكاة أمه
وأما على رواية النصب ان ثبتت فبان يجعل على
الظرفية كما في جسدك طلوع الشمس أي وقت طلوعها
والعنى ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه

وأما على رواية النصب إن ثبتت فبأن يجعل على الظرفية
 كما في جشتك طلوع الشمس أي وقت طلوعها والمعنى
 ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه وهو موافق
 لمعنى رواية الرفع الذي ذكرناه فيكون المراد
 الجنين الميت وإن ذكاة أمه التي أحلتها أحلتها
 تبعاً لما يؤيد ذلك ما في بعض طرق الحديث
 من قول السائلين يا رسول الله أنا نحر الأبل ونذبح
 البقر والشاة فنجد في بطنها الجنين فنلقيه
 أم نأكله فقال صلى الله عليه وسلم كلوه إن شئتم
 فإن ذكاة ذكاة أمه فظاهر أن سؤالهم عن
 الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي المأكول الذي
 فمن العلوم أنه لا يعمل إلا بالتذكية فيكون الجواب
 عن الميت ليطلق السؤال **ومن البعيد** تأويلهم
 كالك قولته تعالى **أما الصدقات** للفقراء والمساكين
 إلى آخره **على بيان المصروف** أي محل الصرف بدليل
 ما قبله ومنهم من يلزمك في الصدقات إلى آخره
 ذمهم الله تعالى على تعرضهم لها لخلوها عن أهليتها

ثم بين أهلها بقوله أما الصدقات للفقراء إلى آخره
 أي هي لهذه الأصناف دون غيرهم وليس المراد
 دون بعضهم أيضاً فيكون الصرف لأي صنف
 منهم ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عن
 ظاهرة من استيعاب الأصناف لغير مناف له
 إذ بيان المصروف لا ينافيه فليكون المراد من فلا
 يكون الصرف لبعض الأصناف إلا إذا فقد الباقي
 للضرورة **حينئذ** ومن البعيد تأويل بعض
 أصحابنا حديث السنن الأربعة **من ملك دارم**
 محرم فهو حر وفي رواية للنسائي وابن ماجه
 عتق عليه **على الأصول والفروع** لما تقرّر
 عندنا من أنه إنما يعتق بمجرد الملك ما ذكر
 ووجه بعده ما فيه من صرف العام عن العموم
 لغير مناف وتوجيه ما تقرّر أن نفى العتق عن
 غير الأصول والفروع للأصل المحقول وهو
 أنه لا عتق بدون اعتناق حليف هذا الأصل
 في الأصول لحديث مسلم لا يجزي ولد والبدن

الا ان يحرق مملوكا في شريعة فيعتقه اى بالشراء
من غير حاجة الى صيغة الاعتناق وفي الفروع
لقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه
بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولد لله والعبادة
والحديث قال النسائي منكر والترمذي لا يتابع
ضمرة عليه وهو خطأ عند اهل الحديث
نعم رواه الاربعة من غير طريق ضمنه ايضا وصحة
الحاكم وقال الترمذي العمل عليه عند اهل العلم
فمحتاج نحن الى بيان محصل له بخلاف الحنفية
وقد يقال محصله القياس على النفقة فانها
لا تجب عندنا لغير الاصول والفروع **والسارق**
يسرق البيضة اى ومن البعيد تاويل يحبس
انتم وغيره حديث الصحيحين لعن الله السارق
يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الجبل فتقطع
يده **على بيضة الحد يد** اى التى فوق راسه
المقاتل وعلى جبل السفينة ليوافق احاديث
اعتبار النصاب في القطع ووجه بعده ما فيه

من

من صرف اللفظ عن ما يتبادر منه من بيضة الدجاجة
والجبل اليهود غالبا المويذ ارادته بالتوبيخ باللعن
لجربان عرف الناس بتوبيخ سارق القليل ومن
الكثير وترتيب القطع على سرقته ذلك لجرحها الى سرقته
غيره مما يقطع فيه وهذا تاويل قريب **وبلال**
يشفع الاذان اى ومن البعيد تاويل بعض
السلف حديث انس في الصحيحين امر بلال
اى امره رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي النساء
ان يشفع الاذان ويؤثر الاقامة **على ان يجعل**
شفعا لاذان ابن ام مكتوم بان يؤذن قبله
للمصبح من الليل كما هو الواقع ولا يريده على اقامته
حمله على ذلك ما قاله من افراد كلمات الاذان
ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر
منه من تشبيه كلمات الاذان وافراد كلمات الاقامة
اى العظم فيها المويذ ارادته بما في روايته لانس
في الصحيحين ايضا من زيادة الا اقامة اى
كلماتها فانها تشبه الجبل **الم تشفع دالته**

من

من قول او فعل وخروج المهل اذ لا دلالة له
 والمبني لا تضاع دلالة **فلا اجمال في اية**
السوق وهي السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
 لاني اليد ولا في القطع وخالف بعض الحنفية قال
 لان اليد تطلق على العضو الى الكوع والى المرفق
 والى المنكب والقطع يطلق على الابانة وعلى الجرح
 يقال لمن جرح يده بالسكين قطعها ولا ظهور
 لواحد من ذلك وابانة الشارع من الكوع مبين
 لذلك قلنا لا نسلم عدم الظهور لواحد فان اليد
 ظاهرة في العضو الى المنكب والقطع ظاهرة في الابانة
 وابانة الشارع من الكوع مبين ان المراد من الكل ذلك
 البعض **ونحو حرمت عليكم امهاتكم** كحرمت عليكم
 الميتة اى لا اجمال فيه وخالف الكرخي وبعض اصحابنا
 قالوا اسناد التحريم الى العين لا يصح لانه انما يتعلق
 بالفعل فلا من تقديره وهو محتمل لامور لا حاجة
 الى جميعها ولا موجه لبعضها فكان مجملنا المرجح
 موجود وهو العرف فانه قاض بان المراد في الاول

تحریم

تحریم الاستمتاع بوطر ونحوه وفي الثاني تحریم الاكل
 ونحوه **وامسحوا برؤسكم** لا اجمال فيه وخالف بعض
 الحنفية قال لترودة بين مسح الكل والبعض
 ومسح الشارع الناصية من ذلك **لانكاح ابوي**
 صحيح الترمذي ونحوه لا اجمال فيه وخالف العامة
 ابو بكر الباقلاني فقال لا يصح النكاح بدون
 ول مع وجوده حسا فلا بد من تقدير رشي وهو
 متردد بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما
 فكان مجملنا قلنا على تقدير تسليم ما ذكره المرجح لنفي
 الصحة موجود وهو قربة من نفي الذات فان
 ما انتفت محته لا يعتد به فيكون كالمعدوم
 بخلاف ما انتفى كاله فقد يعتد به **رفع عن امتي**
الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه لا اجمال
 فيه وخالف البصريان ابو الحسين وابو عبد الله
 وبعض الحنفية قالوا لا يصح رفع المدة كوران مسح
 وجودها حسا فلا بد من تقدير رشي وهو متردد
 بين امور لا حاجة الى جميعها ولا مرجح لبعضها

مسح الشارع الناصية من ذلك
 قلنا لا نسلم ترودة بين ذلك
 هو لعل على المصنف انما هو
 يتعلق عليه الامر ونحوه

فكان مجملنا المرجح موجود وهو العرف فانه
يقضى بان المراد منه رفع الواحدة والحديث
بهذا اللفظ رواه الحافظ ابو القاسم التميمي
الحروف باحى عام في مسنده واليه في الخلاف
ورواه ابن ماجه وغيره بلفظ ان الله وضع الآخر
ما تقدم **لا صلاة الا بفاتحة الكتاب** لاجمال
فيه وخالف القاضي ابو بكر الباقلاني والكلام
فيه كما تقدم في لانكاح الابوي والحديث في الصحيحين
بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب
لوضوح دلالة الكل كما تقدم بيانه **وخالف**
قوم في الجميع كما تقدم بيانه **وانما الاجمال في مثل**
القرء متردد بين الطهر والحيف لاشتراكه
بينهما **والنور صالح للعقل** ونور الشمس لتشابهها
بوجه **والجسم صالح للسماء والارض** لتماثلهما
ومثل المختار التردد بين الفاعل والمفعول
باعتداله بقلب يائه المكسورة او المفتوحة الفاء وقوله
تعالى او يعفو الذي بيده عقدة النكاح لتردد بين

الزوج

102
الزوج والولي وقد حمل الشافعي على الزوج ومالك
على الولي لما قام عندهما **الا ما يتلى عليكم** للجهل
بمعناه قبل نزول مبيئه اي حوت عليكم الميتة
الى اخره ويسرى الاجمال الى المستثنى منه اي احلت
لكم بهيمة الانعام **وما يعلم تاويله الا الله والراسخون**
في العلم يقولون مناه لتردد لفظ الراسخون
بين العطف والابتداء وحمله الجهمي وروى على الابداء
لما قام عندهم وعليه ما قدمه المصنف في مسألة
حدوث الموضوعات اللغوية من ان التشابه
ما استأثر الله بعلمه **وقوله عليه الصلاة والسلام**
فيما رواه الشيطان وغيرهما لا يمنع احدكم جاره
ان يصنع خشبة في جداره لتردد ضمير جداره
بين عودة الى الجار والى الاحد وتردد الشافعي
في المنع لذلك والمجد يد المنع لحديث خطبة
حجة الوداع لا يحل لامرء من مال اخيه الا ما
اعطاه عن طيب نفس رواه الحاكم باسناد على شرط
الشيخين في معظمه وكل منهما منفردا في بعضه

وخشبة في الاول روى بالافراد منونا والاكثر
 بالجمع مضافا **وقولك زيد طيب ماهر** لترد ظاهر
 بين رجوعه الى طيب والى زيد ويختلف المعنى
 باعتبارها **الثلاثة زوج وفرد** لترد الثلاثة فيه
 بين جميع اجزائها وجميع صفاتها وان تعين الاول
 نظرا الى صدق التكلم به اذ حمل على الثاني يوجب
 كذب **والاصح وقوعه** اي المجهول **في الكتاب والسنة**
 للمثلية السابقة منها ونفاه داود ويمكن ان يتفصل
 عنها بان الاول ظاهر في الزوج لانه المالك للنكاح
 والثاني مقترن مفسره والثالث ظاهر في الابتداء
 والرابع ظاهر في عوده الى الاتحاد لانه محط الكلام
والاصح ان المسمى الشرعي للفظ اوضح من
المسمى اللغوي له في عرف الشروع لان النبي بعث
 لبيان الشرعيات فيجعل على الشرعي وقيل لاني انهي
 فقال الغزالي هو مجهول والامدي يحمل على اللغوي
وقد تقدم ذلك في مسألة اللفظ اما حقيقة
 او مجاز وذكروها نوطنة لقوله **فان تعذر** اي التام

الشرعي

الشرعي للفظ حقيقة **فيرد اليه** بتجاوز تحافظة
 على الشرعي ما امكن **او هو مجهول** لترودة بين المجاز
 الشرعي والمسمى اللغوي **او يحمل على اللغوي** نقدهما
 للحقيقة على المجاز **اقوال** اختار منها المصنف
 في شرح المختصر كغيرة الاول مثاله حديث الترمذي
 وغيره الطواف بالبيت صلاة الا ان الله احل
 فيه الكلام تحذره فيه مسمى الصلاة شرعا فيرد
 اليه بتجاوز بان يقال كالصلاة في اعتبار الطهارة
 والنية ونحوها او يحمل على المسمى اللغوي وهو
 الدعاء بخير لاشتمال الطواف عليه فلا يعتبر فيه
 ما ذكرنا وهو مجهول لترودة بين الامرين **والاختار**
ان اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين ليس
ذلك المعنى احدهما قارة اخرى على السواء
 وقد اطلق **مجهول** لترودة بين المعنى والمعنيين
 وقيل يترجح المعنيان لانه اكثر فائدة **فان كان**
ذلك المعنى احدهما فيعمل به جزما لوجوده
 في الاستعمالين **ويوقف الآخر** لترودة فيه

وقيل يعمل به ايضا لانه اكثر فائدة والتقييد بقوله
ليس الى اخر مما ظهر له كما قال والظاهر انه مرادهم
ايضا مثال الاول حديث مسلم لا يتكح المحرم ولا
يتكح بناء على ان النكاح مشترك بين العقد والوطي
فانه ان حمل على الوطي استفيد منه معنى واحد
وهو ان المحرم لا يوطأ ولا يوطأ اي لا يمكن عبارة
من وظئيه وان حمل على العقد استفيد منه معنيان
بينهما قد مشترك وهو ان المحرم لا يعقد لنفسه
ولا يعقد لغيره ومثال الثاني حديث مسلم التيب
احق بنفسها من وليها اي بان تعقد لنفسها
او بان تعقد لنفسها او تاذن لوليها فيعقد لها
ولا يجبرها وقد قال يعقد لها لنفسها ابو حنيفة
وكذلك بعض اصحابنا لكن اذا كانت في مكان
لا ولي فيه ولا حاكم ونقله يونس بن عبد الاعلى
عن الشافعي رضى الله عنه **البيان** بمعنى التبيين
اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي اي
الانتزاع فالاتيان بالظاهر من غير سبق اشكال

لا يسمى

لا يسمى

لا يسمى بيانا **وانما يجب** البيان لمن اريد فهمه الشكل
اتفاقا لما جسته اليه بان يعمل به او يغتنى به بخلاف
غيره **والاصح انه** اي البيان قد يكون بالفعل كالقول
وقيل لا لطول زمن الفعل فيتاخر البيان به
مع امكان تعجيله بالقول وذلك ممتنع قلنا
لا نسلم امتناعه **والاصح ان المظنون بين العلوم**
وقيل لا لانه دونه فكيف يجعل في محله حتى كانه
المذكور به له قلنا الوضوح **والاصح ان المتقدم**
وان جهلنا عينه من القول والفعل المتفقين
في البيان **هو البيان** اي المبين والآخر تأكيد
له وان كان دونه في القوة وقيل ان كان كذلك
فهو البيان لان الشيء لا يوكده بما هو دونه قلنا
هذا في التأكيد بغير الاستقلال اما بالاستقلال فلا
الآثر ان الجملة تؤكد بجملة دونها وان لم يتفق البيانا
القول والفعل كان زاد الفعل على مقتضى القول
كالوطاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج
الشملة على الطواف طوافين **وامر بواحد** والقول

أي فالبيان القول **وفعله** صلى الله عليه وسلم الزائد
على مقتضى قوله **ندب أو واجب** في حقه دون
أمنه **متقدم** ما كان القول على الفعل **أو متأخرا**
عنه جمع بين الدليلين **وقال أبو الحسين البصري**
البيان هو **المتقدم** منهما كما في قسم اتفاقهما أي
فإن كان المتقدم القول فحكم الفعل كما سبق أو الفعل
فالقول ناسخ للزائد منه قلنا عدم النسخ بما
قلناه أولى ولو نقص الفعل عن مقتضى القول
كان طاف واحد أو امر بثنين فقياس ما تقدم
لنا أن البيان القول ونقص الفعل عنه تخفيف
في حقه صلى الله عليه وسلم تأخر الفعل أو تقدم
وقياس ما تقدم لأبي الحسين أن البيان المتقدم
فإن كان القول فحكم الفعل كما سبق أو الفعل فإزادة
القول عليه مطلوب بالقول **مسألة تأخير**
البيان الجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره بغيريته ما ياتي
عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز وقوعه عند
إيمتنا الجوزين تكليف ما لا يطاق وقوله الفعل

أحسن

أحسن كما قال من قول غيره الحاجة لأنها كما قال
الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني لا ثقة بالاعتزال
القائلين بأن بالمؤمنين حاجة إلى التكليف يستحقوا
الثواب بالامتثال وتأخير البيان عن وقت الخطاب
إلى وقت أي الفعل جائز وقع عند الجمهور وسواء
كان للمبين ظاهرا وهو غير الجمل كعام يبيّن
تخصيصه ومطلق يبيّن تقييده وذلك على حكم
يبيّن نسخه **أم لا** وهو الجمل كمشارك يبيّن
أحد معنيين مثلا ومتواطئ يبيّن أحد ماصدقا
مثلا وقيل يمتنع تأخير مطلقا لا خلافا فيهم
المراد عند الخطاب **وثالثها أي الأقوال يمتنع**
التأخير في غير الجمل وهو ماله ظاهر لا يقياسه
المخاطب في فهم غير المراد بخلافه في الجمل **ورابعها**
يتمتع تأخير البيان الإجمالي فيما له ظاهر مثل
هذا العام مخصوص وهذا المطلق مقيّد
وهذا الحكم منسوخ ببدل لوجود الحمد ور
قبله في تأخير الإجمالي دون التفصيل لمقارنته

الاجمالى **بخلاف المشترك والمتواطى** مما ليس له
ظاهراً يجوز تأخيرهما **بهما** الاجمالى كالتفصيل
كان يقال المراد احد المعنيين مثلاً فى المشترك
واحد لما صدقات مثلاً فى المتواطى لا تنتفكا
الحذور السابق **وخامسهما** يمنع التأخير **في غير**
النسخ لا خلا له بفهم المراد من اللفظ بخلاف
النسخ لانه رفع للحكم وبيان لانها امدة كما سبق
وقيل يجوز تأخير البيان في النسخ اتفاقاً لا تنقاً
الاخلاى بالفهم عنه لما ذكر **وسادسهما** لا يجوز
تأخير بعض من البيان **دون بعض** لان تأخير
البعض يوقع المخاطب في فهم ان المقدم جميع
البيان وهو غير المراد وهذا مخرج على الجواز
في الكل اى قيل عليه لا يجوز في البعض لما ذكره الاصح
الجواز والوقوع وما يدل في المسألة على الوقوع قوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة الاخر
فانه عام في ما يغتم مخصوص بحديث الصحيحين
من قتل قتيلاً له عليه بئنة فله سلبه وهو متأخر

عن نزول الآية لنقل اهل الحديث كما قال المصنف
انه كان في غزوة حنين وان الآية قبله في غزوة بدر
وقوله تعالى ان الله يامرکم ان تدبخوا بقرۃ الى اخره
فانها مطلقة ثم بين تقييدها بما في اجوبته
اسالتم وفيه تأخير بعض البيان عن بعض ايضا
وقوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام
يا بني انى ارى في المنام انى اذبحك الى اخره فانه
يدل على الامر بذبح ابنه ثم بين نسخه بقوله
تعالى وفديناه بذبح عظيم **وعلى المنع** من التأخير
المختار انه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم
تأخير التبليغ لما اوحى اليه من قرآن او غيره الى
وقت الحاجة اليه لا تنقاً الحمدور السابق عنه
وقيل لا يجوز لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ
ما انزل اليك من ربك اى على الفور لان وجوب
التبليغ معلوم بالعقل ضرورة فلا فائدة للامر
به الا الفور قلنا فائدة تايد العقل بالنقل
وكلام الامام الرازى والامدى يقتضى المنع

في القرآن قطعاً لانه متعبد بتلاوته ولم يوحى
صلى الله عليه وسلم تبليغه بخلاف غيره لما علم من انه
كان يسأل عن الحكم فيجيب تارة بما عنده ويقف
أخرى الى ان ينزل الوحي **والمختار على المنع ايضاً**
انه يجوز ان لا يعلم المطلق الوجود عند وجود
المخصص بالمخصص ولا بان المخصص اي يجوز
ان لا يعلم بذات المخصص ولا بوصف انه مخصص
مع علمه بذاته ان كان يكون المخصص العقل بان لا
يسبب الله له العلم بذلك وقيل لا يجوز ذلك
في المخصص السمي لما فيه من تاخير اعلامه بالبيان
قلنا الحمد ورتا خير البيان وهو منتف هنا وعدم
علم المطلق بالمخصص بان لم يثبت عنه تقصير
منه اما العقلي فاتفقوا على جواز ان يسمع الله
المطلق العام من غير ان يعلمه ان في العقل ما يخصه
وكولا الى نظرية وقد وقع ان بعض الصحابة
لم يسمع المخصص السمي الا بعد حين منهم
فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

طلبت

طلبت ميراثها مما تركه صلى الله عليه وسلم لعموم قوله
قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فاحتج عليها
ابو بكر رضي الله عنه بما رواه لها من قوله صلى الله
عليه وسلم لا نورث ما تركناه صدقة اخرجته
الشيخان ومنهم عمر رضي الله عنه لم يسمع مخصص
المجوس من قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث
ذكروهم فقال ما ادرى كيف اصنع اي فيهم فروى
له عبد الرحمن ابن عوف قوله صلى الله عليه وسلم
سنوا بهم سنة اهل الكتاب رواه الشافعي رضي الله
عنه وروى البخاري ان عمر لم ياخذ الجزية من
المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوس هجر
النسخ اختلف في انه رفع للحاكم او بيان لانها
امده والمختار الاول لشموله النسخ قبل التمكن
وسياق جواز على الصحيح والمراد من الاول انه
رفع الحاكم الشرعي اي من حيث تعلقه بالفعل
مخاطب فخرج بالشرعي اي الماخوذ من الشرع رفع

مختار

الاباحية الاصلية اى الماخوذة من العقل
 وبخطاب الرفع بالموت والجنون والغفلة وكذا
 بالعقل والاجماع وذكرها لينبه على ما فيهما
 بقوله **فلا نسخ بالعقل وقول الامام الرازي**
من سقطت رجلاة نسخ غسلها في طهارته
مدخول اى فيه دخل اى عيب حيث جعل
 رفع وجوب الغسل بالعقل لسقوط محله نسخا
 فانه مخالف للاصلاح وكانه توسع فيه **ولا نسخ**
بالاجماع لانه انما يعتقد بعد وفاته صلى الله
 عليه وسلم كما سيأتي اذ في حياته الحجّة في قوله
 دونهم ولا نسخ بعد وفاته ولكن **مخالفتهم**
 اى الجاهل للنص فيما دل عليه **تضمنت ناسخا**
 له وهو مستند اجماعهم **ويجوز على الصحيح نسخ**
بعض القرآن تلاوة وحكما او احدها فقط
 وقيل لا يجوز نسخ بعضه كله اجمع عليه وقيل
 لا يجوز في البعض نسخ التلاوة دون الحكم
 والعكس لان الحكم مدلول اللفظ فاذا قد رثا

انتفا

انتفا احدها لزم انتفا الآخر قلنا انما يلزم اذا
 روى وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه
 ذلك فان بقا الحكم دون اللفظ ليس بوصف
 كونه مدلوله وانما هو مدلول لما دل على بقائه
 وانتفا الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلوله
 له فان دلالة عليه وضعية لا تزول وانما يرفع
 النسخ العمل به وقد وقع الاقسام الثلاثة روى
 مسلم عن عائشة رضى الله عنها كان فيما أنزل
 عشر ركعات معلومات فنسخن بخمس معلومات
 فهذا منسوخ التلاوة والحكم وروى الشافعي وغيره
 عن عمر رضى الله عنه لولا ان يقول الناس زاد
 عمر في كتاب الله لكتبتهما الشيخ والشيخة اذ انما
 فارجهوها البتة فانا قد قرأناها فهذا منسوخ
 التلاوة دون الحكم لامر الله عليه وسلم
 برجم المخضنين رواه الشيخان وهما المراد
 بالشيخ والشيخة ومنسوخ الحكم دون التلاوة
 كثير منه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون

ازواجاً يترى من انفسهم اربعة اشهر وعشر الكاخر
 في النزول عن الاول كما قال اهل التفسير وان تقدمه
 في التلاوة ويجوز على الصحيح **نسخ الفعل قبل**
التمكن منه بان لم يدخل وقته او دخل ولم يمض
 منه ما يسعه وقيل لا يجوز لعدم استقرار التكليف
 قلنا يكفي للنسخ وجود اصل التكليف فينقطع
 به وقد وقع النسخ قبل التمكن في قصة الذبيح
 فان الخليل امر بذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام
 لقوله تعالى حكاية عنه يا بني اني اري في المنام
 اني اذبحك الى اخرك ثم نسخ ذبحه قبل التمكن منه
 لقوله تعالى وقد يناله بذبح عظيم واحتمال ان يكون
 النسخ فيه بعد التمكن خلافاً للظاهر من حال الانبياء
 في امثال الامر من مبادرتهم الى فعل المأمور به وان
 كان موسعاً ويجوز على الصحيح **النسخ بالقرآن**
لقرآن وسنة وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن
 لقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل
 اليهم جعله مبيناً للقرآن فلا يكون القرآن مبيناً

لستنه

لستنه قلنا لا مانع من ذلك لانها من عند الله قال
 الله تعالى وما ينطق عن الهوى ويدل على الجواز قوله
 تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وان خص
 من عموم ما نسخ بغير القرآن ويجوز على الصحيح
النسخ بالسنة متواترة او احاداً **للقرآن** وقيل
 لا يجوز لقوله تعالى قل ما يكون لي ان ابذل من تلقا
 نفسي والنسخ بالسنة تبديلاً منه قلنا ليس تبديلاً
 من تلقا نفسه وما ينطق عن الهوى ويدل على
 الجواز قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم **وقيل**
يمتنع نسخ القرآن **بالاحاد** لان القرآن مقطوع
 والاحاد مظنون قلنا محل النسخ الحكم ودلالة
 القرآن عليه ظنية **والحق لم يقع** نسخ القرآن
الا بالمتواترة وقيل وقع بالاحاد كحديث الترمذي
 وغيره لا وصية لوارث فانه ما نسخ لقوله تعالى كتب
 عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيراً الوصية
 للوالدين والاقربين قلنا لانسله عدم تواتر
 ذلك وخوة للمجتهدين الحاكمين بالنسخ لقولهم

من زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رضي
الله عنه **وحيث وقع نسخ القرآن بالسنة فعملها**
قرآن عاضد لها يبين توافق الكتاب والسنة أو
نسخ السنة بالقرآن **فعمله سنة عاضدة له تبين**
توافق الكتاب والسنة هذا فيه المصنف من قول
الشافعي رضي الله عنه في الرسالة لا ينسخ كتاب
الله إلا كتابه ثم قال وهكذا سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينسخها إلا سنته ولو أخذت
الله في أمر غير ما سنّ فيه رسول الله صلى
وسلم سنّ رسول الله ما أخذت الله حتى يبين
للناس أن له سنة ناسخة لسنة أي موافقة
للكتاب الناسخ لها إذ لا شك في موافقته له
كما في نسخ التوجه في الصلاة إلى بيت المقدس
الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى
قول وجهك شطر المسجد الحرام وقد فعله
صلى الله عليه وسلم وهذه القسم ظاهر في الفهم
والوجود والأول محمول عليه في الفهم يحتاج

إلى

إلى بيان وجوده ويكون المراد من صدر كلام
الشافعي أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب وإن كان
ثم سنة ناسخة له ولا نسخ للسنة إلا بالسنة
وإن كان ثم كتاب ناسخ لها أي لم يقع النسخ لكل
منها بالآخر إلا ومعه مثل المنسوخ عما ضد له
ولم يبال المصنف في هذا الذي فهمه وحكاة عنه
بكونه خلافا لحكاة غيره من الأصحاب عنه
من أنه لا تنسخ السنة بالكتاب في أحد القولين
ولا الكتاب بالسنة قيل جزما وقيل في أحد القولين
ثم اختلفوا هل ذلك بالسمع فلم يقع أو بالعقل
فلم يجوز وقال بكل منهما بعض وبعض استغنى
ذلك منه لوقوع نسخ كل منهما بالآخر كما تقدم
وما فهمه المصنف عنه دافع لمحل الاستغناء
وسكت عن نسخ السنة بالسنة للعلم به من نسخ
القرآن بالقرآن فيجوز نسخ المتواترة بثلاث والأحاد
بثلاث أو بالمتواترة وكذا المتواترة بالأحاد على الصحيح
كما تقدم في نسخ القرآن بالأحاد ومن نسخ السنة

بالسنن للعلم به من نسخ القرآن بالقصص نسخ حديث
 مسلم انه صلى الله عليه وسلم قيل له الرجل يغفل
 عن امراته ولم يمت ماذا يجب عليه فقال انما المسأ
 من الماء حديث الصحيحين اذا جلس بين شعبها
 الاربعة ثم جمدتها فقد وجب الغسل زاد مسلم
 في رواية وان لم يزل لنا خبر هذا عن الاول
 لما روى ابوداود وغيره عن ابي ابن كعب رضى
 الله عنه ان الغتيا التي كانوا يقولون المامن الما
 رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في اول الاسلام ثم امر بالغسل بعدها ومن نسخ
 القرآن بالقرآن ما تقدم من نسخ قوله تعالى
 متاعا الى الحول بقوله تعالى اربعة اشهر وعشرا
 ويجوز على الصحيح النسخ للنص **بالقياس**
 لا استنادا الى النص فكانه الناسخ وقيل لا يجوز
 حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو
 اصل له في الجملة **وثالثها يجوز ان كان القياس**
جليا بخلاف الحق لضعفه **والرابع يجوز ان كان**

القياس

القياس في زمنه صلى الله عليه وسلم **والعلة**
منصوصة بخلاف ما علمت مستنبطة لضعفه
 وما وجد بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تتفا النسخ حينئذ قلنا يتبين به ان مخالفه
 كان منسوخا ويجوز على الصحيح **نسخ القياس**
الموجود في زمنه عليه الصلاة والسلام بنص
 او قياس وقيل لا يجوز نسخه لانه مستند الى نص
 فيدوم بدوامه قلنا لا نسلم لزوم دوامه كالا يلزم
 دوام حكم النص بان ينسخ **وشرطنا نسخه ان كان**
قياسا ان يكون اجلي منه وفاقا للامام الرازي
وخلافا للامدي في التفاضل بالمساوي فلا يكفي
 الادون جزما لا تتفا المقامات ولا المساوي
 لا تتفا المرجح ويجوز ان يقول الامدي تاحضر
 نصه مرجح اذ لا بد من تاحضر نص القياس النسخ
 عن نص القياس المنسوخ به وعن النص المنسوخ
 به كما لا يخفى **ويجوز نسخ النسخ** اي مفهوم الموافقة
 بقسميه الاولى والمساوي **دون اصله** اي المنطوق

كفكسه أي نسخ أصل الفحوى دونه **على الصحيح**
 فيهما لأن الفحوى وأصله مدلولان متغايران
 تجاوز نسخ كل منهما وحده نسخ تحريم ضرب
 الوالدين دون تحريم التافيف والعكس وقيل
 لا فيهما لأن الفحوى لازم لأصله فلا ينسخ واحد
 منهما دون الآخر لئلا فاة ذلك للزوم بينهما
 وقيل واختاره ابن المحجب يمتنع الأول لامتناع
 بقا الملزوم مع نفي اللازم بخلاف الثاني لجواز
 بقا اللازم مع نفي الملزوم ولقوة جواز الثاني
 اتى به المصنف بكاف التشبيه دون واو العطف
 لكن يوحى مما سياتى حكاية قول بعكس لثالث
 أما نسخ الفحوى مع أصله فيجوز اتفاقا ويجوز
النسخ به أي بالفحوى قال الإمام الرازي
 والامدى اتفاقا وحكى الشيخ ابواسحاق
 الشيرازى كما قال المصنف المنع به بناء على أنه
 قياس وإن القياس لا يكون ناسخا **والأكثر**
أن نسخ أحدهما أي الفحوى وأصله أيًا كان

يستلزم

يستلزم الآخر أي نسخة لأن الفحوى لازم لأصله
 وتابع له ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم
 ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع وقيل
 لا يستلزم واحد منهما الآخر لأن رفع التابع
 لا يستلزم رفع المتبوع ورفع الملزوم لا يستلزم
 رفع اللازم وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم نظرا
 إلى أنه تابع بخلاف نسخ الأصل وقيل نسخ الأصل
 لا يستلزم نظرا إلى أنه ملزوم بخلاف نسخ الفحوى
 واعلم أن استلزام نسخ كل منهما للآخرين
 ما صح من جواز نسخ كل منهما دون الآخر
 فإن الامتناع مبني على الاستلزام والجواز مبني
 على عدمه وقد اقتصر ابن المحجب على الجواز
 مع مقابله والبيضاوى على الاستلزام وجمع
 المصنف بينهما كأنه ما خوذ من قول الامدى
 اختلفوا في جواز نسخ الأصل دون الفحوى
 والفحوى دون الأصل غير أن الأكثر على أن نسخ
 الأصل يفيد نسخ الفحوى إلى آخره المشتمل

على العكس أيضا فكانه سري الى ذهن المصنف
من غير تأمل **أنه** الخلاف الثاني مفرغ على الجواز
من الأول وليس كذلك بل هو بيان لما احتل
الأول المفيد ان الأكثر على الامتناع فليتنامل
ويجوز نسخ المخالفة وان تجرد عن أصلها
أي يجوز نسخها مع أصلها وبدونه **لا** نسخ
الأصل دونها أي فلا يجوز في **الأظهر** كما قاله
الصفى الهندي من احتماليين له لأنها تابعة
له فترفع بارتفاعه ولا يرتفع هو بارتفاعها
وقيل يجوز وتبعيتهما له من حيث دلالة
اللفظ عليهما معهما لا من حيث ذاته مثال
نسخ ما دون ما تقدم من نسخ حديث إنما الماء
من الماء فان المنسوخ مفهوم وهو ان لا يغسل
عند عدم الاقوال ومثال نسخهما معا ان ينسخ
وجوب الزكاة في السائمة ونسخه في المعلوفة
الدال عليهما الحديث السابق في المفهوم ويرجع
الامر في العلوفة الى ما كان قبل مما دل عليه

الدليل

١٦٢
الدليل العام بعد الشرع من تحريم للفعل ان كان
مضر أو اياحية له ان كان منفعته كما يرجع في السائمة
الى ما تقدم من مسئلة اذا نسخ الوجوب بقي الجواز
الى اخره **ولا يجوز النسخ بها** أي بالمخالفة كما قاله
ابن السمعاني لضعفها عن مقاومة النص وقال
الشيخ ابواسحاق الشيرازي الصحيح الجواز لانها
في معنى النطق **ويجوز نسخ الانشاء ولو كان**
بلفظ القضاء وخالف بعضهم فيه لقوله ان القضاء
انما يستعمل فيما لا يتغير نحو وقضى ربك ان لا تعبدوا
الا اياه أي امر **او بلفظ الخبر** نحو والطلاقا ترضين
بأنفسهن ثلاثه قروا أي ليرضين وخالف الدقاق
في ذلك نظرا الى اللفظ **او قيد بالتأيد وغيره**
مثل صوموا أبدا صوموا حثما وقيل لا منافاة
النسخ للتأيد والتخيم قلنا لا نسلم ذلك ويحيى
بوروه النسخ ان المراد افعلوا الى وجوده كما
يقال لازم غريمك ابدأ أي ان يعطى الحق وأشار
المصنف بلوا الى الخلاف الذي ذكرناه **وكذا الصوم**

واجب مستمرا إذا قاله **إن شاء** فإنه يجوز نسخه
خلافا لابن الحاجب في منعه نسخه دون ما قبله
من صوموا ابدا والفرق بان التابيد فيما قبله
قيد للفعل وفيه قيد للوجوب والاستمرار
لا اثر له ولم يصرح غيره بما قاله وكأنه فهم من كلامهم
انه ليس من محل الخلاف وتقييد الصنف له
بالانشاء هو مرادة وان لم يصرح به لذكره
منع نسخ الخبر بعد ذلك **وجوز نسخ** ايجاب
الاخبار بشئ **بايجاب الاخبار بتقييده** كأن
يوجب الاخبار بقيام زيد ثم بعد م قيامه قبل
الاخبار بقيامه لجواز ان يتغير حاله من القيام
الى عدمه فان كان الخبر به ما لا يتغير كحدوث
العالم فنعت المعتزلة ما ذكر فيه لانه تكليف
بالكذب فينزه الباري عنه قلنا قد يدعى الكذب
غرض صحيح فلا يكون التكليف به نقصا وقد ذكر
الفتاوى اماكن يجب فيها الكذب منها اذا طالبه
ظالم الوديعه او مظلوم خباة وجب عليه

انكار

انكار ذلك وجازله الحلف عليه واذا الكوفا على الكذب
وجب **لا نسخ** الخبر اي مدلوله فلا يجوز ان كان
ما يتغير لانه يوهم الكذب اي يوقعه في الوهم
اي الذهب حيث يخبر بالشئ ثم بتقييده وذلك
محال على الله تعالى **وقيل** في المتغير **يجوز ان كان**
عن مستقبل لجواز المحو لله تعالى فيما يتقدّر
قال الله تعالى يسموا الله ما يشاء ويثبت والاخبار
يتبعه خلاف الخبر عن ماضى وعلى هذا القول
البيضاوي وقيل يجوز عن الماضى ايضا لجواز ان
يقول الله لبت نوح في قومه الف سنة ثم يقول لبت
الف سنة الاحمسيين عما ولى هذا القول الامام
الرازي والامدي وكأنه سقط من مبيضة الصنف
لفظة وقيل بعد يجوز الغيد ما قبله ما حينئذ
لحكايتهم **وجوز النسخ ببدل الثقل** وقال بعض
المعتزلة لا اذا لمصلحة في الانتقال من سهل
الى عسير قلنا لا نسلم ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة
وقد وقع نسخ التخييريين موسم رمضان والغنية

بتعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية الى اخوة ويجوز النسخ **بلا بدل** وقال بعض
المعتزلة لا اذ لا مصلحة في ذلك قلنا لا نسلم ذلك
لكن لم يتبع وفاقا للشافعي رضى الله عنه وقيل وقع
كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي
اذا ما جئتم الرسول الى اخوة اذ لا بدل لوجوبه
فيرجع الامر الى ما كان قبله مما دل عليه الدليل
العام من تحريم للفعل ان كان مضرة او ابا حجة له
ان كان منفعة قلنا لا نسلم انه لا بدل للوجوب
بل بدله الجواز المصادق هنا بالابا حجة والاستحباب
مسألة النسخ واقع عند كل المسلمين
وخالفتم اليهود وغير العيسوية بعضهم في الجواز
وبعضهم في الوقوع واعترف بهما العيسوية وهم
اصحاب ابي عيسى الاصمعي في المعتزلة ببعثة
نبينا عليه افضل الصلاة والسلام لكن الى بنى
اسماعيل خاصة وهم العرب **وسماه ابو مسلم**
الاصمعي في من المعتزلة **تخصيصا** لانه قصر

للمحكم

للمحكم على بعض الازمان فهو تخصيص في الازمان
كال تخصيص في الاشخاص **فقيل خالف** في وجوده
حيث لم يذكروا باسمه المشهور **فالخلف** الذي حكا
الامدى وغيره عنه من نفيه وقوعه **لفظي** لما
تقدم من تسميته تخصيصا الذي فهمه المصنف
عنه التضمن لا اعتراف به اذ لا يليق به انكاره كيف
وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم مخالفة في كثير
لشريعة من قبله فهي عند مغيرة الى مجرى
شريعته صلى الله عليه وسلم وكذا كل منسوخ
فيها مغيرة عنده في علم الله الى ورود ناسخه
كالمغيرة في اللفظ فتشأ من هنا تسمية النسخ
تخصيصا وصح انه لم يخالف في وقوعه احد
من المسلمين **والمختار ان نسخ حكم الاصل لا يبقى**
مع حكم الفرع لانتفاء العلة التي ثبت بها بانتفاء
حكم الاصل وقالت الحنفية يبقى لان القياس يظهر
له لامثلية وسلم في قوله لا يبقى من النسخ في قول
بعضهم نسخ حكم الفرع **والمختار ان كل حكم**

شرعى يقبل النسخ فيجوز نسخ كل الاحكام وبعضها
اى بعض كان ومنع الغزالي كالمقولة **نسخ جميع**
التكاليف لتوقف العلم بذلك المقصود منه بتقدير
وقوعه على معرفة النسخ والناسخ وهو من التكاليف
ولا يتأتى نسخها قلنا مسلم ذلك لكن بحصولها بتمام
التكليف بها فيصدق انه لم يبق تكليف وهو المقصد
بنسخ جميع التكاليف فلا نزاع في المعنى **ومنعت المقولة**
نسخ وجوب المعرفة اى معرفة الله تعالى لانها
عندهم حسنة لذاتها لا تتغير بتغير الزمان فلا يقبل
حكمها النسخ قلنا الحسن انما هو باطل **والاجماع**
على عدم الوقوع لما ذكر من نسخ جميع التكاليف
وجوب المعرفة **والمتن** ان الناسخ قبل
تبليغه صلى الله عليه وسلم الامة لا يثبت
في حقهم لعدم علمهم به وقيل يثبت بمعنى
الاستقرار في الذمة لا بمعنى الامتثال
كما في النائم وقت الصلاة وبعد التبليغ يثبت
في حق من بلغه ومن لم يبلغه ممن تمكن من علمه

فان

167
فان لم يتمكن فعلى الخلاف **اما الزيادة على النص**
كزيادة ركعة او ركوع او صفة في رتبة الكفارة
كالإيمان او جلدات في جلد حد **فليست بنسخ**
للمزيد عليه **خلافا للحنفية** في قولهم انها نسخ
ومثارة اى المحل الذى تار منه الخلاف ما يقال
هل رفعت اى الزيادة حكما شرعيا فعندنا
لا فليست بنسخ وعندهم نعم نظرا الى ان الامر
بها دونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك
المقتضى قلنا لا نسلم اقتضاء تركها والمقتضى
لترك غيره وينبوا على ذلك انه لا يعمل باخبار
الاحاد في زيادتها على القرآن كزيادة التعريب
على الجلد الثابتة بحديث الصحيحين البكر
بالبكر جلد مائة وتعريب عام وزيادة اعتبار
الشاهد واليمين على الرجلين والرجل والمرأتين
الثابتة بحديث مسلم وابي داود وغيره انه صلى الله
عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين بنا على ان
التواتر لا ينسخ بالاحاد **والى الملاحظة** المذكور

عودة الاقوال المفصلة والفروع المبينة اي التي
بينها العلماء ان الزيادة فيها نسخ او لا
ما تقدم من زيادة التغريب والشاهد واليمين
ومن الاقوال المفصلة ان الزيادة ان غير الزيد
عليه بحيث لو اقتصر عليه وجب استينافه كزيادة
ركعة في المغرب مثلاً فهي نسخ والاكزيادة التغريب
في حد الزنا فلا ومنها ان الزيادة ان اتصلت
بالمزيد عليه اتصال اتحاد كزيادة ركعتين في الصبح
فهي نسخ والاكزيادة عشرين جلدة في حد
الغذف فلا **وكذا الخلاف في نقص جزء العبادة**
او شرطها كنقص ركعة او نقص الوضوء هل هو
نسخ لها فقبل نعم الى ذلك الناقص لجواز او
وجوبه بعد تحريمه وقال الجمهور منل شافعية
لا والنسخ للجزء او الشرط فقط لانه الذي يترك
وقيل نقص الجزء نسخ بخلاف نقص الشرط ولا فرق
بين متصله ومنفصله كالا استقبال والوضوء
وقيل نقص المنفصل ليس نسخ اتفاقاً **خاتمة**

للسنخ

للسنخ يتعين لنسخ لكشي بتأخره عنه وطريق
العلم بتأخره الاجماع بان يجعوا على انه متأخر
لما قام عندهم على تأخره **او قوله صلى الله**
عليه وسلم هذا أنا نسخ لك ذلك **او هذا بعد**
ذلك او كنت نهيت عن كذا **افا فعلوه** كحديث
مسلم كنت نهيتكم عن زيادة القبور فنزوها
او النص على خلاف الاول اي ان يذكر الشئ
على خلاف ما ذكره فيه **اولا او قول الراوي**
هذا سابق على ذلك فيكون ذلك متأخراً
ولا اثر لموافقة احد النصين للاصل اي
البرائة الاصلية في ان يكون متأخراً عن المخالف
لها خلافاً لمن زعم ذلك نظراً الى ان الاصل
مخالفة الشرع لها فيكون المخالف هو السابق
على الموافق قلنا لا يلزم ذلك لجواز العكس
وثبوت احدى الايتين في المصحف بعد
الاخرى اي لا اثر له في تأخر نزولها خلافاً لمن
زعمه نظراً الى ان الاصل موافقة الوضع للنزول

قلنا لكنه غير لازم لجواز المخالفة كما تقدم في ايتي
حق الوفاة **وناخر اسلام الراوي** اى لا اثر له
في تاخر مرويه عمارواه متقدم الاسلام عليه خلافا
لمن زعم ذلك نظرا الى انه الظاهر قلنا لكنه على تقدير
تسليمه غير لازم لجواز العكس **وقوله** اى الراوى
هنا ناسخ اى لا اثر لقوله في ثبوت النسخ به خلافا
لمن زعمه نظرا الى انه لعد التمه لا يقول ذلك الا اذا
ثبت عندك قلنا ثبوته عندك يجوز ان يكون باجتهاد
لا يوافق عليه **لا الناسخ** اى لا قول الراوى ههنا
الناسخ لما علم انه منسوخ ولم يعلم ناسخه فان له
اثر في تعيين الناسخ **خلافا لزاميها** اى زاعمي الآثار
لما عدا الاخير وقد تقدم بيان ذلك **الكتاب**
الثاني في السنة وهي اقوال محمد صلى الله عليه
وسلم وافعاله ومنها تقريره لانه كف عن لا يكره والكف
فعل ما تقدم وقد تقدم مباحث الاقوال التي تشترك السنة
فيها الكتاب من الامور النهي وغيرهما والكلام هنا في غير ذلك
ولتوقف حجية السنة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم بها

ذاكرا جميع

179
جميع الانبياء الزيادة الفائدة فقال **الانبياء عليهم الصلوة**
والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنب ولو
صغيرة سهوا اى لا يصدر عنهم ذنب اصلا لا كبيرة ولا
ولا صغيرة لاعمد او لاسهوا **وفاقا للاستاذ** اى اسما
الاسفراينى **وابى الفتح الشافعى** **والقاضي عياض**
والشيخ الامام والد المصنف كروايتهم على الله تعالى
عن ان يصدر عنهم ذنب والاكثر على جواز صدور
الصغيرة عنهم سهوا الا الدالة على الحسنة كسيرة
لحمية والتطفيف بتمتع ويثبتون عليها وتفسر
على عصمة نبيينا منهم صلى الله عليهم وسلم ما ذكره
بقوله **فاذا لا يغير محمد صلى الله عليه وسلم احدا**
على باطل وسكوته ولو غير مستبشر على الفعل بان
علم به مطلقا وقيل الافعل من يخبر به الانكار بنا
على سقوط الانكار عليه وقيل **الا الكافر بنا** على انه
غير مطلق بالفروع ولو كان منافقا لانه كافر
في الباطن وقيل **الا الكافر غير المنافق** لان المنافق
يجرى عليه احكام المسلمين في الظاهر **ويل**

الجواز للفاعل أي رفع الحرج عنه لأن سكوتهم صلى الله
عليه وسلم على الفعل تقرير له **وكذا الغيرة** أي غير
الفاعل **خلافًا للفتاوى** أي بكروا بالقلاني قال لأن
السكوت ليس بخطاب حتى يحرم واجيب بأنه
كالخطاب فيحرم **وفعله** صلى الله عليه وسلم **غير**
محرم للعصمة وغير مكروه للندرة بفهم النول
بضبط المصنف أي لندرة وقوع المكروه من التقي من الله
تكيف منه وخلاف الأولى مثل المكروه أو مندرج فيه
وما كان من أفعاله جليلاً كالغياص والقعود والاكل
والشرب **أوبيانا** كقطع السارق من الكوع بياناً للمحل
القطع في آية السرقة قال المصنف روى بأسناد
حسن أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً من المقيل
أو مخصّصاً به كزيادته في النكاح على أربع نسوة **فوجه**
أن البيان دليل في حقنا وغيبة لسنا متعبدين به
وفيما تورد من فعله بين الجبلي والشرعي كالحج
راكباً تورد ناشئ من القولين في تعارض الأصل
والظاهر يحتل أن يلحق بالجبلي لأن الأصل عدم

التشريع

التشريع فلا يستحب لنا ويحتل أن يلحق بالشرعي
لأن النبي بعث لبيان الشرعيات فيستحب لنا
وما سواه أي سوى ما ذكر في فعله **أن علمته صفة**
من وجوب أو ندب أو إباحة **فأتمه مثله في ذلك**
في الأصح عبادة كان أو لا وقيل مثله في العبادة
فقط وقيل لا مطلقاً بل يكون كجهول الصفة وسيأتي
وتعلم صفة فعله بنص عليها كقوله هذا واجب
مثلاً **وتسوية معلوم الجبهة** كقوله هذا الفعل مكروه
لكذا في حكمه العلوم **وفوقه بياناً أو امتثالاً**
على وجوب أو ندب أو إباحة فيكون حكمه حكم
المبين أو الممثل ولا أشكال في ذكر البيان هنا
مع ذكره قبل لأن الكلام هنا فيما يعلم به صفة
الفعل من حيث هو لا بقيد كونه سوى ما تقدم
ويخص الوجوب عن غيره **أما أنه كالصلة بالأذا**
لأنه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة
بخلاف ما لا يؤذن لها كصلة العبد والاستسقاء
وكونه أي الفعل **ممنوعاً منه** لولم يجب كالحج **فإن**

والحد لأن كلامهما عقوبة وقد يتخلف الوجوب
عن هذه الأمازة لدليل كما في سجود السهو وسجود
التلاوة في الصلاة ويخص **الندب** عن غيره
مجرد قصد القرينة عن قيد الوجوب وهو
أي الفعل مجرد قصد القرينة كثير من صلاة وصوم وقراءة
وذكر ونحو ذلك من الطوعات **وإن جهلت** صفتها **فللوجوب**
في حقه وحققنا لأنه الأحوط **وقيل للندب** لأنه
المتحقق بعد الطلب **وقيل للاباحية** لأن الأصل
عدم الطلب **وقيل بالوقف في الطلب** لتعارض وجهيه
وقيل بالوقف في الأولين فقط **مطلقا** لأنهما الغالب
من فعل النبي صلى الله عليه وسلم **وقيل بالوقف**
فيهما فقط أن ظهر قصد القرينة والأفلا باحة
وعلى غير هذا القول سوا ظهر قصد القرينة أم لا
وبجامعة القرينة للاباحية بأن يقصد بفعل المباح
بيان الجواز للامة فيثاب على هذا القصد كما قاله
المصنف وقوله أن ظهر عدل اليه عن قوله إن لم
يظهر الذي هو سهو وكما رأيتهما في خطه مشطوبا

على

على الثاني منهما ملحقا بذكر الأول وإذا تعارض
القول والفعل أي تعالفا ودل دليل على تكرير مقتضى
القول فإن كان القول خاصا به صلى الله عليه وسلم
كان قال يجب على صوم عاشوراء في كل سنة وأفطر
فيه في سنة بعد القول أو قبله **فالمناخر من القول**
والفعل بأن علم **ناسخ** للمتقدم منهما في حقه وذلك
ظاهر في تناحر الفعل وكذا في تقدمه لدلالة الفعل
على الجواز المستمر واحتراز بقوله ودل إلى آخره عالم
يدل فلا نسخ حينئذ لكن في تناحر الفعل ودل
تقدمه لما تقدم من دلالة الفعل على الجواز المستمر
فإن جهل المناخر من القول والفعل **فقال ثمة**
أي الأقوال **الأصح الوقف** عن أن يرجح أحدهما
على الآخر في حقه إلى تبين التاريخ لاستوائهما
في احتمال تقدم كل منهما على الآخر وقيل يرجح القول
لأنه أقوى دلالة من الفعل لو ضعه لهما والفعل
أنما يدل بقرينة وقيل يرجح الفعل لأنه أقوى
في البيان بدليل أنه يبين به القول ولا تعارض

في حقتنا حيث دل دليل على تأنيبه في الفعل لعدم
تناول القول لنا **وان كان** القول **خاصا بنا** كان قال
يجب عليكم صوم يوم عاشورا الى اخر ما تقدم **فلا**
معارضة فيه اي في حقه صلى الله عليه وسلم بين
القول والفعل لعدم تناول القول له **وفي الامة**
المتأخر منها بان علم **ناسخ** للمتقدم **ان دل**
دليل على التأنيب به في الفعل **فان جهل التاريخ**
فتا لهما الاصح **يجل بالقول** وقيل بالفعل وقيل
الوقف من العمل بواحد منهما لمثل ما تقدم واما
اختلاف التصحيح في السالتي كما في المختصر لا تنا
متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم بحكمه لنعمل به بخلاف
ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم اذ لا ضرورة
الى الترجيح فيه وان رجح الامدى تقدم القول فيه
ايضا وان لم يدل دليل على التأنيب به في الفعل فلا
تعارض في حقتنا لعدم ثبوت حكم الفعل في حقتنا
وان كان القول **عاما لنا وله** كان قال يجب على
و عليكم صوم عاشورا الى اخر ما تقدم **فتقدم الفعل**

او

او القول له **وللامنة** **كامر من** ان المتأخر من القول
والفعل بان علم المتقدم على الآخر بان يسحق في حقه
صلى الله عليه وسلم وكذا في حقتنا ان دل دليل على
تأنيبه في الفعل والا فلا تعارض في حقتنا وان
جهل المتأخر فالاقوال اصحها في حقه الوقف
وفي حقتنا تقدم القول **الا ان يكون** القول العام
ظاهرا فيه صلى الله عليه وسلم لانصا كان قال يجب
على كل واحد صوم عاشورا الى اخر ما تقدم **فالفعل**
تخصيص للقول العام في حقه تقدم عليه لوقاخر
عنه او جهل ذلك ولا نسخ حينئذ لان التخصيص
اهون منه **الكلام في الاخبار** اي بفتح الهمزة
وافتحه بتقسيم المركب الصادق بالخبر لينجر
الكلام اليه زيادة للفائدة فقال **المركب** اي من
اللفظ **اما مهمل** بان لا يكون له معنى **وهو موجود**
كمذلول لفظ الهديان **خلافا للامام** الرازي في نفيه
وجوده فاقلا التركيب انما يصار اليه للافاضة في حيث
انفتحت اتقى فوجه خلافه الى ان مثل ما ذكر لا يسمى

بحث الاخبار

مركبا وليس هو موضوعا اتفاقا **واما مستعمل** بان يكون
 له معنى **والجواز انه موضوع** اي بالنوع وقيل لا وهو
 مفرداته وللتنبيه عنه بالكلام قال **والكلام بالضم**
من الكلم اي كلمتان فصاعدا تضمنتا **اسنادا مفيدا**
مقصود الذات فخرج غير المفيد نحو رجل يتكلم بخلاف
 تكلم رجل لان فيه بيانا بعد ابهام وغير المقصود
 كالصادر من التائم والمقصود لغير طصلة الوصول
 نحو جاذبي الذي قام ابوة فانها مفيدة بالضم اليه مقصودة
 لا يضاه معناه ولا إطلاق الكلام على النفساني
 كاللساني والاختلاف في انه حقيقة في ما اذا
 قال حاكيا له **وقالت المعتزلة انه** اي الكلام حقيقة
في اللساني وهو المحذور بما تقدم لتبادله لاذها
 دون النفساني الذي اثبتته الاشاعرة دون المعتزلة
وقال الاشعري مرة انه حقيقة **في النفساني**
 وهو المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بما صدقات
 اللساني مجاز في اللساني **وهو المختار** قال الاخطل
ان الكلام في التوارد وانما جعل اللسان على التوارد لئلا

ومرة

ومرة **انه مشترك** بين اللساني والنفساني لان الأصل
 في الاطلاق الحقيقة قال الامام الرازي وعليه
 المحققون منا ويجب على القولين عن تبادر اللسان
 بانه قد يكثر استعمال اللفظ في معناه المجازي او في
 احد معنييه الحقيقيين فيتبادر الى الاذهان
 والنفساني منسوب الى النفس بزيادة الف ونون
 للدلالة على العظمة كما في قولهم شعرا في للعظيم
 الشجر **وانما يتكلم الاصولي في اللساني** لان بحثه
 في ذلك لاني المعنى النفسي **فان افاد** اي ما صدق
 اللساني بالوضع طلبا فطلب ذكر الماهية اي
 اللفظ المفيد لطلب ذلك **استفهام** نحو ما هذا
وطلب تحصيله او تحصيل الكف عنها اي اللفظ
 المفيد لذلك **امروني** نحو قثم ولا تقعد ولو كان
 طلب تحصيل ما ذكر من ملئ من اي مساو والمطلوب
 منه رتبة **وسائل** اي دون المطلوب منه رتبة
 فان اللفظ المفيد لذلك منها يسمى امرا ونهييا
 وقيل لا بل يسمى من الاول التماسا ومن الثاني

سَوَّاءُ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى هَذَا التَّخْلَافِ بِقَوْلِهِ وَلَيْسَ
وَالْأَيُّ وَأَنْ لَمْ يَفْسُدْ بِالْوَضْعِ طَلِبًا **لَنَا لَا يَحْتَمِلُ**
 مِنْهُ **الْصَّدَقُ وَالْكَذِبُ** فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ **نَبِيٌّ وَأَنْشَأَ**
 أَيُّ يَسْمَى بِكُلِّ مَنِ هَذَيْنِ الْأَسْمَاءِ سَوَّاءٌ لَمْ يَفْسُدْ
 طَلِبًا نَحْوَانْتَ طَالِقٌ أَمْ أَفَادَ طَلِبًا بِاللَّزْمِ كَالْمَقْنِيِّ
 وَالتَّرَجِي غَوْلِيَتِ الشُّبَابِ يَعُودُ لَعَلَّ اللَّهَ يَغْفُو عَنِّي ^{يَوْمًا}
وَمَحْتَمِلُهُمَا أَيُّ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ مِنْ حَيْثُ هُوَ
الْخَبَرُ وَقَدْ يُقْطَعُ بِصَدَقِهِ أَوْ كَذِبِهِ لَامُورٍ خَارِجَةٍ
 عَنْهُ كَمَا سَبَقَ **وَأَيُّ قَوْمٍ** تَعْرِيفُهُ كَالْعِلْمِ وَالْوُجُودِ
وَالْعَدَمِ أَيُّ كَمَا أَبَوَا تَعْرِيفَ مَا ذُكِرَ قِيلَ لِأَنَّ كَلَامَ
 الْأَرْبَعَةِ ضَرُورِيٌّ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَعْرِيفِهِ وَقِيلَ
 لِيُفَسَّرَ تَعْرِيفُهُ وَقَدْ يُقَالُ **الْأَنْشَاءُ** مَا أَيُّ كَلَامٍ يَحْصُلُ
مَدْلُولُهُ فِي الْخَارِجِ بِالْكَلَامِ نَحْوَانْتَ طَالِقٌ وَقَسَمَ
 فَإِنْ مَدْلُولُهُ مِنْ إِيْتِغَاعِ الطَّلَاقِ وَطَلَبِ الْغِيَامِ
 يَحْصُلُ بِهِ لَا بَغْيَ وَقَوْلُهُ بِالْكَلَامِ مِنْ أَقَامَةِ الظَّاهِرِ
 مَقَامَ الْمَضْمُونِ لِلإيضاحِ فَالْأَنْشَاءُ هَذَا الْمَعْنَى
 أَغْمَرَهُ مِنَ الْمَعْنَى الْأُولَى لَشُمُولِهِ مَا قَبْلَ الْأُولَى مَعَهُ

و

١٧٢
وَالْخَبَرُ خِلَافُهُ أَيُّ مَا يَحْصُلُ مَدْلُولُهُ فِي الْخَارِجِ بِغَيْرِهِ
 أَيُّ مَا لَمْ يَخَارِجْ **صِدْقٌ أَوْ كَذِبٌ** نَحْوَقَامِ زَيْدٍ فَإِنْ مَدْلُولُهُ
 أَيُّ مَضْمُونِهِ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ يَحْصُلُ بِغَيْرِهِ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ
 لِأَنَّهُ يَكُونُ وَاقِعًا فِي الْخَارِجِ فَيَكُونُ هُوَ صَدَقًا وَغَيْرَ
 وَاقِعٍ فَيَكُونُ هُوَ كَذِبًا **وَالْخَبَرُ** لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ
 مَضْمُونُهُ **عَنْهُمَا** أَيُّ عَنِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ **لأنَّهُمَا مَطَابِقُ**
لِلْخَارِجِ فَالْصَّدَقُ **أَوَّلًا** فَالْكَذِبُ وَقِيلَ **بِالْوَاسِطَةِ**
 بَيْنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ **فَالْمُحَاطَا** قَالَ الْخَبَرُ **مَا مَطَابِقُ**
 لِلْخَارِجِ **مَعَ الْأَعْتِقَادِ** أَيُّ اعْتِقَادِ الْخَبَرِ الْمَطَابِقَةِ
وَلَيْفِهِ أَيُّ نَفْيِ اعْتِقَادِهَا بَانَ اعْتِقَادَ عَدَمِهَا أَوَّلًا
 يَعْتَقِدُ شَيْئًا **أَوَّلًا مَطَابِقُ** لِلْخَارِجِ **مَعَ الْأَعْتِقَادِ** أَيُّ
 اعْتِقَادِ الْخَبَرِ عَدَمِ الْمَطَابِقَةِ **وَلَيْفِهِ** أَيُّ نَفْيِ اعْتِقَادِ
 عَدَمِهَا بَانَ اعْتِقَادَهَا أَوَّلًا يَعْتَقِدُ شَيْئًا **فَالثَّانِي**
 أَيُّ مَا اتَّعَيَّنَ فِيهِ الْأَعْتِقَادُ الْمَذْكُورُ الصَّادِقُ بِصَوَرَيْنِ
فِيهِمَا أَيُّ فِي الْمَطَابِقِ وَغَيْرِ الْمَطَابِقِ وَذَلِكَ أَرْبَعُ صُورٍ
وَأَسْطَةً بَيْنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ وَالْأَوَّلُ وَهُوَ مَا مَعَهُ
 الْأَعْتِقَادُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَطَابِقِ الصَّدَقِ وَفِي غَيْرِ الْمَطَابِقِ

الكذب **وغيره** أي غير الجاحظ قال **الصدق المطابقة**
أي صدق الخبر مطابقتها **لاعتقاد الخبر مطابق اعتقاد**
الخارج أولا وكذبها أي عدم مطابقتها
لاعتقاد الخبر مطابق اعتقاد الخارج أولا فالسأج
بفتح الذال العجزة وهو ما ليس معه اعتقاد واسطة
بين الصدق والكذب مطابق الخارج أولا والراغب
قال **الصدق المطابقة الخارجية مع الاعتقاد**
لها كما قال الجاحظ **فان فقد أي المطابقة الخارجية**
واعتقادها أي مجموعها بان فقد كل منهما أو أحدهما
فمنه كذب وهو ما فقد فيه كل منهما سواء صدق
فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها أم بعدم
اعتقاد شيء **ومنه موصوف بهما أي بالصدق**
والكذب بمقتضى وهو ما فقد فيه واحد من
المطابقة للخارج واعتقادها يوصف بالصدق
من حيث مطابقتها للاعتقاد أو للخارج وبالكذب
من حيث انتفاء المطابقة للخارج أو الاعتقادها
فهو واسطة بين الصدق والكذب **ومدلول الخبر**

في الإثبات الحكم بالنسبة التي تضمنها التقييم زيد
في قام زيد مثلا لا ثبوتها في الخارج وفاقا للإمام
الرازي في أنه الحكم بها **وخلافا للقرافي** في أنه
ثبوتها **والأ** أي وإن لم يكن مدلول الخبر الحكم
بالنسبة بل كان ثبوتها لم يكن شيء من الخبر كذبا
أي غير ثابت النسبة في الخارج وقد اتفق العقلاء
على أن من الخبر كذبا واجب بان كذب الخبر بان
لم تثبت نسبته في الخارج ليس مدلوله حتى يثبت
ما جعل مدلوله منه ثبوت النسبة غاية الأمر أن الخبر
الكذب تخلف فيه المدلول عن الدليل لأن دلالة
وضعية لا عقلية وتقسيم الخبر إلى الصدق والكذب
باعتبار وجود مدلوله معه وتخلفه عنه نعم الأول
الموافق للإمام الرازي سالم عن هذا التخلف وتقسيم
الخبر عليه إلى الصدق والكذب باعتبار ما تضمنه
من النسبة كما سيأتي ويُعاس على الخبر في الإثبات
الخبر في النفي فيقال مدلوله الحكم بانتفاء النسبة
وقيل انتفاءها وقوله **والأ** لم يكن شيء من الخبر

كذبا او وضع كما قال من عبارة المَحْضُول لم يكن الكذب
 خبرا ومن عبارة التَّحْصِيل وبغيره لم يكن الخبر كذبا ومورد
 الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها ليس
 غير قائم في زيد بن عمرو وقائم لابنوة زيد وعمرو
 ايضا فقام المسند الى ضمير زيد مشتمل على نسبة
 هي قيام زيد وهي مورد الصدق والكذب في الخبر
 المذكور لابنوة زيد وعمرو وفيه ايضا اذ لم يقصد به
 الاخبار بها ومن ثم اى من هنا وهو ان المورد
 النسبة اى من اجل ذلك قال الامام مالك وبعض
 اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان فلان
 شهادة بالوكالة اى التوكيل فقط اى دون سبب
 الموكل ووجه بناءه على ما ذكرنا متعلق الشهادة
 خبر كاسياتي والمذهب اى الراجح عندنا انها
 شهادة بالنسب للموكل ضمنا والوكالة اى التوكيل
 اصلا لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب
 الموكل لغيرته عن مجلس الحكم مسألة الخبر
 بالنظر الى امور خارجة عنه اما متطوع بكذبه

كالعلوم خلافة ضرورة مثل قول القائل التقيضان
 يجتمعان او يرتفعان او استند لالا نحو قول الفيلسفي
 العالم قديم وكل خبر عنه صلى الله عليه وسلم او هم
 باطلا اى اوقعه في الوهم اى الذهن ولم يقبل
 التاويل فكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعصمته
 عن قول الباطل او نقص منه من جهته راويه ما يزيل
 الوهم الحاصل بالنقص منه من الاول ما روى ان الله
 خلق نفسه فانه يوههم حدوثه اى يوقع في الوهم
 اى الذهن ذلك وقد دل العقل القاطع على انه
 تعالى منزلة عن الحدوث ومن الثاني ما رواه الشيخان
 عن ابن عمر قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم
 صلاة العشا في آخر حياته فلما سلم قام فقال
 ارايتكم ليلتكم هذه فان على راس مائة سنة منها
 لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الارض احد قال ابن
 عمر فوهل الناس في مقالته وانما قال لا يبقى
 ممن هو اليوم يريد ان ينحرم ذلك القرن قوله
 فوهل الناس بفتح الهاء اى غلطوا في فهم المراد

حيث لم يسمعوا الغفلة اليوم ويوافقهم فيها حديث
 إلى سعيد الخدري لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض
 نفس منقوسة اليوم وحديث جابر ما من نفس
 منقوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية
 يومئذ رواها مسلم وروى مسلم أيضا عن جابر
 أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر
 وقوله منقوسة أي مولودة اخترزبه عن الملائكة
وسبب الوضع للخبر بأن يكذب على النبي صلى
 الله عليه وسلم **نسيان** من الراوي لما رواه فيذكر
 غيره ظانا أنه المروي **أو افتراء** عليه صلى الله عليه
 وسلم كوضع الزنادقة أحاديث تخالف العقول
 تنفيها للعقلاء عن شريعته المظهر **أو غلط**
 من الراوي بأن يسبق لسانه إلى غير ما رواه أو يضع
 مكانه ما يظن أنه يورد معناه **أو غيرها** كما في وضع
 بعضهم أحاديث في الترغيب في الطاعة والترهيب
 عن المعصية **ومن القطوع** بكذبه على الصحاح
خبر مدعي الرسالة أي قوله إنه رسول عن الله

إلى

إلى الناس **بلا معجزة أو بلا تصديق الصادق له**
 لأن الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تقضي
 بكذب من يدعي ما يخالفها بلا دليل وقيل لا يقطع
 بكذبه لتجوير العقل صدقه أما مدعي النبوة أي
 الأيحاء إليه فقط فلا يقطع بكذبه كما قاله الإمام الحرمين
وما نقب أي فتن عنه من الحديث **ولم يوجد عند**
أهله من الرواة من القطوع بكذبه لفتنا العادة
 بكذب ناقله وقيل لا يقطع بكذبه لتجوير العقل صدق
 ناقله وهذا أمر وضع بعد استقرار الأخبار أما
 قبل استقرارها كما في عصر الصحابة فيجوز أن يروي
 أحدهم ما ليس عند غيره كما قاله الإمام الرازي **وبعض**
المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم من القطوع
 بكذبه لأنه روي عنه أنه قال سيكذب عليّ فإن كان
 قال ذلك فلا بد من وقوعه وإلا فيه كذب عليه
 وهو كما قال المصنف حديث لا يعرف **والمنقول**
أحاد أي ما تنوفه الدواعي على نقله تواترا كسقوط
 الخطيب عن المنبر وقت الخطبة من القطوع بكذبه

لمخالفة للعامة **خلاف الكرافضة** في قولهم لا ينقطع
بكذب التجويز العقل صدقه وقد قالوا بصدق ما رَوَوْه
منه في إمامته على رضي الله عنه نحو أنت الخليفة من
بعدى مشبهين له ما لم يتواتروا من العجرات تحيين
الجذع وتسليم الحجر وتسييح الحصى قلنا هكده
كانت متواترة واستغنى عن تواترها إلى الآن بتواتر
القرآن بخلاف ما يذكر في إمامته على فإنه لا يعرف
ولو كان ما حفي على أهل بيعة السقيفة أي العبادة
الذين يابغوا أبا بكر في سقيفة بني ساعدة من الخرج
وهي صفة مظللة بمنزلة الدار لهم ثم يابغوه على
وعيرة رضي الله عنهم وأما مقطوع بصدق خبر
الصادق أي الله تعالى لقتره عن الكذب ورسوله
لعصمته عن الكذب وبعض المنسوب إلى محمد
صلى الله عليه وسلم وإن كنا لا نعلم عينه والتواتر
معنى أولفظا وهو خبر جمع يتنوع عادة تواتروهم
على الكذب عن محسوس لا معقول لجواز الغلط
فيه خبر الغلاة سنة بقدوم العالم فإن اتفق الجميع

المذكور

المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظي وإن اختلفوا
فيهما مع وجود معنى كلي فهو المعنوي كما إذا أخبر
واحد عن حاتم أنه أعطى دينارا وآخر أنه أعطى
فرسا وآخر أنه أعطى بعيرا وهكذا أفقد اتفقوا
على معنى كلي وهو الأعتا **وحصول العلم** من
خبر مضمون **أية** أي علامة **اجتماع شرائطه**
أي المتواتر في ذلك الخبر أي الأمور المحققة له
وهي كما يؤخذ مما تقدم كونه خبر جمع وكونهم
بحيث يتنوع تواتروهم على الكذب وكونه عن محسوس
ولا تكفي الأربعة في عدد الجمع المذكور **وفاقا**
للقاضي أي بكر الباقلا في **والشافعية** لا يحتاجهم
إلى التزكية فيما لو شهدوا بالثبوت فلا يفيد قولهم
العالم **وما زاد عليها** أي الأربعة **صالح** لأن يكفي
في عدد الجمع في المتواتر من غير ضبط لعدد معين
وتوقف القاضي في الخمسة هل تكفي **وقال**
الإصطخري أقله أي أقل عدد الجمع الذي يفيد
خبر العلم **عشرة** لأن ما دونها أحاد **وقيل** أقله

اثنا عشر عدد التقياء في قوله تعالى ولعنتنا منهم
 اثني عشر نفيا بعثوا كما قال اهل التفسير للنفاء اثني
 بالشام طليعة لبي اسراييل المأمورين بجهادهم
 ليخبروهم بحالهم الذي يترهب فكونهم على هذا العدد
 ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك
وقيل اقله **عشرون** لان الله تعالى قال ان يكن منكم
 عشرون صابرون يغلبوا مائتين فتوقف ثقت المائتين
 لما تين على اخبارهم بصبرهم فكونهم على هذا العدد
 ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك
وقيل اقله **اربعون** لان الله تعالى قال يا ايها النبي
 حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا كما قال
 اهل التفسير اربعين رجلا طمأنهم ثم رضى الله عنه
 بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فاخبار الله عنهم
 بانهم كانوا يتبعون يستدعي اخبارهم عن انفسهم
 بذلك لم يخطئ قلبه فكونهم على هذا العدد
 ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل
 ذلك **وقيل** اقله **سبعون** لان الله تعالى قال

واختار

واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا اي للاغذار
 الى الله من عبادة العجل ولستم اجمعهم كلامه من امرهم
 ليخبروا قومهم بما يسمعونه فكونهم على هذا العدد
 ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك
وقيل اقله **ثلاثمائة وبضعة عشر** عدد اهل
 غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد تفتح ما بين
 الثلاث الى التسع وعبارته امام الحرمين وغيره وثلاثة
 عشر وزاد اهل السير على القولين اربعة عشر
 وخمسة عشر وستة عشر وثمانية عشر وتسعة
 عشر وبعضهم قال ان ثمانية من الثلاثة عشر لم
 يحضروها وانما ضرب بهم بسهمهم واخبرهم فكانوا
 من حضرها وهي البطشة الكبرى التي اعز الله بها
 الاسلام ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لغزو
 فيمارواة الشيخان وما يدريك لعل الله اطلع على اهل
 بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وهذا
 لاقتضاء زيادة احترامهم يستدعي التقيب عنهم
 ليخبروا وانما يعرفون باخبارهم فكونهم على هذا

على هذا العدد المذكور ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم
المطلوب في مثل ذلك واجب يمنع التيسير في الجمع
والاصح انه لا يشترط فيه اى في التواتر **اسلام**
في روايته **ولا عدم اجتناب** عليهم فيجوز ان يكونوا
كفاراً وان تحويهم بلد كان نجراً اهل قسطنطينية
بقتل ملكهم لان الشريعة ما نعت من التواطى على الكذب
وقيل لا يجوز ذلك لجواز تواطى الكفار واهل بلد
على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم **والاصح ان**
العلم فيه اى في التواتر **ضروري** اى يحصل عند
سماعه من غير احتياج الى نظر لحصوله من لائى
منه النظر كالبله والصبيان **وقال الكفائي** من
المعتزلة **والامامان** اى امام الحرمين والامام
الرازي **نظري** **وفسره** امام الحرمين اى فسر
كونه نظرياً كما افصح به الغزالي التابع له اخذ
من كلام الكفائي بتوقفه على مقدمات حاصلة
عند السامع وهي المحققة تكون الخبر متواتراً من
كونه خبر جمع وكونهم بحيث يتنع تواطؤهم

على

على الكذب وكونه عن محسوس **لا الاحتياج الى النظر**
عقيب اى عقيب سماع المتواتر فلا خلاف في المعنى
في انه ضروري لان توقفه على تلك المقدمات
لا ينافي كونه ضرورياً وبالضرورة غير الامام الرازي
خلاف ما عرّفه المصنف عنه سهواً ونظراً الى ان
المراد واحد وقوله عقيبه بالبالغة قليلة جوت
على الاستسنة والكثير ترك اليا كما تقدم **وتوقف**
الامدى عن القول بواحد من الضرورى والنظري
لتعارض دليليهما السابقين من حصوله من لائى
منه النظر وتوقفه على تلك المقدمات المحققة
له من غير نظر الى عدم التثاني بينهما **ثم ان خبر**
اى اهل الخبر التواتر **عن عيان** بان كانوا طبقة
فقط **فذلك** واضح **والا** اى وان لم يخبروا عن عيان
بان كانوا طبقات فلم يخبر عن عيان الا الطبقة الاولى
منهم **فيشترط ذلك** اى كونهم جميعاً يتنع تواطؤهم
على الكذب **في كل الطبقات** اى في كل طبقة طبقة
ليفيد خبرهم العلم بخلاف ما اذا لم يكونوا كذلك

في غير الطبقة الاولى فلا يفيد خبرهم العلم ومن هذا
 تبين ان المتواتر في الطبقة الاولى قد يكون احاداً
 فيما بعدها وهذا يحل القرائن الشاذة كما تقدم
والصحيح من اقوال **ثالثها ان علمه** اي المتواتر
 اي العلم الحاصل منه **لكثرة العدد** في زوائره
متفق للسامعين فيحصل لكل منهم **وللقرائن**
 الزائدة على اقل العدد الصالح له بان تكون لازمة
 له من احواله المتعلقة به او بالخبر عنه او بالخبر
 به **قد يختلف فيحصل لزيد دون عمرو** مثلاً
 من السامعين لان القرائن قد تقوم عند شخص
 دون اخر اما الخبر المفيد للعلم بالقرائن المنفصلة
 عنه فليس متواتر والقول الاول يجب حصول العلم
 لكل من السامعين مطلقاً لان القرائن في مثل
 ذلك ظاهرة لا تخفى على احد منهم والثاني لا يجب
 ذلك بل قد يحصل العلم مطلقاً لكل منهم وبعضهم
 فقط لجواز ان لا يحصل العلم لبعض بكثرة العدد
 كلقرائن **والصحيح** من اقوال **ان الاجماع على وقت**

خبر

خبر لا يدل على صدقه في نفس الامر مطلقاً **والثاني**
يدل ان تلقوه اي المجمعون **بالقبول** بان صرحوا
 بالاستناد اليه فان لم يتلقوه بالقبول بان لم يتعرفوا
 للاستناد اليه فلا يدل لجواز اسنادهم الى غيره مما
 استنبطوه من القرائن وثانيها يدل مطلقاً لان
 الظاهر اسنادهم اليه حيث لم يصرحوا بذلك
 لعدم ظهور مستند غير وجه دلالة استنادهم
 اليه على صدقه انه لو لم يكن حينئذ صدقاً بان
 كان كذباً لكان استنادهم اليه خطأ وهم معصومون
 عنه قلنا لا نسلم الخطأ حينئذ لانهم ظنوا صدقه وهم انما امروا بالاستناد
 فاستنادهم اليه انما يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم
 من ظنهم صدقه صدقه في نفس الامر وقيل
 ان ظنهم معصوم عن الخطأ **وكذلك نقا خبر**
تتوفر الدواعي على ابطاله بان لم يبطله دواعي
 الدواعي مع سماعهم له احاداً لا يدل على صدقه
خلافا للزبدية في قولهم يدل عليه قالوا للاتفاق
 على قبوله حينئذ قلنا الاتفاق على قبوله انما يدل

على ظنهم صدقه ولا يلزم من ذلك صدقه في نفس
الامر مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله
عنه انت مني منزلة هارون من موسى الا انه لا نبي
بعدي روى الشيخان فان دواعي بني امية وقد سمعوا
متوفرة على ابطاله له لانه على خلافة على رضي
الله عنه كما قيل بخلافه هارون عن موسى بقوله
اخلفني في قومي وان مات قبله ولم يطلبوه **واقتراف**
العلماء في الخبرين مؤول له ومحتاج به لا يدل
على صدقه **خلافا للقوم** في قولهم يدل عليه قالوا
للا اتفاق على قبوله حينئذ قلنا الاتفاق على قبوله
انما يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم من ذلك صدقه
في نفس الامر **والصحيح ان الخبر بحضرة قوم**
لم يكذبوه ولا حامل على سكوتهم عن تكذيبه من
خوف او طمع في شيء منه **صادق** فيما خبر به لانه
سكوتهم تصديق له عادة فقد اتفقوا وجمعه عند
التواتر على خبر عن محسوس فرض المسألة كذلك
كما صرح به الامدي فيكون صدقا قطعيا وقيل لا يلزم

من

من سكوتهم تصديق له لجواز ان يسكنوا عن تكذيبه
للاشياء **وكذا الخبر يسمع من النبي صلى الله**
عليه وسلم اي يمكن يسمعه منه النبي صلى الله عليه
وسلم **ولا حامل على التقرير للنبي وعلى الكذب**
للمخبر صادق فيما خبر به دينيا كان او دنيويا
لان النبي لا يفتر احدا على الكذب **خلافا للماضين**
منهم الامدي وابن الحاجب في قولهم لا يدل سكوت
النبي على صدق الخبر اما في الديني فليجوز ان يكون
النبي بينه او اخبريانه بخلاف ما اخبر به المخبر
واما في الدنيوي فليجوز ان لا يكون النبي يعلم حاله
كما في القاح النخل روى مسلم عن انس انه صلى الله
عليه وسلم مر بقوم يلقحون فقال اولم تفعلوا الصالح
قال فخرج شبيصا فمروهم فقال ما التخلكم قالوا قلت
كذا وكذا قال انتم اعلم بامر دنياكم **وقيل** يدل على صدقه
ان كان مخبرا عن امر دنيوي بخلاف الديني فلا يدل
وفي شرح المختصر عكس هذا التفصيل بدله وتوجيهها
يؤخذ مما تقدم **واجيب** في الديني بان سبق

البيان أو تأخير لا يبيح السكوت عند وقوع المنكر
 لما فيه من فساد تغير الحكم في الأول وتأخير البيان
 عن وقت الحاجة في الثاني وفي الحديث بانه إذا كان
 كذبا ولم يعلم به النبي يُعَلِّمُهُ الله به عصمة له عن أن
 يُفترأ أحد على كذب كما علمه بكذب المنافقين في قولهم
 له تشهد أنك لم رسول الله من حيث تضمنه أن
 قلوبهم وافقت السننهم في ذلك وإن كان دينيا
 أما إذا وجد حامل على الكذب والتفكير كما إذا كان
 الخبر ممن يعاند النبي صلى الله عليه وسلم ولا يفتح
 فيه الإنكار فلا يدل السكوت على الصدق قولا
 واحدا **وَأَمَّا مَنْظُونُ الصِّدْقِ فَخَيْرُ الْوَاحِدِ**
وَهُوَ مَا لَمْ يَنْتَه إِلَى التَّوَاتُرِ واحد إذا كان راويا
 أو أكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أولا **وَمِنْهُ**
 حينئذ **الْمُسْتَفِيضُ** وهو الشائع على أصل
 فخرج الشائع لا عن أصل **وقد يسمى** أي المستفيض
مشهورا وأقل من حيث عدد راويه أي أقل عدد
 راوى المستفيض **اثنتان** وقيل **ثلاثة** الأول ما حوِّز

من قول الشيخ في التنبيه وأقل ما ثبت به الاستفاضة
 اثنتان وعبارته ابن الحاجب المستفيض ما زاد ثقلته
 على ثلاثة **مسئلة خبر الواحد لا يفيد العلم**
الاقترينية كما في إخبار الرجل بموت ولده المشرف
 على الموت مع قرينة البكاء وإحضار الكفن والتعش
وقال الأكثر لا يفيد مطلقا وما ذكر من القرينة
 يوجد مع الأعماء **وقال** الإمام **أحمد يفيد مطلقا**
 بشرط العدالة لأنه حينئذ يجب العمل به كإسقاط
 وإنما يجب العمل بما يفيد العلم لقوله تعالى ولا تقف
 ما ليس لك به علم أن يتبعون إلا الظن نهى عن اتباع
 غير العلم وذم على اتباع الظن وأجيب بأن ذلك
 فيما المطلوب فيه العلم من أصول الدين كوحدة إنية
 الله تعالى وتزهده عما لا يليق به لما ثبت من العمل
 بالظن في الفروع **وقال الاستاذ أبو إسحاق الاستاذ**
وابن قورك يفيد المستفيض الذي هو منه عندنا
علما نظريا جعلا واسطة بين التواتر والفيد للعلم
 الضروري والاحاد المفيد للظن وقد مثله الاستاذ

بما يتفق عليه ائمة الحديث وانما لم يقيده الواحد بالعدل
 كما قيده به ابن الحاجب وغيره لانه لا حاجة اليه على الاول
 حيث يقيده العلم لان التعويل فيه على القرينة ولا على
 الثاني كما هو ظاهر وان احتجج اليه على الثالث
 كما تقدم وكذا على الرابع فيما يظهر كما يحتاج اليه
 حيث يقال يقيده الظن **مسئلة يجب العمل**
اي بخبر الواحد في الفتوى والشهادة اي يجب العمل
 بما يغني به الفتوى وبما يشهد به الشاهد بشرطه
اجماعا وكذا اسائر الامور الدينية اي باقيها يجب
 العمل فيها بخبر الواحد كما لا يخبر به دخول وقت
 الصلاة وتنجس الماء وغير ذلك **قيل سمعا لا عقلا**
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الاحاد الى القبائل
 والنواحي لتبليغ الاحكام كما هو معروف فلو لا انه
 يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة **وقيل عقلا**
 وان دل السمع ايضا اي من جهة العقل وهو انه
 لو لم يجب العمل به لتعطلت وفائغ الاحكام المروية
 بالاحاد وهي كثيرة جدا ولا سبيل الى القول بذلك

وانما لم يرجح الاول كما رجحه غيره على ما هو العتمد عند
 اهل السنة لان الثاني منقول عن الامام احمد والفقهاء
 وابن سيرج من ائمة السنة وبعض المعتزلة **وقالت**
الظاهرية لا يجب العمل به مطلقا اي عند التفصيل
 الا في لانه على تقدير رجحيته انما يقيده الظن وقد
 نهى عن اتباعه وقد تم عليه في قوله تعالى ولا تقف
 ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن قلنا تقدم
 جواب ذلك فريضا **وقال الكرخي** لا يجب العمل به
في الحدود لانما تدرك بالشبهة الحديث مسند
 ابي حنيفة اذ روى الحدود بالشبهات واحتمال
 الكذب في الاحاد شبهة قلنا لا نسلم انه شبهة
 على انه موجود في الشهادة ايضا **وقال قوم** لا يجب
 العمل به **في ابتداء النصب** بخلاف ثوانيها حكاها ابن
 السمعاني عن بعض الحنفية قال فقبلوا خبر الواحد
 في النصاب الزائد على خمسة اوسق لانه فرع ولم يقبلوه
 في ابتداء نصاب الفضل والعمدة جليل لانه اصل
 يعني فيما اذا ماتت الامهات من الابل والبقر في اثناء

الحول بعد الولادة وتم حولها على الاولاد فلا زكاة عندهم
في الاولاد مع شمول الحديث لها وهو قول أبي حنيفة
الاخير قال لعدم اشتغالها على السن الواجب وقال
اولا يجب تحصيله كقول مالك وثانيا يوجبها
كقول الشافعي وقال قوم لا يجب العمل به فيما قبل
الاكثر فيه بخلافه لان عملهم بخلافه حجة مقبلة عليه
قلنا لا نسلم حجة ذلك وقد نفت المالكية خيار
المجلس الثابت بحديث الصحيحين اذ اتباع الرجلان
فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا العمل اهل المدينة
بخلافه وقالت **الحنفية** لا يجب العمل به فيما نعلم به
البلوي بان يحتاج الناس اليه كحديث من مسددة
فليتوضئ صحبه الامام احمد وغيره لان ما نعلم
به البلوي يكثر السؤال عنه فتتقاضى العادة بنقله
تواتر التوفر له واعى على نقله فلا يعمل بالاحاديث فيه
قلنا لا نسلم قضا العادة بذلك **او خالفه راويه**
فلا يجب العمل به لانه انما خالفه لدليل قلنا في ظنه
وليس لغيره اتباعه لان الاجتهاد لا يتقلد مجتهدا

لا يعمل العمل به فيما عمل اهل المدينة فيه بخلافه
لان عملهم كقولهم حجة مقدمة عليه



كما سيأتي مثاله حديث أبي هريرة في الصحيحين اذا اشرب
الكلب في اناء احكم فليغسله سبع مرات وقد روى
الدارقطني عنه انه امر بالغسل من ولو غده ثلاث
مرات قال والصحيح عنه سبع مرات ويؤخذ من قوله
او خالفه راويه ما مر جوابه من ان الخلاف فيما اذا
تقدمت الرواية فان تاخرت اولم يعلم الحال فيجب
العمل به اتفاقا **او عارض القياس** يعني ولم يكن
راويه نقيها اخذ من قوله بعد ويقبل من ليس
فقيها خلافا للحنفية فيما يخالف القياس لان
مخالفتة ترجح احتمال الكذب قلنا لا نسلم ذلك
وثالثها اي الاقوال **في معارض القياس** انه
ان عرفت العلة في الاصل بنص راجح في الدلالة
على الخبر المعارض للقياس **ووجهنا قطعنا**
في الفرع لم يقبل اي الخبر المعارض لو جاز القياس
عليه حينئذ **او ظنا فالوقف** عن القول بقبول
الخبر او عدم قبوله لتساوي الخبر والقياس حينئذ
والا اي وان لم تعرف العلة بنص راجح بان عرفت

باستنباط او نص مساو او مرجوح **قبل** أي الخبر
 مثال الخبر المعارض للقياس حديث المصححين
 واللفظ للخبر لا نصروا الابل ولا الغنم فمن
 ابتاعها بعد فانه بخير النظرين بعد ان يجلبها
 ان شا اسكر وان شارد ها وصاعا من ثمرة
 التمريد ل اللب مخالف للقياس فيما يضمن به
 المتلف من مثله او قيمته وتصر و بضم التا وفتح
 الصاد من كرى وقيل بالعكس من كثر **وقال ابو**
علي الجبائي لا بد في قبول خبر الواحد **من اثنين**
يرويان او اعتضاد له فيما اذا كان راويه واحدا
 كان يعمل به بعض الصحابة او يستشرفهم لان ابا
 بكر رضي الله عنه لم يقبل خبر المغيرة بن شعبه
 انه صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس
 وقال هل معك غيرك فوافقه حمزة بن مسلمة
 الانصاري فانفرد ابو بكر لها رواه ابو داود وغيره
 وعمر رضي الله عنه لم يقبل خبر ابي موسى الاشعري
 انه صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذن احدكم

ثلاثا

ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع وقال اقيم عليه البيعة
 فوافقه ابو سعيد الخدري اي فقبل ذلك عهد
 رواه الشيخان ويقوم مقام التعدد الاعتضاد
 قلنا طلب التعدد ليس لعدم قبول الواحد بل
 للتثبت كما قال عمر في خبر الاستاذ ان انما سمعت
 شيئا فاحببت ان اتثبت رواه مسلم **وقال عبد الجبار**
لا بد من اربعة في الزنا فلا يقبل خبر واحد ونها فيه
 كالشماعة عليه وحكي هذا في المحصول عن حكاية
 عبد الجبار عن الجبائي ومشى عليه الحسن في شرح
 المنهاج فسقط منه هنا لفظة عنه وهو ما تقييد
 لاطلاق نقل الاثنين عنه كما مشى عليه ابن الحاجب
 او حكاية قوله اخبر عنه في خبر الزنا **مسئلة**
المختار وفاقا للسمعاني وخلاف المتنا خبرين كالامام
 الرازي والامدي وغيرهما **ان تكذيب الاصل الفرع**
 فيما رواه عنه كان قال ما رويت له هذا **لا يستقط**
الروى عن القبول لاحتمال نسيان الاصل له
 بعد روايته للفرع فلا يكون واحد منهما بكذيبه

للأخر مجروحاً **ومن ثم** أي من هنا وهو أن تكذيب
 الأصل الفرع لا يستلزم المروي أي من أجل ذلك نقول
لواجتماع في شهادة لم ترد ووجه الاستقاط الذي
 نفى الامدى الخلاف فيه أن أحدهما كاذب ولا بد
 ويحتمل أن يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه ولا ينافي
 هذا أقبول شهادتهما في قضية لأن كلا منهما يظن
 أنه صادق والكذب على النبي الذي يول إليه الأمر
 في ذلك على تقدير إيماننا بصدق العدالة إذا كان
 عمداً أو لو استوفى المصنف على الأول بما بناء عليه
 سلم من دعوى التناقض بين المبني والثاني التي
 أفهمها بناءً **وان شك** الأصل في أنه رواية للفرع
أو ظن أنه ما رواه له **والفرع العدل جازم** بروايته
 عنه **فاولي بالقبول** للخبر مما جزم فيه الأصل بالنفي
وعليه أي على القبول **الأكثر** من العلم بما تقدم
 من احتمال نسيان الأصل ووجه عدم القبول الثاني
 على نظير في شهادة الفرع على شهادة الأصل واجب
 بالفرق بأن باب الشهادة أضيق إذ اعتبر فيه الحرية

والذكورية وغيرها ولو ظن الفرع الرواية وجزم الأصل
 بنفيها أو ظنه قال في الحصول في الأول تعيين الرد
 وفي الثاني تعارضنا والأصل العدم والاشبه القبول
وزيادة العدل فيما رواه على غير من العدول **تقبولة**
أن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده لجواز أن يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها في مجلس وسكت
 عنهما في آخر أو لم يعلم تعدده ولا اتحاده لأن الغالب
 في مثل ذلك التعدد **والأى** وأن علم اتحاد المجلس
فقالنهما أي الأقوال **الوقف** عن قبولها وعدمه
 والأول القبول لجواز غفلة غير من زاد عنهما والثاني
 عدمه لجواز خطا من زاد فيهما **والرابع** **إن كان غير**
 أي غير من زاد لا يفصل بضم الفاء مثلهم عن مثلها
عادة لم تقبل أي الزيادة والاقبلت **والمختار**
وفاق للسماح في المنع أي منع القبول **أن كان**
غيره أي غير من زاد لا يفصل أي مثلهم عن مثلها
 عادة أو كانت تتوفر له **وأي على نقلها** وبهذا
 يريد هذا القول على الرابع وأن لم يكن الأمر

كذلك قبلت **فان كان الثالث** عنها اي غير المذكور لها
اضبط ممن ذكرها **او صرح بنفي الزيادة على وجه**
يقبل كان قال ما سمعتها **تعارضها** اي الخبران فيها
 بخلاف ما اذا نفاها على وجه لا يقبل بان محض النفي
 فقال لم يقلها النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا اثر
 لذلك **ولو رواها الراوي مرة وترك اخرى فكلواين**
 رواها احد هادون الاخر فان اسندها وتركها
 الى مجلسين او سكت قبلت او الى مجلس فقيل تقبل
 لجواز السهو في الترك وقيل لا لجواز الخطا في الزيادة
 وقيل بالوقف عنهما **ولو غيرت اعراب الباقي تعارضا**
 اي خبر الزيادة وخبر عدمها لا اختلاف المعنى حينئذ
 كالوروي في حديث الصحيحين فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر الى اخر
 نصف صاع **خلافا للبصري** اي عبد الله في قوله
 تقبل الزيادة كما اذا لم يتغير الاعراب **ولو انفرد**
واحد عن واحد في رواية عن شيخ بزيادة قبل
 المنفرد فيها **عند الاكثر** لان معه زيادة علم وقيل

لا المخالفة لرفيقه **ولو اسندوا رسلا** اي اسند
 الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم واحد من رواة
 وارسله الباقيون بان لم يذكروا الصحابي كما يعلم
 مما ياتي **او وقف ورفعوا** كذا بخط المصنف سهوا
 وصوابه او رفع ووقفوا اي رفع الخبر الى النبي واحد
 من رواة ووقف الباقيون على الصحابي او من دونه
فك الزيادة اي فالاسناد والرفع كالزيادة فيما تقدم
 فيقال ان علم تعدد مجلس السماع من الشيخ يقبل
 الاسناد او الرفع لجواز ان يفعل الشيخ ذلك مرة
 دون اخرى وحكمه في ذلك القول على الرابع وكذا
 ان لم يعلم تعدد المجلس ولا اتحاد لان الغالب
 في مثل ذلك التعدد وان علم اتحاده فثالث الاقوال
 الوقف عن القول وعدمه والرابع ان كان مثل
 المرسلين او الواقعيين لا يفعل عادة من مثل الاسناد
 او الرفع لم يقبل والاقبل فان كانوا ضبطا او صرحوا
 بنفي الاسناد او الرفع على وجه يقبل كان قالوا سمعنا
 الشيخ اسند الحديث او رفعه تعارض الحسينان

وَحَذَفَ بَعْضُ الْخَرَجَاتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَّا أَنْ يُتَعَلَّقَ
 أَيْ يَحْمِلُ التَّعَلُّقُ لِلْبَعْضِ الْآخَرِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ
 اتِّفَاقًا لِإِخْلَالِهِ بِالْمَعْنَى الْقَصُودَ كَأَنْ يَكُونَ غَايَةً
 أَوْ مُسْتَنَتْنِي كَمَا فِي حَدِيثِ الصَّحَابِيِّينَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تُزْهِقَ وَحَدِيثِ مُسْلِمٍ
 لَا تَبِيعُوا الدِّهْنَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا وَزْنًا
 يَوْزَنُ بِمِثْلِهِ سِوَا بَسْوَاجٍ خِلَافَ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
 فَيَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَنَّهُ كَخَبَرٍ مُسْتَقِلٍّ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ لِحْتِمَالِ
 أَنْ يَكُونَ لِلْمُضْمَرِ قَائِدٌ تَعَوُّنٌ بِالتَّفْرِيقِ وَتَقَرَّبَ هَذَا
 مِنْ مَنَعَ الرُّوَايَةِ بِالْمَعْنَى وَسِيَاقٍ مِثَالَهُ حَدِيثُ
 أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْبَحْرِ
 هُوَ الظُّهُورُ مَا وَجَّهَ الْحُلَّ مِثْنَتَهُ **وَإِذَا حَمَلَ الصَّحَابِيُّ**
قِيلَ أَوْ التَّابِعِيُّ مَرْوِيهِ عَلَى أَحَدِ مَحَلِّيهِ السَّابِقِينَ
 كَالْقُرْءِ يَحْمِلُهُ عَلَى الظُّهْرِ أَوِ الْحَيْضِ **فَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ**
عَلَيْهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أَمَّا حَمْلُهُ عَلَيْهِ لِقُرْبَانِهِ وَتَوَقُّفِ
 الشَّيْخِ **أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي** حَيْثُ قَالَ فَقَدْ قِيلَ
 يَقْبَلُ وَعِنْدِي فِيهِ نَظَرٌ أَيْ لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَمْلُهُ

لموافقة

لموافقة رأيه لا لقربته وإنما لم يُسَأَلْ وَالتَّابِعِيُّ الصَّحَابِيُّ
 عَلَى الرَّاحِ لِأَنَّهُ ظُهُورُ الْقُرْبَانَةِ لِلصَّحَابِيِّ أَقْرَبُ **وَلَا يَحْمِلُ**
يَتَنَا فِيهِ أَيْ الْحَمْلَانِ **فَمَا اشْتَرَكَ فِي حَمْلِهِ عَلَى**
مَعْنِيَّتِهِ الَّذِي هُوَ الرَّاحُ ظُهُورًا أَوْ اخْتِطَاطًا كَمَا تَقَدَّمَ
 فَيَحْمِلُ الْمَرْوِيَّ عَلَى حَمْلِيَّتِهِ كَذَلِكَ وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى حَمْلِ
 الرَّاويِ الْأَعْلَى الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَذْهَبُهُ يَخْتَصُّ وَعَلَى
 الْمَنَعِ مِنْ حَمْلِ الْمَشْرُوكِ عَلَى مَعْنِيَّتِهِ يَكُونُ الْحَاكِمُ كَالْوِ
 تْنَانِي الْحَمْلَانِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْبَدِيعِ الْمَعْرُوفِ حَمْلُهُ
 عَلَى حَمْلِ الرَّاويِ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُقَالَ لَا يَكُونُ تَأْوِيلُهُ
 حُجَّةً عَلَى غَيْرِ أَنْتَهَى **فَإِنْ حَمَلَهُ** أَيْ حَمَلَ الصَّحَابِيُّ
 مَرْوِيهِ **عَلَى عِبَرِ ظَاهِرِهِ** كَانَ يَحْمِلُ الْفِعْلَ عَلَى الْمَعْنَى
 الْمَجَازِي دُونَ الْحَقِيقِيِّ أَوِ الْأَمْرِ عَلَى الْكُتُبِ دُونَ
 الْوُجُوبِ **فَالْأَكْثَرُ عَلَى الظُّهْرِ** أَيْ عَلَى اعْتِبَارِ ظَاهِرِ
 الْمَرْوِيِّ وَفِيهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَيْفَ أَتَتْ
 الْحَدِيثُ يَقُولُ مِنْ لَوْعَا حَزَنَهُ لِحُجَّتِهِ **وَقِيلَ يَحْمِلُ**
عَلَى تَأْوِيلِهِ مطلقاً لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لَيْلِ
 قَلْبَانِي ظَنَّهُ وَلَيْسَ لَغَيْرِهِ اتِّبَاعُهُ فِيهِ **وَقِيلَ يَحْمِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ**

ان صار اليه لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم
 من قريته شاهد هاقلنا علمه ذلك اي ظنه
 ليس تغير اتباعه فيه لان المجتهد لا يقلد مجتهدا
 فان ذكره ليلا عمل به **مسئلة لا يقبل في الرواية**
مجنون لانه لا يمكنه الاحتراز عن الخل وسواء
 اطلق جنونا ام تقطع وانثري زمن اقامته **وكافر**
 ولو علم منه التدين والتحرز عن الكذب لان
 لا وثوق به في الجملة مع شرف منصب الرواية
 عن الكافر **وكذا صبي مميز في الاصح** لانه لعلمه
 بعدم تكليفه قد لا يجتز عن الكذب فلا يوثق به
 وقيل يقبل ان علم منه التحرز عن الكذب ولم يصرح
 المصنف بالتمييز للعلم به فان غير المميز لا يمكنه
 الاحتراز عن الخل فلا يقبل قطعا كالمجنون **فان**
عمل الصبي فبلغ قاضي ما تجمله قبل عند الجمهور
 لا تنقأ المحدث والسابق وقيل لا يقبل لان الصغير
 مظنة عدم الضبط والتحرز ويستمر الحفظ اذ ذلك
 ولو تحمل الكافر فاسلم قاضي قبل قال المصنف في شرح

المنهاج على الصحيح وكذا الفاسق يتحمل فيتوب
 فيورد يقبل **ويقبل مبتلع** لا يكفر به عنه **كحرم**
الكذب لا مئة فيه مع تاويله في الابتداء سواد في
 الناس اليه ام لا وقيل لا يقبل مطلقا لا ابتداء
 الفاسق له **وثالثها** اي الاقوال **قال** الامام مالك
 يقبل **الا الداعية** اي الذي يدعو الناس الى بدعة
 لانه لا يؤمن فيه ان يضع الحديث على وفقها
 اما من يجوز الكذب فلا يقبل كغريبه عنه ام لا وكذا
 من يحرمه وكغريبه عنه كالمجسم عنه الاكثر لعظم
 بدعته والامام الرازي واتباعه على قبوله لا من
 الكذب فيه **ويقبل من ليس فقيها خلافا للمنفية**
فيما يخالف القياس لما تقدم مع جوابه **ويقبل الشاهد**
في غير الحديث بان يتحرز في الحديث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لا من الخل فيه بخلاف المشاهل فيه فيرد
وقيل يرد المشاهل **مطلقا** اي في الحديث او غيره
 لان المشاهل في غير الحديث يجز الى المشاهل فيه
ويقبل الكثير من الرواية **وان ندرك مخالطته**

للمحدثين أي والحال كذلك لكن **إذا تمكن تحصيل**
ذلك القدر الكثير الذي خالف فيه المحدثين
 فإن لم يمكن فلا يقبل في شيء مما رواه لظهور كذب
 في بعض لا يعلم عينه **وشروط الراوي العدة** **التي**
وهي ملكة أي هيئة راسخة في النفس **منع**
عن اقترافي الكباش ووصفاثر الحسنة كسرقة لقمة
وتطيف تمرة والردائل المباحة أي الجائزة كاللؤلؤ
في الطريق الذي هو مكره والاكل في السوق لغير
 سوقي والمعنى عن اقترافي كل فرد من أفراد ما ذكر
 فباقترافي الفرد من ذلك تنتفي العدة **التي** أما صفات
 غير الحسنة كالكذبة لا يتعلق بها ضرر ونظره إلى أخيه
 فلا يشترط المنع عن اقترافي كل فرد منها باقترافي الفرد
 منها لا تنتفي العدة **التي** وفي نسخة قبل الردائل وهو
 النفس أي اتباعه وهو ما خوذ من والد المصنف
 فقال لا بد منه فإن التقي للكباش ووصفاثر الحسنة
 مع الردائل المباحة قد يتبع هوادة عند وجوده
 شيء منها في تركه ولا علة له من هو هذه الصفة

رواه من الحديث
 في ذلك الزمان
 الذي هو

وهذا أصح في نفسه غير محتاج إليه مع ما ذكره
 المصنف لأن عند ملكة تمنعه عن اقترافي ما ذكر
 ينتفي عنه اتباع الهوى لشيء منه **والا** لوقع في الهوى
 فلا يكون عند ملكة تمنع عنه وتغترع على شرط
 العدة **التي** ما ذكره بقوله **فلا يقبل المجهول باطنا**
وهو المستور لا تتحقق الشرط **الذي** **حقيقة** **وإن**
قورك وسليم الرازي في قولهم بقوله **التقابطن**
 حصول الشرط فإنه يظن من عدة التمر في الظاهر
 عدة التمر في الباطن **وقال** **امام الحرمين يوقف** عن
 القبول والرد إلى أن يظهر حاله بالبحث عنه قال
ويجب الانكفاف عما ثبت حله بالأصل **إذا روي**
هو التحريم فيه **إلى الظهور** بحاله احتياطا وأغترض
 ذلك المصنف مع قول الأبياري بالوحدة ثم التفتت
 في شرح البرهان أنه مجمع عليه بأن اليقين لا يرفع بالشك
 يعني فالحل الثابت بالأصل لا يرفع بالتحريم المشكوك
 فيه كما لا يرفع اليقين أي استصحابه بالشك بجامع
 الثبوت **أما المجهول باطنا وظاهرا** **الردود** **أجماعا**

خلافا

لا تتحقق العدالة وظنهما **وكذا مجهول العين**
 كان يقال فيه عن رجل مردود اجماعا لانفسام
 جهالة العين الى جهالة الجمال وانما افردت عما قبله
 ليبنى عليه قوله **فان صغره نحو الشافعي** من ائمة
 الحديث الرواي عنه **بالثقة** كقول الشافعي كثيرا
 اخبرني الثقة وكذلك مالك قليلا **فالوجه قبوله**
وعليه امام الحرمين لان واصفه من ائمة الحديث
 لا يصغره بالثقة الا وهو كذلك **خلافا للصيرفي**
والخطيب البغدادي في قولهما لا يقبل لجواز ان يكون
 فيه جرح لم يطلع عليه الواصف واجيب بسعد
 ذلك جدا مع كون الواصف مثل الشافعي ومالك
 محتجابه على حكم في دين الله تعالى **وان قال نحو**
الشافعي في وصفه لا ائمة كقول الشافعي اخبرني
 من لا ائمة **فلكذلك** يقبل وخالف فيه الصيرفي وغيره
 مثل ما تقدم من يكون هذا اللفظ توثيقا **وقال**
الذهبي ليس توثيقا وانما هو نفي للائهام واجيب
 بان ذلك اذا وقع من مثل الشافعي محتجابه على حكم

في دين الله تعالى كان المراد به ما يراد بالوصف
 بالثقة وان كان دونه في التوبة **ويقبل من اقدم**
جاهلا على فعل **مفسق** **مظنون** كسحب الشبهة
او مقطوع كسحب الخبر في **الاصح** سواء اعتقد الاباحة
 ام لم يعتقد شيئا العذر بالجهل وقيل لا يقبل لارتكاب
 المفسق وان اعتقد الاباحة وقيل يقبل في المظنون
 دون المقطوع اما التقدم على المفسق عالم بحرمته
 فلا يقبل قطعا **وقد اضطرب في الكيفية فقبيل**
 هي ما توعد عليه بخصوصه في الكتاب والسنة
وقيل هي ما فيه حد قال الرازي وهم الى ترجيح هذا
 اميل والاول ما يوجد لاكثرهم وهو الاوافق لما
 ذكره عند تفصيل الكبار **وقال الاستاذ ابو اسحاق**
الاسفرايني والشيخ الامام والد المصنف هي **كل**
ذنب ونفيا الصغائر نظرا الى عظمة من عصى
 به غروجل وشدة عقابه وعلى هذا يقال في تعريف
 العدد الذي بدل الكبار وصغائر الخمسة اكبر الكبار
 وكبار الخمسة لان بعض الذنوب لا يقع في العدالة

اتفاقا **والمختار** وفاقا **للامام الحرمين** انهما **مجرمة**
نودن بقله اكثر **اث مرتكبها بالدين** **وزقة الديانة**
 هذا بظاهرة يتناول صغيره الحسنه والامام اما
 ضبطه ما يبطل العدالة من العاصي الشامل
 لتلك لا الكبيرة فقط كما نقله المصنف استرواحا
 نعم هو اشمل من التعريفين الاولين ولما كان
 ظاهر كل من التعاريف انه تعريف للكبير مع وجود
 الايمان بداء المصنف في تعديدها بما يلي الكفر
 الذي هو اعظم الذنوب فقال **كالقتل** اي عمدا
 كان او شبهه عمدا بخلاف الخط كما صرح به شرح التوحيات
والزنى بالزنى روى الشيخان عن ابن عمر قال قال
 رجل يا رسول الله ائى الذنب اكبر عند الله قال ان
 تدعو الله ندي وهو خلقك قال ثم ائى قال ان تقتل
 ولدك مخافة ان يقطع معك قال ثم ائى قال
 ان تزاني خلية جارك فانزل الله عز وجل تصديتها
 والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقتلون
 النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الاية

و

واللواط لانه مضيع لما انسل كالزنا وقد اهلك
 الله قوم لوط وهم اول من فعله بسببه كما قصه
 في كتابه العزيز **وشرب الخمر** وان لم تسكر لقلتها
 وهي المشتد من ما العنب **ومطلق السكر** الصادق
 بالخمر وبغيرها كالمشتد من نقيع الزبيب السمي
 بالثبيد قال صلى الله عليه وسلم ان على الله عهدا
 لمن يشرب السكر ان يسقيه من طينة الخبال قال
 عرق اهل النار رواه مسلم اما شرب ما لا يسكر
 لقلته من غير الخمر فصغيرة **والسرقة والغصب**
 قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
 وقال صلى الله عليه وسلم من اقتطع شبرا من الارض
 ظلما طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع ارضين رواه
 الشيخان ولفظه لمسلم وقيد جماعة الغصب بما تبلغ
 قيمته ربع مثقال كما يقطع به في السرقة اما سرقة
 الشئ القليل فصغيرة قال الحليمي الا اذا كان السرقة
 منه مسكينا لا يغني به عن ذلك فتكون كبيرة **والعنف**
 قال تعالى ان الذين يرمون المحصنات الاية نعم قال

والمشرك
والفاجر
والكافر
والظالم
والفاسق
والفاجر
والكافر
والظالم
والفاسق

الحليم قد ذف الصغيرة والملوكة والحررة المتمتكة من الصفا
لان الايدى في قد فهم دونه في الحررة الكبيرة المستقر
وقال ابن عبد السلام قد ذف الحصن في خلوة بحيث
لا يسمح الا الله والحفظة ليس بكيبره موجبة للمحد
لا تتقا المفسدة اما قد ذف الرجل زوجته اذا انت
بولد يعلم انه ليس منه فباح وكذا جرح الواوي
والشاهد بالزنى اذا علم بل هو واجب **والنميمة**
وهي نقل كلام الناس الى بعض على وجه الافساد
بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة تمام رواه
الشيخان ورويا ايضا انه صلى الله عليه وسلم مر
بقبرين فقال انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير
يعني عند الناس زاد البخاري في رواية بلى انه كبير
يعني عند الله اما احدهما فكان يمشی بالنميمة
واما الآخر فكان لا يستبرأ من بوله اما نقل الكلام نجسة
للمنفول اليه فواجب كما في قوله تعالى حكاية يا موسى
ان الملاء يأمرون بك ليتقتلوك ولم يذكر المصنف الغيبة
وهي ذكر الشخص اخاه بما يكرهه وان كان فيه والعادة

قرنها

قرنها بالنميمة لان صاحب العدة قال انها صغيرة
واقرة الواقي ومن تبعه لعموم البلوى بها فقل من
يسلم منها لغم قال القرطبي في تفسيره انها كبيرة
بلا خلاف ويشملها تعريف الاكثر الكبيرة كما توعد
عليه بخصوصه قال صلى الله عليه وسلم لما عرج على
مررت بقوم لهم اظفار من نحاس يخمشون وجوههم
وصدورهم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء
الذين ياكلون لحوم الناس ويقعون في اعراضهم
رواه ابوداود وفي التزييل ولا يغيب بعضكم بعضا
ايحب احدهم ان ياكل لحم اخيه ميتا ونباح الغيبة
في مواضع مذكرة في محلها **وشهادة الزور** لانه
صلى الله عليه وسلم عدها في حديث من الكبار
وفي آخر من اكبر الكبار رواها الشيخان وهل يقيده
المشهور به بقدر نصيب السوقة تزود فيه ابن عبد
السلام وجزم القرافي بالنفي بل قال ولو لم تثبت
الاقلسا **واليمين الفاجرة** قال صلى الله عليه وسلم
من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق نفي الله وهو عليه

فمنها من رواه الشيخان ومن قال اقتطع حق امرء مسلم
ييمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال
له رجل وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وإن كان
قضييا من أراك رواه مسلم **وقطيعة الرحم** قال صلى
الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع رواه الشيخان قال
سفيان أي ابن عمينة في رواية يعني قاطع رحم
والقطيعة فعيلة من القطع ضد الوصل والرحم
القرابة **والعقوق** أي للوالدين لأنه صلى الله عليه وسلم
علمه في حديث من الكباثرو في آخر من الكباثثر
رواها الشيخان وأما حديثهما الخاتمة بمنزلة الأم وحديث
البخاري عثم الرجل صنوا بينه فلا يدلان على أنهما كالوالدين
في العقوق **والغزار** من الزحف لأنه صلى الله عليه
وسلم عنه من السبع الموبقات أي المهلكات رواه الشيخان
نعم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير نكاح في العود
لا تثبتا عزاز الدين بثبوته **ومال الميتيم** أي أكله
مثلا قال تعالى أن الذين يأكلون أموال اليتامى
ظلمة الآية وقد عد صلى الله عليه وسلم من السبع

الموبقات

الموبقات في الحديث السابق وتورده ابن عبيد
السلام في تقييده بنصاب السرقة **وحياة الكيل**
أو الوز في غير الشيء الثاثة قال تعالى ويصل
للمطففين الآية والكيل يشمل الذرع عرفا أما
في الثاثة فصغيرة كما تقدم **والفديم الصلاة**
على وقتها **وتأخيرها** عنه من غير عذر كالسفر
قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من
غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكباثثر رواه الترمذي
وأولى بذلك تركها **والكذب على رسول الله صلى الله**
عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم من كذب على
متعمدا فإني شيئا ثمقعه من النار رواه الشيخان
أما الكذب على غير فصغيرة **وضرب المسلم** بلاحق
قال صلى الله عليه وسلم صنفان من أمتي من أهل
النار لم أرهما قومة معهم سيئات كاذبات البقر
يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات إلى آخر
رواه مسلم **وسب الصحابة** قال صلى الله عليه وسلم
لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم

أَلْفَقَ شَيْئًا أَحَدٌ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مَدَّ أَحَدِهِمْ
 وَلَا نَصِيفَهُ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 أَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ
 أَبِي عَوْفٍ شَيْءٌ فَسَبَّ خَالِدٌ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أُمَّيَّاتِي فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ
 إِلَى آخِرِ الْخَطَابِ لِلصَّحَابَةِ الشَّيْءَ بَيْنَ نَزْلِهِمْ لِسَبِّهِمْ
 الَّذِي لَا يُلِيقُ بِهِمْ مِنْزِلَةٌ غَيْرَهُمْ حَيْثُ عَمِلَ مَا ذَكَرَهُ
 وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ اللَّهُ
 تَعَالَى قَالَ مَنْ عَادَ كَلِيًّا وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ
 أَيْ أَعْلَمْتُهُ بِأَنِّي مُحَارِبٌ لَهُ أَيْ مُعَاقِبٌ وَالصَّحَابَةُ
 مِنْ أَوْلِيَاءِهِ تَعَالَى وَسَبَّهُمْ مَشْعَرٌ بِعَادَاتِهِمْ أَمَا سَبُّ
 وَاحِدٍ مِنْ نَجْمِ الصَّحَابَةِ فَصَغِيرَةٌ وَحَدِيثُ الصَّيِّمِيِّ
 بِسَبَابِ الْمُسْلِمِ فَسَوْفٌ مُوَنَاهُ تَكَرَّرَ السَّبُّ **وَكُتُمَاتُ**
الشَّهَادَةِ قَالَ تَعَالَى وَمَنْ يَكْتُمْ مَا فَانَ أَثَمَ قَلْبِهِ
 أَيْ مَسْخُوحٌ **وَالرَّشْوَةُ** وَهِيَ أَنْ يَبْدُلَ مَا لَا يَحِقُّ
 بِأُتْلَا أَوْ يُبَدِّلَ حَقًّا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعْنَةُ
 اللَّهِ عَلَى الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُ

وزاد

وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِي رَوَايَةِ فِي الْحُكْمِ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ
 فِي رَوَايَةِ أَيْضًا وَالرَّاكِشِيُّ الَّذِي يَسْلُكُ بَيْنَهُمَا وَقَالَ
 فِيهِ بَدْوَنُ الزِّيَادَتَيْنِ صَحِيحُ الْأَسَانِدِ وَقَالَ
 التِّرْمِذِيُّ فِيهِ بَدْوَنُهُمَا حَسَنٌ صَحِيحٌ أَمَّا بَذَلُ
 مَا لِي لِلتَّكْلِيفِ فِي جَائِزَتِ مَعَ السُّلْطَانِ شَلَاخُ فَحَالَةٌ
جَائِزَةٌ وَالْدِّيَانَةُ وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ
 وَفِي حَدِيثٍ ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ الْعَاقُّ وَالذَّيْبُ
 وَالذَّبُّوثُ وَرَجُلَةٌ النَّسْلُ قَالَ الذَّهَبِيُّ اسْنَادُهُ صَالِحٌ
وَالْقِيَادَةُ وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ
 وَهِيَ مَقِيسَةٌ عَلَى الدِّيَانَةِ **وَالسَّعَايَةُ** وَهِيَ أَنْ يَذْهَبَ
 بِشَخْصٍ إِلَى ظَالِمٍ لِيُؤْذِنَهُ بِمَا يَقُولُ فِي حَقِّهِ وَفِي
 نَهْيَةِ الْغَرِيبِ حَدِيثُ السَّاعِي مُثَلَّثٌ أَيْ مُهْلِكٌ
 بِسَعَايَتِهِ نَفْسَهُ وَالْمُسْتَعِي بِهِ وَإِلَيْهِ **وَمَنْعُ الزَّكَاةِ** قَالَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ
 لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّيَتْ
 لَهُ مَفَاحٌ مِنْ نَارٍ فَاتَّخَمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَكُونُ بِهَا
 جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظُهُرُهُ إِلَى آخِرِ رَوَايَةِ الشَّيْخَانِ **وَالْيَأْسُ**

الرحمة قال تعالى انه لا يبياس من روح الله الا القويم
الكافرون **واشئ المكر** بالاسترسال في المعاصي والآثام
على العفو قال تعالى فلا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون
والنظير اقول الرجل لزوجته انت على كظهر أمي قال
تعالى فيهم وانهم ليقولون منكر من القول وزور اي
حيث شبهوا الزوجة بالام في التحريم **ولحم الخنزير**
والميتة اي تناوله لغير ضرورة قال تعالى قل لا اجد
فيما اوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون
ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس **وفطر**
رمضان من غير عذر لان صومه من اركان الاسلام
نفطه يؤذن بخله الكراث من تلبه بالدين **والغلول**
وهي الخبثات من الغنمة كما قاله ابو عبيد قال تعالى
ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة **والبحار** وهي
قطع الطريق على المارين باخافتهم قال تعالى انما جزا
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا
والربا بالموحدة لانه صلى الله عليه وسلم عداهما من
السبع الموبقات في الحديث السابق **واحد من الصغير**

اي

اي الواظبة عليهما من نوع او انواع وليست الكباش
منحمة فيما عدا ذلك كما اشار اليه بالكاف في اولها وما ورد
من حديث الصحيحين الكباش الا من شراك بالله
والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس زاد البخاري
واليمين الغموس ومسلم بدلها وقول الزور وحديثهما
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر
وقتل النفس النفس التي حرم الله الا بالحق واكمل
اليتم واكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات
الخافلات المومنات فمحول على بيان الخناج اليه
منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي الى السبعين
اقرب وسعيد ابن جبير هي السبع مائة اقرب
يعني باعتبار اصناف انواعها **مسئلة الاخبار**
عن شئ عام للناس لا ترفع فيه الى الحكم الرواية
وخلافه وهو الاخبار عن خاص ببعض الناس
يمكن الترافع فيه الى الحكم **الشهادة** وخبره بامكان
الترافع الاخبار عن خواص النبي صلى الله عليه
وسلم فينبغي ان يراى في الاول غالب الحق لا يخرج

اي

منه الخواص ونفى الترافع فيه لبيان الواقع وما في الروي
من أمر ونهي ونحوهما يرجع الى الخبرين باويل فتاويل اقيموا
الصلاة ولا تقربوا الزنا مثلا الصلاة واجبة والزنا حرام
وعلى هذا القياس **واشهد انشأ تضمن الاخبار** المشهور
به **لا محض اخبارا وانشأ على المختار** هو ناظر الى اللفظ
لوجود مضمونه في الخارج به والى متعلقه والثاني
الى المتعلق فقط والثالث الى اللفظ فقط وهو
التحقيق فلم تتوارد الثلاثة على محل واحد ولا منافاة
بين كون اشهد انشأ وكون معنى الشهادة اخبارا
لانه صيغة مودية لذلك المعنى بمتعلقه **ومنع العقود**
كبعث واشتريت وزوجت وتزوجت انشأ لوجود
مضمونها في الخارج بها خلافا لابي حنيفة في قوله
انما اخبار على اصلها بان يتقدر وجود مضمونها
في الخارج فينبئ اللفظ بما قال **القاضي ابو بكر** بالانكسار
يثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية والشهادة
نظرا الى ان ذلك خبر **فيل في الرواية فقط** اي بخلاف
الشهادة رعاية للتساوي بينهما فان الواحد يقبل في الرواية

دون الشهادة **وقيل لا يفهم** نظرا الى ان ذلك شهادة
فلا بد فيه من العدد **وقال القاضي ايضا** **يكفي الاطلاق**
فيهما اي في الجرح والتعديل فلا يحتاج الى ذكر سببها
في الرواية والشهادة **التساوي** الجرح والتعديل
وقيل يترك سببها ولا يكفي اطلاقها لاحتمال
ان يجرح بها ليس بجرح وان يبادر الى التعديل
علما بالظاهر **وقيل يترك سبب التعديل فقط**
اي دون سبب الجرح لان مطلق الجرح يبطل
الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها لجواز الاعتماد
فيه على الظاهر **وعكس الشافعي** رضي الله عنه
فقال يترك سبب الجرح للاختلاف فيه دون سبب
التعديل وهو اي عكس الشافعي **المختار في الشهادة**
واما الرواية فينبئ الاطلاق فيها الجرح والتعديل
اذا عرف مذهب الجرح من انه لا يجرح الا بقادح ولا
يكفي بمثل ذلك في الشهادة لتعلق الحق فيها بالمشهور
له **وقول الامامين** اي امام الحرمين والامام
الرازي **يكفي اطلاقها** اي الجرح والتعديل **للعالم**

بسببها أي منه ولا يكفي من غيره **هو رأي القاضى المتقدم**
أذ لا تعديل وجرح الأمن العالم بسببهما فلا يقال أنه
غيره وأن ذكره معه ابن الحاجب وغيره **والجرح مقدم**
عند التعارض على التعديل **أن كان عدد الجراح أكثر**
من عدد المعدل اجماعا وكذا أن تساويا أي عدد
الجراح وعدد المعدل أو كان الجراح أقل عدد المعدل
لاطلاع الجراح على ما لم يطلع عليه المعدل **وقال**
ابن شعبان من المالكية **يطلب الترجيح** في القسمين
كما هو حاصل في الأول بكثره عدد الجراح وعلى وزانه
قال بعضهم أن التعديل في الثالث مقدم **ومن**
التعديل لشخص **حكم بشرط العدالة** في الشاهد
بالشهادة من ذلك الشخص أو لو لم يكن عدلا
عنده لما حكم بشهادته **وكذا عمل العالم** المشترك
للعدالة في الراوى برواية شخص تعديل له **في الأصح**
والأما عمل بروايته وقيل ليس تعديل له والعمل بروايته
يجوز أن يكون احتياطا **ورواية من لا يروى إلا للعدل**
أي عنه بان صرح بذلك أو عرف من عادة من عن شخص

تعديل

تعديل له كالوقال هو عدل وقيل لا يجوز أن يترك عادة
وليس من الجرح لشخص ترك العمل بمرويه وترك الحكم
مشهودا لا يجوز أن يكون الترتيب لمعارض ولا المعدل
في شهادة الزنا بان لم يكل نصا بها لأنه لا تتقيا النصاب
ولا في نحو شرب النبيذ من المسائل الاجتهادية المختلفة
فيها كالكاح النعمة لجوار أن يعتقد باخه ذلك **ولا اللبس**
فيمن روى عنه **بتسمية غير مشهورة** له حتى لا يعرف
أذ لا خلل في ذلك **قال ابن السمعاني** إلا أن يكون
بحيث لو مثل عنه لم يبينه فان منيعه حينئذ جرح
له لظهور الكذب فيه واجيب بمنع ذلك فترك الاستثنا
أظهر منه ولا التدليس باعطاء شخص اسم آخر تشبيها
كقولنا أخبرنا أبو عبد الله الحافظ نعتي الذهبي
تشبيها باليهقي في قوله حدثنا أبو عبد الله الحافظ
يعني به الحاكم لظهور التصود ولا التدليس بإيهام
اللقى والرحلة الأول كقول من عاصر الزهري
مثلا ولم يلغنه قال الزهري موها أي موقعا في الوهم
أي الذهبن أنه سمعه والثاني نحو أن يقال حدثنا

وَلَا النَّهْمُ مَوْهَمًا تَجْعَلُونَ وَالْمَرَادُ نَهْمٌ مَضَرٌّ كَانَ يَكُونُ
 بِالْحَيْزَةِ لِأَن ذَلِكُ مِنَ الْمَعَارِضِ لَا كَذِبَ فِيهِ **أَمَّا لَدُنِ**
الْمُتَوَلِّينَ وَهُوَ مَنْ يَدْرَجُ كَلَامَهُ مَعَهَا بِحَيْثُ لَا يَتِمُّ إِنْ
فَجَرَحَ لَا يَقَاعُهُ غَيْرُهُ فِي الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مَسْأَلَةُ الصَّحَابِيِّ** أَيِ الشَّخْصِ
 الَّذِي يُسَمَّى صَحَابِيًّا أَيِ صَاحِبِ النَّبِيِّ **مِنْ أَجْتِمَاعٍ**
حَالُ كَوْنِهِ مَوْهَمًا بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرُوا
 كَانَ أَوْ أُنْشِئَ فَخَرَجَ مِنْ أَجْتِمَاعِهِ كَافِرًا فَلَيْسَ بِصَاحِبٍ
 لَهُ لَعْدُ وَأَنَّهُ وَفَصْلٌ بَيْنَ الْفَعْلِ وَتَعَلُّقِهِ بِالْحَالِ لِتَلَى
 صَاحِبَهَا وَهُوَ ضَمِيرُ أَجْتِمَعَ وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ
 وَغَيْرِهِ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ لَيْسَ شَمْلُ الْأَعْمَى مِنْ أَوَّلِ الصَّحْبَةِ كَابْنِ
 أَمِّ مَكْتُومٍ **وَأَن لَمْ يَرَوْهُ عَنْ شَيْءٍ وَلَمْ يُطْلَعْ بِهِ** أَيِ
 أَجْتِمَاعِهِ بِهِ **تَخْلَافُ التَّابِعِي مَعَ الصَّحَابِيِّ** وَهُوَ صَاحِبُ
 فَلَا يَكْفِي فِي صَدَقِ اسْمُ التَّابِعِيِّ عَلَى الشَّخْصِ أَجْتِمَاعُهُ
 بِالصَّحَابِيِّ مِنْ غَيْرِ اطَّلَالٍ لِلْأَجْتِمَاعِ بِهِ نَظَرًا لِلْعُرْفِ
 فِي الصَّحْبَةِ وَأَن قِيلَ يَكْفِي كَالأَوَّلِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْأَجْتِمَاعَ
 بِالْمَصْطَفَى يُؤَثِّرُ مِنَ النُّورِ الْقَلْبِيِّ أَضْعَافَ مَا يُؤَثِّرُهُ الْأَجْتِمَاعُ

الطويل

الطويل بالصَّحَابِيِّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَخْيَارِ فَالْأَعْرَافُ بِالْجُلْفِ بِمَجْرَدِ
 مَا يَجْتَمِعُ بِالْمَصْطَفَى مَوْهَمًا يَنْطَلِقُ بِالْحَكْمَةِ بِبَرَكَةِ طَلْعَتِهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَقِيلَ يُشْتَرِطُ أَنْ** أَيِ الْمَذْكُورَاتِ
 مِنَ الرِّوَايَةِ وَاطَّلَالَةِ الْأَجْتِمَاعِ فِي صَدَقِ اسْمِ الصَّحَابِيِّ نَظَرًا
 فِي الْاطَّلَالَةِ إِلَى الْعُرْفِ وَفِي الرِّوَايَةِ إِلَى أَنَّهَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ
 مِنْ صَحْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ **وَقِيلَ**
يُشْتَرِطُ أَحَدَهَا فَقَطْ يَعْنِي قَالَ بَعْضُهُمْ يُشْتَرِطُ الْاطَّلَالَةُ
 وَهَذَا مَشْهُورٌ وَبَعْضُهُمْ يُشْتَرِطُ الرِّوَايَةَ وَلَوْ لِحَدِيثٍ
 كَأَحْكَاهُ بَعْضُ الْمَتَاحِرِينَ **وَقِيلَ** يُشْتَرِطُ فِي صَدَقِ اسْمِ
 الصَّحَابِيِّ **الْفَرْقُ** مَعَ النَّبِيِّ **أَوْ سُنَّتُهُ** أَيِ مَضِيِّهَا عَلَى الْأَجْتِمَاعِ
 بِهِ لِأَنَّ لَصَحْبَةَ النَّبِيِّ شُرُفًا عَظِيمًا فَلَا يَبْأَلُ الْإِبَاحَتِ
 طَوِيلٌ يَظْهَرُ فِيهِ الْخُلُقُ الْمَطْبُوعُ عَلَيْهِ الشَّخْصُ كَالْفَرْقِ وَالشَّمْلِ
 عَلَى السَّفَرِ الَّذِي هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ وَالسُّنَّةُ الْمَشْتَمِلَةُ
 عَلَى الْفُضُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا الْمَزَاجُ وَأَعْرَضَ عَلَى التَّعْرِيفِ
 بِأَنَّهُ يَصْدَقُ عَلَى مَنْ مَاتَ مَرْتِدًا كَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ خَطَلٍ وَلَا يَسْمَى
 صَحَابِيًّا بِخِلَافِ مَنْ مَاتَ بَعْدَ رَدِّهِ مَسْلَمًا كَعَبِيدِ اللَّهِ ابْنِ
 أَبِي سَرِيحٍ وَيَجَابُ بِأَنَّهُ كَانَ يُسَمَّى قَبْلَ الرَّدِّ وَيَكْفِي ذَلِكَ فِي مَعْنَى

التعريف اذ لا يشترط فيه الاحتراز عن المناقاة العارضة
ولذلك لم يجتزأ في تعريف المومن عن الرودة العارضة
لبعض فرادة ومن زاد من متأخري المحدثين كالعراقي
في التعريف وما في مومنا للاحتراز عن ذكر ارادة تعريف
من يسمى صحابيا بعد انقراض الصحابة لا مطلقا والا
لزمه ان لا يسمى الشخص صحابيا حال حياته ولا يقول
بذلك احد وان كان ما ارادة ليس من شأن التعريف
ولو ادعى العاصم للمبني صلى الله عليه وسلم العدل
الصحة له قبل وفاقا للقاضي ابي بكر الباقلاني لان
عدالة المتن من الكذب في ذلك وقيل لا يقبل لادعائه
لنفسه زينة موفيهما منهم كالوقال انا عدل **والاكثر**
من العلماء السلف والخلف **على عدالة الصحابة** فلا
يجوز عنهما في رواية ولا شهادة لانهم خير الامة قال
صلى الله عليه وسلم خيرا متى قرني رواه الشيخان ومن
طواله منهم قاذح كسوقه او زكاه عن مقتضاه **وقيل** هم
كغيرهم فيبحث عن العدالة فيهم في الرواية والشهادة
الامن يكون ظاهر العدالة او منطوعها كالشيخين

رضي

رضي الله عنهما **وقيل** هم عدول **الى حين قتل عثمان**
رضي الله عنه ويبحث عن عدالتهم من حيث قتله لوقوع
القتل بينهم من حيثة وفيهم المهيكل عن حوضها
وقيل هم عدول **الامن قاتل عليا** رضي الله عنه فهم
فشاخ لخروجهم على الامام الحق ورد بانهم مجتهدون
في قتالهم لم فلا يأمنون وان اخطأوا بل يوجبون
كاسيا في العقائد **مسئلة المرسى قول غير الصحابة**
تابعيا كان او من بعده **قال** النبي صلى الله عليه وسلم
كذا مسقطا الواسطة بينهم وبين النبي هذا اصطلاح
الاصوليين واما في اصطلاح المحدثين فهو قول التابعي
قال المصنف فان كان القول من تابعي التابعين منقطع
او من بعدهم فعضل اي بفتح الضاد وهو ما سقط
منه راويان فاكثر والمنقطع ما سقط منه راوفاكثر وعرفه
العراقي بما سقط منه واحد غير الصحابة لينفرد عن
العضل والمرسل **واحتج به ابو حنيفة ومالك واحمد**
في أشهر الروايتين عنه **والامدي مطلقا** قالوا لان الاول
لا يسقط الواسطة بينهم وبين النبي الا وهو عدل عنه

والا كان ذلك تليسا قاده حافيه وقوم ان كان المرسل
من ائمة النقل كسعيد بن المسيب والشعبي بخلاف من
لم يكن منهم فقد يظن من ليس بعدل عند لا يسنقه
لظنه **ثم هو على الاحتجاج به اضعف من السند**
اي الذي اتصل سنده فلم يشك منه احد **خلاف القوم**
في قولهم انه اقوى من السند قالوا لان العدل لا يسقط
الامن بخبرهم بعد التبع بخلاف من يذكره فيجمل الامور
على غيره واجيب بمنع ذلك **والصحيح ردة وعليه الاكثر**
منهم الامام الشافعي رضى الله عنه والقاضي ابو بكر
الباقلاني **قال مسلم** في صدر صحيحه **واهل العلم بالاجابة**
للجهل بعد التمسك وان كان صحيحا لا احتمال ان يكون
ممن طرأه قارح **فان كان المرسل لا يروي الا عن عدل**
كان عروف ذلك من عاداته **كابن المسيب** وابي سلمة
ابن عبد الرحمن يرويان عن ابي هريرة **قبل مرسله**
لاننا الحمد ورواه **حينئذ** **سند** حكما لان استناد
العدل كذكره **وان عصفه مرسل كبار التابعين** كقيس
ابن ابي حازم وابي عثمان التمهدي وابي رجاء العطاردي

ضعيف

ضعيف **يرجح** اي صالح للترجيح كقول **محمدي** او فعله
او قوله **الاكثر** من العلماء ليس فيهم محمدي او اسناده من
مرسله او غيره بانه يشتمل على ضعف او ارسال بان يرسله
اخر يروي عن غير شيوخ الاول او قياس معنى او انتشار
له من غير تكثير او عمل اهل العصر على وفقه كان الجوع
من المرسل والمنضم اليه العاصم حجة وفاقا للشافعي
رضي الله عنه **لا مجرد المرسل ولا مجرد النظم** اليه
لضعف كل منهما على انفراد ولا يلزم من ذلك ضعف
الجموع لانه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة
للظن ومن الشائع ضعيفان يغلطان قويا اما مرسل
صغار التابعين كالزهري ونحوه فباق على الروي مع العاصم
لشدة ضعفه **فان تجرد المرسل عن العاصم ولا دليل**
في الباب **سواء** ومدلوله المنع من شيء **فالاظهر الانكشاف**
عن ذلك الشيء **لاجله** احتياطا وقيل لا يجب الانكشاف
لانه ليس بحجة حينئذ **مسئلة الاكثر** من العلماء
منهم الائمة الاربعة على جواز نقل الحديث بالمعنى
للعارف به لولاك الالفاظ ومواقع الكلام بان ياتي بلفظ

بدل آخر ساوله في الراوي منه وفهمه لان المقصود
 المعنى واللفظ آله اما غير العارف فلا يجوز له تغيير
 اللفظ قطعا وسواء في الجواز نسى الراوي اللفظ ام لا **وقال**
الماوردي يجوز ان نسي اللفظ فان لم ينس منه فلا فوات
 الغضاضة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم **وقيل** يجوز
 ان كان **موجب** اي الحديث **علما** اي اعتقادا فان كان
موجب عملا فلا يجوز في بعض الحديث اي داود وغيره
 مقتضى الصلاة الظهور وتحريمها التكبير وتحليلها
 التسليم وحديث الصحيحين حسن من الدواب كلها
 فواسق يقتل في الحل والحرم الغراب والحدأة والفقر
 والغائرة والكلب العقور ويجوز في بعض **وقيل** يجوز بلفظ
مراد في وعليه الخطيب البغدادي بان يوفق بلفظ بدل
 مراد فيه بقاء التركيب وموقع الكلام على حاله بخلاف
 ما اذا لم يوفق بلفظ مراد في بان يغير الكلام فلا يجوز لانه
 قد لا يوفق بالمقصود **ومنع** اي النقل مطلقا **ابن**
سيرين و**تعلب** و**الرازي** من الخفية **وروي** المنع
 عن **ابن عمر** رضي الله عنهما حديثا من التفاوت وان ظن

الناقل

الناقل عدمه فان العلماء كثيرا ما يختلفون في معنى
 الحديث المراد واجيب بان الكلام في المعنى الظاهر
 لا فيما يختلف فيه كما انه ليس الكلام فيما تعبد بالفاظه
 كالادان والشهد والتكبير والتسليم **مسألة**
الصحيح يحتاج بقول الصحابي **قال** النبي صلى الله عليه
 وسلم لانه ظاهر في سماعه منه وقيل لا يحتاج به لاحتمال
 ان يكون بينه وبينه صحابي وقيل لا يحتاج به لاحتمال
 الصحابة او تابعي **وكذا** بقوله **عن** اي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم **على الاصح** لظهور في السماع منه ايضا وان كان
 دون الاول وقيل لا لظهور في الواسطة على ما سبق
وكذا بقوله **سمعت** **امرؤ** **قهي** لظهور في صدق **وامرؤ**
قهي منه وقيل لا لجواز ان يطلقها الراوي على ما ليس
 بامرؤ ولا قهي **تسما** **او امرؤا** **او قهيا** **او واجب** **او حرم**
وكذا **ارخص** بينا الجميع للمفعول **في الاظهر** لظهور
 ان فاعلها النبي وقيل لا لاحتمال ان يكون الامر والظاهر
 بعض الولاة والايام والتحريم والترخيص استنباطا
 من قائله **والاكثر** **يحتاج** **بقوله** ايضا من **التسليم** لظهور

في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا يجوز ارادة سنة
 البلد **فكنا معاشر الناس** نفعل في عهد صلى الله عليه وسلم
 او كان الناس يفعلون في عهد صلى الله عليه وسلم
فكنا نفعل في عهد صلى الله عليه وسلم لظهوره في تقرير
 النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقيل لا يجوز ان لا يعلم
فكان الناس يفعلون فكانوا لا يتطعون في الشئ الثاني
 قاله عائشة لظهور ذلك في جميع الناس الذي هو
 اجماع وقيل لا يجوز ارادة ناس مخصوصين وعطف
 الصور بالغا للاشارة الى ان كل صورة دون ما قبلها
 في الرتبة ومن ذلك استغناء حكاية الخلاف الذي في الاولى
 في غيرها وقد تقدم بيانه **خاتمة مستند**
غير الصحابي في الرواية قراءة الشيخ عليه السلام وحديثنا
 من غير ائلام **فقرآنه عليه** اي على الشيخ **فسماعه**
 بقراءة غيره على الشيخ **فالمناولة مع الاجازة** كاذب دفع
 له الشيخ افضل سماعه وقرعاً متقابلاً به ويقول له اجز
 لك روايته عني **فالاجازة من غير مناولة** **فخاص في خاص**
 خواجزت لك رواية البخاري **فخاص في عام** خواجزت

لك رواية جميع سموعاتي **فعامة في خاص** خواجزت
 لمن عاصرت رواية جميع مروياتي **فلفلان ومن يوجد**
من نسله تبعاله **فالمناولة** من غير اجازة **والاعلاء**
 كان يقول هذا الكتاب من سموعاتي على فلان **فالوصية**
 كان يوصي بكتاب الى غيره عند سفره او موته **فالوجاهة**
 كان يجد حديثاً او كتاباً بخط شيخ معروف **ومنع**
 ابراهيم الحزني وابو الشيخ الاصفهاني والقاضي
 الحسين والماوردي **والاجازة** باقسامها السابقة
ومنع قوم العامة منها دون الخاصة **ومنع القاضي**
 ابو الطيب اجازة من يوجد من نسل زييد وهو
 الصحيح والاجماع على منع اجازة من يوجد مطلقاً
 اي من غير التقييد بنسل فلان وعظم الاقسام بالغاً
 اشارة الى ان كل قسم دون ما يليه في الرتبة ومن ذلك
 مع حكاية الخلاف في الاجازة يستغناء حكاية خلاف
 فيما بعدها وهو صحيح **والفاظ الرواية** اي الفاظ
 التي توثق بها الرواية **من صناعة المحدثين** فليطلبها
 منهم من يريد ها منها على ترتيب ما تقدم امل على

لمن ذكرني رواية مسلم
نعامة في عام خواجزتكم

حدثني قرات عليه قري عليه وانا اسمع اخبرني اجازة ومناولة
 اخبرني اجازة انباني مناولة اخبرني اعلاما اوصى الى وجه
 خطه **الكتاب الثالث في الاجماع من الادلة**
 الشرعية وهو اتفاق مجتهد الامة بعد وفاة نبي
 محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أي أمركاب
 وشرح المصنف هذا الحد بابا عليه معظم مسائل
 الحدود وناهيك بحسن ذلك فقال **فعلم اختصاص**
 أي الاجماع بالمجتهدين بان لا يتجاوزهم الى غيرهم
وهو أي الاختصاص بهم اتفاق أي فلا عبث باتفاق
 غيرهم اتفاقا وهل يعتبر وفاق غيرهم لهم به عليه
 بقوله **واعتبر قوم وفاق العوام** للمجتهدين **مطلقا**
 أي في الشهور والحنفي وقوم في الشهور دون الحنفي
 كدقائق الفقه بمعنى اطلاق ان الامة اجتمعت أي
 ليصح هذا الاطلاق لا بمعنى افتقار الحجة اللازمة
 للاجماع اليهم خلافا للآمدی في قوله بانثاني ويدل
 له التفرقة بين الشهور والحنفي واعتبر آخره **الاصولي**
 في الفروع فيعتبر وفاقه للمجتهدين فيها لتوقف استنباطها

على

على الأصول والصحيح النع لانه عامي بالنسبة اليها **وعلم**
 اختصاص الاجماع بالمسلمين لان الاسلام شرط في الاجتهاد
 الماخوذ في تعريفه **فخرج من تكفروا** بيد عنه فلا عبث
 بوفاقه ولا خلافه **وعلم اختصاصه بالعدول ان كانت**
العدالة ركنا في الاجتهاد وعدمه أي عدم الاختصاص
 بهم ان لم تكن ركنا في الاجتهاد وهو الصحيح كما ياتي
 في بابه فحصل مما ذكر ان في اعتبار وفاق الفاسق قولين
 وزاد عليهما قوله **وثالثها أي الاقوال في الفاسق يعتبر**
 وفاقه **في حق نفسه** دون غيره فيكون اجماع العدول
 حجة عليه ان وافقهم وعلى غيره مطلقا **ورابعها يعتبر**
 وفاقه **ان يأتى ما خذ** في مخالفته بخلاف ما اذا لم
 يبينه اذ ليس عنده ما يمنعه عن ان يقول شيئا غير
 دليل **وعلم انه لا بد من الكل** لان اضافة مجتهد
 الى الامة تفيد العموم وعليه الجمهور فتضرع الفقة
 الواحد **وثانيها أي الاقوال يضر الاثنان** دون
 الواحد **وثالثها تضر الثلاثة** دون الواحد والاثنين
ورابعها يضر بالغ عدد التواتر دون من لم يبلغه

أذا كان غيرهم أكثر منهم **وخامسها** يضر مخالفة من خالف
الساغ الاجتهاد في مذهبه بأن كان للاجتهاد
فيه مجال كقول ابن عباس بعدم القول فإن لم يسغ
كقولهم بجواز ربا الفضل فلا تضر مخالفة **وسادسها**
تضر مخالفة من خالف ولو كان واحدا في **اصول الدين**
لخطره دون غيره من العلوم **وسابعها** لا يكون لا يكون
الاتفاق مع مخالفة البعض **اجماعا** بل يكون **حجة** اعتبارا
للاكثر **وعلم انه** أي الاجماع لا يختص بالصحة لصدق
عقده الامة في عصر غيرهم **وخالف الظاهرية** فقالوا
يختص بهم لكثرة غيرهم كثر لا تنطبق فيبعد اتفاقهم
على شيء **وعلم عدم انعقاد** في حياة النبي صلى الله
عليه وسلم من قوله بعد وفاته وجهه أنه أن وافقهم
فالحجة في قوله والافلا اعتبار بقولهم **ودنه** **وعلم ان التبايع**
المجتهد وقت اتفاق الصحة **معتبر** **لأنه** من مجتهدي
الامة في عصر **فان نشأ بعد** بأن لم يصح التبايع مجتهدي
الابعد اتفاقهم **فعلى الخلاف** أي باعتبار وفاقه لهم
مبنى على الخلاف **في انقراض العصر** ان اشتراط اعتبار والا

وهو الصحيح فلا **وعلم ان اجماع كل من اهل المدينة**
النبوية **واهل البيت** النبوي وهم فاطمة وعلي والحسن
والحسين رضي الله عنهم **والخلفاء الأربعة** أبي بكر
وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم **والشيخين** أبي بكر
وعمر **واهل الحرمين** مكة والمدينة **واهل مصر**
الكوفة والبصرة **غير حجة** لأنه اتفاق بعض مجتهدي
الامة لا كلهم **وان الاجماع المنقول بالاحاد حجة** لصدق
التعريف به **وهو الصحيح في الكل** وقيل ان الاجماع
في الاخرين ليس حجة لان الاجماع قطعي فلا يثبت بخبر
الواحد وقيل انه فيما قبل الاخير من الست حجة اما
في الاولى فلحديث الصحابة **أما المدينة** كالكثير
تتق حجتها وينصع طيبتها **والخطا** حجتا يكون منيا
عن اهلها **واجيب** بصدور منهم بلا شك لا تنافي
عصمتهم فيجعل الحديث على انها في نفسها فاضلة مباركة
واما في الثانية فلم قوله تعالى **انما يريد الله ليذهب عنكم**
الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا **والخطا** رجس فيكون
منفيا عنهم وهم من تقدم لما روي الترمذي عن عمر بن

ابي سلمة انه لما نزلت هذه الآية لف النبي صلى الله
 عليه وسلم عليهم كسا وقال هؤلاء اهل بيتي وخاتمة
 اللهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وروي
 مسلم عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم
 غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن
 ابن علي فادخله ثم جاء الحسين فادخله معه ثم جاء
 فاطمة فادخلها ثم جاء علي فادخله ثم قال انما يريد
 الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا
 واجيب بمنع ان الخطأ رجس والرجس قيل العذاب
 وقيل الاثم وقيل كل مستقذر ومستكر واما في الثالثة
 فلقول صلى الله عليه وسلم عليكم بستي وستة الخلفاء
 الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعصوا عليها
 بالنواجد رواية الترمذي وغيره وصح وقال الخلافة
 من بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملطاى نصيرا خروجه
 ابو حاتم واحمد في المناقب وكانت مدة الاربعة هذه
 المدة الا سنة اشهر مدة الحسن بن علي فقد حدث على
 اتباعهم فينتفى عنهم الخطاء واجيب بمنع استغاثتهم

واما

واما في الخامسة والسادسة فلان اجماع من ذكر فيهما
 اجماع الصحابة لانهم كانوا بالحرمين وانتشروا الى
 المضرين واجيب على نقد وتسليم ذلك بانهم بعض
 المجتهدين في عصرهم على ان فيما ذكر تخصيص
 الدعوى بعصر الصحابة **وعلم انه لا يشترط في الجمهور**
عدد التواتر لصدق مجتهد الامة بما دون ذلك
وخالف امام الحرمين فشرط ذلك نظرا للعادة **وعلم**
انه لو لم يكن في العصر المجتهد واحد لم يجز به
 اذ اقل ما يصدق به اتفاق مجتهد الامة اثنان
ومواى عدم الاحتجاج به المختار لانتفاء اجماع
 عن الواحد وقيل يجز به وان لم يكن اجماعا لا غصار
 الاجتهاد فيه **وعلم ان الغرض من العصر** هو اهل
لا يشترط في انعقاد اجماع لصدق تعريفه مع بقا
 الجمهور ومعاصريهم **وخالف احمد وابن قورق وسليم**
الرازي فشرطوا ان الغرض كلهم اى كل اهل العصر
او غالبهم او علماءهم كلهم او غالبهم **اقوال اعتبار**
الغالب والنادر هل يعتبران ولا يعتبران كما تقدم

أو يعتبر العامي دونه النادر أو العكس كاستنفاذ من جمع
 المسالين فينبأ على الأولين الأول والرابع وعلى الآخرين
 الثاني والثالث واستدلوا على اشتراط الانقراض في الجملة
 بأنه يجوز أن يطرأ بعضهم ما يخالف اجتهاده الأول
 فيرجع عنه جوازاً بل وجوباً وأجيب بمنع جواز الرجوع
 عنه للاجماع عليه **وقيل يشترط الانقراض في الاجماع**
السكوتي لضعفه بخلاف القول وسيأتي **وقيل** يشترط
 الانقراض **أن كان فيه** أي في المجمع عليه **مهلة** بخلاف
 ما لا مهلة فيه كقتل النفس واستباحة الفرج إذا لا
 يصدر إلا بعد إتمام النظر **وقيل** يشترط الانقراض
أن بقي منهم أي من المجمعين **كثير** كعدد التواتر بخلاف
 القليل إذا لا اعتبار به فالمشترط حينئذ انقراض ما عدا
 القليل **وعلم أنه لا يشترط في انقضاء الاجماع نداد**
الزمن عليه لصديق تعريفه مع انتفاء التماهي عليه
 كان ما من المجمعون عقبه بحر وسقف أو غير ذلك **ونظم**
 أي التماهي **امام الحرمين في الاجماع الظني** يستقر
 الرأي عليه كالقطعي وسياتي التمييز بينهما **وعلم أن الاجماع**

الامم

الامم **السابقين** على ائمة محمد صلى الله عليه وسلم **غير**
حجة في ملته حيث اخذت ائمة في التعريف **وهو**
الاصح لاختصاص دليل حجية الاجماع بامته كحديث
 ابن ماجه وغيره ان ائمتي لا تجتمع على ضلالة وقيل
 انه حجة بنا على ان شرعهم شرع لنا وسياتي الكلام
 فيه **وعلم أنه** أي الاجماع **قد يكون عن قياس** لان
 الاجتهاد الماخوذ في تعريفه لا بد له من مستند
 كما سياتي والقياس من جملة **مخلاف مانع جواز ذلك**
 أي الاجماع عن قياس **او مانع وقوعه مطلقاً** **أو في**
القياس الخفي دونه الجلي وسياتي التمييز بينهما والاطلاق
 والتفصيل راجعان الى كل من الجواز والوقوع ووجه
 المنع في الجملة ان القياس لكونه ظنياً في الغلب
 تجوز مخالفته لا ربح منه فلو جاز الاجماع مخالفة
 الاجماع واجيب بأنه إنما تجوز مخالفة القياس إذا لم يجمع
 على ما ثبت به وقد اجمع على تحريم شحم الخنزير قياساً
 على لحمه وعلى اراقة خول الزيت إذا وقعت فيه فارة قياساً
 على السم **وعلم أن اتفاقهم** أي المجتهدين في عصر

على أحد القولين لهم **قبل استقرار الخلاف** بينهم بان قصر
الزمان بين الاختلاف والاتفاق **جائز ولو كان** للاتفاق
من الحادث بعدهم بان ما تواتر ونشأ غيرهم فانه يعلم جواز
ايضا لصديق تعريف الاجماع على كل من هذين الاتفاقين
ووجه الجواز انه يجوز ان يظهر مستند جلي يتبعون
عليه وقد اجتمعت الصحابة على دفة صلى الله عليه وسلم
في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لم يستقر **واما** الاتفاق
بعده أي بعد استقرار الخلاف **منهم** هو قيد للاتفاق
المقدر فنعلم الامام الرازي مطلقا **وجوز الامد**
مطلقا وقيل يجوز الا ان يكون مستندهم في الاختلاف
قاطعا فلا يجوز حذرا من الغا القاطع واحتج المانع بان
استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ
بكل من شق الخلاف باجتهاد او تقليد فيمنع اتفاقهم
بعد على أحد الشقين واجاب المجوز بان تضمن
ما ذكره مشروط بعدم الاتفاق على أحد الشقين
فاذا وجد فلا اتفاق قبله والخلاف مبنى على انه لا يشترط
انقراض العصر فان اشترط جاز الاتفاق مطلقا

قطعا

تطعا وفيما نسب المصنف الى الامام والامد في انقلاب
والواقع ان الامام جوز والامد في منع **واما** الاتفاق
من غيرهم أي من غير المختلفين بعد استقرار الخلاف
بان ما تواتر ونشأ غيرهم **فالاصح** انه **ممنوع ان طالك**
الزمان أي زمان الاختلاف اذ لو انقضى وجبه
في سقوطه لظهر للمختلفين بخلاف ما اذا قصر
فقد لا يظهر لهم ويظهر لغيرهم وقيل يجوز مطلقا الجواز
ظهور سقوط الخلاف لغير المختلفين دونهم مطلقا
وعلم ان التمسك باقل ما قيل حق لانه تمسك بما
أجمع عليهم مع ضمنية ان الاصل عدم وجوب ما زاد
عليه مثاله ان العلماء اختلفوا في دية الذي الواجبة
على قاتله فقبل كدية المسلم وقيل كنصفها وقيل
كثلثها فاختار به الشافعي للاتفاق على وجوبه ونفي
وجوب الزائد عليه بالاصل فان دل دليل على وجوب
الاكثر اخذ به كافي غسقات ولو غلب الطلبي قيل انها ثلاث
وقيل انها سبع ودل حديث الصحيحين على سبع
فأخذ به **اما** الاجماع **السكوتي** بان يقول بعض المجتهدين

حكماً ويسكت الباقون عنه بعد العلم به الى اخر ما ياتي
 في صورته **فتالشما** اي الاقوال فيه انه **حجة لاجماع**
 وثانيها انه حجة واجماع لان سكوت العلماء في مثل
 ذلك يظن منه الموافقة عادة ونفي الثالث استمر
 الاجماع لاختصاص مطلقه عند القطعي اي
 المقطوع فيه بالموافقة بخلاف الثاني كما سياتي واولها
 ليس بحجة ولا اجماع لاحتمال السكوت لغير الموافقة
 كالخوف والتهابة والتردد في المسألة ونسب هذا
 القول للشافعي اخذ من قوله لا ينسب الى ساكت
 قول **ورابعها** انه حجة **بشرط الانقراض** لا من
 ظهور المخالفة بينهم بعده بخلاف ما قبله **وقال ابو**
ابى هريرة انه حجة **ان كان قتيلاً** لا حكماً لان
 القتيلا يثبت فيها عادة فالسكوت عنهما رضى بها
 بخلاف الحكم **وقال ابو اسحاق الروزي عكسه**
 اي انه حجة ان كان حكماً الصمد وبعادة بعد البحث
 مع العلماء واتفاقهم بخلاف القتيلا **وقال قوم** انه حجة
 ان وقع فيما يعنون **استدراكه** كإراقة دم واستباحته

فخرج

فخرج لان ذلك لخطره لا يسكت عنه الاراض به بخلاف
 غيره **وقال قوم** انه حجة ان وقع في **عصر الصحابة**
 لانهم لشدتهم في الدين لا يسكتون عن ما لا يرضون به
 بخلاف غيرهم فقد يسكتون **وقال قوم** انه حجة **ان**
كان الساكنون اقل من الثائليين نظر للاكثر وهو قول
 من قال ان مخالفة الاقل لا تنقض **والصحيح** انه حجة مطلقاً
 وهو ما اتفق عليه القول الثاني والثالث وقال الرافعي
 انه المشهور عند الاصحاب قال وهل هو اجماع فيه وجهان
وفي تسميته اجماعاً خلف الغلظ وهو ما اختلف فيه
 القول الثاني والثالث قيل لا يسمى لاختصاص مطلق
 اسم الاجماع بالقطعي اي المقطوع فيه بالموافقة وقيل
 يسمى لشمول الاسم له وانما يقيده بالسكوت لانقراض المطلق
 الى غيره **وفي كونه اجماعاً حقيقة** تردد **خاتمة ان السكوت**
المجرد عن امانة رضى وسخط مع بلوغ الكل اي كل الجماعة
 الواقعة **ومضى مهلة النظر** عادة عن مسألة اخبرها
 تكليفية قال فيها بعضهم بحكم وعلم به الساكنون وهو
 صورة السكوت هل يغلب ظن الموافقة اي موافقة

السكتين للثلاثين قيل نعم فظن العادة في مثل
 ذلك فيكون اجماعا حقيقة لصدق تعريفه
 عليه وان نفي بعضهم مطلق اسم الاجماع عنه
 وقيل لا فلا يكون اجماعا حقيقة فلا يحتاج به
 ويوحى تصحيح الاول من تصحيح انه حجة لان
 مذكره المذكور هو مذكر ذاك وفي هذا الكلام
 تحقيق لحاصل الاقوال الثلاثة المصدر بها
 المسألة وبيان مذكره وفيما قبله تحريم لما اتفق
 منها وما اختلف وكل ذلك من وظيفة الشرح
 زادة على غيره ولو اضر قوله مع بلوغ الكل وما عطف
 عليه عن قوله تكليفية لسلم من الركائز ولو قال
 هل يظن منه الموافقة يدل ما قاله سلم من التكلف
 في تاويله بان يقال هل يغلب احتمال الموافقة اى
 يجعله غالباً اى لا اجماعاً على مقابله واحترز عن السكون
 المقرر بما روى الرضى فانه اجماع قطعاً او السخط
 فليس باجماع قطعاً وعمماً اذ لم يبلغ المسألة كل الجهات
 اوله يرضى من ملة النظر فيها عادة فلا تكون

من محل الاجماع السكوتى وعمماً اذ لم تكن في محل
 الاجتهاد بان كانت قطعية او لم تكن تكليفية
 نحو عملاً افضل من حذيفة او العكس فالسكوت
 على القول في الاولى بخلاف العلوم فيها وعلى ما قيل
 في الثانية لا يدل على شئ وانما فصل السكوتى بآثار
 عن العطفات بالواو والمخلاف في كونه حجة واجماعاً
 واتبعه بقوله **وكذا الخلاف فيما لم يستلزم ما قيل**
 بان لم يبلغ الكل ولم يعرف فيه مخالفاً قيل انه حجة
 لعدم ظهور خلاف فيه وقال الاكثر ليس حجة لاحتمال
 ان لا يكون غير القائل خاص فيه ولو خاص فيه لقول
 بخلاف قول ذلك القائل وقال الامام الرازى
 ومن تبعه انه حجة فيما تعم به البلوى كنقض الوضوء
 ومسئله لا بد من حوض غير القائل فيه ويكون
 بالموافقة لا تنقضي ظهور المخالفة بخلاف ما لا تعم به
 البلوى فلا يكون حجة فيه ولم يزد المصنف في شروحه
 على هذه الاقوال الثلاثة فيكون مراد هذه الخلاف
 في اصل الحجية من غير رعاية للتفاصيل السابقة

في السكوني **وعلم انه** اي الاجماع **قد يكون في امر**
دينوي كتدبير الجيوش والحروب وامور الرعية **وهي**
 كالصلاة والزكاة **وعفلى لا تتوقف صحة** اي الاجماع
 عليه كحدوث العالم ووحدة الصانع لشمول اي امر
 الماخوذ في تعريفه لذلك اما ما يتوقف صحة الاجماع
 عليه كتبوت الباري والنبوة فلا يحتاج فيه بالاجماع
 والالزام الدور **ولا يشترط فيه** اي في الاجماع
امام معصوم وقال الروافض يشترط ولا يخلو
 الزمان عنه وان لم تغل عينه والحجة في قوله فقط
 وغير تبع له **ولا بد له** اي الاجماع **من مستند**
والا لم يكن لثبته الاجتهاد الماخوذ في تعريفه
معنى وهو الصحيح فان القول في الدين بلا
 مستند خطأ وقيل يجوز ان يحصل من غير مستند
 بان يلزموا الاتفاق على صواب وادعى قائله وقوع
 صور من ذلك كما قال المصنف معتزضا به على الامد
 في قوله الخلاف في الجواز دون الوقوع **مسئلة**
الصحيح امكانه اي الاجماع وقيل انه ممتنع عادة

كالاجماع على كل طعام واحد وقول كلمة واحدة
 في وقت واحد واجيب بان هذا الاجماع لهم عليه
 لاختلاف شهوراتهم ودايعهم بخلاف الحكم الشرعي
 اذ يتجههم عليه الدليل **والصحيح انه** بعد امكانه
حجة في الشرع قال تعالى ومن يشاقق الرسول
 الاية توعده فيما على اتباع غير سبيل المؤمنين فيجب
 اتباع سبيلهم وهو قولهم او فعلهم فيكون حجة وقيل
 ليس بحجة لقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه
 الى الله والرسول اقتصر على الرد الى الكتاب والسنة
 قلنا وقد دل الكتاب على حجته كما تقدم **والصحيح**
انه بعد حجته قطعي فيها حيث **اتفق المفسرون**
 على انه اجماع كان صرح كل من المجعدين بالحكم الذي
 اجمعوا عليه من غير ان يشهد منهم احد لاحالة العادة
 خطأ هم جملة **لاحيث اختلفوا في ذلك كالسكوني**
وباندر في الفقه فهو على القول بانه اجماع مخبر به
 ظني للخلاف فيه **وقال الامام الرازي والاحمد**
انه ظني مطلقا لان المجعدين عن ظن لا يستحيل

خطاؤهم والاجماع عن قطع غير متحقق **وخرقه**
 بالمخالفة **عصرهم** للتوعد عليه حيث توعد على اتباع
 غير سبيل المؤمنين في الآية السابقة **فعلم تحريرهم**
احداث قول الثالث في مسألة اختلف اهل عصر
 فيها على قولين **واحد** التفصيل بين مسالتي
 لم يفصل بينهما اهل عصر **ان خرقاه** اي ان خرق
 الثالث والتفصيل الاجماع بان خالفنا ما اتفق
 عليه اهل العصر بخلاف ما اذا لم يخرقاه **وقيل**
هما خارقان مطلقا اي ابدان الاختلاف
 على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدول
 عنهما وعدم التفصيل بين مسالتي يستلزم
 الاتفاق على امتناعه واجيب بمنع الاستلزام
 فيهما مثال الثالث الخارق ما حكى ابن حزم
 ان الاخ يستقط الجدة وقد اختلف الصحابة
 فيه على قولين قيل يستقط بالجد وقيل يشاركه
 كاخ فاستقاطه بالاخ خارق لما اتفق عليه القول
 من ان له نصيبا ومثال الثالث غير الخارق ما قيل

يجل

يجل متروك التسمية سهوا لاعمدا وعليه ابو حنيفة
 وقيل يجل مطلقا وعليه الشافعي وقيل يحرم مطلقا
 فالخارق بين السهو والعمد موافق لمن يفرق في بعض
 ما قاله ومثال التفصيل الخارق ما لو قيل بتوريث
 العمة دون الخالة او العكس وقد اختلفوا في توريثها
 مع اتفاقهم على ان الحلة فيه او في عدم كونها
 من ذوى الارحام فتوريث احدهما دون الاخر
 خارق للاتفاق ومثال التفصيل غير الخارق ما قيل
 تجب الزكاة في مال الصبي ومن الحلي المباح وعليه
 الشافعي وقد قيل تجب فيهما وقيل لا تجب فيهما
 فالفصل موافق لمن لم يفصل في بعض ما قاله
وعلم من حرمة خرق الاجماع انه يجوز احداث
دليل لحكم اي اظهره **او تاويل** لدليل ليوافق
 غيره **او علة** لحكم غير ما ذكره من الدليل والتاويل
 والعلة لجواز تعدد المذكورات **ان لم يخرق** ما ذكر
 ما ذكره بخلاف ما اذا خرقه ما قالوا لا دليل ولا
 تاويل ولا علة غير ما ذكرناه **وقيل** لا يجوز احداث

ما ذكر مطلقا لانه من غير سبيل المؤمنين المتوعد
على اتباعه في الامة واجيب بان المتوعد عليه
ما خالف سبيلهم لا ما لم يتعرضوا له كما نحن فيه
وعلم من حرمة خرق الاجماع الذي من شأن
الامة بعده ان لا يخرقوه انه يمتنع ارتداد الامة
في عصر **سنة** الخرقه اجماع من قبلهم على وجوب
استمرار الايمان والصدق بصدق بالفعل والقول
كما يصدق الاجماع بهما **وهو** اي امتناع ارتدادهم
سما **الصحيح** الحديث الترمذي وغيره ان الله
لا يجمع امتي على ضلالة وقيل يجوز ارتدادهم
شرعا كما يجوز عقلا وليس في الحديث ما يمنع
من ذلك لا انتفا صدق الامة وقت الارتداد
واجيب بان معنى الحديث انه لا يجمعهم
على ان يوجد منهم ما يضلون به الصادق بالارتداد
لا اتفاقها اي الامة في عصر **على جهل** اي شيء
لم تكلف به بان لم تعلمه كالتفصيل بين عمار وحذيفة
فانه لا يمتنع **على الاصح** لعدم الخطا فيه وقيل

ممتنع

ممتنع والا كان الجهل سبيلا لها فيجب اتباعها فيه
وهو باطل واجيب بمنع انه سبيل لها لان سبيل
الشخص ما يختار من قول او فعل وعدم العلم
بالشيء ليس من ذلك اما اتفاقها على جهل ما كلف
به فمتنع قطعها **وفي انفسا** ما فرقتين في كل
من مسالتين متشابهتين **كل** من الفرقتين **مخطئ**
في مسألة من المسالتين **تدور** للعلماء **شمار**
هل أخطأت نظرا الى مجموع المسالتين فيمتنع
ما ذكر لا انتفا الخطا عنهما بالحديث السابق ولم
يخطأ الا بعضهما نظرا الى كل مسألة على حد
فلا يمتنع وهو الاقرب ووجه الامدق وقال ان
الاكثرين على الاول **وعلم من حرمة خرق الاجماع**
الذي من شأن الامة بعده ان لا يخرقوه **انه الاجماع**
يضاد اجماعا سابقا **خطفا للبصري** اي عبد الله
في تجويزه ذلك قال لانه لا مانع من كون الاول متقى
بوجود الثاني **وعلم انه** اي الاجماع بناء على الصحيح
انه قطعي لا يعارضه دليل لا قطعي ولا ظني

اذ لا تقارض بين قاطعين لاستحالة ذلك ولا
 بين قاطع ومظنون لالغاء المظنون في مقابلة القاطع
 والله يوفقكم الى الاجماع **خبر** لا يدل على انه
 عنه لجواز ان يكون عن غيره ولم ينقل لنا استغنا
 بنقل الاجماع عنه بل ذلك اى كونه عنه هو الظاهر
 ان لم يوجد غير بمعناه اذ لا بد له من مستند كما تقدم
 فان وجد فلا لجواز ان يكون الاجماع عن ذلك الغير
 وبه هنا التقاليد لا ابطاله وعطف هاتين المشيتين
 على ما قبلهما وان لم ينسبنا على حرمة خرق الاجماع
 تسما ولتترك منهما انه وان سلم من ذلك مع الاختصاص
خاتمة جاحد الجمع عليه العلوم
 من الدين بالرواية وهو ما يعرف منه الخواص
 والعوام من غير قبول للتشكيك بالتحقق بالضرورة بان
 كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر
كافرة لان جملة يستلزم تكذيب النبي صلى الله
 عليه وسلم فيه وما اوهمه كلام الامدى وابن الحاجب
 من ان فيه خلافا ليس بمراد لهما **ولذا** الجمع عليه

المشهور

المشهور بين الناس المنصوص عليه محل البيع
 جاحد كما ذكر في الاصح لما تقدم وقيل للجواز ان
 يخفى عليه وفي غير المنصوص من المشهور **نورد**
 قيل يكفر جاحد لشهرته وقيل لا لجواز ان يخفى
 عليه **ولا يكفر جاحد** المجمع عليه **الحق** بان لا
 يعرفه الا الخواص كفساد الحج بالجماع قبل الوفود
ولو كان الحق منصوصا عليه كاستحقاق بنت الابن
 السدس مع بنت الصليب فانه قضى به النبي صلى
 الله عليه وسلم كما رواه البخارى ولا يكفر جاحد
 المجمع عليه من غير الدين كوجود بقعة اذ قطعاً
الكتاب **الرابع في القياس**
 من الادلة الشرعية وهو محل معلوم على معلوم
 من العلم بمعنى التصورى الحاقبة به في حكمه **مساواة**
 مضاف للمفعول اى مساواة الاول الثانى في **علة**
حكمه بان توجد بتمامها في الاول **عند المحاملى**
 وهو المجهول وافق ما في نفس الامر لا بان ظهر
 غلطه فتناول الحد القياس كالمصحيح **وان خص**

المجدود **بالصحيح** أي قصير عليه **حذف** من المجد
الأمير وهو عند الحامل فلا يتناول حينئذ إلا الصحيح
 لأنصراف المساواة المطلقة إلى ما في نفس الأمر
 والفساد قبل ظهور فساد معجول به كالصحيح **وهو**
 أي القياس **حجة في الأمور الدنيوية** كالأدوية
قال الإمام الرازي **اتفاق** السند إليه ليبرائين
 عقديته **وأما غيرها** كالشرعية **فمنعه قوم** فيه
عقلا قالوا لأنه طريق لا يوم من فيه الخطأ والعقل
 مانع من سلوك ذلك قلت بمعنى أنه مرجح لتركه
 لا بمعنى أنه محيل له وكيف يحيله إذا ظن الصواب
 فيه **ومنعه ابن حزم شرعا** قال لأن النصوص
 تستوعب جميع الحوادث بالاسماء اللغوية من غير
 احتياج إلى استنباط وقياس قلنا لا نسلم ذلك
ومنعه داود وغير الجلي منه بخلاف الجلي الصادق
 بقياس الأولى والمساوي كما يعلم مما سياتي واقتصر
 في شرح المختصر على أنه لا ينكر قياس الأولى وهو
 ما يكون ثبوت الحكم فيه في الفرع أولى منه في الأصل

كما سياتي **ومنعه أبو حنيفة في المحذور والكفارات**
والرحض والتقديرات قال لأنها لا يدرك المعنى فيها
 واجب بانه يدرك في بعضها فيجوز فيه القياس قياس
 التباين على السارق في وجوب القطع بجامع اخذ
 مال الغير من حوز خفية وقياس القاتل عمدا
 على القاتل خطا في وجوب الكفارة بجامع القتل
 بغير حق وقياس غير المجد عليه في جواز الاستنجاء
 الذي هو رخصة بجامع الجماد الطاهر القالح
 وأخرج أبو حنيفة ذلك عن القياس بكونه في معنى
 المجد وسماه دلالة النص وهو لا يخرج بذلك عنه
 وقياس نفقة الزوجة على الكفارة في تقديرها
 على الموسر مدبر كما في فدية الحج والعسر مد
 كما في كفارة الوقاع بجامع أن كلامهما مال يجب بالشرع
 ويستقر في الذمة وأصل التفاوت من قوله تعالى
 لينفق ذو سعة من سعته الآية **ومنعه ابن عبدان**
ما لم يضطر إليه بوقوع حادثة لم يوجد نص فيها
 فيجوز القياس فيها للمحااجة إليه بخلاف ما لم يقع

فلا يجوز القياس فيه لانتفاء فائده قلنا فائده العمل
به فيما اذا وقعت تلك المسألة **ومنع قوم في الآيات**
والشروط والموانع قالوا لان القياس فيها يخرجها
عن ان تكون كذلك اذ يكون المعنى المشترك بينهما
وبين القيس عليها هو السبب والشروط والموانع
لا خصوص القيس عليه او القيس واجيب
بان القياس لا يخرجها عما ذكر والمعنى المشترك
فيه كما هو علة لها يكون علة لما ترتب عليها مثاله
في السبب قياس اللواط على الزنا كما مع ايللاج فوج
في فوج محرم شرعا مشتملي طبعاً **ومنع قوم**
في اصول العبادات فنفتوا جواز الصلاة بالايما
القيسة على صلاة القاعد بجامع العجز قالوا لان
الدواعي تتوفر على نقل اصول العبادات وما يتعلق
بها وعدم نقل الصلاة بالايما التي هي من ذلك يدل
على عدم جوازها فلا يثبت جوازها بالقياس
ودفع ذلك بمنعه ظاهر **ومنع قوم القياس الحرجي**
الحاجي الذي تدعو الحاجة الى مقتضاه **اذالم** اي

يرد

يرد نص على وفقه في مقتضاه **كضمان الدرك**
وهو ضمان الثمن للمشتري ان خرج المبيع مستحقا
القياس يقتضي منعه لانه ضمان مالم يحجب وعابه
ابن سريج والاصح صحته لعموم الحاجة اليه لعامة
الغربة وغيرهم لكن بعد قبض الثمن الذي هو
سبب الوجوب حيث يخرج المبيع مستحقا والمثال
غير مطابق فان الحاجة داعية فيه الى خلاف القياس
الا ان يفتر قوله الحاجي بما تدعو الحاجة اليه
او الى خلافه فان المسألة مأخوذة من ابن الوكيل وقد
قال قاعدة القياس الحرجي اذالم يرد من النبي صلى الله
عليه وسلم بيان على وفقه مع عموم الحاجة اليه في زمانه
او عموم الحاجة الى خلافه هل يعمل بذلك القياس
فيه خلاف وذكر له صوراً منها ضمان الدرك وذكره كاتق
وهو مثال للشق الثاني من المسألة ومنها وهو مثال
للاول صلاة الانسان على من مات من المسلمين في مشارق
الارض ومغانمها وعسلاوا وكفنوا في ذلك اليوم القياس
يقتضي جوازها وعليه الرواية لانها صلاة على غائب

والحاجة داعية لذلك لنفع المصالح والمصلح عليهم
ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان لذلك
وجه منع القياس في الشق الأول الاستغناء عنه
بعموم الحاجة وفي الثاني معارضة عموم الحاجة
له والمخبر في الأول قال لا مانع من ضم دليل إلى آخر
وفي الثاني قدم القياس على عموم الحاجة ومنع
أحزونه القياس **في العقلية** قالوا الاستغناء عنها
عنه بالعقل ومن أجاز قال لا مانع من ضم دليل
إلى آخر مثال ذلك قياس البارئ تعالى على خلقه
في أنه يرى بجامع الوجود أنه هو علة الروية ومنعه
أحزونه في النفي الأصلي أي بقاء الشيء على ما كان
قبل ورود الشرع بأن يتنفي الحكم فيه لا تنفاه تركه
بأن لم يجد المجتهد بعد البحث عنه فاذا وجد
شيء يشبه ذلك لأحكم فيه قيل لا يقاس على ذلك
للاستغناء عن القياس بالنفي الأصلي وقيل يقاس
أو لا مانع من ضم دليل إلى آخر **وقدم قياس اللغة**
في مجتها لأن ذكره هناك أنسب من ذكر معظمتهم

له هنا ونبه عليه لئلا يظن أنه أغفله **والصحيح**
أنه القياس **حجة** لعل كثير من الصحابة به متكسروا
شائع مع سكوت الباقيين الذي هو في مثل ذلك
من الأصول العامة وفاق عادة ولقوله تعالى
فاخبروا والاعتبار بقياس لشيء بالشيء **الاف** الأمور
العادية والخلقية أي التي ترجع إلى العادة والخلق
كأكل الحيض أو النفس والجمل والشرع فلا يجوز ثبوتها
بالقياس لأنها لا يدرك المعنى فيها فيرجع فيها
إلى قول الصادق وقيل يجوز لأنه قد يدرك
والاف في كل الأحكام فلا يجوز ثبوتها بالقياس
لأن منها ما لا يدرك معناه كوجوب الدية على العاقلة
وقيل يجوز بمعنى أن كلام الأحكام صالح لأن
يثبت بالقياس بأن يدرك معناه ووجوب الدية
على العاقلة له معنى يدرك وهو أمانة الجاني فيما
هو معذور فيه كما يعان الغارم لا صلاح ذات
البيّن بما يصرف إليه من الزكاة **والا القياس على**
منسوخ فلا يجوز لانتفاء اعتبار الجامع بالشئ

وقيل يجوز لأن القياس مظهر لحكم الفرع الكلي ونسخ
الأصل ليس نسخا للفرع **خلافا للمعنيين** جواز القياس
في المستثنيات المذكورة وقد تقدم توجيهه **وليس**
النص على العلة لحكم ولو في جانب الترك أمرا بالقياس
أي ليس مرابه لا في جانب الفعل نحو أكرم زيدا لعلمه
ولا في جانب الترك نحو أخرج حراما لاسكاره **خلافا**
للبحري أي الحسين في قوله أنه أمر به في الجانبين
أذ لا فائدة لذكر العلة إلا ذلك حتى لو لم يرد التعبد
بالقياس استفيد في هذه الصورة قلنا لا نسلم أنه
لا فائدة إلا ذلك بل الفائدة بيان مذكر الحكم ليكون
أوقع في النفس **وثالثها** وهو قول أبي عبد الله
البحري **التفصيل** أي أنه أمر به في جانب الترك
دون الفعل لأن العلة في الترك المفسدة وإنما
يحصل الغرض من إعدامها بالامتناع عن كل
فرد مما تصدق عليه العلة والعلة في الفعل
المصلحة ويحصل الغرض من حصولها بفرد
قلنا قوله عن كل فرد مما تصدق عليه العلة ممنوع

بل

بل يكفي عن كل فرد مما يصدق عليه المَعْلَى **وإن كان**
أي القياس **ربعة** مقيس عليه ومقيس ومعتنى
مستزاد بينهما وحكم للمقيس عليه يتعدى بواسطة
المشترك إلى المقيس ولما كان يعبر عن الأولين منهما
بالأصل والفرع على خلاف في ذلك ذكره في ضمن
تعليمهما فقال الأول **الأصل وهو محل الحكم المشبه**
به بالرفع صفة المحل أي القيس عليه **وقيل دليل**
أي دليل الحكم وقيل حكمه أي حكم المحل المذكور
وسياق أن الفرع المحل المشبه وقيل حكمه ولا يتأق
فيه قول بأنه دليل الحكم كيف ودليله القياس فالأول
مبنى على الأول والثاني مبنى على الثالث ولعل الثاني
لأنه إذا صح فرع الحكم عن الحكم صح فرع عنه عن
دليله لاستناد الحكم إليه وكل من هذه الأقوال التي
في التسمية لا يخرج مما في اللغة من أن الأصل ما ينبغي
عليه غيره والفرع ما ينبغي على غيره والأول من الأقوال
فيها أقرب كما لا يخفى ويكون حكم الفرع غير حكم
الأصل باعتبار المحل وإن كان عينه بالحقيقة مع فرع

بجاء: إن كان القياس

الاول على الثاني باعتبار ما يدل عليهما وعلم المجتهد
 به لا باعتبار ما في نفس الامر فان الاحكام قد ديمت
 ولا تنزع في القديم **ولا يشترط في الاصل الذي**
يقاس عليه ذلك على جواز القياس عليه بنوعه
او شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه
خلاف الزاعمين بالتشبيه اكر اعم اشتراط الاول
 وهو عثمان البتي وزاعم اشتراط الثاني وهو بشر
 المريسقي فعند الاول لا يقاس في مسائل البيع
 مثلا الا اذا قام دليل على جواز القياس فيه وعند
 الثاني لا يقاس فيما اختلف في وجود العلة فيه بل لا يـ
 بعد الاتفاق على ان حكم الاستقلال من الاتفاق على ان
 عاقبته كن او ما اشترطه مردود بانه لا دليل عليه
الثاني من اركان القياس حكم الاصل ومن شرطه
ثبوته بغير القياس فيل والاجماع اذ لو ثبت بالقياس
 كان القياس الثاني عند اتحاد العلة كقول الاستغناء
 عنه بقياس الفرع فيه على الاصل في الاول وعند
 اختلافها غير منعقد لعدم اشتراك الاصل والفرع

فيه

فيه في علة الحكم مثال الاول قياس الغسل على الصلاة
 في اشتراط النية بجامع العبادة ثم قياس الوضوء على الغسل
 فيما ذكر وهو كقول الاستغناء عنه بقياس الوضوء على الصلاة
 ومثال الثاني قياس الرقيق وهو انسداد محل الجماع
 على حبب الذكر في فسح النكاح بجامع فوات الاستمتاع
 ثم قياس المجذام على الرقيق فيما ذكر وهو غير منقطع
 لان فوات الاستمتاع غير موجود فيه والقول بانه
 لا يشترط حكم الاصل بالاجماع الا ان يعلم مستند
 النص ليس فيه القياس اليه مردود بانه لا دليل عليه
 نعم يحتمل ان يكون الاجماع عن قياس ويدفع بان كون
 حكم الاصل حينئذ من قياس مانع في القياس
 والاصل عدم المانع **وكونه غير متعبد فيه بالقطع**
 كما ذكر الفخري لان ما تعبد فيه بالقطع انما يقاس على
 محله ما يطلب فيه القطع اي اليقين كالعقائد والقياس
 لا يفيد اليقين واعترض بانه يفيد اذا علم حكم الاصل
 وما هو العلة فيه ووجودها في الفرع **وكونه شرعيا**
ان استلحق حكما شرعيا بان كان المطلوب اثباته

ذلك فان لم يستلحقه بان كان المطلوب اثباته ^{بغير} ذلك
 بناء على جواز القياس في العقلية واللغوية فلا يشترط
 ان يكون حكم الاصل شرعياً بمعنى انه يكون غير شرعي
 ولا بد فان غير الشرعي لا يستلحقه الا غير شرعي
 كما ان الشرعي لا يستلحقه الا شرعي ومتا ذكر الامد
 وغير هذا الشرط بناء على امتناع القياس في العقلية
 واللغوية كما هو جوابه زاد المصنف فيه القيد
 المذكور ليشقي على شرطية مع جواز القياس فيهما
 المرجح عنده **وكونه غير فرع اذ لم يظهر للوسط**
 على تقدير كونه فرعاً **فائدة** فان ظهرت جاز كونه
 فرعاً **وقيل** يشترط كونه غير فرع **مطلقاً** والا فالعلة
 في القياس ان اتحدت كان الثاني لغواً واختلفت
 كان الثاني غير منعقد كما تقدم ودفع المصنف
 ذلك بانه قد يظهر للوسط الذي هو الفرع في الاول
 والاصل في الثاني مثلاً فائدة كما يقال التفاح ربوي
 قياساً على الزبيب بجامع الطعم والزبيب ربوي
 قياساً على التمر بجامع الطعم مع الكيل والتمر ربوي

قياساً

قياساً على الأرز بجامع الطعم والكيل مع القوة والأرز
 ربوي قياساً على البر بجامع الطعم والكيل والقوة
 الغالب ثم يستقط الكيل والقوة من الاعتبار بطريقه
 فيثبت ان العلة الطعم وحده وان التفاح ربوي
 كالبر ولو قيسل بتد اعليه بجامع الطعم لم ينسجم
 يمنع عليته فقد ظهر للوسط بالتدريج فائدة وهي
 السلامة من منع عليته الطعم فيما ذكر فتكون تلك
 القياسات صحيحة بخلاف ما لو قيس التفاح
 على السفرجل والسفرجل على البطيخ والبطيخ
 على القثا والقثا على البرفانه لا فائدة للوسط فيها
 لان نسبة ما عدا البر اليه بالطعم دون الكيل والقوة
 نعم اعترض على المصنف بان في قوله هنا مع قوله
 قبل ومن شرطه ثبوته بغير القياس تكراراً واجاب
 بقوله لا يلزم من اشتراط كونه غير فرع اشتراط ثبوته
 بغير القياس لانه قد يثبت بالقياس ولا يكون فرعاً
 للقياس المراد ثبوت الحكم فيه وان كان فرعاً لاصل
 آخر وكذا لا يلزم من كونه غير فرع ان لا يكون

ثابتاً بالقياس لجواز أن يكون ثابتاً بالقياس ولكنه ليس فرعاً
في هذا القياس الذي يروى أثبات الحكم فيه انتهى ولا يخفى
أن هذا الكلام المشتمل على التكرار لا يذبح الاعتراض
وكيف يندفع والمدرك واحد كما تقدم وقد اقتصر
الامام الرازي ومن تبعه على القول أولاً والامدى
ومن تبعه على القول ثانياً اعني كونه غير فرع فجمع المصنف
بينهما من غير تعامل واستدراج بما اجاب به وتبيينه للثاني
بما اذا لم يظهر للوسط فائدة اخذت من كلام الجويني
في السلسلة كما بينه في شرح المختصر لا طائل تحته وعلى
تقدير اعتباره فكان ينبغي حمل اطلاقهم عليه لأن يحكي
بقيل ويخرج فيه بمطلقاً وهم لم يجر جوابه **وأن لا يقول**
عن سنن القياس فما عدل عن سنن أي خرج عن
منها جده لا اعني لا يقاس على محله لتعدد التقديرات
حينئذ كشهادة خزيمة قال صلى الله عليه وسلم
من شهد له خزيمة فحسبه فلا يثبت هذا الحكم لغيره
وان كان أعلى منه رتبة في المعنى المناسب لذلك من
التدين والصدق كالصدق في رضى الله عنه وقصة

شهادة

شهادة خزيمة رواها ابوداود وابن خزيمة وحاصلها
أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعوانه
فجاء البيع وقال هلم شهيداً يشهد على فشهد
عليه خزيمة ابن ثابت أي دون غيره فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم ما حملك على هذا ولم تكن حاضراً معنا
فقال صدقت لئلا أجثت به وعلمت أنك لا تقول إلا
حقاً فقال صلى الله عليه وسلم من شهد لي
خزيمة أو شهد عليه فحسبه هذه اللفظة ابن خزيمة
ولفظ ابن داود فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
شهادته شهادة رجلين وذكر أهل السير أن ذلك
الفرس هو المسمى من خيل النبي صلى الله عليه وسلم
بالمرجيز الحسن مهيكله **وأن لا يكون دليل حكمه**
أي الأصل شاملاً للحكم الفرع للاستخفاف حينئذ
عن القياس بذلك الدليل على أنه ليس جعل بعض
الصور المشهورة أصلاً لبعضها بآولى من العكس
مثاله ما لو استدل على روية البر حديث مسلم الطحاوي
بالطعام مثلاً بمثل ثم فليس عليه الذبح بحاج الطعم

فان الطعام يتناول الذرة كالبرسواء وسياتي في شروط
العلة ان لا يتناول دليلها حكم الفرع بعومه او
خصوصه على المختار تقابله المبنى على جواز
دليلين على مدلول واحد كما سياتي لا يتاتي هنا
كما يفهم من العلالة السابقة في التوجيه واتي
المصنف بالظاهر يدل الضمير الراجع الى حكم
الاصل المحدث عنه في قوله دليل حكمه وفي قوله
وتكون الحكم اي في الاصل **متفقاً عليه** والافتيح
عند منعه الى اثباته فينتقل الى مسألة اخرى
ويستشر الكلام ويفوت المقصود **قيل بين الامة**
حتى لا يتاتي المنع بوجه **والاصح بين الخصمين**
نقط لان البحث لا يعدو وهما **والاصح انه لا يشترط**
مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط **اختلاف الامة**
غير الخصمين في الحكم بل يجوز اتفاقهم فيه كالخصمين
وقيل يشترط اختلافهم فيه ليتاتي للخصم الباحث
منعه فانه لا مذهب له **فان كان الحكم متفقاً عليه**
بينهما ولكن لعليين مختلفين كما في قياس حلي

البالغة

البالغة على حلي الصبيبة في عدم وجوب الزكاة فان
عدمه في الاصل متفق عليه بيننا وبين الحنفية
والعلة فيه عندنا كونه حلياً بما حاو عندهم كونه
مالاً صبيبة **فهو اي القياس** المشتمل على الحكم المذكور
مركب الاصل يسمى بذلك لتركيب الحكم فيه اي بناءه
على العليين بالنظر الى الخصمين **او كان الحكم متفقاً**
عليه بينهما **علة يمنع الخصم وجودها في الاصل**
كما في قياس ان تزوجت فلانة فهي طالق على فلانة
التي اتزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد
التزوج فان عدمه في الاصل متفق عليه بيننا وبين
الحنفية والعلة تعليق الطلاق قبل ملكه والحنفي
يمنع وجودها في الاصل ويقول هو نكاح **تركيب**
الوصف سمي القياس المشتمل على الحكم المذكور
بذلك لتركيب الحكم فيه اي بناءه على الوصف الذي
منع الخصم وجوده في الاصل **ولا يقبلان اي**
القياسان المذكوران لمنع الخصم وجود العلة
في الفرع في الاول وفي الاصل في الثاني **خلافاً**

للمخالفين في قولهم يُقبل لأن نظر الاتفاق الخصمين
 على حكم الأصل ولو سلمنا **إلزام العلة** للمستدل
 أي سلمنا أنها ما ذكره فثبت **المستدل وجودها**
 حيث اختلفنا فيه **أو سلمنا** أي سلم وجودها
الناظر انتهى **الدليل** عليه تسليمه في الثاني
 وقيام الدليل عليه في الأول **فإن لم يتفقا** أي
 الخصمان **على الأصل** من حيث الحكم والعلة
ولكن رام المستدل إثبات حكمه بدليل ثم أثبات
العلة بطريق ثالث فبوله في ذلك لأن إثباته
 بمنزلة اعتراف الخصم به وقيل لا يقبل بل لا بد
 من اتفاقهما على الأصل صونا للكلام عن الانتفاء
والمعجب أنه لا يشترط في القياس **الاتفاق** أي
 الإجماع **على تعليل حكم الأصل** أي على أنه معلل
أو النقص على العلة المستلزم لتعليله لأنه لا دليل
 على اشتراط ذلك بل يكفي إثبات التعليل به لئلا
 وقد تقدم أنه لا يشترط الاتفاق على وجود العلة
 خلافا لمن زعمه وإنما فرق بين المسألتين لمناسبة

المحلين

المحلين **الثالث** من أركان القياس **الفرع وهو المحل**
المشبه بالأصل وقيل كما وقد تقدم أنه لا يتأق
 قول كالأصل بأنه دليل الحكم **ومن شرطه** أي الفرع
وجود تمام العلة التي في الأصل **فيه** من غير زيادة
 أو معها كالاسكار في قياس البعيد على الخبر والأيدي
 في قياس الضرب على التافيف ليتعدى الحكم
 إلى الفرع وعدل كما قال عن قول ابن الحاجب أن
 يساوي في العلة علة الأصل لا يهاجمه أن الزيادة
 تضر **فإن كانت** أي العلة **قطعية** بأن قطع بعلة
 الشيء في الأصل وبوجوده في الفرع كالاسكار
 والأيدي أو كما تقدم **مقتضى** قياسها حتى كان الفرع
 فيه تشاؤمه دليل الأصل فإن كان دليله ظنيا كان
 حكم الفرع كذلك **أو كانت ظنية** بأن ظنه عليه
 الشيء في الأصل وإن قطع بوجوده في الفرع **نقيا**
الأدوية أي فذلك القياس ظني وهو قياس الأدون
كالفتح أي كقياسه **على البرق** في باب الرأب **بجامع**
الطعم فإنه العلة عندنا في الأصل ويحتمل ما قيل

كائنها القوت او الكليل وليس في التقاح الا الطعم فتبوت
 الحكم فيه ادون من ثبوته في البر المشتمل على الاوصاف
 الثلاثة فادونية القياس من حيث الحكم لامن
 حيث العلة اذ لابد من تمامها كما تقدم والاول
 اى القطعي يشمل قياس الاول والمساوى اى يكون
 ثبوت الحكم فيه في الفرع اولى منه في الاصل او مساويا
 كقياس الضرب للوالدين على التافيف لهما وقياس
 احراق مال اليتيم على اكله في التحريم فيهما **وتقبل**
المعارضة فيه اى في الفرع بمقتضى تقيض او
ضد لا خلافا للحكم على المختار وقيل لا تقبل
 والا لا تغلب منصب المناظرة اذ يصير العترض
 مستندا لا وبالعكس وذلك خروج عما قصد
 من معرفة صحة نظر المستند في دليله الى الجهر
 واجيب بان القصد من المعارضة هدم دليل
 المستند لا اثبات مقتضاها المودى الى ما تقدم
 وصورتها في الفرع ان يقول العترض للمستند
 ما ذكرنا من الوصف وان اقتضى ثبوت الحكم في الفرع

فعدى

فعدى وصف آخر يقتضى تقيضه او ضده مثال
 التقيض المسح ركن في الوضوء فيسبغ ثلثيته كالوجه
 فيقول المعارض مسح في الوضوء فلا يسبغ ثلثيته
 مسح الخف ومثال الضد الوتر واظرب عليه النبى
 صلى الله عليه وسلم فيجب كالشاهد فيقول المعارض
 موقت بوقت صلاة من الخمس فيستحب كالجمعة
 واما المعارضة بمقتضى خلاف الحكم فلا تقدر
 قطعا لعدم منافاتها لدليل المستند كما يقال
 اليمين الغموس قول يا ثم قائله فلا يوجب الكفارة
 كشهادة الزور فيقول المعارض قول موكد للباطل
 يظن به حقيته فيوجب التعزير كشهادة الزور
والمختار في دفع المعارضة المذكورة زيادة على دفعها
 بكل ما يعترض به على المستند ابتداء **قبول الترجيح**
 لوصف المستند على وصف المعارض مخرج مما ياتي
 في محله لتعين العمل بالراجح وقيل لا يقبل لان المقيد
 في المعارضة حصول اصل الظن لا مساواة لظن
 الاصل لا تنفك العلم بها واصل الظن لا يندفع بالترجيح

والمختار بنا على قبول الترجيح **انه لا يجب الايمان اليه**
في الدليل ابتداء وقيل يجب لان الدليل لا يتم بدون
دفع المعارض واجيب بانه لا معارض حينئذ
فلا حاجة الى دفعه قبل وجودة وهذه المسألة
ذكرها الامدي ومن تبعه في الاعتراضات وذكرها
هنا انسب لانها تنول الى شرط في الفرع وهو ان لا
يعارض كما عده الامدي هنا وجهه ان الدليل لا يشبه
المدعي الا اذا سلم عن المعارض **ولا يقوم القاطع**
على خلافه اي خلاف الفرع في الحكم **وفاقا** اذا
صحة للقياس في شيء مع قيام الدليل القاطع
على خلافه **ولا يقوم خبر الواحد** على خلافه **عند**
الاكثر فيقدم عند هم على القياس كما تقدم في مبحثه
ويساو الفرع الاصل وحكمه حكم الاصل فيما يقصد
من عين او جنس اي عين العلة او جنسها بالنسبة
الى الاول وعين الحكم او جنسه بالنسبة الى الثاني
مثال المساواة في عين العلة قياس النبيذ على الخمر
في الحرمة بجامع الشدة الطرية فانها موجودة

في النبيذ بعينها نوعا لا شخصا ومثال المساواة
في جنس العلة قياس الطرف على النفس في ثبوت
القصاص بجامع الجنائية فانها جنس لا مثلا فيها ومثال
المساواة في عين الحكم قياس القتل مشفلا على القتل
محدد في ثبوت القصاص فان فيهما واحد والجامع
كون القتل عمدا اعدوا ومثال المساواة في جنس
الحكم قياس بضع الصغيرة على مالها في ثبوت
الولاية للاب والجد بجامع الصغر فان الولاية
جنس لولايتي النكاح والمال **فان خالف** المذكور
ما ذكر اي لم يساوه فيما ذكر **فسد القياس** لانتفاء
العلة عن الفرع في الاول وانتفاء حكم الاصل
عن الفرع في الثاني على ان اشتراط المساواة في العلة
مستغنى عنه بما تقدم من اشتراط وجود تمام
العلة في الفرع ولو فاك هناك من عينها او جنسها
المقصود بالذكور هنا كوفي به مع السلامة من التكرار
ومن الوقوع فيما عدل عنه هناك من لفظ المساواة
وعبارته ابن الحاجب ان يساوي في العلة علة الاصل

فيما يقصد من عين أو جنس وإن يساوى حكمه حكم
 الأصل فيما يقصد من عين أو جنس **وجواب المقترض**
بالمخالفة فيما ذكره **بيان الاتحاد** فيه مثاله أن يفتس
 الشافعي ظهرا والذي على ظهرا المسلم في حرمة وطئ
 المرأة فيقول الحنفى الحرمة في المسلم تنهى بالكفارة
 والكافر ليس من أهل الكفارة إذ لا يمكن الصوم
 منها الفساد نيته فلا تنهى الحرمة في حقه فأختلف
 الحكم فلا يصح القياس فيقول الشافعي يمكنه الصوم
 بأن يسلم ويأتي به ويجمع اعتناقه وأطعمه مع الكفر
 اتفاقا فهو من أهل الكفارة فالحكم متحد والقياس
 صحيح **ولا يكون** الفرع **منصوصا عليه بموافق**
 للقياس للاستغناء حينئذ بالنص عن القياس **خلافا**
لمجوز دليلين مثلا على مدلول واحد في عدم اشتراط
 ما ذكرنا **جوز** ويفيد القياس عند معرفة العلة
ولا يخالف للقياس لتقدم النص على القياس **الالتجيز**
المنظور فإن القياس المخالف صحيح في نفسه ولم
 يعمل به لمعارضة النص **ولا يكون** حكم الفرع

متقدما

٢٢٧
متقدما على حكم الأصل في الظهور لقياس الوضوء
 على التيمم في وجوب النية فإن الوضوء تعبد به
 قبل الهجعة والتيمم إنما تعبد به بعد ههنا إذ لو جاز
 تقدمه للزم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه من غير
 دليل وهو ممتنع لأنه تكليف بما لا يعلم نعم أن ذكر
 ذلك الزام للمخصم جاز كما قال الشافعي للمنفية
 طهارتان أي تغتفران لتساوي الأصل والفرع
 في المعنى **وجوز** أي جوز تقدمه **الامام الرازي**
عند دليل آخر يستند إليه حالة التقدم دفعا
 للحذور المذكور وبناء على جواز دليلين أو أدلة
 على مدلول واحد وإن تأخر بعضها عن بعض
 كمجرات النبي صلى الله عليه وسلم المتأخرة عن
 العجزة المقارنة لا بدأ الدعوة **ولا يشترط** في الفرع
ثبوت حكمه بالنص جملة خلافا لقوم في قولهم
 يشترط ذلك ويطلب بالقياس تفصيله قالوا فلا
 العلم بورد ميراث الجدة جملة لما جاز القياس
 في توريثه مع الاخوة ورد اشتراطهم ذلك بأن العلم

من الصعوبة وغيرهم قاسوا أنت على حرام على الطلاق
والظهار والإيلاء بحسب اختلافهم فيه ولم يوجد فيه
نص لأجله ولا تفصيلا ولا يشترط في الفرع **انتفاء**
نقل وإجماع يوافق في حكمه أي لا يشترط انتفاء
واحد منهما بل يجوز القياس مع موافقتهما أو أحدهما
له **خلاف الغزالي والأمدى** في اشتراطهما انتفاهما
مع تجوزهما دليلين على مدلول واحد نظرا إلى أن
الحاجة إلى القياس إنما تدعو عند فقد النص
والإجماع وإن لم تقع مسألته بعد خلاف قول ابن
عبدان السابق واجيب بأن أدلة القياس مطلقة
عن اشتراط ذلك نعم في نفي المصنف اشتراط انتفاء
النص مخالفة لقوله أولا ولا يكون منصوبا **الرابع**
من أركان القياس **العلة** وفي معناها حيثما اطلقت
على شيء في كلام أئمة الشرع أقوال ينبغي عليها
مسائل تأتي **قال أهل الحق** هي **المعروف للحكم**
فمعنى كون الأسكار علة أنه معترف أي علامة على حرمة
المسكر كالحجر والنييد **وحكم الأصل** على هذا

ثابت



ثابت **بهما الأصل والنص خلافا للحنفية** في قولهم بالنص
لأنه الغيد للحكم قلنا لم يغده بقيد كون محله أصلا
يقاس عليه والكلام في ذلك والغيد له العلة أذ هي
منشأ التعدية المحققة للقياس **وقيل العلة الوتر**
بذاته في الحكم بناء على أنه يتبع المصلحة أو الفسدة
وهو قول المعتزلة **وقال الغزالي** هي الوتر فيه
بأذن الله أي يجعله لا بالذات **وقال الأمدى**
هي **الباعث** عليه وقال إنه مراد الشافعية في قولهم
حكم الأصل ثابت **بهما** أي أنها باعث عليه وإن مراد
الحنفية أن النص معترف له وإن كلاً لا يخالف الآخر
في مراده وتبعه ابن الحاجب في ذلك قال المصنف
ونحن معاشرة الشافعية إنما نفسر العلة بالمعروف
ولا نفسرها بالباعث أبداً ونشهد التكبير على من
يفسرها بذلك لأن الرب تعالى لا يبعثه شيء على شيء
ومن عبر من انقها عنها بالباعث أراد أنها باعثة
للمكلف على الامتناع نبيه عليه إلى رحمة الله تعالى
ومسألة بيان **وقد تكون العلة دافعة للحكم أو رافعة**

قلنا

له **أوقالة الامرين** أي الدفع والرفع مثال الاول
 العلة فانها تدفع حل النكاح من غير الزوج ولا ترفعه
 كما لو كانت عن شبهة ومثال الثاني الطلاق فانه يرفع
 حل الاستمتاع ولا يرفع مجواز النكاح بعده ومثال
 الثالث الرضاع فانه يدفع حل النكاح ويرفعه اذا
 طرأ عليه وتكون العلة **وصفا حقيقيا** وهو ما يتفقد
 في نفسه من غير توقف على عرف او غيره **ظاهرا**
منضبطا كالطعم في باب الربا **او وصفا عرفيا**
مطردا لا يختلف باختلاف الاوقات كالشرف والخسة
 في الكفاة **وكذا** تكون **في الاصح** وصفا لغويا كتعليق
 حرمة النبيذ بانه يسمى حراما كالمشترك من ما العنب
 بناء على ثبوت اللغة بالقياس ومقابل الاصح يقول
 لا يعلل الحكم الشرعي بالامر اللغوي **او حكما شرعيا**
 سوا كان العلول حكما شرعيا ايضا كتعليق جواز
 رهن المشاع بجواز بيعه ام كان امرا حقيقيا كتعليق
 حياة الشجر بحرمة بالطلاق وحله بالنكاح كما به
 وقيل لا تكون حكما لان شأن الحكم ان يكون معلولا

لاعلة

لاعلة ورد بان العلة بمعنى العرف ولا يمنع ان يعرف
 حكم حكما او غيره **وثالثها** تكون حكما شرعيا **ان كان**
العلول حقيقيا هذا مقتضى سياق المصنف وفيه
 سهو وصوابه ان تزداد لفظة لا بعد قوله وثالثها وذلك
 ان في تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي خلافا وعلى الجواز
 الراجح هل يجوز تعليل الامر الحقيقي بالحكم الشرعي قال
 في المحصول الحق الجواز بمقابلته المانع من ذلك مع تجوز
 تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي هو التفصيل في المسألة
او وصفا مركبا وقيل لا لان التعليل بالمركب بالمركب يودي
 الى محال فانه بانتفا جز منه تنافي عليه فبانتفا آخر يلزم
 تحصيل المحاصل لان انتفا الجز علة لعدم العلية قلنا
 لا نسلم انه علة وانما هو عدم شرط فان كل جز شرط للعلية
 ولو سلم انه علة فحيث لم يسبقه غيره أي انتفا جزء آخر
 كما في نواقض الوضوء ومن التعليل بالمركب تعليل وجوب
 القصاص بالقتل العمد العمد وان لم يكن غير ولد قال
 المصنف وهو كثير وما ارى للمانع منه مخلصا الا ان يتعلق
 بوصف منه ويجعل الباقي مشروطا فيه ويؤكد الخلاف

حينئذ الى اللفظ **وثالثها** يجوز لكن **لا يزيد على خمس**
 من الاجزاء حكاه الشيخ ابواسحاق الشيرازي كما لا ورده
 عن بعضهم في شرح التلمع وحكاية عن حكاية الامام
 في الحصول بلفظ سبعة وكانها تصحفت في نسخة
 كما قال المصنف قال اي الامام ولا اعرف لهذا المحصر
 حجة وقد يقال حجة الاستقراء من قائله وثانيه
 العدد عند حذف العدود المذكور كما هنا جاز
 عدل اليه المصنف عن الاصل اختصارا ومن شروط
اللاحاق بها اي بسبب العلة **اشتمالها على حكمة**
تبعث المكلف على الامتثال وتصلح شاهدا لاناطة
الحكم بالعلة لحفظ النفوس فانه حكمة ترتب وجوب
 القصاص على علمته من القتل العمدا الى آخره فان علم
 انه اذا قتل اقتضى منه انكف عن القتل وقد يغدو عليه
 توطيئا لنفسه على تلفها وهذه الحكمة تبعث المكلف من
 القاتل وفي الامر على امتثال الامر الذي هو ايجاب القصاص
 بان يمكن كل منها وارث القتل من الاقتصاص وتصلح شاهدا
 لاناطة وجوب القصاص بعلمته فيلحق حينئذ القتل

بمقتل

بمقتل بالقتل محدود في وجوب القصاص لاشتمالها
 في العلة المشتملة على الحكمة المذكورة وقوله تبعث على
 الامتثال اي حيث يطلع عليها وسياتي انه يجوز
 التعليل بما لا يطلع على حكمته **ومن ثم** اي من هنا
 وهو اشتراط اشتمال العلة على الحكمة المذكورة اي
 من اجل ذلك **كان مانعا وصفا وجوديا يوجب**
بحكمته كالدين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة
 على المدين فانه وصف وجودي يوجب الحكمة العلة لوجوب
 الزكاة المعلق بمالك النصاب وهي الاستغناء بملكه فان
 المدين ليس مستغنيا بملكه لاحتياجه الى وفاد ينشأ
 ولا يضر خلو المثال عن اللاحاق الذي الكلام فيه ومن
 شروط اللاحاق بها **ان تكون** وصفا ضابطا للحكمة
 كالسفر في جواز القصر مثلا لانفس الحكمة كالمشفقة
 في السفر لعدم انبساطها وقيل يجوز كونها نفس
الحكمة لانها المشروع لها الحكم وقيل يجوز ان تضبط
 لانقضاء الحدود ومن شروط اللاحاق بها **ان لا تكون**
عدما في الثبوت وفاقا للامام الرازي وخلافه للامام

هذا انقلب على المصنف سهوا وصوابه ما قال في شرح
المختصر وفاق للآمدى وخلافا للامام الرازي اى في
تجويزه تعليل الثبوتى بالعدمى لصحة ان يقال ضربا
فلا عيب له لعدم امتثاله امره واجيب بمنع صحة
التعليل بذلك وانما يصح بالكف عن الامتنال وهو
امر ثبوتى والخلاف فى العدم المضاف كما يوضحه من الدليل
وجوابه لكن الامدى انما منع العدم الحضائى المطلق
واجاز المضاف الصادق بالوجودى كالامام والاكثر
ويجوز الخلاف فيما جزؤه عدمى لانه عدمى ويجوز
وفاقا لتعليل العدمى بمثله او بالثبوتى كتعليل عدم
صحة التصرف بعدم العقل او بالاسراف كما يجوز قطعاً
تعليل الوجودى بمثله كتعليل حرمة الخمر بالانكسار
ومن امثلة تعليل الثبوتى بالعدمى ما يقال يجب
قتل المرتد لعدم اسلامه وان صح ان يقال لكفره كما يصح
ان يعبر عن عدم العقل بالجنون لان المعنى الواحد
قد يعبر عنه بعبارتين منفيتين ومثبتة ولا مشاحة
فى التفسير **والاضافى** كما لا يبو **عدمى** كما هو قول

المتطمين

المتطمين وسيأتى تصحيحه فى اواخر الكتاب فى جواز
تعليل الثبوتى به الخلاف كذا قال الامام الرازي والامام
لكن تقدم فى مبحث المانع التمثيل للوجودى بالابوة
وهو صحيح عند الفقهاء نظرا الى انها ليست عدم
شئ ومرجع القياس اليهم فلا يناسبهم ان يقال فيه
والاضافى عدمى **ويجوز التعليل بما لا يطلع على حكمته**
كما فى تعليل الرقوبات بالطعم او غيره ويفهم من ذلك
انه لا تخلو علة عن حكمته لكن فى الجملة لقوله **فان قطع**
بانتفاء ما فى صورته فقال الغزالي وصاحبه محمد
ابن يحيى ثبت الحكم فيها للمظنة وقال الجدلبيون
لا يثبت اذ لا يميز بالمظنة عند تحقق المسنة مثاله
من مسكنه على البحر ونزل منه فى سفينة قطعت
به مسافة القصر فى لحظة من غير مشقة يجوز له القصر
فى سفرة هذا **والعلة القاصرة** وهى التى لا تتعدى
محل النص **منعها قوم** عن ان يعطى بها مطلقا **والمنفية**
منعها **ان لم تكن ثابتة بنصل واجماع** قالوا جميعا
لعدم فائدهما وحكاية القاضى ابى بكر الباقلانى

الاتفاق على جواز الثابتة بالنص معترضة بحكاية
القاضي عبد الوهاب الخلاف فيه كما اشار الى ذلك
المصنف بحكاية الخلاف **والصحيح جوازها مطلقا**
وقائدهما معرفة المناسبة بين الحكم ومحلها فيكون
أدق للقبول **ومنع الاحتاق** محل معلولها حيث
يشتمل على وصف متعدد لمعارضتها ما لم تثبت
استقلاله بالعلية **ولقوية النص** الدال على معلولها
بان يكون ظاهرا **قال الشيخ الامام** والد المصنف
وزيادة الاجر عند قصد الامتناع لاجلها
لزيادة النشاط فيه حينئذ بقوة الادعاء لقبول
معلولها ومن صورها ما ضبطه بقوله **ولا تؤذي**
اي للعلة عند كونها محل الحكم **وجزئته الخاص**
بان لا يوجد في غير **او وصفه اللازم** بان لا يتصف
به غير الاستحالة التعدد حينئذ مثال الاول تعليل
حرمة الربا في الذهب بكونه ذهباً وفي الفضة كذلك
ومثال الثاني تعليل تفضيل لوضوء في الخارج من السيلين
بالخروج منهما ومثال الثالث تعليل حرمة الربا في النقدين

بكونها

بكونها قيم الاشياء وخروج بالخاص واللازم غيرها
فلا يتنقح التعدد عنه كتعليل الحنفية التقض فيما
ذكره خروج النجس من البدن الشامل لما ينقض عندهم
من القصد ونحوه كتعليل ربونية الربا بالطعم **ويصح**
التعليل بجواز الاسم اللقب كتعليل الشافعي رضي
الله عنه نجاسة بول ما يוכל لحمه بانه بول كبول الاذي
وفاقا لابي اسحاق الشيرازي وخلاف الامام الرازي
في نفيه ذلك حاكيا فيه الاتفاق موحيا له باننا نعلم
بالضرورة انه لا اشر في حرمة الخمر لسميته خمر بخلاف
مسماه من كونه مخمرا للعقل فهو تعليل بالوصف
اما المشتق الماخوذ من الفعل كالسارق والقاتل
نوافق صحة التعليل به **واما نحو الابيض** الماخوذ من
الصفة كالبياض **فشبه صورتي** وسياتي الخلاف فيه **وجوز**
الجمهور التعليل للحكم الواحد بعلمتين فاكثر مطلقا
لان العلة الشرعية علامات ولا مانع من اجتماع علامات
على شيء واحد **وادعوا وقوعه** كما في الشمس والمساء والبول
المانع كل منهما من الصلاة مثلا **وجوز ابن قورك والامام**

الرازي في العلة المنصوصة دون المستنبطة لان
 الاوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلية يكون
 ان يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استقلال
 كل منها بخلاف ما ينص على استقلاله بالعلية واجيب
 بانه يتعين الاستقلال بالاستنباط ايضا وحكي
 ابن الحاجب عكس هذا ايضا اي الجواز في المستنبطة
 دون المنصوصة لان المنصوصة قطعية فلو توفرت
 لزوم الحال الا في بخلاف المستنبطة لجواز ان تكون
 العلة فيها عند الشارع مجموع الاوصاف واسقط
 المصنف هذا القول لقوله لم اراه لغيره **ومنه**
امام الحرمين شرعا مطلقا مع تجويزه عقلا قال
 لانه لو جاز شرعا لوقع ولو نادرا لكنه لم يقع واجيب
 على تقدير تسليم اللزوم بمنع عدم الوقوع واشتد
 بما تقدم من اسباب الحدث والامام يجعل الحكم فيها
 منوذا اي الحكم المستند الى واحد منها غير المستند
 الى آخر وان اتفقانوعا **وقيل بجواز التعاقب** دون
 المعية للزوم الحال الا في لها بخلاف التعاقب لان الذي

يوجد

يوجد فيه بالثانية مثلا مثل الاول لاعينه **والصحيح**
القطع بامتناعه عقلا مطلقا للزوم الحال من
وقوعه كجمع التقيضين فان الشئ باستناده الى
 كل واحدة من علتين يستغنى عن الاخرى فيلزم ان يكون
 مستغنيا عن كل منهما وغير مستغن عنه وذلك جمع
 بين التقيضين ويلزم ايضا تحصيل الحاصل في التعاقب
 حيث يوجد بالثانية مثلا نفس الموجود بالاول ومنهم
 من قصر الحال الاول على المعية واجيب من جهة
 الجمهور بان الحال المذكورة لما يلزم في العلة العقلية
 المفيدة لوجود العلول فاما الشرعية التي هي محركات
 مفيدة للمعلم به فلا وعلى المنع حيث قيل به فما يذكره
 المجيز من التعدد اما ان يقال فيه العلة مجموع الامرين
 مثلا او احدهما لا بعينه كما قيل بذلك او يقال فيه بتعدد
 الحكم كما تقدم عن امام الحرمين وما الى المصنف
والمختار وقوع حكيم بعلة اثباتا كالسرقة للقطع
والغرم حيث يتلف المسروق اي لوجوبهما ونفيا كالحيف
 للصوم والصلاة وفيهما كالطواف وقرأة القرآن او غيرها

وقيل يمتنع تعليل حكيم بعلة بناء على اشتراط المناسبة
فيها لان مناسبتها الحكم تحصل يحصل المقصود منها
بترتيب الحكم عليهما فلونا سبت اخرونم تحصيل الحاصل
واجيب بمنع ذلك وسنده جواز تعدد المقصود كما في
السرقه المرتب عليها القطع زجرا عنها والغرم جبرا
لما تلف من المال **ولما اشبهها** يجوز تعليل حكيم بعلة
ان لم يتضاد بخلاف ما اذا تضاد كالتأييد لصحة
البيع وبطلان الاجازة لان الشئ الواحد لا يناسب
المتضادين **ومنها** اي من شروط الاحاق بالعلة **ان لا**
يكون ثبوتها متاخرا عن ثبوت حكم الاصل سواء افسر
بالباعث ام المعرف لان الباعث على الشئ او المعرف له
لا يتاخر عنه **خلاف القوم** في تجويزهم تاخر ثبوتها
بناء على تفسيرها بالمعرف كما يقال عرق الكلب نجس
كلابا لانه مستفاد وفان استفاد امره انما يثبت بعد
ثبوت نجاسته **ومنها ان لا تقوم على الاصل الذي**
استنبطت منه بالابطال لانه منشاها فابطالها له
ابطال لها لتعليل الحنفية وجوب الشاة في الزكاة بدفع

حاجة

حاجة التقيير فانه يجوز لاحراج قيمة الشاة منفض
الى عدم وجوبها على التعيين بالتخيير بينها وبين
قيمتها **وفي عودها** على الاصل **بالتحصيل**
لا التعيين قولان قيل يجوز فلا يشترط عدمه وقيل
لا يشترط مثاله تعليل الحكم في اية اولامستم الشاة
بان اللبس مظنة الاستمتاع فانه يخرج من النساء
المحارم فلا يقتض لمسهن الوضوء كما هو اظهر قولي
الشافعي والثاني يقتض عملا بالعموم وتعليل
الحكم في حديث ابي داود وغيره انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان بانه بيع الربوي
باصله فانه يقتضى جواز البيع بغير الجنس من
ما كوك وغيره كما هو احدى قولي الشافعي لكنه اظهرها
المنع نظرا للعموم واختلاف الترجيح في الفروع
اطلق المصنف القولين وقوله لا التعيين اي فانه
يجوز العود به قولاً واحداً لتعليل الحكم في حديث
الصحيحين لا يحكم احديين اثنين وهو غضبان
بتشويش الفكر فانه يشمل غير الغضب ايضا **ومن**

شروط الاحاق بالعلة **ان لا تكون المستنبطة منها**
معارضة بمعارض منافي لمقتضاها **وجود في**
الاصل اذ لا عمل لها مع وجوده الا بمرجح قال
المصنف مثاله قول الحق في نفي التبييت في صوم
رمضان صوم عين فيتأدى بالنية قبل الزوال
كالنفل فيعارضه الشافعي فيقول صوم فرض فيجوز
فيه ولا يبنى على السهولة انتهى وهو مثال للمعارض
في الجملة وليس منافيا ولا موجودا في **الاصل قيل ولا**
في الفرع اي ويشترط ان لا تكون معارضة بمنافي حجة
في الفرع ايضا لان المقصود من ثبوتها ثبوت الحكم
في الفرع ووجود المنافي فيه المستند الى قياس
اخر لا يثبت قال المصنف مثاله قولنا في مسح الرأس
ركن في الوضوء فيسن تشييته كفصل الوجه فيعارض
الخصم فيقول مسح فلا يسن تشييته كالمسح على
الخفيه انتهى وهو مثال للمعارض في الجملة وليس
منافيا وانما ضعفوا هذا الشرط وان لم يثبت الحكم
في الفرع عند انتفاؤه لان الظلام في شروط العلة

وهذا

وهذا اشترط لثبوت الحكم في الفرع كما تقدم اخذ
من قوله وتقبل المعارضة فيه الى اخره ولا يفتح
في صحة العلة في نفسها وانما قيد المعارض بالمنافي
لانه قد لا ينافي كما سيأتي فلا يشترط انتفاؤه ويجوز
ان يكون هو علة ايغنا بنا على جواز التغليل بعلمين
ومن شروط الاحاق بالعلة ان لا تخالف نصا
او اجماعا لانها مقدمة مان على القياس مثال مخالفة
النص قول الحق المرأة مأكلة لبضعها فيصنع نكاحها
بغير اذن ولها قيا ساعا على بيع سلعتها فانه مخالف
لحديث ابي داود وغيره انما المرأة تكلمت نفسها
بغير اذن ولها فنكاحها باطل ومثال مخالفة
الاجماع قياس صلاة المسافر على صومه في عدم
الوجوب بجامع السفر المشق فانه مخالف للاجماع
على وجوب ادائها عليه **وان لا تتضمن زيادة**
عليه اي على النص **ان نافي الزيادة مقتضاها**
بان يدل النص على علية وصف ويزيد الاستنباط
قيد افيه منافيا للنص فلا يعمل بالاستنباط لان

النص مقدم عليه **وفاقا للامم** في هذا الشرط بغير
 وغير اطلقه عن هذا القيد قال المصنف كالمندى
 وانما يتجه بنا على ان الزيادة على النص نسخ وهو
 قول الحنفية كما تقدم ومن شروط الحاق بالعلة
ان تتعين خلافا لمن اتى بعلية بهم من امرين
 مثلا **مسترك** بين القيس والقيس عليه لان العلة
 منشأ التعدية الحقيقة للقياس لدى هو الدليل
 ومن شأن الدليل ان يكون معين فكذا انشا الحقيق
 له والمخالف يقول البهم المشترك يحصل المقصود
ومن شروط الحاق بالعلة ان لا تكون وصفا
مقدرا وفاقا للامام الرازي قال لا يجوز التعليل به
 خلافا لبعض الفقهاء مثال قولهم **الملك معني**
 مقدر شرعي في الحل اثره اطلاق التصرفات انتهى
 وكان ينافي في كونه الملك مقدرا ويجعله محققا
 شرعيا ويرجع كلامه الى انه لا مقدر يعكس به كافيهم
 عنه التبريزي فينتفي الحاق به كما قصده المصنف
ومن شروط الحاق ان لا يتناول دليلها حكم الفرع

بعمومه

بعمومه او خصوصه **على المختار** للاستغناء حينئذ
 عن القياس بذلك الدليل مثال في العموم حديث
 مسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل فانه دال على علية
 الطعام فلا حاجة في اثبات روية التفاح مثلا الى قياسه
 على البرجماع الطعام للاستغناء عنه بعموم الحديث
 ومثاله في الخصوص حديث من قاء او رعاء فليتوضأ
 فانه دال على علية الخارج النجس في نقض الوضوء
 فلا حاجة للحنفى الى قياس القيء او الرعاء على الخارج
 من السبيلين في نقض الوضوء بجامع الخارج النجس
 للاستغناء عنه بخصوص الحديث والمخالف يقول
 الاستغناء عن القياس بالنص لا يوجب الغاء لجواز
 دليلين على مدلول والحديث رواه ابن ماجه وغيره
 وهو ضعيف **والصحيح** انه لا يشترط في العلة
 المستنبطة **القطع بحكم الاصل** بان يكون دليله قطعا
 من كتاب او سنة متواترة **ولا انتفاضا لصفة مذهب**
الصحابي اي مخالفتها له **والقطع بوجودها في الفرع**
 بل يكفي الظن بذلك وبحكم الاصل لانه غاية الاجتهاد

فيما يتصدد به العمل والمخالف كانه يقول الظن يضاعف
 بكثرة المقدمات فربما يضمحل فلا يكفي وأما من ذهب
 الصحابي فليس بحجة وعلى تقدير رجحانته فمذهب
 الذي خالفته العلة المستنبطة من النص في الاصل
 بان علة هو غيرها يجوز ان يستند فيه الى دليل
 اخر والختم يقول الظاهر استنادا الى النص المذكور
اما انتفاء المعارض للعلّة بالمعنى الاقرب فبني
على التعليل بعلة ان قلنا يجوز وهو رأي
 الجمهور كما تقدم فلا يشترط انتفاؤه ولا يشترط
والمعارض هنا بخلافه فيما تقدم حيث وصف
 بالمنا في وصف صالح للعلية كصلاحية المعارض
 بفتح الراء وان لم يكن مثله من كل وجه غير
 مناف له بالنسبة الى الاصل **ولكن يول** الانسداد
 الى الاختلاف بين المتناظرين في الفرع كالطعم
 مع الكيل في البر فكل منهما صالح لعلية الربا فيه
لا ينافي الاخر بالنسبة اليه **ويول** الامر الى الاختلاف
 بين المتناظرين في التفاح مثلا فعندنا هو ربوي

كالبر

كالبر بعلّة الطعم وعند الخصم المعارض بان العلة
 الكيل ليس ربوي لا تتفا الكيل فيه وكل منها يحتاج
 في ثبوت مدعاه من احد الوصفين الى ترجيحه
 على الاخر **ولا يلزم المعارض في الوصف الذي**
 عارض به اي بانه انتفاء **عن الفرع مطلقا**
 لحصول مقصوده من هدم ما جعله المستدل
 العلة بمجور المعارضه وقيل يلزمه ذلك مطلقا
 ليعيد انتفاء الحكم عن الفرع الذي هو المقصود
وثالثها يلزمه ذلك **ان صرح بالفرق** بين الاصل
 والفرع في الحكم فتالي مثلا لا ريب في التفاح بخلاف
 البر وعارضه علية الطعم فيه لانه يتصريح بالفرق
 التزمه وان لم يلزمه ابتداء بخلاف ما اذا لم يصح
 به **ولا** يلزمه ايضا **ابدا اصل** يشهد لما عارض
 به بالاعتبار **على الاختار** وقيل يلزمه ذلك حتى
 تقبل معارضته كان يقول العلة في البر الطعم دون
 القوة بدليل الملح والتفاح مثلا ربوي ورو هذا
 القول بان مجور المعارضه بالوصف الصالح للعلية

كاف في حصول المقصود من الهدم **والمستدل الدفع**
 أي دفع المعارضة بأوجه **بالمنع** أي منع وجود
 الوصف المعارض به في الأصل كأن يقول في دفع
 معارضة القوت بالكيل في شيء كالجوز لا نسلم أنه
 مكيل لأن العبرة بعادة زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم وكان إذا ذاك موزونا أو معدودا **والفلاح**
 في عليته الوصف المعارض به ببيان خفاؤه أو عدم
 انضباطه **وبالمطالبة** للمعارض **بالتأثير أو الشبهة**
 لما عارض به **أن لم يكن** دليل المستدل على العلية
سببا بأن كان مناسبا أو شبهها لتحصل معارضة
 الشيء مثله بخلاف السبب فجرد الاحتمال قادم فيه
 وإعادة المصنف البالد دفع إيهام عود الشرط إلى ما
 ما قبل مدحوليها معه ومن أمثلته أن يقال لمن
 عارض القوت بالكيل لم قلت أن الكيل موثر **وببيان**
استقلال ما عدا أي ما عدا الوصف المعارض
 به **في صورة ولو كان** البيان بظاهر عام كما يكون
 بالاجماع إذا لم يتعرض أي المستدل للتعميم

كان

كان يبين استقلال الطعم المعارض بالكيل في صورة
 بحديث مسلم الطعام بالطعام مثلا مثل والمستقل
 مقدم على غيره فان تعرض للتعميم فقال فثبتت
 ربوية كل مطعوم خرج عما حرم فيه من القياس
 الذي هو بصدور الدفع عنه إلى النص وإعادة المصنف
 البالد طول الفصل **ولو قال** المستدل للمعارض **ثبت**
الحكم في هذه الصورة **مع انتقا وصفك** الذي عارضنا
 به وصفي عنها **لم يكف** في الدفع **أن لم يكن** أي يوجد
معه أي مع انتقا وصف المعارض عنها **وصف المستدل**
 فيها لاستوائهما في انتقا وصفيهما بخلاف ما إذا وجد
 وصف المستدل فيها فيكفي في الدفع بناء على امتناع
 تعليل الحكم بعلمتين الذي صحح المصنف كما تقدم
وقيل لم يكف **مطلقا** بناء على جواز التعليل بعلمتين
 قال المصنف في انتقا وصف المستدل زيادة على عدم
 الكفاية الذي اقتصر وعليه **وعندي أنه** أي المستدل
ينقطع بما قاله **لا غزافه** فيه بالغا وصفه حيث ساوى
 وصف المعارض فيما قدح هو به فيه **ولعدم الانعكاس**

لو وصفه حيث لم ينتف الحكم مع انتقائه والانعكاس
 شرط بناء على امتناع التعليل بعلمتين على أن عدم
 الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع وكأنه ذكره تقوية
 للاول **ولو ابدى المعارض في الصورة التي هي**
وصفه فيها المستدل ما اى وصفا يخلف الدعى
سمى ما ابداه تعدد الوضع لتعدد ما وضع
 اى بنى عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر **وزالت**
 بما ابداه **فائدة الالغاء** وهي سلامة وصف المستدل
 عن القبح فيه وهذا اوضح من قول ابن الحاجب
 فسد الالغاء ما لم يبلغ المستدل الخلف بغير دعوى
فصوره او دعوى من سلم وجود المظنة العلل
 بها الوجوده **ضعف المعنى** فيه الذى اعتبرت المظنة
 له بان لم يتعرض المستدل للخلف اصلا وتعرض له
 بدعوى قصوره او بدعوى ضعف معنى المظنة
 فيه **خلافا لمن زعمهما** اى الدعويين **الغاء الخلف**
 بناء على الاولى على امتناع القاصرة وفي الثانية على تأثير
 ضعف المعنى في المظنة فلا تزول عنه هذه الزاعم

فيها

فيها فائدة الالغاء الاول اما اذا ادى المستدل الخلف
 بغير الدعويين فتبقى فائدة الغاء الاول مثال تعدد
 الوضع ما ياتي فيما يقال يصح ان العبد للمحرر كالحرة
 بجامع الاسلام والعقل فانها مظهران لظاهر مصلحة
 الايمان من بدل الامان فيعرض الحنفى باعتبار الحرية
 معهما في انهما مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرواية
 لاشتغال الوفيق بخدمة سيده فيلغى المستدل الحرية
 بثبوت الامان بدونها في العبد الماذون له في القتال
 اتفاقا فيجيب المعارض بان الاذن له خلف الحرية
 لانه مظنة له بدل وسعه في النظر في مصلحة القتال
 والايمان **ويكفى** في دفع المعارض **مخاطب وصف**
المستدل على وصفها بمنح كونه انسيب من وصفها
 او شبه بناء على منع التعدد للعللة الذى صحح المصنف
 وقول ابن الحاجب لا يكفي مبنى على ما صحح من جواز
 التعدد فيجوز ان يكون كل من الوصفين عللة **وقد**
يعترض على المستدل باختلاف جنس المصلحة في الاصل
والفرع وان اتحد ضابط الاصل والفرع كما ياتي فيما يقال

يُحَدُّ اللَّائِي كَالزَّائِي بِجَامِعِ إِيْلَاجٍ فَوْجٍ فِي فَوْجٍ مُشْتَرَى
 طَبْعًا مَحْدُومٌ شَرْعًا فَيُعْتَرَضُ بِأَنَّ الْحُكْمَةَ فِي حُرْمَةِ اللَّوَاطِ
 الصِّيَانَةِ عَنْ رِيبَةٍ وَفِي حُرْمَةِ الزَّانِ الْمَرْتَبِ عَلَيْهِمَا
 الْحُدُودُ فَخِاخْتِلَافُ الْأَنْسَابِ الْوَدَى هُوَ إِلَيْهِمَا
 مُخْتَلِفَانِ فَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ حُكْمُهُمَا بِأَنَّ يَخْتَصِرَ الشَّارِعُ
 الْحُدُودَ عَلَى الزَّانِ فَيَكُونُ خُصُوصُهُ مُعْتَبَرًا فِي عِلَّةِ الْحُدُودِ
فَيَجَابُ عَنْ هَذَا الْأَعْتَرَا ضَرْبٌ فِي خُصُوصِ الْأَصْلِ
عَنِ الْأَعْتِبَارِ فِي الْعِلَّةِ بِطَرِيقٍ فَيُسَلَّمُ أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ
 الْقَدَرُ الْمَشْتَرِكُ فَقَطُّ لَا تَقْدَمُ فِي الْمَثَالِ لَامَعَ خُصُوصِ
 الزَّانِ فِيهِ **وَأَمَّا الْعِلَّةُ إِذَا كَانَتْ وَجُودُ مَا نَعِ أَوْ انْتِفَاءُ**
شَرْطٍ بِأَنَّ كَانَتْ عِلَّةً لَانْتِفَاءِ الْحُكْمِ **فَلَا يَلْزَمُ** مِنْ كَوْنِهَا
 كَذَلِكَ **وَجُودُ الْمُتَقَضَى لِلْحُكْمِ وَفَاقًا لِلْإِمَامِ الرَّائِي**
وَحُطْلًا لِلْمَجْهُورِ فِي قَوْلِهِمْ يَلْزَمُ وَجُودُهُ وَالْأَبَانُ جَازٍ
 انْتِفَاءً كَانَ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ حِينَئِذٍ لَانْتِفَاءِ مَا قَرِضَ
 مِنْ وَجُودِ مَا نَعِ أَوْ انْتِفَاءِ شَرْطٍ وَاجِبٍ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ مَا قَرِضَ أَيْعُنًا لِمُجَاوِزٍ يُبْلِغُ مَثَلًا عَلَى مَدَائِلٍ
 وَاحِدٍ وَالْمَانِعُ كَابُوءَةُ الْقَاتِلِ لِلْمُتَنَوِّلِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ

القصاص

القصاص وانتفاؤه الشرط كعدم احصان الزاني فلا
 يجب عليه الرجيم **مسألة العلة** أي هذا يبحث
 الطرق الدالة على علية الشيء **الأول** منها **الاجتماع**
 كالاجتماع على أن العلة في حديث الصبي يحرم لإحكام
 أحديهم اثنين وهو غضبان تشويش الغضب
 الفكر وقدم الاجتماع على النص كإسن الحاحب لتقديم
 عليه عند التعارض على الأصح الاتي وعكس البيضاوي
 لأن النص صلل للاجتماع **الثاني** من مسائل العلة
النص الصريح بأن لا يحمل غير العلية مثل **لعلة**
كذا فلسبب كذا فمن أجل كذا فنحو كذا واذن
 نحو قوله تعالى من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل
 كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم اذن لا ذقناك
 ضعف الحياة وضعف المات وفيما عطفه المصنف
 بالفاهنا وفيما بعد اشارة الى انه دون ما قبله
 في الرتبة بخلاف ما عطفه بالواو **والظاهر** بان
 يحمل غير العلية احتمالا مرجوحا **كاللام ظاهرة**
 نحو كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات

مسألة العلة

الى النور **فقد توخو ان كان كذا** لقوله تعالى ولا تطلع
كل خلاف مهيئ الى قوله ان كان ذامال وبنين اى
لان **قالباً** نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات اكلت لهم اى منعناهم منها الظلمهم **فالقائ**
في كلام الشارع وتكون فيه فى الحكم نحو قوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما وفى الوصف نحو حديث
الصحيحين فى الحرم الذى وقصته فاقته لا تحسبوه
طيباً ولا نجساً **واشبه** فانه يبعث يوم القيامة ملكياً
فالراوى الفقيه فغير وتكون فى ذلك فى الحكم
فقط لقول عمران بن حصين سمي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فوجد روى ابوداود وغيره ومن قال
من المتأخرين انها فى ذلك فى الوصف فقط لان الراوى
يحاكى ما كان فى الوجود لم يرد بالوصف فيه الوصف الذى
يترتب عليه الحكم كفى الاول فالما فيما ذكر للسببية
التي هي بمعنى العلية وانما لم تكن المذكورة من الفروع
لحيثها الغير التعليل كالعاقبة فى اللام والتعديكة
فى الباء ومجرد المطلق فى الفاء تقدم فى بحث الحروف

ومن

ومن اى من الظاهر **ان** المكسورة المشددة تخرب
لا تذر على الارض من الكافرين دياراً انك ان تذرهم
الاية **واذ** نحو ضربت العبد اذ اساء اى لا يسانه
وما مضى فى الحروف اى فى بحثها مما يرد للتعليل
غير المذكور هنا وهو قيد وحتى وعلى وفى ومن
فايراجع وانما فصل هذا عما قبله بقوله ومنه لانه
لم يذكر الاصوليون واحتمال ان غير التعليل كائن
تكون لجود التاكيد كما تكون اذ وما مضى لغير التعليل
كما تقدم فى بحث الحروف **الثالث** من مسائل
العلية **الايمان وهو اقتران الوصف المفوظ قيل**
او المستنبط بحكم ولو كان الحكم مستنبطاً كما يكون
ملفوظاً **اولم يكن للتعليل** هو اى الوصف او نظيره
لتفسير الحكم حيث يشعار بالوصف والحكم الى نظيرها
اى لو لم يكن ذلك من حيث اقترانه بالحكم لتعليل الحكم
به **كان** ذلك الاقتران **بعيداً** من الشارع لا يلقى بفصاحة
واتيانه باللفاظ فى مواضعها **الحكم** اى الشارع **بعد**
سماع وصف كما فى حديث الاعرابى واقعت اهل

في نهار رمضان فقال اعتق رغبة الى آخره رواه ابن
 ماجه وأصله في الصحيحين فائثرة بالاعتناق عنه
 ذكر الوقاع يدل على انه علة له والاختلاف السؤال
 عن الجواب وذلك بعيد فيفقد السؤال في الجواب
 فكانه قال واقعت فاعتق **وكذكرة في الحكم وصفا**
لولا لم يكن علة له لم يبعد ذكره كقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان رواه الشيخان
 فتقييده المنع من الحكم بحالة الغضب المشوش
 للفكر يدل على انه علة له والاختلاف ذكره عن عائدة
 وذلك بعيد **وتفريقه بين حكمين بصفة مع**
ذكرها او ذكر احد هما فقط مثال الاول حديث
 الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم جعل للفريسيين
 سهمين وللرجل اي صاحبه سهمان فتفريقه بين
 هذين الحكمين بهاتين الصفتين لولا لم يكن لعلية كل
 منهما لكان بعيد او مثال الثاني حديث الترمذي
 القاتل لا يورث اي بخلاف غير المعلوم ارثه فالتفريق
 بين عدم الارث المذكور وبين الارث المعلوم بصفة

القتل

القتل المذكور مع عدم الارث لولا لم يكن لعليته له لكان
 بعيدا **وتفريقه بين حكمين بشرط او غاية او استثناء**
او استسواءك مثال الشرط حديث مسلم الذي ذهب
 بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
 والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا مثل سوا سوا يد اي يد
 فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف اشتبهت اذا
 كان يد اي يد فالتفريق بين منع البيع في هذه الاشياء
 متغا ضلوا وبين جوازهم عند اختلاف الجنس لولا لم
 يكن لعلية الاختلاف للجواز لكان بعيدا او مثال
 الغاية قوله تعالى ولا تقربوهن فتفريقه بين المنع
 من قربانهن في الحيض وبين جوازهم في الطهر
 لولا لم يكن لعلية الطهر للجواز لكان بعيدا او مثال الاستثناء
 قوله تعالى فنصف ما فرضتم الا ان يعفوه اي الزوجات
 عنه ذلك النصف فلا شيء لهن فتفريقه بين ثبوت
 النصف لهن وبين انتفاؤه عند عفوهن عنه لولا لم
 يكن لعلية العفو للانتفاء لكان بعيدا او مثال الاستسواء
 قوله تعالى لا يواحدكم الله باللغو في ايمانكم ولكن

يواخذكم بما عقدتم الايمان فتقرينه بين عدم
 الواخذة بالايمان وبين الواخذة بها عند تعقيدها
 لو لم يكن لعينة التعقيد للمواخذة لكان بعيدا **او كرتيب**
الحكم على الوصف نحو اكرم العلماء فترتيب الاكرام
 على العلم لو لم يكن لعينة العلم له لكان بعيدا **او**
ومنه اي الشارع **ما قد يفوت المطلوب** نحو
 قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فالمنع
 من البيع وقتئذ الجملة التي قد يفوتها لو لم يكن
 لمظنة تفويتها لكان بعيدا وهذه امثلة لما اتفق
 على انه ايماء وهو ان يكون الوصف والحكم ملفوظين
 وان كان في بعضها تقدير وعكس هذه القسام ليس
 بايماء قطعا وفي الوصف الملفوظ والحكم المستنبط
 وعكسه وفيه اكثر العلل خلافاً مختلف الترجيح كما افاد
 عبارة المصنف قيل انهما ايماء تنزيلا للمستنبط منزلة
 الملفوظ فيقدمان عند التعارض على المستنبط بلا
 ايماء وقيل ليسا ايماء والاصح ان الاول ايماء لا يستلزم الوصف
 للحكم بخلاف الثاني لجواز كون الوصف اعم مثلك الاول

قوله

قوله تعالى واحل الله البيع فحله مستلزم لصحته
 والثاني كتعليق الوبقيات بالطعم او غير ومثال
 النظم حديث الصحيحين ان امراة قالت يا رسول الله
 ان امي ماتت وعليها صوم نذر افا صوم عنها فقال
 ارايت لو كان على امك دين فقضيت كان يؤدى
 ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن امك اي فانه
 يؤدى عنها ما سألته عن دين الله على البيت وجواز
 قضائه عنه فذكر دين الادى عليه وقررها على جواز
 قضائه عنه وهما نظيران فلو لم يكن جواز القضاء فيهما
 لعينة الدين له لكان بعيدا **ولا يشترط في الايماء**
مناسبة الوصف التوفا اليه للحكم عند الاكثار
 بناء على ان العلة بمعنى العرف وقيل يشترط بناء على انها
 بمعنى الباعث **الرابع** من مسائل العلة **السبب والتقسيم**
وهو حصر الاوصاف الموجودة في الاصل القيس
عليه وابطال ما لا يصلح منها للعينة فيتعين
الباقى لها كان يحصر اوصاف البر في قياس الذرة مثلا
 عليه في الطعم وغيره ويبطل ما عدا الطعم بطريقه

فيتعين الطعم للعلية والسبلغة الاختبار فالسمية
مجموع الاسمين واضحة وقد يقتصر على السبل **ويكفي**
قول المستدل في المناظرة في حصر الاوصاف
التي يذكرها **بحيث** فلم يجد غيرها **والاصل عدم**
ما سواها لعدم التمتع اهلية النظر فيندفع عنه
بذلك منع الحصر **والجزم** أي الناظر لنفسه
يرجع في حصر الاوصاف **الى ظنه** فياخذ به
ولا يكابر نفسه **فان كان الحصر والابطال** أي كل
منهما **قطعي** أي فمدا المسك قطعي **والا**
بان كان كل منهما ظنيا او احدهما قطعيا والآخر
ظنيا **فظني وهو** أي الظني **حجة للناظر لنفسه**
والناظر غيره عند الأكثر لوجوب العمل بالظن
وقيل ليس بحجة مطلقا لجواز بطلان الباقي **وثالثها**
حجة لهما ان اجمع على تعليل ذلك الحكم في الاصل
وعليه امام الحرمين **حدرا** من ادأ بطلان الباقي
الى خطأ الجميع **ورابعها** حجة للناظر لنفسه
دور المناظرين لان ظنه لا يقوم حجة على خصمه

فان

فان ابدى العترض على حصر المستدل الظني **وصفا**
زائدا على اوصافه لم يكف بيان صلاحيته للتعليل
لان بطلان الحصر بايدائه كاف في الاعتراض فعلى المستدل
دفعه بابطال التعليل به **ولا ينقطع المستدل** بايدائه
حتى يجز عن ابطاله فان غاية ابدائه منع لمقدمة
من الدليل والمستدل لا ينقطع بالمنع ولكن يلزمه
دفعه ليتم دليله فيلزمه ابطال الوصف المبدى
عن ان يكون علة فان عجز عن ابطاله انقطع **وقد**
يتفقان أي المتناظران **على ابطال ما عدا اوصاف**
من اوصاف الاصل ويختلفان في أيهما العلة **فيكفي**
المستدل الترتيب بينهما من غير احتياج الى ضم ما عداها
اليهما في الترتيب لا تنافهما على ابطاله فيقول العلة
اما هذا او ذاك لا جائز ان تكون ذاك كذلكا فتعين
ان تكون هذا **ومن طرق ابطال** لعلية الوصف
بيان ان الوصف **طرد** أي من جنس ما علم من الشارع
الغاوة **ولو في ذلك الحكم** كما يكون في جميع الاحكام
كالذكورة والانوثة في العنق فانهما لم يوقرا فيه

فلا يعمل بهما شئ من أحكامه وإن اعتبر في الشهادة
 والفضاء والأرض والولاية النكاح والطرد في جميع الأحكام
 كالقول والقدح فإنهما لم يعتبر في القصاص ولا الكفارة
 ولا الأرض ولا العتق ولا غيرها فلا يعمل بهما حكم أصلا
ومن هنا أي من طرق الإبطال **أن لا تظهر مناسبة**
 الوصف **المحدد** في اعتبار الحكم بعد البحث
 عنها لا لتفانيتها العلية بخلافه في الإيماء **ويكفي**
 في عدم ظهور مناسبة قول **المستدل** بحث فلم
أجد فيه مؤهله مناسبة أي ما يوقع في الوهم
 أي الذهن مناسبة لعدم التمهيد مع أهلية النظر
فإن ادعى المخبر أن الوصف المستتبقي كذلك
 أي لم تظهر مناسبة فليس **المستدل** بيان مناسبة
لأنه انتقال من طريق السبر إلى طريق المناسبة
 والانتقال يودي إلى الانتشار المحدور **ولكن يترجح**
سببه حيث يكون المستتبقي متعدد يا فان تعدية
 الحكم محله أفيد من قصور عليه **الخامس** من مسائل **الناظر**
 العلة المناسبة والأخالة سميت مناسبة الوصف **غير**
 بموافقة

با

على سببه
 المتعذر
 العلية المستتبقي
 بموافقة
 التعدية

بالأخالة لأن بهما يخال أي يظن أن الوصف علة وليس
استخراجها بأن يستخرج الوصف المناسب **تخرج**
الناظر لأنه أبدأ ما ينطبق به الحكم وهو أي يخرج الناظر
تعيين العلة بأبدأ مناسبة بين العيين والحكم
مع الاقتراح بينهما والسلامة للمعين عن القوادح
 في العلية **كالاسكار** في حديث مسلم كل مسكر حرام
 فهو لا زالت العقل المطلوب حفظه مناسب للمحرمة
 وقد اقترع بها وسلم عن القوادح وباعتبار المناسبة
 في هذا انفصل عن الترتيب من الإيماء السلامة عن
 القوادح كأنها قيد في التسمية بحسب الواقع والافكل
 مسلك لا يتم بدونها وهي والاقتراح مزيدان على ابن
 الحاجب في الحد لكنه حذبه المناسبة وسماها
 تخرج الناظر وما صنعه المصنف أقعد **ويحقق**
الاستقلال أي استقلال الوصف المناسب في العلية
بعد ما سؤله بالسبر لا بقول المستدل بحث فلم
 أجد غير الأصل عدمه كما تقدم في السبر لأن
 المقصود هنا الإثبات وهناك النفي **والمناسب**

الماخوذ من النسبة المتقدمة **اللايم لافعال العقل**
عادة كما يقال هذه التلوكة مناسبة لهذه التلوكة بمعنى
ان جميعها موافق في سلك موافق لعادة العقل في فعل
مثله فمناسبة الوصف للحكم المرتب عليه موافقة
لعادة العقل في ضمهم الشيء الى ما يلائمه **وقيل**
هو ما **يجلب** للانسان **نفعاً او يبدفع** عنه **ضرراً** قال
في المحصول وهذا قول من يعلى احكام الله بالمصالح
والاول قول من ياباه والنفع المدة والضرر الاسم
وقال ابو زيد التبويسي من الخفية هو ما **لوعرض**
على العقول لتلقته بالقبول من حيث التعليل
به وهذا مع الاول متفاران وقول الخصم فيها هو
كذلك لا يتلقاه عقلي بالقبول غير قراح **وقيل هو**
وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتيب الحكم
عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشايع في شرعية ذلك
الحكم من حصول مصلحة او دفع مفسدة فان كان
الوصف خفياً او غير منضبط اعتبر ملازمة الذي هو
ظاهر منضبط وهو المظنة له يكون هو العلة كالسفر

مظنة

مظنة للمشقة المرتب عليها الترخص في الاصل لكنها
لما لم تنضبط لاختلافها بحسب الاشخاص والاحوال
والا زمان نيط الترخص بمظنتها **وقد يحصل المقصود**
من شرع الحكم يقيناً او ظناً كالبيع يحصل المقصود
من شرعه وهو الملك يقيناً **والقصاص** يحصل المقصود
من شرعه وهو الانزجار عن القتل ظناً فان المتنوعين
عنه اكثر من المقدمين عليه **وقد يكون** حصول المقصود
من شرع الحكم **محملاً** كاحتمال انتفائه **سواء اخذ الحر**
فان حصول المقصود من شرعه وهو الانزجار
عن شرهها وانتفائه متساويان بتساوي المتنوعين
عن شرهها والمقدمين عليه فيما يظهر **او يكون نفي**
اي انتفاء المقصود من نفي الشيء بالبناء للفاعل اي انتفى
الرجح من حصوله **كنكاح الايسة للتوالد** الذي هو
المقصود من النكاح فان انتفائه في نكاحها ارجح
من حصوله **والاصح جواز التعليل بالثالث**
والرابع اي بالمقصود المتساوي المحصول والانتفاء
والمقصود المرجوح المحصول نظراً الى حصولهما

في الجملة **كجواز القصر للمترقة** في سفرة التنقي فيه
الشقة التي هي حكمة الترخيص نظرا الى حصولها
في الجملة وقيل لا يجوز التعليق بهما لان الثالث مشكوك
الحصول والرابع مرجوحه اما الاول والثاني فيجوز
التعليق بهما قطعاً **فان كان** المقصود من شرع
الحكم **فانتفا قطعاً** في بعض الصور **فقال**
الحنفية يعتبر المقصود فيه حتى يثبت فيه الحكم
وما يترتب عليه كما سيظهر **والاصح** لا يعتبر للقطع
بانتفائه سوا في الاعتبار وعدمه ما اى الحكم الذي
لا تعبد فيه للحقوق نسب المشرق في بالمغربية
عند الحنفية فانهم قالوا من تزوج بالمشرق امرأة
بالغرب فانت بولد يالحقة فالمقصود من التزوج وهو
حصول النطفة في الرحم ليحصل العلوق فيلحق
النسب فانت قطعاً في هذه الصورة للقطع عادة
بعدم تلا في الزوجين وقد اعتبر الحنفية فيها
لوجود مظنة وهي التزوج حتى يثبت الحقوق وغيرهم
لم يعتبره وقال لا عبرة بمظنته مع القطع بانتفائه

فلا

فلا لحوق **وما اى** والحكم الذي فيه تعبد **كاستبرأ**
جارية اشتراها بائعها الرجل منه في المجلس اى
جلس البيع فالمقصود من استبرأ الجارية المشتراة
من رجل وهو معرفة براءة رحمها منه السبوقه بالجهل
بها فانت قطعاً في هذه الصورة لانتفا الجهل فيها
قطعاً وقد اعتبر الحنفية فيها تقدير احتي يثبت
فيها الاستبرأ وغيرهم لم يعتبره وقال بالاستبرأ فيها
تعبد كما في المشتراة من امرأة لان الاستبرأ فيه
نوع تعبد كما علم في محله بخلاف لحوق النسب **والناسب**
من حيث شرع الحكم له اقسام **ضروري** **فما جى**
فتمسني عطفها بالغا ليفيد ان كلا منهما دون
ما قبله في الرتبة **والضروري** وهو ما تصل الحاجة
اليه الى حد الضرورة **كحفظ الدين** المشروع له قتل
الكفار وعقوبة الاعين الى البدع **فالنفس** اى
حفظها المشروع له القصاص **فالعقل** اى حفظه
المشروع له حد السكر **فالنسب** اى حفظه المشروع
له حد الزنا **فالمال** اى حفظه المشروع له حد السرقة

وحد قطع الطريق **والعرض** أي حفظه المشروع
له حد القذف وهذا زيادة المصنف كالطوف في
وعطفه بالواو وإشارة إلى أنه في رتبة المال وعطف
كلام من الأربعة قبله بالغا لأفاده أنه دون ما قبله
في الرتبة **ويلحق به** أي بالضرورة فيكون في رتبته
مكمله كحد قليل المسكر فإن قليله يد عو إلى كثيرة
الموت لحفظ العقل فيبلغ في حفظه بالمنع من
القليل والحد عليه كاللشير **والحاجي** وهو ما يحتاج
إليه ولا يصل إلى حد الضرورة **كالبيع فالاجارة**
الشروع في ملك المحتاج إليه ولا ينفذ بفوائده
لأنه يشترع على من الضرورة السابقة وعطف
الاجارة بالغالان الحاجة إليها دون الحاجة إلى
البيع **وقد يكون** الحاجي في الأصل **ضروري** في بعض
الصور **كالاجارة لتربية الطفل** فإن ملك المنفعة
فيها وهي تربيته ينفذ بفوائده لولم تشرع الاجارة حفظ
نفس الطفل **ومكمله** أي الحاجي **كالحيا والبيع** المشروع
للزوي كل به البيع ليسلم عن الغبن **والتحسيني**

وهو ما استحسن عادة من غير احتياج إليه قسمان
غير معارض القواعد كسلب العبد أهلية الشهادة
فإنه غير محتاج إليه إذ لو أثبت له الأهلية ما ضر لكنه مستحسن
في العادة لتقص الرقيق عن هذا المنصب الشريف المألوم
بخلاف الرواية **والعارض كالكتابة** فإنها غير محتاج
إليها إذ لو منعت ما ضر لكنها مستحسنة في العادة
للتوسل بها إلى فك الرقبة من الرق وهي خاتمة
لقاعدة امتناع بيع الشخص بعض ماله ببعض آخر
أما كحالة المطالب في قوة ملك السيد له بأن يجز
نفسه **ثم المناسب** من حيث اعتباره أقسام لأن
إن اعتبر بنص وإجماع عين الوصف في عين الحكم
فالمؤثر لظهور قائلين بما اعتبر به مثال الاعتبار
بالنص تعليل نقض الوضوء بسن الذكوة فإنه مستفاد
من حديث الترمذي وغيره من سن ذكره فليتوضئ
ومثال الاعتبار بالاجماع تعليل ولاية المال على الصغير
بالصغر فإنه مجمع عليه **وإن لم يعتبر عين الوصف في عين**
الحكم **بما** أي بالنص والاجماع **بل اعتبر به ترتيب الحكم**

على وفقه أي الوصف حيث ثبت الحكم معه ولو كان
الاعتبار بالترتيب باعتبار جنسه في جنسه أي
جنس الوصف في جنس الحكم بنص أو إجماع كما يكون
باعتبار عينه في جنسه أو العكس كذلك الأولى من المذكور
كما أشار إليه بلوفا **الملائم** للأئمة للحكم فاقسامه ثلاثة
مثال الأول أي اعتبار العين في العين بالترتيب وقد
أعتبر العين في الجنس تعليل ولاية النكاح بالصغر
حيث ثبتت معه وأن اختلف في أمهاله أو للبكر أو لهما
وقد اعتبر في جنس الولاية حيث اعتبر في ولاية المال
بالإجماع كما تقدم ومثال الثاني أي اعتبار العين
في العين وقد اعتبر الجنس في العين تعليل جواز
الجمع في الحضر حالة المطر على القول به بالتحريم وقد
أعتبر جنسه في الجواز في السفر بالإجماع ومثال
الثالث أي اعتبار العين في العين وقد اعتبر الجنس
في الجنس تعليل القصاص في القتل بمقتل بالقتل
العمد العمد وأن حيث ثبتت معه وقد اعتبر جنسه
في جنس القصاص حيث اعتبر في القتل بمقتل

بالإجماع

بالإجماع **وأن لم يعتبر أي المناسب فان دل الدليل**
على الغائه فلا يعقل به كما في موافقة الملك فان
حاله يناسب التكفير ابتداء بالصوم ليرتدع به
دون الاعتناق أو يسهل عليه بدل المال في شهوة
الفرج وقد أفتى يحيى بن يحيى المغربي ملحقاً
جامع في نهار رمضان بصوم شهرين متتابعين
نظراً إلى ذلك لكن الشارع الغاء بإيجاب الاعتناق
ابتداءً من غير تفرقة بين ملك وغيره ويسمى هذا
القسم بالغريب لبعده عن الاعتبار **والأكثر**
وأن لم يدل الدليل على الغائه كالم يدل على اعتبار
فهو الرسل لأرساله أي إطلاقه عما يدل على
اعتباره أو الغائه ويعبر عنه بالمصالح المرسلة
وبالاستصلاح **وقد قبله** الإمام مالك **مطلقاً** رعاية
للمصلحة حتى جوز ضرب المتهم بالسرقة ليقر وعرض
بأنه قد يكون بريئاً وترك الضرب لمذنب أهون من
ضرب بريء **وكاد** إمام الحرمين يوافق مع ناداته
عليه بالنكير أي قرب من موافقته ولم يوافق **ورده**

الأكثر من العلم **مطلقا** لعدم ما يدل على اعتبار
ورده قوم في العبادات لانه لا نظير فيها للمصلحة
بخلاف غيرها كالبيع والحد وليس منه مصلحة
ضرورية كلية قطعية لانها مما دل الدليل
على اعتبارها فهي حق قطعيا واشترطها الغزالي
للقطع بالقول به لا لاصل القول به فجعلها
منه مع القطع بقبولها قال **والظن القريب**
من القطع كالقطع فيها مثالا لها وهي الكفار
المترسين بأشرك المسلمين في الحرب المودي
الى قتل الترس معهم اذا قطع او ظن ظنا قريبا
من القطع بانهم ان لم يؤموا استأصلوا المسلمين بالقتل
الترس وغيره وبانهم ان رموا سلم غير الترس فيجوز
بهم لحفظ باقي الامة بخلاف رمي اهل قلعة ترسوا
مسلمين فان فتحها ليس ضروريا ورمي بعض المسلمين
من السفينة في البحر لنجاة الباقيين فان نجاتهم ليس
كلها اى منعها بطل الامة ورمي المترسين في الحرب
اذا لم يقطع او يظن ظنا قريبا من القطع باستيصالهم

المسلمين

المسلمين فلا يجوز الرمي في هذه الصور الثلاث وان افرع
في الثانية لان القرعة لا اصل لها في الشرع في ذلك
مسئلة الناسبة تتخزم اى تبطل بمفسدة تلزم
الحكم راجحة على مصلحتها ومساوية لها خلافا
للإمام الرازي في قوله ببقائها مع موافقتها على اتفاق الحكم
فهو عنده لوجود المانع وعلى الاول لانتفاء مقتضى
السادس من مسائل العلة ما يسمى بالنسبة كالوصف
فيه العرف بقوله **الشبه منزلة بين الناس والطور**
اى ذ ومنزلة بين منزلتيهما فانه يشبه الطور من حيث انه
غير مناسب بالذات ويشبه الناسب بالذات من حيث
التقاء الشوع اليه في الجملة كالذكورة والانوثة في القضا
والشهاداة قال المصنف وقد تكاثر التشاجر في تعريف
هذه المنزلة ولم اجد لاحد تعريفا صحيحا فيها **وقال**
القاضي أبو بكر الباقلاني **هو المناسب بالتبع** كالطهارة
لاشتراط البينة فانها انما تناسبه بواسطة انها عبادة بخلاف
المناسب بالذات كالاسكار لخدمة الخمر **ولا يصار اليه بان**
يصار الى قياسه مع امكان قياس العلة المشتمل على الناسبة

بالنكاح **اجماعا فان تعذر** اي العلة بتعدد الناس
بالذات بان لم يوجد غير قياس الشبه **فقال الشافعي**
رضي الله عنه **هو حجة** نظر الشبه بالمناسبات **وقال**
ابوبكر الصيرفي وابواسحاق الشيرازي مردود
نظر الشبه بالطرد **واعلا** على القول بحجته قياس
غلبة الاشياء في الحكم والصفة وهو الحق فرع
متروكين اصلين باحد هما الغالب شبه به
في الحكم والصفة على شبيهه بالآخر فيهما مثاله الحق
العبد بالمال في ايجاب القيمة بقتله بالعتما بلغة
لان شبهه بالمال في الحكم والصفة التزم من شبهه
بالآخر فيهما **ثم القياس الصوري** كقياس الخيل على
البغال والحمير في عدم وجوب الزكاة للشبه الصوري
بينهما **وقال الامام الرازي المعتبر** في قياس الشبه
ليكون صحيحا **احصول المشابهة** بين الشئيين لعل
الحكم ومستلزمها وعبارته فيما يظن كونه علة الحكم
او مستلزمها سواء كان ذلك في الصورة ام في الحكم
السابع من مسالك العلة **الدوران** وهو ان يوجد

الحكم

الحكم عند وجود وصف وينعدم عند عدمه
قيل لا يبعد العلية اصلا لجواز ان يكون الوصف
ملازما للعللة لانفسها كراثة المستر الخصوصية
فانها دأثرة معه وجود او عدم ما بان يصير خطأ
وليس علة **وقيل هو قطعي** في افادة العلية
وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف كالاسكار
لحرفة الخمر **والمتخاروفا** **قال الملا** **كثرة** انه ظني لا قطعي
لقيام الاحتمال السابق **ولا يلزم المستند** به
بيان نفي اي انتفاء ما هو اولى منه بافادة العلية
بل يصح الاستدلال به مع امكان الاستدلال بما هو
اولى منه بخلاف ما تقدم في الشبه **فان ابدى القرض**
وصفا اخر اي غير المدار **ترجح** جانب الاستدلال بالتقديم
لوصفه على جانب العرض حيث يكون وصفه قاصرا
وان كان وصف المعارض متعديا الى الفرع المتنازع فيه
خرا ابدأوه عند مانع العلتين دون مجوزهما **والفرع**
اخر طلب الترجيح من خارج لتعادل الوصفين
حينئذ **الثامن** من مسالك العلة **الطرد** وهو

متاركة الحكم للوصف من غير مناسبة كقول بعضهم
في الحل ما نفع لا تنبئ القنطرة على جنسه فلا
تنزل به النجاسة كالدُّهن أي بخلاف الماء فتنبئ
القنطرة على جنسه تنزل به النجاسة فبناءً القنطرة
وعدمه لا مناسبة فيه للحكم أصلاً وإن كان مطروداً
لا نقض عليه **والأكثر من العلماء على رده** لا تنفياً
المناسبة عنه **قال علماء وناقيا** **المعنى مناسب**
لاشتماله على الوصف المناسب **وقياس الشبه**
تقريب **وقياس الطرد** **تحكم** فلا يغيى **وقيل**
أن قارنه أي قارن الحكم الوصف فيما عدا صورة
النزاع أفاد العلية فيفيد الحكم في صورة النزاع
وعليه الإمام الرازي **وكثير من العلماء وقيل تكفي**
المقارنة في صورة واحدة لإفادة العلية **وقال**
الكرخي يفيده الطرد المناظر دون الناظر لنفسه
لأن الأول في مقام الدفع والثاني في مقام الإثبات
التاسع من مسالك العلة **تتفح المناظر وهو**
أن يدل نص ظاهر على التقليل بوصف

فيحذف

فيحذف في خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد **ويطابق**
الحكم بالاعم وتكون أوصاف في محل الحكم فيحذف
بعضها عن الاعتبار بالاجتهاد ويبدأ الحكم بالباقي
وحاصله أنه الاجتهاد في الحذف والتعيين ويمثل
لذلك بحديث الصحيحين في الواقعة في نهار رمضان
فإن أبا حنيفة ومالكاً أحذاً فاحصوها عن الاعتبار
وأما الكفاية بمطلق الإفطار كما حذف الشافعي
غيرها من أوصاف الحل ككون الواطى أعراياً وكون
الموطوءة زوجة وكون الوطى في القبل عن الاعتبار وإفطار
الكفاية بها **أما تحقيق المناظر فإثبات العلة في أحد**
صورها التحقيق أن التباش وهو من ينبتش
القبور ويلخذ الأكفان **سارق** بأنه وجد منه
أخذ المال خفية وهو السرقة فيقطع خلافاً
للحنفية **وتخريج** أي تخريج المناظر **مدى** مجت
المناسبة وقوت بين التلازمة كعادة الجدي **والعاشر**
من مسالك العلة **الفا الفارق** بأن يبين عدم
تأثير فيثبت الحكم لما اشتركا فيه **كالحاق الأمة**

بالعبد في السراية الثابتة بحديث الصحيحين
من اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن
العبد فوَّتم عليه قيمة عذلي فأعطى شركاه حصصهم
وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه ما اعتق
فالفارق بين الأمة والعبد الأوثنة وللتأشير
لها في منع السراية فتثبت السراية فيها لما شاركت
فيه العبد وهو أي الفارق والدوران والطور
على القول به ترجع ثلاثتها إلى ضرب شبهة إذ تحصل
الظن في الجملة لا مطلقا ولا نوعين جهة الصلحة
المقصودة من شرع الحكم لأنها لا تترك بواحد
منها بخلاف المناسبة **خاتمة** في نفى مسكبين
ضعيفين ليس تاتي القياس بعلية وصف
ولا العجز عن افساده دليل عليته على الاصح
فيهما وقيل نعم فيهما اما الاول فلان القياس ما مور
به بقوله تعالى فاعتبروا وعلى نقد بعلية الوصف
يخرج بقياسه عن عمدة الامر فيكون الوصف
علة واجيب بانه انما تتعين عليته ان لو لم

يخرج

يخرج عن عمدة الامر لا بقياسه وليس كذلك واما الثاني
فكما في المعجزة فانها انما دلت على صدق الرسول
للعجز عن معارضتها واجيب بالفرق فان العجز
هناك من الخلق وهنا من الخصم **القوادح** أي هذا
مبحثها وهي ما يتقدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها
منها تختلف الحكم عن العلة بان وجدت في صورة
مثلا بدون الحكم وفاقا للشافعي رضي الله عنه
في انه قادح في العلة وسماه النقص وقالت الحنفية
لا يتقدح فيها وسماه تخصيص العلة وقيل لا يتقدح
في العلة المستنبطة لان دليلها اقتران الحكم بها
ولا وجود له في صورة القلف فلا يدل على العلية
فيها بخلاف المنصوصة فان دليلها النص الشامل
لصورة القلف وانتفا الحكم فيها يتصل بان يوقفه
عن العمل به والحنفية تقول يخصصه ويجاب
عن دليل المستنبطة بان اقتران الحكم بالوصف
يدل على عليته في جميع صورته دليل المنصوصة
وقيل **عكسه** أي لا يتقدح في المنصوصة ويتقدح

بمبحث القوادح

في المستنبطة لان الشارع له ان يطلق العامة ويبيده
بعضه موحداً مبيهاً الى وقت الحاجة بخلاف غيره
اذا اعلل بشئ ونقص عليه ليس له ان يقول اردت
غير ذلك لسد باب ابطال العلة **وقيل** يقدح فيها
الا ان يكون التخلف لما نفع او فقد شرط للحكم فلا
يقدح وعليه التفرقة **بما** ثانياً **وقيل** يقدح **الا ان يرد**
على جميع المذاهب كالعراقي وهو بيع الرطب او العنب
قبل التقطع بنمر او زيبا فان جواز زيارته على كل قول
في علة حرمة الربا من الطعم والقوت والكيل والمال
فلا يقدح **وعليه** الامام الرازي ونقل الاجماع على ان
حرمة الربا لا تعمل الا باحد هذه الامور الاربع
وقيل يقدح في العلة **الحاظرة** دون النتيجة لان
الحظر على خلاف الاصل فتقدح فيه الاباحة بخلاف
العكس **وقيل** يقدح في المنصوصة **الا** اذا ثبتت
بظاهر عام لقبوله للتخصيص بخلاف القاطع
ويقدح في المستنبطة ايضا **الا** ان يكون التخلف
لما نفع او فقد شرط للحكم فلا يقدح فيها **وقال**

الا

الامدى ان كان التخلف لما نفع او فقد شرط او في
معرض الاستثناء منصوصة كانت او مستنبطة
او كانت منصوصة بما لا يقبل التناويل لم يقدح
والا قدح الا في المنصوصة بما يقبل التناويل فيقول
للمجمع بين الدليلين وقول المصنف عنه في المنصوصة
بما لا يقبل التناويل لم يقدح هو لازم قوله فيها
ان كان التخلف لدليل ظني فالظني لا يعارض القطعي
او قطعي فتعارض قطعيين محال قال المصنف **الا** ان
يكون احدهما ناسخا **والتخلف** في القدح **معنوي**
لا لفظي خلافاً لابن الحاجب في قوله انه لفظي مبني
على تفسير العلة انه فسوف بما يستلزم وجوده وجود
الحكم وهو معنى المؤثر في التخلف قادم او بالباعث
وكذا بالعرف فلا **ومن فروع** اي فروع ان التخلف
معنوي **التفصيل** بعلمتين فيمنع ان قدح التخلف
والا فلا وهذا التفريع نشأ عن سهو فانه انما يتأخر
في تخلف العلة عن الحكم والظلام في عكس ذلك
والا انقطاع المستند فيحصل ان قدح التخلف

والا فلا ويسمع قوله اردت العلية في غير ما حصل فيه
التخلف **وانحرام المناسبة بمفسدة** فيحصل ان قدح
التخلف والا فلا وتكون يتنفي الحكم لوجود المانع
وغيرها بالرفع اي غير المذكورات كتخصيص
العلة فيمتنع ان قدح التخلف والا فلا **وجوابه**
اي التخلف على القول بان قدح **منع وجود العلة**
فيما اعترض به او منع انتفاء الحكم في ذلك ان لم يكن
انتفاء مذهب المستدل والا فلا يتأتى الجواب
بمنعه **وعند من يرى الوانع** اي بغيرها بالنفي
في قدح التخلف حتى اذا وجدت او واحد منها لا يتحقق
عنده **بيانها** فيحصل الجواب على رايه ببيانها
او بيان واحد منها **وليس للمعترض** بالتخلف
الاستدلال على وجود العلة فيما اعترض به **عند**
الاكثر من النظر ولو بعد منع المستدل وجودها
للانتقال من الاعتراض الى الاستدلال المودى
الى الانتشار وقيل له ذلك لينتم مطلوبه من ابطال
العلة **وقال الامد** له ذلك ما لم يكن دليل اولي

من

من التخلف **بالقدح** فان كان فلا ولو صدح المصنف
بلفظة له لسلم من ايها ما نفيها اي ايقاعه في الوهم
اي الدهن وما حطاه ابن الحاجب من انه يمكن
ما لم يكن حكما شرعيا اي بان كان عقليا قال المصنف
لم يوجد لغيره قال وجهه ان التخلف في القطعي
قادح بخلاف الشرعي لجواز ان يكون فيه لوجود
مانع او فوات شرط **ولودل** المستدل على وجودها
فيما علقه بها **بوجود في محل النقض** ثم منع وجودها
في ذلك **الحل فقال له** المعترض **ينقض دليلك**
على العلة حيث وجد في محل النقض ونمسا
على مقتضى منع وجودها فيه **فالصواب انه**
لا يسمع قوله اي المعترض **لا انتقال من نقض العلة**
الى نقض دليلها والانتقال ممنوع واثارا بالصواب
الى دفع قول ابن الحاجب وفيه اي في عدم السماع
نظرا لاني لان القدح في الدليل قدح في المدلول
فلا يكون الانتقال اليه ممنوعا **وليس له** اي للمعترض
الاستدلال على تخلف الحكم فيما اعترض به ولو بعد

منع المستدل تخلفه لما تقدم من الانتفاء عن الاعتراض
الى الاستدلال الوردى الى الانتشار وقيل له ذلك لئتم
مطلوبه من ابطال العلة **وقال الثماله** ذلك ان لم يكن
طريق اول من التخلف بالتقدح فان كان فلا **ويجب**
الاختراز منه اى من التخلف بان يذكر في الدليل ما يخرج
محله ليسلم عن الاعتراض **على المناظر مطلقا وعلى**
الناظر لنفسه الا فيما اشتهر من المستثنيات
كالعرايا **فصار كالمذكور** فلا حاجة الى الاختراز عنه
وقيل يجب عليه الاختراز منه **مطلقا** وليس غير المذكور
كالمذكور **وقيل يجب** عليه الاختراز منه **الا في الاستثنيات**
مطلقا اى مشهورة كانت او غير مشهورة فلا يجب
الاختراز عنها للعلم بانها غير مرادة **ودعوى صورة**
معينة او مبهمه بالاثبات اى اثباتها او نفيها
يستتقص بالاثبات او النفي العامين بدا بالاثبات
الراجع الى النفي لتقدمه عليه **طبعيا وبالعكس**
اى الاثبات العام والنفي العام يستتقص بصورة
معينة او مبهمه فنحو زيد كاتب او انسان مما كاتب

بينا قضا

بينا قضا لاشي من الانسان بكاتب ونحو زيد ليس بكاتب
او انسان مما ليس بكاتب بينا قضا كل انسان كاتب **ومنها**
اى من القوادح **الكسر هو قادح على الصحيح لانه**
نقض المعنى اى المحلل به بالغاب عنه كما قال
وهو اسقاط وصف من العلة اى بان يبين
انه ملغى بوجود الحكم عند انتفائه ومتقابل الصحيح
يقول ان ذلك غير قادح وصرح بلفظ قادح ليعلم
به الجار والمجرور وقوله **اتامع ابداله** اى الاتيان
بدل الوصف بغيره او لا العلو من ذكر متقابله بيان
لصورتي الكسر **كما يقال في اثبات صلاة الخوف**
هي صلاة يجب قضاؤها لو لم تفعل **فيجب**
ادائها كالا من فان الصلاة فيه كما يجب قضاؤها
لو لم تفعل يجب ادائها **فيعرض بان خصوص**
الصلاة ملغى ويبيّن بان الحج واجب الاداء كالتقضا
فليبدل خصوص الصلاة بالعبادة ليندفع الاعتراض
وكانه قيل عبادة الى آخره **ثم يتقضى** هذا القول
بصوم الحائض فانه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب

ادأوها بل يحرم **اولا يبدل** خصوص القلابة فلا
 يبقى علة للمستدل **الا قوله يجب قضاؤه** فيقال
 عليه وليس كل ما يجب قضاؤه **يؤدى دليله الحائض**
 فانها يجب عليها قضا الصوم دون ادائه كما تقدم
 وقد عرف البيضاوى كالامام الرازى الكسرى عدم
 تأثير احد جزئى العلة ونقض الآخر وهو منطبق
 على ما تقدم بصورتيه وعبر عنه ابن الحاجب كالامام
 بالنقض المسور وعرفا الكسرى بوجود حكمة العلة
 بدون العلة والحكم ويعبر عنه بنقض المعنى اى
 الحكمة والراجح انه لا يقدح لانه لم يرد على العلة وقيل
 يقدح لا عراضه المقصود مثاله ان يقول الحنفى
 فى العاصى بسفيرة مسا فرفيت رخص كغير العاصى
 لحكمة المشقة فيعترض عليه بذكر الحرفة الشاقة
 فى الحفر كن يحمل الاثقال ويخرب بالمعاول فانه لا يترخص
 ومنها اى من القواعد **العكس** اى تخلفه كاسياق وهو
 اى العكس **انتفا الحكم لانتفا العلة** فان ثبتت مقابله
 وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة ابد السمع بالطرد

قابليغ

قابليغ فى العكسية مما لم يثبت مقابله بان ثبت الحكم مع
 انتفا العلة فى بعض الصور لانه فى الاول عكس لجميع
 الصور وفى الثانى لبعضها **وشاهدك** اى العكس
 فى صحة الاستدلال به اى بانتفا العلة على انتفا
 الحكم **قوله صلى الله عليه وسلم** لبعض اصحابه
 ارايتهم لو وضعها فى حرام كان عليه وزر فكانهم
 قالوا نعم فقال **فكذلك اذا وضعها فى الحلال**
كان له اجر فى جواب قولهم اياتى احدنا شهوته
وله فيها اجر اى الداعى اليه قوله فى تعديد وجود
 البر فى بضع احدكم صدقة الحديث رواية مسلم
 استنتج من ثبوت الحكم اى الوزر فى الوطى الحرام
 انتفاؤه فى الوطى الحلال الصادق بحصول الاجر
 حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام الى الحلال
 وهذا الاستنتاج يسمى قياس العكس الا فى
 فى الكتاب الخامس وبادر المصنف بافادته
 ههنا مع العكس وان كان البحث فى القدر بخلفه
 كما قال **وتخلفه** اى العكس بان يوجد الحكم بدون

العلة **قاصح** فيها **عند مانع علتين** بخلاف مجوزهما
لجواز ان يكون وجود الحكم للعلة الاخرى **ونعني**
بانتفاءه اي انتفاء الحكم في قولنا المتقدم انتفاء
الحكم لانتهاء العلة **انتفاء العلم او الظن** به لانتهاء
في نفسه **اذ لا يلزم من عدم الدليل الذي من**
جهلته العلة عدم المدلول للقطع بان الله تعالى
للم خلق العالم الدال على وجوده لم ينتف وجوده
وانما ينتفي العلم به **ومنها** اي من القوادح **عدم التأثير**
اي ان الوصف لا مناسبة فيه للحكم ومن ثم **اي**
من هنا وهو نفي المناسبة فيه **اي من اجل ذلك اختص**
بقياس الحنفي لاشتماله على المناسب بخلاف غيره
كالشيع فلا يتاني فيه **وبالاستنبطه المختلف فيها**
فلا يتاني في النصوحه والاستنبطه المجمع عليها وهو
اربعة القسم الاول عدم التأثير في الوصف بكونه
طرديا لقول الحنفية في الصباح صلاة لا تقصر فلا
يقدم اذ انها كالمغرب فعدم القصر في عدم تقديم
الاذان طردى لا مناسبة فيه ولا شبه وعدم التقديم

موجود

موجود فيما يتقصر وحاصل هذا القسم طلب الدليل على
علية الوصف **والثاني عدم التأثير في الاصل** بابدا
علة حكمه **مثل** ان يقال في بيع الغائب **بيع غير**
مرءى فلا يصح كالطير في الهواء **فيقول** المسترض
لا اثر لكونه غير مرءى في الاعمل **فان العجز عن**
التسليم فيه **كاف** في عدم الصحة وعدم ما موجود
مع الروية **وحاصله معارضة في الاصل** بابدا
غير ما على به بناء على جواز التعليل بعلتين **والثالث**
عدم التأثير في الحكم **وهو اضرب ثلاثة** **لانه اما**
ان لا يكون لذكره اي الوصف الذي اشتملت عليه
العلة **فائدة** **كقولهم** اي الخصوم الحنفية **في الزند**
التلغين ما لثاني دار الحرب حيث استندوا على نفي
الضمان عنهم في ذلك **مشركون** اتلفوا **اما الا في دار**
الحرب فلا ضمان عليهم كالحديث **التلف ما لاودا والحن**
عندهم اي الخصوم طردى **فلا فائدة** لذكره **اذ من**
اوجب الضمان من العلماء في اتلاف الزند مال المسلم
كالشافعية **اوجبوه** وان لم يكن اي الاتلاف في دار الحرب

وكذا من نفاه منهم في ذلك كالحنفية نفاه وان لم يكن
الاتلاف في دار الحرب اي سوا كان في دار الحرب احر
في دار الاسلام في الشقيين والناسب لقوله عندهم
شقي النفي كما اقتصر عليه غير وفاد هو شقي الاثبات
تقوية للاعتراض وبداية لتقديمه على النفي فيرجع
الاعتراض في ذلك الى القسم الاول لانه اي الاعتراض
يطالب المستدل بتأثير كونه اي الاتلاف في دار الحرب
او تكون له اي لذكر الوصف المشتل عليه العلة فائدة
ضرورية لقول معتبر العدد في الاستحباب
بالاحجار عبادة متعلقة بالاحجار لم يتقدمها
معصية فاعتبر فيها العدد كالحجار فقول له لم
يتقدمها معصية عديم التأثير في الاصل
والفروع لكنه مضطر الى ذكره لئلا ينتقض
ما قل به لو لم يذكر فيه بالرجع للمحصن فانه عبادة
متعلقة بالاحجار ولم يعتبر فيها العدد او غير
ضرورية فان لم تقتصر الضرورية بان صح الاعتراض
بمحله لم تقتصر هذه بطريق الاولى والاقرور

ايوان

اي وان اعتبرت الضرورية فليل يقتصر غيرها ايضا وقيل
لامثاله الجمعية صلاة مفروضة فلم تقتصر في اقامتها
الى اذن الامام الاعظم كالظاهر فان مفروضة حشو اذ لو
حذف مما علق به لم ينتقض الى الباقي منه بشي لكن ذكر
لتقريب الفرع من الاصل بتقوية الشبه بينهما اذ الفرع
بالفرض اشبه به من غيره الرابع عدم التأثير في الفرع
مثل ان يقال في تزويج المرأة نفسها زوجت نفسها
بغير كفوء فلا يصح كالوزوجت بالبنا المنعول اي
زوجها الولي بغير كفوء وهو اي الرابع كالثاني اذ لا اثر
في مثاله للتقييد بغير الكفوء فان المدعي ان تزويجها نفسها
لا يصح مطلقا كالاثر للتقييد في مثال الثاني بكونه غير
مؤثر وان كان في الاثر هنا بالنسبة الى الفرع وهناك
بالنسبة الى الاصل ويرجع هذا الى المناقشة في الفرع
وهو اي الفرع تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج
كما فعل في المثال المذكور والمدعي فيه منع تزويج المرأة
نفسها مطلقا والاستدلال على منعه بغير كفوء والاصح
جوانحه اي الفرع مطلقا وقيل لا وثالثها يجوز بشرط

البناء أي بناء غير محل الفرض عليه كان يقاس عليه بجامع أو يقال
 ثبت الحكم في بعض الصور فثبتت في باقيها إذا قائل بالفرض
 وقد قال به الحنفية في المثال المذكور حيث جوزوا تزويجها
 نفسها من كفوفه ومنها أي من القول روح القلب وهو دعوى
 المعارض أن ما استدلل به المستدل في السالبة المتعارف
 فيما على ذلك الوجه في كيفية الاستدلال عليه أي على
 المستدل لانه أن صح ذلك المستدل به ومن ثم أي من
 هنا وهو قولنا ان صح أي من أجل ذلك أمكن معاد
 مع القلب تسليم صحته أي صحة ما استدلل به وقيل هو
 أي القلب تسليم للصحة مطلقا أي صحة ما استدلل به
 سواء كان صحيحا أم لا وقيل هو افساد له مطلقا لان الغالب
 من حيث جعله على المستدل مسلم لصحته وان لم يكن
 صحيحا ومن حيث لم يجعله له مفسد له وان كان صحيحا
 وعلى كلا القولين لا يذكري الحد قوله إن صح وعلى المختار
 من امكان التسليم مع القلب فهو مقبول معارضة عند
 التسليم فادح عند عدمه وقيل ما هو شاهد زور يشهد
 لك وعليك أيها الغالب حيث لم يثبت فيه الدليل واستدل



به على خلاف دعوى المستدل فلا يقبل وهو قسمان الاول
 لتضييق مذهب المعارض في السالبة اما مع ابطال المذهب
 المستدل فيها صريحا كما يقال من جانب المستدل كالتشافعي
 في بيع الفضولي عقد في حق الغير بلا ولاية عليه فلا يصح
 كالشرا أي كشر الفضولي فلا يصح لمن سماه فيقال من جلب
 المعارض كالحنفى عقد فيصح كالشرا أي كشر الفضولي فيصح
 له وتلفوت تسميته لغيره وهو واحد وجهين عندنا **اولا**
 مع الابطال صريحا مثل ان يقول الحنفى المشرط للصوم
 في الاعتكاف لبت فلا يكون بنفسه قرينة كوقوف عرفة فانه
 قرينة بضميمة الاحرام فذلك الاعتكاف يكون قرينة بضميمة
 عبادة اليه وهي الصوم اذ هو التنازع فيه فيقال من جانب
 المعارض كالتشافعي الاعتكاف لبت فلا يشترط فيه الصوم
كعرفة لا يشترط الصوم في وقوفها فني هذا ابطال
 لمذهب الخصم الذي لم يصرح به في الدليل وهو اشتراط
 الصوم الثاني من قسمي القلب القلب لا يبطال مذهب
 المستدل بالصراحة كان يقول الحنفى في مسح الرأس عضو
 في صح **وضوء** فلا يكتفى مسحه اقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه

لا يكتفى في غسله ذلك فيقال من جانب المعارض كالتأني
عضو وضوء فلا يتقد بالربع كالوجه لا يتقد بغسله
بالربع أو بالالتزام كان يقول الحنفى في بيع الغائب عند
معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح يصح
مع الجهل بالزوج أو أى عدم رويتها فيقال من جانب
المعارض كالتأني فلا يشترط فيه خيار الوتية كالنكاح
ونفى الاشتراط يلزمه نفي الصحة إذا القابل بما يقول بالاشتراط
ومنه أى من القلب فيقبل خلافا للتأني أى بكون الباقي
في رد قلب المساواة مثل قول الحنفى في الوضوء والغسل
طهارته بالبايع فلا تجب فيها النية كالنجاسة لا تجب في الطهارة
عن النية بخلاف التيمم تجب فيه النية فنقول نحن معترضين
فيستوى جامدها وما أئتمها أى الطهارة كالنجاسة يشترط
جامدها وما أئتمها في حكمها السابق وغيره وقد وجبت
النية في التيمم فتجب في الوضوء والغسل ووجه التسمية
بالمساواة وأفع من المثال والتأني يقول في رد وجه
استدلال القالب فيه غير وجه استدلال المستدل ومنها
أى من القواعد القول بالوجوب وشأنه قوله تعالى

ولله العزة ولرسوله في جواب يخرج من الاعتراض
الأول المحكى عن المناقبة أى صحيح ذلك لكن هم
الأول والله ورسوله الاعتراض وقد أخرجاهم وهو
تسليم الدليل مع بقا النزاع بأن يظهر عدم استلزام
الدليل لمحل النزاع كما يقال في القصاص يقتل الثقل
من جانب المستدل كالتأني قتل بما يقتل غالباً فلا ينفى في القصاص
كلاحوائى بالنزاع لا ينفى في القصاص فيقال من جانب المعارض
كالحنفى سلمنا عدم المناقبة بين القتل بالثقل وبين القصاص
ولكن لم قلنا أن القتل بالثقل يقتضي أى القصاص وذلك
محل النزاع ولم يستلزمه الدليل وكما يقال في القصاص يقتل
بالثقل أيضاً التفاوت في الوسيلة من آلات القتل وغيره
لا يمنع القصاص كالتوسل إليه من قتل وقطع وغيرها
لا يمنع تفاوت القصاص فيقال من جانب المعارض مسلم
أن التفاوت في الوسيلة لا يمنع القصاص فليس بمانع منه
ولكن لا يلزم من إبطال مانع انتفاء الوانع وجود الشرط
والقنضى وثبوت القصاص متوقف على جميع ذلك والحق
تصدق المعارض في قوله المستدل ليس هذا الذى

نفيت باستدلالك تعريضا من منافاة القتل بالقتل للقصاص
ما أخذ في نفي القصاص به لان عدالتهم تمنع من الكذب
 في ذلك وقيل لا يصح في الايمان ما أخذ آخر لانه قد يعاند
 بما قاله **ورما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة**
المنع لها بالوجه بها فيرد بسكونته عنها القول بالوجه
 كما يقال في اشتراط النية في الوضوء والغسل ما هو قربة
 فيشترط فيه النية كالصلاة وليس كذلك عن الصغير وهي
 الوضوء والغسل قربة فيقول المعترض مسلم انما هو
 قربة يشترط فيه النية ولا يلزم اشتراطها في الوضوء والغسل
 فان صرح المستدل بانها قربة ورد عليه منع ذلك ونحو
 عن القول بالوجوب واحتراز بقوله غير مشهورة عن
 المشهورة فهي كالمذكورة فالتاقي فيها القول بالوجوب
ومنها اي من القواعد القدر في المناسبة اي مناسبة
الوصف العللي وفي صلاحية افضاء الحكم الى المقصود
من شرعه وفي الانضباط للوصف العللي والظهور
 له بان ينبغي كلاما من الاربعة **وجوابها اي جواب القدر فيها**
بالبيان لها مثال الصلاحية المحتاجة الى البيان ان يقال

تحرير

تحرير المحرم بالمصاهرة مؤبدا صالح لان ينفى الى
 عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم فيعترض
 بانه ليس صالحا لذلك بل للافضاء الى الفجور فان النفس
 مائلة الى المنوع فيجاب بان تحريرها المؤبد يسد باب
 الطمع فيها بحيث تصير غير مشتهية كالمم ومنها اي
 من القواعد **الفرق بين الاصل والفرع وهو ارجع الى**
المعارضة في الاصل او الفرع وقيل اليها اي الى المعاري
 في الاصل والفرع معا لانه على الاول ابداء خصوصية
 في الاصل تجعل شرطا للحكم بان تجعل من علته او ابدا
 خصوصية في الفرع تجعل مانعا من الحكم وعلى الثاني
 ابداء الخصوصية معا مثاله على الاول بشقيه ان يقول
 الشافعي النية في الوضوء واجبة كالتيتمحار مع الطهارة
 عن حدث فيعترض الحنفى بان العلة في الاصل الطهارة
 بالقراب وان يقول الحنفى يقاء المسلم بالذمى كغير المسلم
 بجاء مع القتل العمد العمد وان فيعترض الشافعي بان
 الاسلام في الفرع مانع من القود وقد ذكر الامدى
 الذكور لوجوع الفرق الى ما تقدم ان من مسلمي الحارفة

في الأصل ابدأ في العلة ومن مسمى العارضة في الفرع
أبدأ ما نفع من الحكم ولم يذكر ذلك المصنف فأحال معنى
الفرق على ما لم يذكره بخلاف الامدك **والصحيح انه اى**
الفرق قاصح وان قيل انه سوا لان بناء على القول الثاني فيه
لا يوثق في جمع المستدل وقيل لا يوثق فيه وقيل لا يوثق بناء على
القول بانه سوا لان جمع الاسئلة المختلفة غير مقبول وسكت
المصنف عن جواب الفرق ومما يجاب به منع كون المبدى في الأصل
جواز من العلة وفي الفرع ما نفع من الحكم ومهدة المصنف مسألة
تتعلق بالفرق قوله **والصحيح انه يمنع تعدد الامول**
لفرع واحد بان يقاس على كل منها **للاشتار اى** انتشار البحث
في ذلك **وان جوز علقان** لعلول واحد وقيل يجوز التعدد
مطلقا وقد لا يحصل انتشار **قال المميزون** للتعدد **ثم على**
تقدير وجوده لو فرق بين الفرع واصلها كفى في القدر
فيها لان يبطل جمعها المقصود وقيل لا يكفي لاستقلال كل
منها **وقالوا** لا يكفي ان قصد الحاق مجموعها لانه يبطله
بخلاف ما اذا قصد بكل منها ثم في اقتصار المستدل على
جواب اصل واحد منها حيث فوق المعترض بين جميعها

قولان

قولان قيل يكفي لحصول المقصود بالدفع عن واحد منها
وقيل لا يكفي لانه التزم الجميع فلزمه الدفع عنه **ومنها اى**
من القوا وح فساد الوضع بان لا يكون الدليل على اليقينة
الصالح لا اعتبار في ترتيب الحكم عليه كانه يكون صالحا لفساد
ذلك الحكم او نقيضه **كثلى التخفيف من التظليط والتوبيخ**
من التضييق والاثبات من التقي وعكسه الاول مثل قول
الحنفية القتل عمد اجناية عظيمة فلا يكفر اى لا تجب
لكفارة **كالردة** فوطئ الجناية يناسب تظليط الحكم لا تخفيفه
بعدد وجوب الكفارة والثاني مثل قولهم الزكاة وجبت على
وجه الارتفاق لدفع الحاجة فكانت على التراخي كالدية على
العاقلة فالتراخي الموسع لا يناسب دفع الحاجة المضيق
والرابع كان يقال في المعاطاة في المحقر لم يوجد فيها سوى
الرضى فلا يعقد بها بيع كافي غير المحقر فالرضى الذي هو
مناط البيع يناسب الا تعقدا لعدمه **ومنها اى** من فساد
الوضع كون الجامع في قياس المستدل ثبت اعتبار بنحو او
اجماع في نقيض الحكم في ذلك القياس مثال الجامع ذى النوى
قول الحنفية المرتفع سبع ذونا بفيكون شؤم نجسا كالطوب

فيقال السبعية اغترها الشارع علته للمطهرة حيث دعي
 الى دار فيها كلبه فامتنع والى اخرى فيها سنور فاجاب فقيل له
 فقال السنور سبع رواه الامام احمد وغيره ومثال ذى الاجماع
 قول الشافعية في مسح الرأس في الوضوء يستحب تكرار
 كالاستنجاب بالحجر حيث يستحب الايتار فيه فيقال المسح
 في الخف لا يستحب تكرار اجماعا فيما قيل وان حكى ابن كجب
 انه يستحب تثليثه لمسح الرأس **وجوابها** الى قسمي فساد
 الوضع **بتقرير كونه كذلك** فيفتركون الدليل صالحا
 لا اعتبار في ترتيب الحكم عليه كان يكون له جهتان ينظر
 المستدل فيه من احدها والمغترض من الاخرى كالارتقاء
 ودفع الحاجة في مسالة الزكاة ويجاب عن الكفارة في القتل
 بانه غلط فيه بالقصاص فلا يغلظ فيه بالكفارة وعن المعاطاة
 بان عدم الاعتقاد بهما مرتب على عدم البيعة لا على
 الرضى ويفتركون الجامع معتبرا في ذلك الحكم يكون
 تخلفه عنه بان وجد مع نقيضه لما نفع كافي مسح الخف
 فان تكرار يفسده كفسله **ومنها** اى من التواضع **فان**
الاعتبار بان يخالف الدليل نصا من كتاب او سنة **واجاب**

كان

كان يقال في التبييت في الاداء صوم مفروض فلا يصح بنية
 من النهار كالتقضا فيعترض بانه مخالف لقوله تعالى والقائم
 والصائمات الى آخره فانه رتب فيه الاجر العظيم على الصوم
 كغيره من غير تعرض للتبييت فيه وذلك لتلزم لصحته
 دونه وكان يقال لا يصح القرض في الحيوان لعدم انضمامه
 كالتحليطات فيعترض بانه مخالف لحديث مسلم عن ابي رافع
 انه صلى الله عليه وسلم استلف بكرا وورقة رباعيا وقال
 ان خيار الناس احسنهم قضا والكروقي الموحدة الفير
 من الابل والرباعي بفتح الراء داخل في السنة السابعة
 وكان يقال لا يجوز للرجل ان يغسل زوجته اليقة لحرمة
 النظر اليها كالاجنبية فيعترض بانه مخالف للاجماع السكوني
 في تفسير علي فا طمة رضى عنها **وهو اعلم من فساد الوضع**
 لصحة حيث يكون الدليل على الهيئة الصالحة لترتيب
 الحكم عليه **وله** اى للمغترض بفساد الاعتبار **تقديمه على**
النوعان في التقدّمات **وتأخير** عنها لجامعته لهما من
 غير مانع في التقديم والتأخير **وجوابه** الطعن في **سند**
 اى سند النص بارسال او غيره **او المعارضة** له بنسخ آخر

فيساقطان ويسلم الاول **او منع الظهور** له في مقصد المقرض
او التاويل له بدليل **ومنها** اي من التواضع منع عليه الوصف
 اي منع كونه العلة **ويسمى المطالبة بتضييع العلة والاصح**
قبوله واللاذني الحال الى تمسك المستدل بما شام الاوصاف
 لآمنه المنع وقيل لا يقبل لادائه الى الانتشار ومنع كل ما يدعي
 عليه **وجوابه باثباته** اي باثبات كونه العلة بمسلك من
 مسالكها المتقدمة **ومنه** اي من المنع مطلقا **منع وصف**
العلة اي منع انه معتبر فيها وهو مقبول جزوا **كقولنا في افساد**
الصوم بغير الجماع كالاكل من غير كفارة **الكفارة** شرعت للزجر
 عن الجماع **المحدور** وفي الصوم فوجب اختصاصها به كالحمد
 فانه شرع للزجر عن الجماع زفا وهو مختص بذلك **فيقال** لان
 ان الكفارة شرعت للزجر عن الجماع بخصوصه **بل عن الافطار المحدور**
فيه اي في الصوم جماع او غير **وجوابه بتبيين اعتبار الخصية**
 اي خصوصية الوصف في العلة كان يبين اعتبار الجماع في الكفا
 بان الشارع فيها عليه حيث اجاب بها من سأل عن جماعه كالتقدم
وكان المعارض بهذا الاعتراض **ينبغي التاويل** بحذفه خصوص
 الوصف عن الاعتبار **والمستدل يحققة** بتبيينه اعتبار

خصوصية

خصوصية الوصف **ومن النع منع حكم الاصل** وهو سموع
 كان يقول الحق في الاجارة عقد على منفعة فتبطل بالموت كالنكاح
 فيقال له النكاح لا يبطل بالموت بل ينتهي به **وفي كونه قطعاً**
للمستدل مذهب اهلنا **أخذ** امن التعديع الا في لا توقف
 القياس على ثبوت حكم الاصل والثاني نعم للانتقال عن
 اثبات حكم الفرع الذي هو بصدده الى غيره **ثالثا قال**
الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني يكون قطعاً **ان كذا**
 يعرفه اكثر الفقهاء بخلاف ما لا يعرفه الا خواصهم **وقال**
الغزالي يعتبر **عرف المكان** الذي فيه البحث في القطع به
اولا وقال الشيخ **ابو اسحاق الشيرازي** لا يسمع لانه لا يفرض
 المقصود حكاه عنه ابن الجارح كالا مدي على ان الموجود
 في الشخص والمؤنة للشيخ **قال** المصنف السماع ثم
 على السماع وعدم القطع **قال** المصنف **فان دل** اي المستدل
عليه اي على حكم الاصل اي اني بدليل عليه **لم ينقطع العرف**
 بمجرد الدليل **على المختار** بل له ان يعود **ويغرض** الدليل
 لانه قد لا يكون صحيحا وقيل ينقطع فليس له ان يغرضه
 لخروجه باغراضه عن المقصود **وقد يقال** في الاثبات

ممنوع مرتبة لا نسلم حكم الاصل سلمنا ذلك ولا نسلم انه
 مما يقاس عليه لم لا يكون مما اختلف في جواز القياس فيه سلمنا
 ذلك ولا نسلم ان هذا الوصف علته لم لا يقال العلة غير
 سلمنا ذلك ولا نسلم وجوده فيه اى وجود الوصف
 في الاصل سلمنا ذلك ولا نسلم انه اى الوصف متعلق لم لا يقال
 انه قاصر سلمنا ذلك ولا نسلم وجوده في الفرع فهذه
 سبعة منوع تتعلق الثلاثة الاولى منها بحكم الاصل والاربع
 الباقية بالعللة مع الاصل والفرع في بعضها فيجواب
 عنها بالدفع لها بما عرف من الطرق في دفعها انما ربي
 ذلك والا فيكفى الاقتضار على دفع الاخير منها ومن ثم اى
 من هنا وهو جوازها المعلوم من الجواب عنها اى من اجل
 ذلك عرق جواز ايراد المعارضات من نوع كالتفويض
 او المعارضات في الاصل والفرع لانها كسؤال واحد مرتبة
 كانت او لا وكذا يجوز ايراد المعارضات من انواع كالتقصص
 وعدم التأثير والمعارضات وان كانت مترتبة اى يستدعي
 تاليها تسليماً متلوقة لان تسليمه تقديري وقيل لا يجوز
 من انواع للانتشار وثالثها التفصيل فيجوز في غير المترتبة

ولا نسلم انه معلل
 لم لا يقال انه تقديري
 سلمنا ذلك

دون المترتبة لان ما قبل الاخير في المترتبة سلم فذكره
 ضابح ودفع بان تسليمه تقديري كما قال المصنف لا تخفى
 مثال النوع ان يقال ما ذكر انه علة منقوض بكذا ومنقوض
 بكذا او معارض بكذا او معارض بكذا ومثال الانواع غير
 المترتبة ان يقال هذا الوصف منقوض بكذا او غير موشر
 لكذا ومثال الانواع المترتبة ان يقال ما ذكر من الوصف
 غير موجود في الاصل ولئن سلم فهو معارض بكذا ومنها
 اى من القواعد اختلاف الضابط في الاصل والفرع
 لعدم الثقة فيه بالجامع وجودا ومساواة كما يعلم
 من الجواب كان يقال في شهود الزور بالقتل تسببوا في
 القتل فيجب عليهم القصاص كالمكروه عيبر على القتل
 فيعترض بان الضابط في الاصل الاكراه وفي الفرع الشهادة
 فائين الجامع بينهما وان اشتركا في الافضا الى المقصود
 فائين مساواة ضابط الفرع لضابط الاصل في ذلك وجواب
 بانه اى الجامع القدر المشترك بين الضابطين كالسبب
 في القتل فيما تقدم وهو منضبط عرفا وبان الافضا
 سواى افضا الضابط في الفرع الى المقصود مساو

لا فضا الضابط في الاصل الى المقصود كحفظ النفس فيما
تقدم **لا الغا** **التفاوت** بين الضابطين بان يقال التفاوت
بينهما ملغى في الحكم فانه لا يحصل الجواب به لان التفاوت
قد يلغى كما في العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلغى كما في الحر
لا يقتل بالعبد **والاعتراف** **انها راجعة الى المنع** قال
ابن الحاجب كما ذكر الجديين او المعارضة لان غرض المستدل
من اثبات مدعاه بدليله يكون لصحة مقدماته ليصلح للشبهة
له وسلا منته عن المعارض لتفقد شهادته وغرض المعارض
من هدم ذلك يكون بالقدر في صحة الدليل بمنع مقدمته
منه او معارضة بما يقاومه وقال المصنف كعب الجديين
انها راجعة الى المنع وحده كما اقتصر عليه هنا لان المعارضة
منع للعللة عن الجريان **ومقدمها** بكسر الدال ويجوز
فتحها كما تقدم او اكل الكتاب اي المتقدم او التقدم عليها
الاستغناء **وهو طلب** **الطبيعة** **لها طبيعة الجيش** **وهو طلب**
ذكر معنى اللفظ **حيث غرابية او اجمال** **التي** **والاصح ان**
بيانها على المعارض لان الاصل عدمها وقيل على المستدل
بيان عدمها ليظهر دليله **ولا يكلف** **المعارض** **بالاجمال**

بيان

بيان تساوي الحامل **المحقق** **للاجمال** **لحسب ذلك عليه**
ويكفيه **في بيان ذلك** **حيث تبرع به ان الاصل عدم**
تفاوتها **وان عورض بان الاصل عدم الاجمال** **فيبين المستدل**
عدمها **اي عدم الغرابية** **والاجمال** **حيث تم الاعتراض عليه**
بها **بان يبين ظهور اللفظ في مقصوده** **كما اذا اعترض**
عليه في قوله **الوضوء قربة** **فلتجب فيه النية** **بان قيل** **الوضوء**
يطلق على النظافة **وعلى الافعال** **المخصوصة** **فيقول**
حقيقته الشرعية **الثاني** **او يفسر اللفظ** **بمحمل** **منه**
بفتح الميم **الثانية** **قيل** **وبغير محمل** **منه** **اذ فاية الامر**
انه **ما طق** **بلغة** **جديزة** **ولا محذور** **في ذلك** **بنا على ان اللغة**
اصطلاحية **ورد بان** **فيه فتح باب لا ينسب** **وفي قبول**
دعواه **الظهور في مقصده** **بكسر الصاد** **دفعاً للاجمال**
لعدم الظهور في الآخر **خلاف** **اي** **لرواق** **المستدل** **المعارض**
بالاجمال **على عدم ظهور اللفظ في غير مقصده** **واذ في ظهوره**
في مقصده **فقبيل** **دفعاً للاجمال** **الذي هو خلاف الاصل**
وقيل لا يقبل **لان دعوى الظهور** **بعد بيان المعارض** **للاجمال**
لا اثر لها **وان كانت على وفق الاصل** **ومنها** **اي من التواضع**

التقسيم وهو كون اللفظ المورد في الدليل متروكا بين
أمرين مثلا على السواء **أحدهما ممنوع بخلاف الآخر المراد**
والمختار وروى لعدم تمام الدليل معه وقيل لا بد منه
لم يعترض المراد **وجوابه أن اللفظ موضوع في المراد**
ولو عرفنا كما يكون لغة أو أنه ظاهر ولو بقرينة في المراد
كما يكون ظاهرا بغيرها ويبين الوضع والظهور ثم **المنع**
لا يعترض الحكاية أي حكاية المستند للأقوال في المسألة
المبحوث فيها حتى يختار منها قولا ويستند عليه بل يعترض
الدليل **إما قبل تمامه** ^{مقتضى ما على المستند} **لقد تم منه** **وبعد** أي بعد تمامه
والأول وهو المنع قبل التمام **لقد تم** **أما منع مجرد** **أو منع**
مع المستند **المنع مع المستند** **كلما نسلم كذا** **أو لم لا يكون**
الامر كذا **أو لا نسلم كذا** **أو إنما يلزم كذا** **أو كان الامر كذا** **أو ما هو**
أي الأول بتسميه من المنع المجرد والمنع مع المستند **النا**
أي يسمى بذلك **فإن أخرج المانع لاستغناء المقدمة التي منعها**
فغصب أي فاحتجاجة لذلك يسمى غصبا لأنه غصب لمنصب
المستند **لا يسمع المحققون** من النظائر فلا يستحق جوابا
وقيل يسمع فيستحقه **والثاني** وهو المنع بعد تمام الدليل **أما**

مع منع الدليل بنا على تخلف حكمه فالمنعض الاجمالي
وصورته أن يقال ما ذكر من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم
عنه في كذا وصف بالاجمالي لأن جهة المنع فيه غير
معينة بخلاف التقصيل الذي هو منع بعد تمام الدليل
لمقدمة معينة منه **أو مع تسليمه أي الدليل والاستدلال**
أيما في ثبوت المدلول بالمعارضة فيقول في صورته
المعترض للمستند **ما ذكرت من الدليل وإن ذلك** **على ما قلنا**
فعدى ما ينبغي أي ينبغي ما قلت ويذكره وينقلب الغرض
بما مستدلا والعكس **وعلى المنوع** وهو المستند **الذم**
لما اعترض به عليه **بدليل** **ليسلم دليله الأصلي ولا يكفي**
المنع فإن منع قانينا فكم من المنع قبل تمام الدليل
وبعد تمامه إلى آخره **وهكذا أي المنع ثالثا ورابعا مع**
الدفع وهلم إلى ان تمام العلل وهو المستند **أن**
انقطع بالمنوع أو الزام المانع وهو المعترض **أن انتهى**
إلى ضروري أو يقيني مشهور من جانب المستند فلا
يمكنه الاعتراض لذلك **خاتمة القياس من الدليل**
لأن ما موربه لقوله تعالى **فاعتبروا يا أولي الأبصار** وقيل ليس

منه لان اسم الدين انما يقع على ما هو ثابت مستمر والقياس
ليس كذلك لانه قد لا يحتاج اليه **وثالثها** منه حيث يتعين
بان لم يكن للمسالمة دليل غير بخلاف ما اذا لم يتعين لعدم
الحاجة اليه والقياس من اصول الفقه كما عرفت من تعريفه
خلافا لمام الحرمين في قوله ليس منه وانما يبين في كتبه
اتوقف غرض الاصول من اتباع حجته المتوقف عليها
الفقه على بيانه وحكم القيس قال السمعاني يقال انه
دين الله وشرعه ولا يجوز ان يقال قاله الله ولا رسوله
لانه مستنبط لا منصوص ثم القياس فرض كفاية على
المجتهدين يتعين على مجتهد احتاج اليه بان لم يجد
غيره في واقعة اى يصير فرض عين عليه وهو جلي وخفي
فالجلي ما قطع فيه بنى الفارق اى بالغائه او كان ثبوت
الفارق اى تأثير فيه **احتمالا ضعيفا** الاول كقياس
الامة على العبد في تقويم حصة الشريك على شريكه
المعتق الموسر وعنتها عليه كما تقدم في حديث الصبي يمين
في الغاء الفارق والثاني كقياس القمي على العور في المنع
من التضحية الثابت بحديث السنن الاربعة اربع لا تجوز

في الاضاحى العور البين عورها الى آخره **والخفي خلافه**
وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويا كقياس القتل
بمقتل على القتل بمحمد في وجوب الفحص وقد قال
ابو حنيفة بعدم وجوبه في القتل وقيل الجلي هذا
اى الذى ذكر **والخفي الشبه** والواضح بينهما وقيل الجلي
القياس **الاولى** كقياس الضرب على التناهي في التحريم
والواضح المساوى كقياس حرق مال اليتيم على اكله
في التحريم **والخفي الادون** كقياس التفاح على البرقاب
الربا كما تقدم ثم الجلي على الاول يصدر بالاولى كالمساوى
فلينما مل **وقياس العلة** ما صرح فيه بها كان يقال يحرم
النبيذ كالحمر للاسكار **وقياس الدلالة** ما جمع فيه بلازما
فاثرها فحكمها الضماير للعلة وكل من الثلاثة يدل
عليها وكل من الاخيرين منها دون ما قبله كما دلت عليه
الامثال الاول ان يقال النبيذ حرام كالحمر بجامع الرائحة
المستترة وهى لازمة للاسكار ومثال الثاني ان يقال القتل
بمقتل يوجب الفحص كالمقتل بمحمد بجامع الاسم وهو
أثر العلة التى هى القتل العمدة العدوان ومثال الثالث

ان يقال تقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجو
الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم للعلة التي
هي القطع منهم في الصورة الاولى والقتل منهم في الثانية
وحاصل ذلك استدلال باحد موجبي الجناية من القصاص
والدية الفارق بينهما العمد على الآخر **والقياس في معنى**
الاصل هو الجمع بنقي الفارق ويسمى بالجملي كما تقدم
كقياس البول في إلقاء وصبة في الماء الراكد على البول فيه
في المنع بجامع ان لا فارق بينهما في مقصود المنع الثابت
بحديث مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ان يبال
في الماء الراكد **الكتاب الخامس في الاستدلال**
وهو دليل ليس بنص من كتاب او سنة ولا اجماع ولا قياس
وقد عرفت كل منها فيما تقدم فلا يقال التعريف المشتغل عليها
تعريف بالمجهول **فيدخل فيه القياس الاقتراني والقياس**
الاستثنائي وهما نوعان من القياس المنطقي وهو قول مؤلف
من قضايامني سلمت لزم عنه لذاته قول آخر فان كان اللزوم
وهو النتيجة او تقيضه مذكور فيه بالفعل فهو الاستثنائي ان كان
النبيذ مسكرا فهو حرام لكنه مسكر ينتج فهو حرام وان كان

النبيذ

والا فالاقترااني مثلك الاستثنائي

النبيذ مباح فهو ليس مسكرا لكنه مسكر ينتج فهو ليس
مباح ومثال الاقتراني كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام
ينتج كل نبيذ حرام وهو مذكور فيه بالقوة لا بالفعل
وسمى القياس بالاستثنائي لاشتماله على حرف الاستثناء
لكن وبالاقترااني اجزائه ويدخل فيه **قياس العكس** وهو اثبات
عكس حكم شيء لثبته لثباته في العلة كما تقدم في حديث سلم ليلق
احدنا شهوته وله فيها اجر قال ارايت لو وضعها في حرام كان
عليه وزر **ويدخل فيه قولنا** معشر العلماء **الدليل يقتضي ان لا**
يكون الامركذا حلوفاً لليل في كذا اي صورة مثلاً لمعنى
مفقود في صورة النزاع فتبقى هي على الامل الذي اقتضاه
الدليل مثاله ان يقال الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقاً
وهو ما فيه من اذلالها بالوطى ونحوه الذي تباها الانسانية
لشرفها خوفاً هذا الدليل في تزويج الولي لها فجاز لك حال
عقله وهذا المعنى مفقود فيها فيبقى تزويجها نفسها الذي
هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع **وكذا** اي يدخل
فيه **انتفاء الحكم لا انتفاء ذكره** اي الذي به يدرك وهو الدليل
بان لم يحكم الاجتهاد بعد الفحص الشديد فعدم وجدانه

لا اقتران
صحيح

المتظن به انتفاؤه دليل على انتفاء الحكم خلافا للاكثر كما سيأتي قالوا
 لا يلزم من عدم وجود الدليل انتفاؤه وصورة ذلك **كقولنا**
 للمخصم في ابطال الحكم الذي ذكره في مسألة **الحكم يستند**
دليلا والا لزم تكليف الغافل حيث وجد الحكم بدون الدليل
 المفيد له **ولا دليل** على حكمك **بالسبب** فانما سببنا الادلة فلم نجد
 ما يدل عليه **او الاصل** فان الاصل المستصحب عدم الدليل
 عليه فينتفي هو ايضا **وكذا** ايدى دخل فيه **قولهم** اي القبح **وجد**
المتنفي او المانع **وفقد الشرط** فهو دليل على وجود الحكم
 بالنسبة الى الاول وعلى انتفائه بالنسبة الى ما بعده **خلافا**
للاكثر في قولهم ليس بدليل بل دعوى دليل وانما يكون دليلا
 اذا عين المتنفي والمانع والشرط وبين وجود الاولين ولا حاجة
 الى بيان فقد الثالث لانه على وفق الاصل **مسألة الاستقرا**
بالجزى على الكل بان تتبع جزئيات كل يثبت حكمه بالكل **ان كان**
تاما اي بالكل اي كل الجزئيات **الصورة النزاع** **فقطعي** اي
 فهو دليل قطعي في اثبات الحكم في صورة النزاع عند اكثر من
 العلم وقيل ليس بقطعي لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها
 على بعد وجوب بانه منزلة منزلة العدم **لو كان ناقضا** اي

بأكثر

بأكثر الجزئيات الخالي عن صورة النزاع **فقطعي** فيها لا قطعي
 لاحتمال مخالفتها لذلك المستقرا **ويسمى** هذا عند الفقهاء
الحكاية **الغرد** **بالاغلب** **مسألة** في الاستصحاب وقد اشتهر
 انه حجة عند نادون الحنفية فتقول لتحريم محل النزاع **قال**
علما **انا استصحاب العدم الاصل** وهو نفي ما نفاه العقل
 ولم يثبت الشرع كوجوب صوم رجب حجة جزما **واستصحاب**
العموم او النقص الى وروء **الغير** من مخصص او ناسخ حجة
 جزما فيعمل بهما الى وروءة وتقدم ان ابن سريج خالف
 في العمل بالعام قبل البحث عن المخصص **واستصحاب ما دل**
الشرع على ثبوته لوجود سببه كثبوت الملك بالشرأ **حجة**
مطلقا وقيل حجة في الدفع به عما ثبت **دون الرفع** به
 لما ثبت كاستصحاب حياة المفقود قبل الحكم بوفاته فانه واقع
 للارث منه وليس بواقع لعدم ارثه من غير المشتك في حياته
 فلا يثبت استصحابهما له ملكا جديدا اذ الاصل عدمه **وقيل**
حجة بشرط ان لا يعارضه ظاهرا مطلقا **وقيل ظاهرا غالب**
قيل مطلقا وقيل ذو سبب فان عارضه ظاهرا مطلقا او
 بشرط على الخلاف قدم الظاهر عليه وهو المرجوح من قول

الشافعي في تعارض الأصل والظاهر والتقييد بذي السبب
ليخرج بول وقع في ما كثير فوجد متغيرا واحتمل كون
التغير به وكونه بغير مما لا يخبر كطول المكث فان استصحاب
 طهارته الأصل عارضة بحاسته الظاهر الغالبة فانه السبب
 فتقدمت على الظاهر على قول اعتبار الظاهر كما تقدم الظاهر
 على اعتبار الأصل **والحق التفصيل أي سقوط الأصل**
أن قرب العهد بعدم تغير ولا يحتاج باستصحاب حال الاجماع
في محل الخلاف أي إذا اجمع على حكم في حال واختلف فيه
 في حال أخرى فلا يحتاج باستصحاب تلك الحال في هذه خلافا
لكم في الصبر في ابن سيرين والامدي في قولهم يحتاج بذلك
 مثاله الخارج النجس من غير السيلين لا ينقض الوضوء عندنا
 استصحابا لما قبل الخروج من بقائه الجمع عليه **فعرف** مما ذكر
أن الاستصحاب الذي تلناه دون الحنفية وينصرف في الاسم
إليه ثبوت امر في الزمن الثاني لثبوت في الأول لعقد أن
ما يصلح للتغيير من الأول إلى الثاني فلا زكاة عندنا فيما
 حال عليه الحول من عشرين وبنائنا قصة تروج رواج الكلمة
 بالاستصحاب أما ثبوت أي الامر في الأول لثبوت في الثاني

مقلوب

مقلوب أي فاستصحاب مقلوب كان يقال في المكياك
 الوجود الآن كان على عهد صلى الله عليه وسلم باستصحاب
 الحال في الماضي **وقد يقال فيه** أي في الاستصحاب
 المقلوب ليظهر الاستدلال به **لأنه يمكن الثابت اليوم ثابتا**
 أمس لكان غير ثابت أمس إذ لا واسطة بين الثبوت وعنده
فيقتض استصحاب أمس الخالي عن الثبوت فيه بأنه الآن غير
 ثابت وليس كذلك لأنه مفروض الثبوت الآن **فدل** ذلك
 على أنه ثابت أمس أيضا ويوجه في بعض النسخ بعد أنه الآن
 وهو مفسد وليس في نسخة المحقق **مسئلة لا يطالب**
الثاني للمشي بالدليل على انتقائه **أن ادعى علما ضروريا بانتقائه**
 لأنه لعدم النقص في دعواه والخبر لا يشتبه حتى يطلب
 الدليل عليه لينظر فيه **والا** أي وإن لم يدع علما ضروريا بأن ادعى
 علما نظريا أو ظاهريا بانتقائه **فيطالب به** أي بدليل انتقائه **على**
الأصح لأن المعلوم بالنظر أو المظنون قد يشتبه فيطلب دليله
 لينظر فيه **ويجب الأخذ بأقل القول** وقد مر في الاجماع حيث
 قيل فيه وأن التمسك بأقل ما قيل حق **وهل يجب الأخذ**
بالأخف في شيء لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يعسر

فيه لانه اكثر ثوابا واحودا **اولا** يجب شئ منها بل يجوز كل منهما
لان الاصل عدم الوجوب هذه اقوال اقربها الثالث **مسئلة**
اختلفوا اي العلماء هل كان المصطفى صلى الله عليه وسلم
متعبدا بغير الكتاب كما ضبطه المصنف اي مكثفا قبل النبوة بشرع
فمنهم من نفى ذلك ومنهم من اثبتته **واختلف** المثبت في تعيين
ذلك الشرع بتعيين من نسب اليه فقيل هو نوح وقيل
ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت انه شرع
من غير تعيين لنبي هذه اقوال مرجعها التاريخ **والمختار**
كما قاله كثير **الوقوف** فاصيلا عن النفي والاثبات **وتعريفا** على
الاثبات عن تعيين قول من اقواله **والمختار** بعد النبوة **النفع**
من تعبدك بشرع من قبله لانه شرعا يخصه وقيل تعبد
بما لم ينسخ من شرع من قبله استصحابا بالتعبد به قبل
النبوة **مسئلة** حكم النافع والمضار قبل الشرع اي
البعثة **مرقي** او اكل الكتاب حيث قيل ولا حكم قبل الشرع
بل الامر موقوف الى ورود **وبعد** الصحيح ان اصل **المضار**
التحرير **والمنافع** **الحل** قال تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
فذكره في معرض الامتنان ولا يمتنع الا بالاجازة وقال صلى الله

عليه

عليه وسلم فيما رواه ابن ماجة وغيره لاحذر ولا خذر اي فدينا
اي لا يجوز ذلك **قال الشيخ الامام** والد المصنف **الاموال**
فانها من النافع والظاهر ان الاصل فيها التحريم لقوله
صلى الله عليه وسلم ان دماءكم واموالكم واعراضكم عليكم
حرام رواه الشيخان فيحضر به عموم الآية السابقة وغيره
ساكت عن هذا الاستثنا ومقابل الصحيح اطلاق بعضهم
ان الاصل في الاشياء التحريم وبعضهم ان الاصل فيها الحل
مسئلة الاستصحاب **قال به ابو حنيفة** **وانكروا** **الباقون**
من العلماء منهم الحنابلة خلافا قول ابن الحاجب قال به
الحنفية والحنابلة **وفسر** **بدليل** **ينفذ** في نفس المجتهد
تقصير عنه **عبارة** **وروي** **انه** اي الدليل المذكور ان **تحقق**
عند المجتهد **فعتبر** ولا يضر قصور عبارة عنه قطعا وان لم
يتحقق عند فرد وقطعا **فسر** ايضا **بعد** **ول** **عن قياس**
الى قياس اقوى منه **ولا خلاف** فيه بهذا المعنى فان اقوى
القياسين مقدم على الاخر قطعا **وبعد** **ول** **عن الدليل**
الى العادة للمصلحة كدخول الحمام من غير تعيين زمن
المكث وقد رآنا والاجرة فانه معتاد على خلاف الدليل

للمصاحبة كدخول الحمام من غير تعيين زمن الميثوق ودر
الماء والاجيق وكذا شرب الماء من الشفا من غير تعيين قد
ورد بان ان ثبت انما اى العادة حق لجريانها في زمنه عليه
الصلاة والسلام او بعده من غير انكار منه ولا من الائمة **فقد**
قام دليلها من السنة والاجماع فيعمل بها قطعاً **والا اى**
وان لم تثبت حقيقتها روت قطعاً فلم يتحقق معنى الاستحسان
مما ذكر يصلح محلاً للنزاع **فان تحقق استحسان مختلف فيه**
فمن قال به فقد شرع بتشديد الراى كما قال الشافعى رضى
الله عنه من استحسان فقد شرع اى وضع شرعاً من قبل
نفسه وليس له ذلك **اما استحسان الشافعى** التحليف على
المصحف والخط في الكتابة لبعض من عوضها ونحوها
كاستحسانه في المتعة ثلاثين درهما فليس منه اى ليس
من الاستحسان المختلف فيه ان تحققوا **وايضا قال ذلك** لما
فقهيته ميّنة في محالها **سئلة قول الصحابي** المجتهد
على صحابي غير حجة **وفاقا** وكذا على غير كالتابعى لان قول
المجتهد ليس حجة في نفسه **قال الشيخ الامام والى**
المصنف كالامام الرازى في باب الاخبار من المصنوع **الا**

في الحكم التعبدى فقوله فيه حجة لظهور ان مستند فيه
التوقيف من النبى صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعى رضى الله
عنه روى عن على رضى الله عنه انه في ليلة ست ركعات في كل
ركعة ست سجدة ان ولو ثبت ذلك عن على قلت به لانه لا مجال
للقياس فيه فالظاهر انه فعله توقيفاً **وفي تقليد اى**
الصحابي اى تقليد غيره لم بنا على عدم حجية قوله **قولان**
المحققون كما قال امام الحرمين على المنع **لارتفاع الثقة**
بمذهبهم اذ لم يدون بخلاف مذهب كل من الائمة الاربعة
لانفس اجتهاده عن اجتهادهم **وقيل** قوله حجة فوق
القياس حتى يقدم عليه عند التعارض وعلى هذا فان اختلف
صحابيان في مسألة **فكذلك ليلين** قولها فيرجح احدهما
بمرجح **وقيل** قوله حجة **دونه** اى دون القياس فيقدم
القياس عليه عند التعارض **وقا تخصيصه العموم** على
هذا **قولان** الجواز كغيره من الحجج والمنع لان الصحابة كانوا
يتركون اقوالهم اذا سمعوا العموم **وقيل** قوله حجة **انما**
من غير ظهور مخالفته **وقيل** قوله حجة **ان خالف القياس**
لانه لا يخالفه الا ليدل غير بخلاف ما اذا وافقه لاحتمال

أن يكون عنه فهو الحجة لا القول **وقيل** قوله حجة أن انضم اليه
قياس تقريب كقول عثمان رضي الله عنه في البيع بشرط
 البراة من كل عيب أن البائع يبرأ به مما لم يعلمه في الحيوان دون
 غيره قال الشافعي رضي الله عنه لأنه يغتذي بالصحة
 والتضم أي في حالتها وتحوّل طباعه وظواهرها من عيب ظاهري
 أو خفي بخلاف غير البايع فيه من خفي لا يعلمه بشرط
 البراة الخناج هو إليه ليقبّل باستقرار العقد فهذا قياس
 تقريب قرب قول عثمان المخالف لقياس التحقيق والمعنى
 من أنه لا يبرأ من شيء للجهل بالبرأ منه **وقيل** قول الشيخين
 أبي بكر وعمر رضي الله عنهما **فقط** أي قول كل منهما حجة
 بخلاف غيرهما الحديث اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر
 وعمر حسنة الترمذي **وقيل** قول **الخلفاء الأربعة** أبي بكر
 وعمر وعثمان وعلي أي قول كل منهم حجة بخلاف غيرهم الحديث
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين إلى آخره صحيح الترمذي
 وهم الأربعة كما تقدم في الإجماع بيانه **وعن الشافعي**
الأعلى قال القفال وغيره لا لنقص اجتهاده عن اجتهاد
 الثلاثة بل لأنه لما إلى الأمر إليه خرج إلى الكوفة ومات كثير

من

من الصحابة الذين كان يستشيرهم الثلاثة كما فعل أبو بكر
 في مسألة الجدة وعمر في مسألة الطاعون فكان كل قول
 منهم قول كثير من الصحابة بخلاف قول علي وقضية الجدة
 أنها جات إلى أبي بكر رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال لها
 مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شيء في رجع حتى أسأله الناس فأنظر
 المغيرة ابن شعبه ثم محمد بن مسلمة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أعطاهما السدس فانفذ أبو بكر لهما رواه أبو داود
 وغيره وقضية الطاعون أن عمر رضي الله عنه خرج إلى الشام
 فبلغه أن به وبأبي طاعونا فاستشار من دعاهم من الصحابة
 في الرجوع فاختاروا ثم دعا غيرهم من مشيخة قريش فخرجوا
 بالرجوع فعزم عليه عمر ثم جاء عبد الرحمن بن عوف فقال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سمعتم
 به بارض فلا تقاتلوا عليه وإذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا
 فرار منه فحمد الله عمر ثم انصرف رواه الشيخان **اموافق**
الشافعي زيد في الغرائض حتى ترد حيث تردت
 الرواية عن زيد **فقد قيل** لا تقليد أبان وافق اجتهاده اجتهاد

وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلم امتي بالفرائض زيد بن ثابت
 صحى الترمذى وكذا الحاكم على شرط الشيخين **مسألة**
الالهام ايقاع شئ في القلب يثلج بضم اللام وحكى فتحها
 اى يطهر من له الصدر يخص به الله تعالى بعض صفيا ^{او القلوب} **ش**
وليس حجة لعدم ثقة من ليس معصوما بخواتمة لانه
 لا يامن وسياسة الشيطان فيها خلافا لبعض الصوفية
 في قوله انه حجة في حقه اذ المعصوم كالنبي صلى الله عليه
 وسلم فهو حجة في حقه وحق غيره اذ انعلق بهم كالوحي
خاتمة قال القاضى الحسين مبنى الثقة على
 اربعة امور ان اليقين لا يرفع من حيث استصحابه بالشك
 ومن مسائله من ييقن بالطهارة وشك في الحدث ياخذ
 بالطهارة **وان الضرير** ومن مسائله وجوب رد المغسوء
 وحنانه بالتلف **وان الشقة تجلب التيسير** ومن مسائله
 جواز الفحص والجمع والفطر في السفر بشرط **وان العادة**
محكمة بفتح الكاف المشددة ومن مسائله اقل الحيض
 واكثر **قيل** زيادة على الاربعة **وان الامور عتقا** صدها
 ومن مسائله وجوب النية في الطهارة ورجعه المصنف

الى

الى الاول فان الشئ اذ لم يقصد اليقين عدم حصوله
الكتاب **السادس في التعادل**
والترجيح بين الادلة عند تعارضها **يتمتع تعادل** ^{طعين}
 اى تقابلها بان يدل كل منهما على متا في ما يدل عليه الآخر
 اذ لو جاز ذلك لثبت مدلولهما فيجتمع المتنافيان فلا وجود
 لقاطعين متنافيين كدال على حدوث العالم ودال على قدمه
 وعدل عن قول ابن الحاجب تقابل الدليلين العقليين محال
 الى ما قاله ليثا سب قوله تعادل الترجمة ويشمل قوله
 القاطعين العقليين والتقليين كما صرح بهما في شرح
 النهاج والعقلى والتقلي ايضا والكلام في التقليين حيث
 لا نسخ بينهما وليا حث ان يقول لا بعد في ان يجري فيهما
 الخلافا لانه في الامارتين لحي توجيهه الاتي فيهما **وكذا**
 يتمتع تعادل **الامارتين** اى تقابلها من غير مرجح لاحدهما
في نفس الامر على الصحيح حذر من التعارض في كلام الشارع
 والمجوز وهو الاكثر يقول لا محذور في ذلك وينبئ عليه
 ما سياتى اما تعادلها في ذهن المجتهد فواقع قطعاه وهوشا
 تروية كتردد الشافعي الاتي **فان توهم التعادل** اى وقع

في وهم المجتهد اي ذهنه تعادل الامارين في نفس الامر بناء على
جوانح حيث تجزى عن مرجح لاحداهما **فالتخير** بينهما في العمل
او التساقط لهما فيرجع الى غيرهما **او الوقف** على العمل بواحدة منهما
او التخيير بينهما في الواجب لان قد يخير فيها كما في خصال كفارة
اليامين **والتساقط في غيرهما القوال** اقربها التساقط مطلقا
كما في تعارض البيتين وسكت المصنف هنا عن تقابل القطعي
والظني لظهور ان لا مساواة بينهما لتقدم القطعي كما قاله في شرح
المنهاج وهذا في التخليين ولما قول ابن الحاجب لا تعارض
بين قطعي وظني لا تتقا الظن اي عند القطع بالتقيض كما
تممه المصنف وغيره فهو في غير التخليين كما اذا ظن ان زيدا في
الدار يكون مركبه وحده ميبها ثم شوهد خارجها فلا دلالة
للعلمة المذكورة على كونه في الدار حال مشاهدته خارجها
فلا تعارض بينهما بخلاف التخليين فان الظني منها باق على دلالة
حال دلالة القطعي وانما قدم عليه لقوته **وان نقل عن مجتهد**
قولان متعاقبان قالنا اخر منهما قوله المستمر والمتقدم مرجح
عنه **والا** اي وان لم يتعاقبا بان قالهما معا **فا** اي فقوله
منهما المستمر **ما ذكر فيه** **الشعور** **بترجيح** على الآخر قوله

هذا

هذا الشبه وتفرجه عليه **والا** اي وان لم يتكرد ذلك فهو متردد
بينهما **ووقع** هذا التردد **للساقي** رضي الله عنه **في بضع**
عشرون **كانا** سنة عشر وسبعة عشر **كما** تردد فيه القاضي ابو
حامد التورثي **وهو** دليل علوشانه **علما** **ودينا** اما
علما فلان التردد من غير ترجيح يشاعن امعان النظر
الدقيق حتى لا يقف على حالة وامادينا فلان لم يبال بتكرره
ما يتردد فيه وان كان قد يعاب في ذلك عادة بغضوضورة
كما عابه به بعضهم **ثم قال الشيخ ابو حامد** **للاسفرابي**
مخالفة **ابي حنيفة** **منها** **الرجح** **من موافقة** فان الشافعي
انما خالفه لدليل **وتكس** **الفعال** فقال موافقه **ارجح** وصح
النووي لقوته بتعدد قائله وعرض بان القوة انما تنشأ
من الدليل فلهذا قال المصنف **والاصح** **الترجيح** **بالنظر**
فما اقتضى ترجيحه منهما كان هو **الراجح** **فان وقف** **على الترجيح**
فالوقف عن الحكم برجحان واحد منهما وان لم يعرف للمجتهد
قول **في مسألة** **لكن** يعرف له قول في نظيرها فهو اي
قوله في نظيرها قوله **المخرج** **فيها** **على الاصح** اي خروجه
الاصحاب فيها الحقا لها بنظيرها وقيل ليس قولاه فيها

لاحتمال ان يذكر قائلين المسكتين كوروجع في ذلك **والاصح**
على الاول **لا ينسب** القول فيها اليه **مطلقا** بل ينسب اليه
مقيدا ابانه مخرج حتى لا يلتبس بالمنصوص وقيل لاحاجة
الى تقييده لانه قد جعل قوله **ومن معارضته** نصلا **خرا** للنظر
بان ينص فيما يشبهه على خلاف ما نص عليه فيه اي من
النصين المتخالفين في مالتين متشابهتين **تنشأ الطرقتان**
وهي اختلاف الاصحاب في نقل المذهب في المسكتين فمنهم
من يقرر النصين فيهما ويفرق بينهما ومنهم من يخرج نص
كل منهما في الاخرى فيحكمى في كل قولين منصوصا ومخرجا
وعلى هذا اقتنازع يرجح في كل نصها ويفرق بينهما وتارة يرجح
في احدهما نصها وفي الاخرى المخرج ويذكر ما يرجحه على
نصها **والترجيح لقوية** **احد الطريقتين** بوجه مما سبق في
فيكون راجحا **والعمل بالرواية واجب** بالنسبة الى المرجوح
فالعمل به ممنوع سواء كان الرجحان قطعيا ام ظاهريا **وقال القاضى**
ابوبكر الباقلاني **الاصح** **ظنا** فلا يجب العمل به **اذ لا ترجح**
بظن عنه فلا يعمل بواحد منهما **لنقد المرجح** **وقال ابو عبد**
الله البصري **ان رجع** **احدهما بالظن** **فالتخير** بينهما في العمل

وانما

وانما يجب العمل عنده وعند القاضي بما رجح قطعيا **والترجيح**
في القطعيات لعدم التعارض بينهما اذ لو تعارضت لاجتمع
المتنافيان كما تقدم **والتاخر** من النصين المتعارضين
ناسخ للمقدم منهما اي تبيين كذا او خبرين او آية وخبر
بشرط النسخ **وان نقل** **التاخر** **بالاحاد** **عمل به** **لان دوايه**
بان لا يعارض **مظنون** وبعضهم احتمال بالنسخ لان الجواز
يؤدي الى اسقاط المتواتر بالاحاد في بعض الصور **والاصح**
الترجيح بكثرة الادلة والرواة فاذ اكثر احد المتعارضين
بموافق له او كثرت رواته رجح على الاخر لان الكثرة تفيد
القوة وقيل لا **لا يستبين** **والاصح** **ان العمل** **بالتعارضين**
ولو من وجه اولي من الثاني **احدهما** **بترجيح** **الاخر** عليه وقيل
لا فيصار الى الترجيح مثال حديث الترمذي وغيره **ايضا**
اهاب **دبغ** **فقد** **ظهر** **مع** **حديث** **ابي داود** **والترمذي**
وغيرهما **لا تستقيموا** **من** **المينة** **باهاب** **ولا** **عصب** **الشامل**
للاهاف **المد** **بوغ** **وغيره** **فحملناه** **على** **غير** **جمعا** **بين**
الديليين **وروى** **مسلم** **الاول** **بلفظ** **اذا** **دبغ** **لاهاف** **فقد**
ظهر **ولو** **كان** **احد** **المتعارضين** **سنة** **قابلهما** **كتاب** **فان**

العمل بهما من وجه اولي ولا يقدم في ذلك الكتاب على السنة
ولا السنة عليه خلافا لزاميهما فزاعم تقديم الكتاب استند
الى حديث معاذ المشتمل على انه يقضى بكتاب الله فان لم
يجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي رسول
الله بذلك رواية ابوداود وغيره وزاعم تقديم السنة استند
الى قوله تعالى لتبين للناس مثاله قوله صلى الله عليه وسلم
في البئر وهو الطهور ما وه الحل ميتته رواية ابوداود وغيره
مع قوله تعالى قل لا اجد فيها اوحى الى محمدا الى قوله تعالى
اولم خنزير فكل منهما يتناول خنزير البحر وحملا الآية
على خنزير البر المتبادر الى الاذهان جمعاً بين الدليلين
فان تعذر العمل بالتعارضين اصلاً وعلم التأخر منهما
في الواقع فناسخ للمتقدم منهما والاى وان لم يعلم التأخر
منهما في الواقع رجع الى غيرهما لتعذر العمل بواحد منهما
وان تفاوتا اى المتعارضان في الوجود من الشارع والتجارب
بينهما في العمل ان تعذر الجمع بينهما وتعذر الترجيح بان
تساويا من كل وجه فان امكن الجمع والترجيح فالجمع
اولى منه على الاصح كما تقدم وان جهل التاريخ بين

المتعارضين

لا تشرط فيه على الاصح لجواز ان يكون للناسق قوة الاجتهاد
وقيل تشرط اعتمد على قوله وليبحث عن العارض
كالخصص والعقيد والناسخ وعن اللفظ هل معه
قريبة تصرفه عن ظاهرة اى عن القرينة الصارفة ليل
ما يستنبطه عن تطرق الخدش اليه لولم يبحث وهذا اولى لا
ليوافق ما تقدم من انه يتسكك بالعام قبل البحث عن
المخصص على الاصح ومن حكاية هذا الخلاف في البحث
عن صارفي صيغة افعل عن الوجوب الى غير وحكاية
بعضهم في كل معارض ودونه اى دون المجتهد المتقدم
وهو المجتهد المطلق مجتهد المذهب وهو المتمكن
من تخريج الوجوه التي يبيها على نصوص امامه
في المسائل ودونه اى دون مجتهد المذهب مجتهد
الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح
قول له على اخر اطلقها والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد
بان يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب
كالفرائض بان يعلم احكامه باستقراء منه او من مجتهد كامل
وينظر فيها وقول المانع يحتمل ان يكون فيما لم يعلمه من

الأدلة معارض لما علمه بخلاف من أحاط بالكل ونظروا فيه بعينه
 جدا **أو الصحيح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم**
وقوعه لقوله تعالى ما كان لنبى ان يكون له اسرى حتى
 يشفع في الارض عفا الله عنك لم اذنت لهم عذوب على استبنا
 اسرى يدربا لغيره وعلى الاذن لمن ظهر نفاقهم في التلطف
 عن غزوة تبوك ولا يكون القناب فيما صدر عن وحى فيكون
 عن اجتهاد وقيل يمنع له لقد رنه على اليقين بالتلقى من
 الوحى بان يتنظروا والتقاد على اليقين في الحكم لا يجوز
 له الاجتهاد فيه جزموا وروى بان اتوا الوحى ليس في قدرته
وثالثها الجواز والوقوع في الآراء والحروب فقط اي والمنع
 في غيرها جميعا بين الأدلة السابقة **والصواب ان اجتهاد**
عليه افضل الصلاة والسلام لا يخطئ تنزيها للمنصب
 النبوة عن الخطا في الاجتهاد وقيل قد يخطئ ولكن ينسب
 عليه سريعا لما تقدم في الايتين وليشاعة هذا القول
 عبر المصنف بالصواب **والاصح ان الاجتهاد جائز في عصر**
 صلى الله عليه وسلم وقيل لا للقدرة على اليقين في الحكم
 بتلقيه منه واغرض بانه لو كان عنده وحى في ذلك لبلغه

للناس

للناس **وثالثها جائز باذنه صريحا قيل او غير صريح** بازسكت
 عن سالك عنه او وقع منه فان لم ياذن فلا **ورابعها جائز**
للبعيد عنه دون القريب لسهولة مراجعته **وخامسها**
جائز للولاة حفظا لمحبهم عن استتقاء الرعية لهم لو لم
 يجز لهم بان يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيما يقع لهم
 بخلاف غيرهم **والاصح على الجواز انه وقع وقيل لا وثالثها**
لم يقع للمخاض في خطوة عليه الصلاة والسلام بخلاف غيره
ورابعها الوقف عن القول بالوقوع وعدمه واستدل
 على الوقوع بانه صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ
 في بني قريظة فقال تقتل مقاتلتهم ونسأى ذريةهم فقال
 صلى الله عليه وسلم لقد حكمت عليهم بحكم الله رواه
 الشيخان وهو ظاهر في ان حكمه عن اجتهاد **مسئلة**
المصيب من المتخلفين في العقليات واحد وهو من
 صادق الحق فيها لتعينه في الواقع كحدوث العالم وثبوت
 الباري وصفاته وبعثة الرسل **وثاني الاسلام** كله وبعضه
 كنافي بعثة محمد صلى الله عليه وسلم **خطي اثم كافر**
 لانه لم يصادف الحق **وقال الجاحظ والعنبري لا ياتم الاجتهاد**

في العتبات المخطئ فيها للاجتهاد قيل مطلقا وقيل ان كان
مسما فهو عندها مخطئ غير انهم وقيل زاد العبدري على نفي
الائتمار كل من المجتهدين فيها مصيب وقد حكى الاجماع
على خلاف قولهما قبل ظهورهما اما المسألة التي لا قاطع
فيها من مسائل الفقه فقال الشيخ ابو الحسن الاشعري
والقاضي ابوبكر الباقلاني وابو يوسف ومحمد بن
ابي حنيفة وابن سيرين كل مجتهد فيها مصيب ثم قال
الاولان حكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهد منا
ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله تعالى في حقه وحق
مقلده وقال الثلاثة الباقية هناك ما اى فيها شئ
لو حكم الله تعالى فيها لكان به اى بذلك الشئ ومن ثم
اى من هنا وهو قولهم المذكور اى من اجل ذلك قالوا ايضا
فمن لم يصادف ذلك الشئ اصاب اجتهاده الاحكام واتى
لا انتفاء فهو مخطئ حكما وانتفاء والصحيح وفاقا للجمهور
ان المصيب فيها واحد والله تعالى فيها حكم قبل الاجتهاد
قيل لا دليل عليه بل هو كذا فين يصادف من شاء الله تعالى
والصحيح ان عليه اما نزهة اى المجتهد مكنى بافتائه

اى

اى الحكم لا مكانها وقيل لا لغرضه وان مخطأه لا يباش
بل يوجب له ذلك وسعه في طلبه وقيل يباش لعدم اصابته
المكلف بها اما الجزئية فيها قاطع من نص او اجماع
واختلف فيها لعدم الوقوف عليه فالمصيب فيها واحد
وفاقا وهو من وافق ذلك القاطع وقيل على الخلاف
فيما لا قاطع فيها وهو بعيد ولا يباش المخطئ فيها بناء على
ان المصيب واحد على الامح لما تقدم ولقوة التقابل
هنا عبر بالاصح ومتى قصر مجتهد في اجتهاده اثم
وفاقا لترك الواجب عليه من بذل وسعه فيه مسألة
لا يتقضى الحكم في الاجتهاد ياتى لامن الحاكم به ولا من
غيره بان اختلف الاجتهاد وفاقا اذ لو جاز نقضه لجاز
نقض النقض وهلم فتتوقف مصلحة نصب الحاكم من فصل
الخصومات فان خالف الحكم نصا او ظاهرا جليا ولو
قياسا وهو القياس الجلى فنقض لما لفته للدليل المذكور او حكم
حاكم بخلاف اجتهاده بان قلده غير نقض حكمه لما لفته
لاجتهاده وانتفاع تطبيق فيما اجتهده فيه او حكم حاكم
بخلاف نصا ما به غير مقلد غير من الامة حيث يجوز

للقول امام تقليد غير بان لم يقلد في حكمه احد الاستقلال
فيه برأيه او قلده فيه غير امامه حيث ينتج تقليد وسياتي بيان
ذلك **لنقض** حكمه المخالفة لنص امامه الذي هو في حقه
لا التزامه تقليد كالميل في حق المجتهد اما اذا قلد
في حكمه غير امامه حيث يجوز تقليد فلا ينقض حكمه لانه
لعدالة انما حكم به لوجوبه عنده **ولو تزوج بغير ولي**
باجتهاد منه يصح **ثم تغير اجتهاده** الى بطلان
فالاصح تحريمها عليه لظنه الآن البطلان وقيل لا تخوم
اذا حكم حاكم بالصحة وكذا **المقلد يتغير اجتهاده امامه**
فيما ذكر في حكمه حكمه **ومن تغير اجتهاده** بعد الافتاء
اعلم المستفتي بتغيره كيف عن العمل ان لم يكن عمل ولا
ينقض محوله ان عمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
لما تقدم **ولا يضمن المجتهد المتلف** بافتائه بالتلاف
ان تغير اجتهاده الى عدم التلاف **للقاطع** لانه معذور
بخلاف ما اذا تغير لقاطع كالنص فانه يضمنه لتقصيره
مسئلة يجوز ان يقال من قبل الله تعالى لبي او عالم
على لسان نبي احكم **بالتشاك** في الوقائع من غير دليل فهو

صواب

صواب اي موافق للحكم بان يلزمه اياه اذ لا مانع من جواز
هذا القول **ويكون** اي هذا القول **مذركا شرعا وسياتي**
التقويض له لانه عليه **وقرود الشافعي** رضي الله عنه
فيه **قيل في الجواز وقيل في الوقوع** ونسب الى الجمهور
فحصل من ذلك خلاف في الجواز وفي الوقوع على تقدير
الجواز **وقال ابن السمعاني يجوز للنبي ومن العالم**
لان رتبته لا تبلغ ان يقال له ذلك **ثم المختار** بعد جواز
كيف كان انه **لم يقع** وجزم بوقوعه موسى بن عمران من
المعتزلة واستند الى حديث الصحيحين لولا ان اشق
على امتي لامرهم بالسؤال عند كل صلاة اي لا وجبته
عليهم والى حديث مسلم يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج
فجاءوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها
ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم
لوجبت ولما استطعتم والرجل هو الاقرع بن حابس
كما في رواية ابى داود وغيره **واجيب** بان ذلك لا يدل
على الجواز ان يكون خبر فيه اي خبر في ايجاب السؤال
وعدمه وتكرير الحج وعدمه او يكون ذلك القول بوجوبه لا من

تلقا نفسه وفي تعليق الامر باختيار المأمور نحو افعلكذا
ان شئت اى فعله **تردد** قيل لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخير
فيه من التثاني والظاهر الجواز والتخير فريضة على ان الطلب
غير جازم وقد روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال
صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاى ركعتين
كافي رواية ابي داود **مسئلة التقليد اخذ القول**
بان يعتقده من غير معرفة دليله فخرج اخذ غير
القول من الفعل والتقريب عليه فليس بتقليد واخذ
القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد وافق اجتهاد
التأكل لان معرفة الدليل انما تكون للمجتهد لتوقفها
على معرفة سلالته عن العارفين بنا على وجوب البحث
عنه وهي متوقفة على استقرار الادلة كلها ولا يقدر
على ذلك الا المجتهد **ويلزم غير المجتهد** ما كان
او غير اى يلزمه التقليد للمجتهد لقوله تعالى فاسالوا
اهل الذكوان كنتم لا تعلمون وقيل يشترط تبين صحة
اجتهاده بان يبين مستندك ليسلم من تردد اتباع
في الخطاء الجائز عليه ومنع الاستاذ ابواسحاق الاسفرا

التقليد

٩٢
التقليد في القواطع كالعقائد وسياتي الخلاف فيها
وقيل لا يتلذ عالم وان لم يكن مجتهدا لان له صلاحية
اخذ الحكم من الدليل بخلاف العاصي اما طائفة الحكم
باجتهاده فيحرم عليه التقليد لما لفتته به لوجوب
اتباع اجتهاده وكذا المجتهد اى من هو بصفاة
الاجتهاد يحرم عليه التقليد فيما يقع له عند الاكثر
لتمكنه من الاجتهاد فيه الذي هو اصل للتقليد ولا يجوز
العدول عن الاصل الممكن الى بدله كما في الوضوء واليتم
وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن **وثالثها**
يجوز للمقاضى لما جئته الى فصل الخصومة المطلوب
تجارتهم بخلاف غيرهم **ورابعها يجوز تقليد الاعلم** منه
لرجحانه عليه بخلاف المساوي والادنى **وخامسها يجوز**
عند ضيق الوقت لما يستل عنه كالصلاة الموقفة بخلاف
ما اذا لم يضيق **سادسها** يجوز له فيما يخصه دون ما
يعتق به غير **مسئلة** اذا تكررت الواقعة للمجتهد
وتجدد له ما يقتضى الرجوع عما ظنه فيها والا ولم يكن
ذاكر الدليل الاول وجب عليه تجديد النظر فيها

قطعا وكذا يجب تجدد يده **ان لم يتجدد** ما يقتضي الرجوع
 ولم يكن ذكرا للدليل **لا ان كان ذكرا له** اذ لو اخذ بالاول
 من غير نظر حيث لم يذكر الدليل كان اخذ بشئ من غير
 دليل يدل عليه والدليل الاول لعدم تذكره لا ثقة ببقا
 الظن منه بخلاف ما اذا كان ذكرا للدليل فلا يجب تجديده
 النظر في واحدة من الصورتين اذ لا حاجة اليه **وكذا العا**
يستغنى العالم في حادثة **ولو كان العالم مقلدا ميّت**
 بنا على جواز تقليد الميت وافتنا المقلد كما سياتي **ثم تقع**
 له **تلك الحادثة هل يعيد السؤال** لمن افتناه اي حكمه
 حكم المجتهد في إعادة النظر فيجب عليه إعادة السؤال
 اذ لو اخذ بجواب الاول من غير إعادة لكان اخذ بشئ من
 غير دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله الاول لا ثقة
 ببقائه عليه لاحتمال مخالفة له باطلاله على ما يخالفه
 من دليل ان كان مجتهدا او نص لاما منه ان كان مقلدا
مسئلة **تقليد المفضول** من المجتهدين فيه اقوال
 احدها ورجه ابن الحاجب يجوز وقوعه في زمن الصيانة
 وغيرهم مشتهر منكورا من غير انكار ثانیها لا يجوز لان اقوال

المجتهدين

المجتهدين في حق التقليد كالادلة في حق المجتهد فكل
 يجب الاخذ بالراجح من الادلة يجب الاخذ بالراجح من
 الاقوال والراجح منها قول الفاضل ويعرفه العايم بالتسامع
 وغير **ثالثها المختار يجوز لعقده فاضلا غير مساويا**
 له بخلاف من اعتقد مفضولا كالواقع جمع بين الدليلين
 المذكورين بهذا التفصيل **ومن ثم** اي من هنا وهو هذا
 التفصيل المختار اي من اجل ذلك نقول **لم يجب البحث**
عن الراجح من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من منع مطلقا
فان اعتقد اي العايم **رجحان واحد** منهم **تعيين** لان
 يقلد وان كان مرجوحا في الواقع عملا باعتقاده المبني
 عليه **والراجح علما فوق الراجح ورعا في الاصح** لان زيادة
 العلم تأثير في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل بالعكس
 لان لزيادة الورع تأثير في الثبوت في الاجتهاد وغيره
 بخلاف زيادة العلم ويحتمل التساوي لان لكل مرجحا
 وهذه المسألة مبنيّة على وجوب البحث عن الراجح البني
 على امتناع تقليد المفضول **ويجوز تقليد الميت** لبقائه
 قوله كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه المذاهب لا تموت

يموت اربابها **خلافاً** للامام الرازي في منعه قال لانه لا يتقار
 لقوله الميت بدليل انعقاد الاجماع بعد موت المخالف قال
 وتصنيف الكتب في المذهب مع موت اربابها لا استفادة
 طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث وكيفية تأييدها
 على بعض ولعرقه التتبع عليه من المختلف فيه وغورض
 الحجية الاجماع بعد موت الجعاب **وقال** كما يجوز ان **يقول**
الحج للمخالفه بخلاف ما اذا لم يفقد **ورابعها** قال الصفي
المعتمد يجوز تقليده فيما نقل عنه ان **نقله** مجتهد
في مذهبه لانه لم يفرقه مدركه بغير ما استمر عليه وما
 لم يستمر عليه فلا ينقل لمن يقلده الا ما استمر عليه بخلاف
 غيره ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية للافتاء **وطبق**
 اهله له باشتهارهم بالعلم والعدالة هذا راجع الى الاول
وانتصابه والناس مستفتونه **لم** هذا راجع الى الثاني
ولو كان من ذكرنا ضيافاً فانه يجوز افتاءه كغيره **وقيل** لا يفتي
قاضي في العام لان استفتاءه بقضائه فيها عن الافتاء
 وعن القاضي شريح ان اقصى ولا اقل لا **المجهول** علماً
 او عدالة فلا يجوز استفتاءه لان الاصل عدمها **والاصح**

لا يقتضيه علمه اي العالم بانه اي الماخذ

وجوب البحث عن علمه بان يسأل الناس عن وقيل يكفي
 استفتاءه بينهم **والاكتفاء** بظاهر العدد **اللة** وقيل لا بد
 من البحث عنها **والاكتفاء** بغير الواحد **عن** علمه وعسالة
 بناء على البحث عنها وقيل لا بد من اثنين **وللعام** **سؤال** اي
 العالم **عن ما خلف** فيها افتاء به **استرشاد** اي طلب الارشاد
 نفسه بان يذعن للقبول ببيان الماخذ كسائله المذكور تحصيل
 لارشاده **ان لم يكن** حنفياً عليه فان كان بحيث يقتصر فهمه
 عنه فلا يبين له صواب نفسه عن التعبد فيما لا يفيد ويقتد
 له بخفا المدرك عليه **مسألة** يجوز للقادر على التفرع
والترجيح وان لم يكن مجتهد **اي** والحال انه غير متصف بعنف
 المجتهد **الاقتناء** بمذهب مجتهد اطلع على ما خلفه واعتقه
 وهذا كما صرح به الامدي مجتهد المذهب لانطباق تعريفه
 السابق عليه فيجوز له الاقتناء بمذهب امامه مطلقا الوقوع
 ذلك في الاعصار وشكر راشائعا من غير انكار بخلاف غيره
 فقد انكر عليه وقيل لا يجوز له انتقاء وصف الاجتهاد عنه
 وانما يجوز الافتاء للمجتهدين ولا نسلم وقوعه من غير في الاعصار
 المتقدمه **وقال** كما يجوز له **عند عدم** المجتهد للمحاجة

اليه بخلاف ما اذا وجد الجتهد **ورابعها** يجوز للمقلد الاقتداء
وان لم يكن قاصدا على التفريع والترجيح **لأنه** لما يقتضي به
عن امامه وان لم يصرح بنقله عنه وهذا الواقع في الأعصا
التاخره ويجوز **ظهور الزمان عن مجتهده** اي ان لا يبقى فيه
مجتهد خلافا للمخا بله في منعهم الخلو عنه **مطلقا**
ولا بن دقيق العيد في منعه الخلو عنه ما لم يتداع الزمان
بتر لزل القول بعد فان تداعي بان انت اشرار الساعة كطلوع
الشمس من مغربها وغير ذلك جاز الخلو عنه **والخيار**
بعد جواز ان لم يثبت وقوعه وقيل يقع ويبدل عدم
الوقوع حديث الصحيحين بطرق لا تزال طائفة من
امثلي ظاهرين على الحق حتى يأتي امر الله اي الساعة كاصح
بها في بعض الطرق قال البخاري وهم اهل العلم اي لا تبدأ
الحديث في بعض الطرق بقوله من يرد الله به خير فيفقده
في الدين ويدل للوقوع حديث الصحيحين ايضا ان الله
تعالى لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض
العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء
جهم لا فسلوا فافقوا بغير علم فضلوا وأضلوا وهذه اللفظ

البخاري

البخاري وفي مسلم حديث ان يمين يدي الساعة ايا ما يرفع
فيها العلم ويترك فيها الجهل وكوه حديث البخاري ان
من اشرار الساعة ان يرفع العلم ويثبت الجهل وانوار
برفع العلم قبض اهلها ولعارضه هذه الاحاديث للاول
قال المصنف لم يثبت وقوعه دون لا يقع ويمكن رد الاول
اليها بان يراد بالساعة ما قرب منها **واذا عمل العا م يقول**
مجتهده في حادثة فليس له الرجوع عنه الى غيره في
مثلها لانه قد التزم ذلك القول بالعمل به بخلاف ما اذا لم
يعمل به **وقيل يلزمه العمل به بمجرد الاقتداء** فليس له الرجوع
الى غيره فيه **وقيل** يلزمه العمل به بالشروع في العمل به
بخلاف ما اذا لم يشروع **وقيل** يلزمه العمل به ان التزمه بخلاف
ما اذا لم يلتزمه **وقال السمعاني** يلزمه العمل به ان وقع
في نفسه صحته **والا فلا** وقال ابن الصلاح يلزمه العمل به
ان لم يوجد مفتي آخر فان وجد تخير بينهما **والاصح**
جواز اي جواز الرجوع الى غيره في حكم آخر وقيل لا يجوز
لانه يسأل المجتهد والعمل بقوله التزم منه **هيه** **والاصح**
انه يجب على العا م وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد **الزام**

مذهب معين من مذاهب الجاهلدين **يعتقدون** انهم من
غير **اومساوي** وان كان في نفس الامر رجوعا على المتأخر
المتقدم **ثم** في المساوي **ينبغي السعي في اعتقاده** **ارجح**
لنتجه اختياره على غير **ثم** في حروجه عنه اقوال احدها
لا يجوز لانه الترتيب وان لم يجب الترتيب فانها يجوز والتراخي
مالا يلزم غير ملزم **فالتمس الاجوز في بعض المسائل ويجوز**
في بعض توسط بين القولين والجواز في غير ما عمل به اخذا
مما تقدم في عمل غير الملزم فانه اذا لم يجز له الرجوع قال
ابن الحاجب كالا مدي اتفاقا للملزم اولى بذلك وقد
حكيا فيه الجواز فيقيد بما قلناه وقيل لا يجب عليه التزام
مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب
تأخره وبغيره اخرى وهكذا **والاصح انه يستتبع تتبع الرضا**
في المذاهب بان ياخذ من كل منها ما هو الا هو فيما يقع
من المسائل **وخالف ابو اسحاق المزوري** فجوز ذلك
والظاهر ان هذا النقل عنه سهو لما في الروضة واصلا
عن حكاية الحنابلة وغيره عن ابي اسحاق انه يفسق بذلك
وعن ابن ابي هريرة انه لا يفسق به والثاني وقد تفقه
على

592
على الاول ان اراد بعدم الفسق الجواز فهو مبني على انه لا يجب
التزام مذهب معين وانتفاع النفع شامل للملزم وغيره ويؤخذ
منه تقييد الجواز السابق فيهما بما لم يؤد الى تتبع الرخص
مسئلة اختلف في التقليد في اصول الدين اي
مسائل الاعتقاد كحدوث العالم وجود الباري وما يجب له
ويستتبع عليه من الصفات وغير ذلك مما سياتي فقال كثيرون
وبحسب الامام الرازي والامدي لا يجوز بل يجب النظر لان
المطلوب فيه اليقين قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم
فاعلم انه لا اله الا الله وقد علم ذلك وقال تعالى للناس
واتبعوه لعلمكم فخذون وقياس غير الواحدية عليها وقال
العنبري وغيره يجوز التقليد فيه ولا يجب النظر اكتفا بالعتقاد
الحازم لانه صلى الله عليه وسلم كان يكتفي في الايمان من الاعراب
وليسوا اهلا للنظر بالتلفظ بكلمات الشهادة المنجية عن الفقد
الحازم وقياس غير الايمان عليه **وقيل النظر فيه حرام**
لانه مظنة الوقوع في الشبهة والضلال لاختلاف الاذهان
والانظار بخلاف التقليد فيجب بان يجزم المكلف عقده بما
ياتي به الشرع من العقائد ودفع الاولون دليل الثاني بان

لا نسلم ان الاعراب ليسوا اهلا للنظر فان الاعتبار للنظر على طريق
العامة كما اجاب الاعرابي الاصحح عن سؤاليهم عرفتم ربك
فقال البعتر قد دل على البعير واكثر الاقدام يدل على المسير
فسمي ذات ابراج وارضى ذات فجاج الا قد دل على اللطيف الحبير وما
يذكر من احد من الاعراب وغيرهم للايمان فياتي بكلمته لا بعد
ان ينظر فيمنه ذلك اما النظر على طريق التكميل من
تحرير الادلة وقد فيها ودفع الشكوك والتشبه عنها ففرضه
كفاية في حق المتأهلين لم يكن قيام بعضهم به واما غيرهم ممن
يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في التشبه والضلال فليس له
الخوض فيه وهذا محل نهى الشافعي وغيره من السلف رضي الله
تعالى عنهم عن الاشتغال بعلم الكلام وهو العلم بالاعتقاد
الديني عن الادلة اليقينية وعلى كل من الاقوال الثلاثة تصح
عقائد المقلد وان كان اثما بترك النظر على الاول **وعن**
الاشعري انه لا يصح **ايمان المقلد** وشنع اقوام عليه
بانه يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين **وقال** الاستاذ
ابو القاسم **القشيري** في دفع التشنيع هذا **مكذوب عليه**
قال المصنف والتحقيق في المسألة الدافعة للتشنيع انه

ان

ان كان التقليد اخذ القول الغير بغير حجة مع اعتدال
شك او وهم بان لا يجزم به **فلا يكفي** ايمان المقلد قطعا
لانه لا ايمان مع ادنى تردد فيه **وان كان** التقليد اخذ
لقول الغير بغير حجة لكن **جزما** وهذا هو العمد **فيكفي**
ايمان المقلد عند الاشعري وغيره **خلافا لابي هاشم** في
قوله لا يكفي بل لابد لصحة الايمان من النظر وعلى الاكتفاء
بالتقليد المجازم في الايمان وغيره قال المصنف **فليجزم**
اي المكلف **عقله بان العالم** وهو ما سوى الله تعالى ولا
حاجة لقول بعضهم وصفاته فانها ليست غير كما انها
ليست عينه **محدث** اي موجود عن العدم لانه متغير اي
يعرض له التغيير كما يشاهد وكل متغير محدث لانه وجد بعد
ان لم يكن **وله صانع** ضرورة ان المحدث لابد له من محدث
وهو الله الواحد اذ لو جاز كونه اثنين لجاز ان يريدهما
شيئا والاخر ضده الذي لا ضده غير كحركة زيد وسكونه فيمتنع
وقوع المرادين وعدم وقوعهما لا متناع ارتفاع الضدين
المذكورين واجتماعهما فيمتنع وقوع احدهما فيكون
مريده هو الاله دون الاخر لعجزه فلا يكون الاله الا واحدا

وأطلق المتكلمين اسم الصانع عليه تعالى ما خوذ من قوله
تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء **والواحد الشيء الذي**
لا يتقسم بوجه ولا يشبه بفتح الباء المشددة أي به ولا يغير
أي لا يكون بينه وبين غيره شبه **بوجه والله تعالى قديم أي**
لا ابتداء لوجوده ولا انتها إذ لو كان حادثا لاحتاج إلى
سبب في تعالى عن ذلك **حقيقته تعالى مخالفة لسائر**
الحقائق قال المحققون ليست معلومة الآن أي في
الدينيا للناس وقلة كثيرانها معلومة لهم الآن لأنهم مكلفون
بالعلم بوحدها بينه وهو متوقف على العلم بحقيقته وأجيب
بمنع التوقف على العلم به بالحقيقة وإنما يتوقف على العلم به
بوجه وهو تعالى يعلم بصفاته كما أجاب به موسى عليه
الصلوة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما قص علينا
ذلك بقوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين إلى آخره
واختلما أي المحققون هل يمكن علمها في الآخرة
فقال بعضهم نعم لحصول الروية فيها كما سيأتي وبعضهم
لا والروية لا تفيد الحقيقة ليس بجسم ولا جوهر ولا
عرض لأنه تعالى منز عن الحدوث وهذه حادثة لأنها

أقسام

271
التعارضين أي لم يعلم بينهما تفاخروا لا تقارن **وأمكن الشيخ**
بينهما بأن يتبلا **رجع إلى غيرهما** التعذر العمل بواحد منهما
والأى وإن لم يمكن الشيخ بينهما **تغير الناطق بينهما في العمل**
أن تعذر الجمع بينهما والرجح كما تقدم في التقارين هذا
كله فيما إذا تساوى في العموم أو الخصوص **فإن كان أحدهما**
أهم من الآخر مطلقا أو من وجه فكل سبق في مسألة آخر
ببحث التخصيص فلتراجع **مسئلة يرجح بعلم الأئمة**
أي قلة الساتطين الراوي للمجتهد وبين النبي صلى الله
عليه وسلم **وفقه الراوي ولغته ونحوه** لقلة احتمال الخطأ
مع واحد من الأربعة بالنسبة إلى مقابلاتها **وروي عنه**
وفطنته ولوروي الخبر المرجوح باللفظ والرجح بواحد
مما ذكر بالمعنى **ويقتضيه وعدم بدعته** بأن يكون حسن الاستدلال
وشهرته عند الله لشدة الوثوق به مع واحد من الستة بالنسبة
إلى مقابلاتها **وكونه مزي بالاختبار من المجتهد يرجح على المزي**
عنه بالإخبار لأن العاينة أقوى من الخبر أو أكثر مزيين
ومعروف النسب قليل ومشهور لشدة الوثوق به
والشهرته زيادة في المعرفة والأصح لا ترجح بها **وحريص**

التركيبية على الحكم بشهادته والعمل بروايته فيقدم خبر من
صريح تركيته على خبر من حكم بشهادته وخبر من عمل بروايته
في الجملة لان الحكم والعمل قد يتبينان على الظاهر من غير
تركيبية وحفظ المروي فيقدم مروي الحافظ له على مروي
من لم يحفظه لا عتقا الاول بمرويه **وذكر السبب** فيقدم الخبر
المشتمل على السبب على من لم يشتمل عليه لاهتمام راوي
الاول به **والقول على الحفظ دون الكتابة** فيقدم خبر
المعول على الحفظ فيما يرويه على خبر المعول على الكتابة
لاحتما ان يراو في كتابه او ينقص منه واحتمال النسيان
والاشتباه في الحافظ كعدم **والمروطين** **روايته** كالسما
بالنسبة الى الاجازة فيقدم السموغ على التجاوز وقد تقدم
ذكر طريق الرواية ومراعاتها **اخرا** الكتاب الثاني **وسماعه من**
غير حجاب فيقدم السموغ من غير حجاب على السموغ من وراء
حجاب لا من الاول من طرق الخل في الثاني **وكونه من الكبر**
الصحابة فيقدم خبر احدهم على خبر غيره لشدة ديانته
وقد كان على رضى الله عنه يحلف الرواة ويقتل رواية القلة
من غير تخليف **وكونه** **وذكر** فيقدم خبر الذكر على خبر الانثى

لانه

لانه اضبط منها في الجملة **خلافا للاستاذ** **ابى اسحاق** الاستاذ
قال واضبطية جنس الذكر انما تراعى حيث ظهر في الاحاد
وليس كذلك فان كثيرا من النساء اضبط من كثير من الرجال
وثالثها يورجح الذكر في **غير احكام النساء** بخلاف احكامهن
لانهن اضبط فيها **وكونه حوا** فيقدم خبر على خبر العبد
لانه لشرف منصبه يحترز عنها لا يحترز عنه الرقيق **وكونه تاجر**
الاسلام فيقدم خبر مقدم على خبر متقدم الاسلام لظهورنا خبر
خبره **وقيل متقدمه** عكس ما قبله لان متقدم الاسلام
لا ماله فيه اشد تحمزا من منا حرة وابن الحاجب جزم بهذا
في الترجيح بحسب الراوي ثم بما قبله في الترجيح بحسب الخارج
ملاحظا للجهتين لا انه تناقض في كلامه كما قيل **وكونه متحلا**
بعد التكليف لانه اضبط من التحمل قبل التكليف **وغيره**
لان الوثوق به اقوى من الوثوق بالمدلس المقبول وقد تقدم
بيان في الكتاب الثاني **وغيره** **اسمين** لان صاحبهما يتطرق
اليه الخل بان يشاركه ضعيف في احدهما **وباشرا** **المرويه**
وصاحب الواقعة **المرويه** فان كلامهما اعرف بالحال من
غيره مثال الاول حديث الترمذي عن ابي رافع انه صلى الله

عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم حلالا وبني بها حلالا قال
 وكنى الرسول بينهما مع حديث الصحيحين عن ابن عباس انه
 صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية للبخاري
 عنه تزوج ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال ومات بسرفي
 وشال الثاني حديث ابى داود عن ميمونة تزوجني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرفي رواه مسلم عنها
 انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال مع خبر ابن عباس
 المذكور وروى ابوداود عن سعيد بن المسيب قال وهم ابن
 عباس في تزوج ميمونة وهو محرم **ورأى باللفظ** سلامة
 الروي باللفظ عن تطرق الخلل في الروي بالمعنى **وكون**
الخبر لم يتكرر راوى الاصل كذا في النهاج كالمحصل وهو
 من اضافة الاعم الى الاخص كسجد الجامع وهي نادرة لا يتبادر
 الذهن اليها وتوارد ال في راوى او حدث كان احوب كما قاله
 في شرح النهاج والمعنى ان الخبر الذي لم يتكرر راوى الاصل
 لا يفيده وهو شيخه مقدم على ما افكره شيخ راويه بان قال
 ما روينه لان الظن الحاصل من الاول اقوى **وكونه في الصحيحين**
 لانه اقوى من الصحيح في غيرهما وان كان على شرطهما لتلقي

الامة

الامة لهما بالقبول **والقول فالفعل** **فالتقرير** فيقدم الخبر
 الناقل لقول النبي صلى الله عليه وسلم على الناقل لفعله والناقل
 لفعله على الناقل لتقريره لان القول اقوى في الدلالة على
 التشريع من الفعل وهو اقوى من التقرير **والفصيح** على
 غير المتطرق للخلل الى غير ما ختم ان يكون مرويا بالمعنى
لازايده الفصاحة فلا يقدم على الفصيح **على الاصح** وقيل
 يقدم عليه لانه صلى الله عليه وسلم افصح العرب فيبعد
 نطقه بغير الافصح فيكون مرويا بالمعنى فينتظر الى الخلل
 ورد بانه لا بعد في نطقه بغير الافصح لاسبابها اذا خاطب
 به من لا يعرف غير وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم **والشمول**
على زيادة فيقدم على غير ما فيه من زيادة العلم بخبر
 التكبير في العبد سبعامع خبر التكبير فيه اربعارواحها
 ابوداود واخذ بالثاني الحنفية تقدم بالقل والاولى
 منه للاقتناع **والوارد بلغة قريش** لان الوارد بغير لغتهم
 يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فينتظر الى الخلل **والمدني**
 على المكي لتاخر عنه والمدني ما ورد بعد الهجرة والمكي قبلها
والشعر بعاشان الرسول صلى الله عليه وسلم للتاخر

عالم يشعر بذلك **والمذكور فيه الحكم مع العلة** على ما فيه
الحكم فخط لان الاول اقوى في الاهتمام بالحكم من الثاني مثاله
حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه مع حديث العمري
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان نهي
الحكم في الاول بوصف الرذلة المناسب ولا وصف في الثاني
فحملنا النساء على الحرييات **والتقدم فيه ذكر العلة على الحكم**
فيقدم على عكسه لانه ادرك على ازنيان الحكم بالعلة من عكسه
قاله الامام في الحصول **وعكس التثنية** ذلك مغزها
على الامام قائلا ان الحكم اذا تقدم نطلب نفس السامع
العلة فاذا سمعناها ركنت اليها ولم نطلب غيرها والوصف
اذا تقدم نطلب النفس الحكم فاذا سمعناه قد تكتفي في علة
بالوصف المتقدم اذا كان شديدا المناسب كما في والسارق
والسارقة الاية وقد لا تكتفي به بل نطلب علة غير كما في اذا
تمتم الى الصلاة فاعسلوا الاية فيقال تغتسلوا بالعبود **وما**
فيه تهديد او تأكيد على الخالي عن ذلك مثال الثاني
حديث ابن داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط
الشيخين ايما امرأة تكنت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها

باطل

باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل مع حديث مسلم
الايم احق بنفسها من وليها **وما كان عموما مطلقا على**
العموم **في السبب الا في السبب** لان الثاني باحتمال
ارادة قصر على السبب كما قيل بذلك دون المطلق في القوة
الا في صورة السبب فهو فيها اقوى لانها قطعية الدخول
عند الاكثر كما تقدم **والعام الشرطي** كمن وما الشرطيين
على التكرار المنفية على الاصح لا فادته للتغليب ومنها
وقيل العكس لبعده التخصيص فيها بقوة عمومها وانه
وهي تقدم على الباقي من صيغ العموم كما يعرف باللام او
الاضافة لانها اقوى منه في العموم اذ تدل عليه بالوضع
في الاصح كما تقدم وهو لما يدل عليه بالقرينة اتفاقا **والجمع**
المعروف باللام او الاضافة **على من وما** غير الشرطيين كالاثنين
لانه اقوى منهما في العموم لا متناع ان يخص الى الواحد ومنها
على الراجح في كل ما تقدم **والكل** اي الجمع المعروف وما ومن
على الجنس المعروف باللام او الاضافة **لاحتلال العمد**
فيه بخلاف ما ومن فلا يحتل لانه والجمع المعروف فيبعد احتماله
له **قالوا وما لم يخص** على ما خص لضعف الثاني بالخلاف

في حجته بخلاف الاول قال المحنف كالمعنى **وعند عكسه**
 لان ما حصل من العام الغالب والغالب اولى من غيره **والاقل**
تخصيصا على الاكثر تخصيصا لان الضعف في الاقل وانه
 في الاكثر **والاقتضا على الاشارة والايما** لان المدلول عليه
 بالاول مقصود يتوقف عليه الصدق والصلحة وبالثالث
 مقصود لا يتوقف عليه ذلك وبالثاني غير مقصود كما علم
 ذلك في محله فيكون الاول اقوى **ويبرهان** اي الاشارة
 والايما **على المفهومين** اي الموافقة والمخالفة لان دلالة
 الاولين في محل النطق بخلاف المفهومين **والموافقة المخالفة**
 لضعف الثاني بخلاف في حجته بخلاف الاول **وقيل**
عكسه لان المخالفة تعيد تأسيسا بخلاف الموافقة **والثاني**
عن الاصل اي البراءة الاصلية على المقر له عند الجمهور
 لان الاول فيه زيادة على الاصل بخلاف الثاني وقيل
 عكسه بان يفقد رقا حذر المقر للاصل ليعيد تأسيسا
 كما افاده الناقل فيكون ناسخا له مثال ذلك حديث
 من مس ذكره فليتوضئ صححه الترمذي وغيره مع
 حديث الترمذي وغيره انه صلى الله عليه وسلم سأل
 رجل

رجل من ذكره اعليه وضوء قال لا انما هو بضعة منك **والثبت**
على الثاني لاشتماله على زيادة علم وقيل عكسه لا اعتقاد
 الثاني بالاصل **وثالثها سوا** لتساوي مرجعيهما **وابعها**
 يرجح مثبت **الافى الطلاق والعقاق** فيرجح الثاني لهما
 على مثبت لهما لان الاصل عدمهما وحكى ابن الحاجب مع
 هذا عكسه اي يرجح المثبت لهما على الثاني لهما **والنهي**
على الامر لان الاول لدفع المفسدة والثاني لجلب المصلحة
 والاعتناء بدفع المفسدة اشد **والامر على الاباحة** للاختصاص
 بالطلب **والنهي** للتكليف **على الامر والنهي** لان
 الطلب به لتحقيق وقوعه اقوى منهما **وحذر المحظور على خبر**
الاباحة للاحتياط وقيل عكسه لا اعتقاد الاباحة بالاصل
 من نفي المحذور **والوجوب والكراهة** على الندب للاحتياط
 في الاول ولدفع اللوم في الثاني **والندب على المباح في الجمع**
 للاحتياط بالطلب وقيل عكسه موافقة المباح للاصل من عدم
 الطلب وليس في هذا مع قوله قبله **والامر على الاباحة**
 تكرار المراد بالامر فيه الايجاب لا الطلب وهما خلاف في
 حقيقتهم تقدم في مسألة جائز الترك **وفافى الحد**

على الوجوب لما في الاول من اليسر وعدم العجز الموافق
لفعله تعالى يريد الله بكم اليسر ما جعل عليكم في الدين من حرج
خلافا لقوم وهم المتكلمون في ترجيحهم الوجوب لافادته
التأسيس بخلاف الثاني **والعقول معناه** على ما لم يعقل
معناه لان الاول ادعى الى الانقياد وقيده بالقياس عليه
والوضعي على التكليفي في الاصح لان الاول لا يتوقف
على الفهم والتمكن من الفعل بخلاف الثاني وقيل بعكسه
لتنبيه الثواب على التكليفي دون الوضعي **والموافق دليلا**
آخر على ما لم يوافق لان الظن في الموافق اقوى وهذا
داخل في قوله فيما تقدم والاصح الترجيح بكثرة الادلة
وذكر توطئة لما بعده **وكذا الموافق موثلا وصحايبا**
او اهل المدينة او الاكثر من العلماء على ما لم يوافق واحدا
مما ذكر في **الاصح** لقوة الظن في الموافق وقيل لا يرجح بوجه
مما ذكر لانه ليس بحجة **وتالتمها في موافق الصحابي ان كان**
اي الصحابي **حيث ميز النص** اي فيما ميز فيه من ابواب
الفقه **كزيد في الفرائض** ميز فيها بحديث افرضكم زيد
وقد تقدم **وراءها ان كان اي الصحابي احد الشياخين**

الى

ابن بكر وغيره مطلقا وقيل **الا ان يجالها معاذا في الحلال**
والحرام او زيد في الفرائض ونحوها اي نحو معاذا وزيد
كعالي في الفضا فلا يرجح الموافق لاحد الشياخين لان التمايز
لها ميز النص فيما ذكر وهو حديث افرضكم زيد واعلمكم
بالحلال والحرام معاذا وقضاكم على **قال الشافعي** رضي الله
تعالى عنه ويرجح **موافق زيدا في الفرائض معاذا** فيها فعلى
فيها **ومعاذا في احكام غير الفرائض فعلى** في تلك الاحكام
يعني ان الخبرين المتعارضين في مسألة في الفرائض يرجح
منهما الموافق لزيد فان لم يكن بينهما قول فالموافق لمعاذا فان لم
يكن له فيها قول فالموافق لعالي والمتعارضين في مسألة في غير
الفرائض يرجح منها الموافق لمعاذا فان لم يكن له فيها قول
فالموافق لعالي وذكر الموافق للثلاثة على هذا الترتيب لقرينتهم
كذلك الماخوذ من الحديث السابق فنقول الصادق فيه
افرضكم زيد على عمومه وقوله واعلمكم بالحلال والحرام معاذا
يعني في غير الفرائض وكذا قوله وقضاكم على يعني في غير
الفرائض وكذا قوله اللفظ في معاذا صرح منه في عالى فقدم
عليه في الفرائض وغيرها **والاجماع على النص** لانه يؤمن فيه

النسخ بخلاف النص واجماع الصحابة على اجماع غيرهم
كالتابعين لانهم اشرف من غيرهم واجماع الكل الشامل للعوام
على ما خالف فيه العوام لضعف الثاني بخلاف في حجته
على ما حكاه الامدي وان لم يسلمه الحنف كما تقدم والاجماع
المتقرر من عصر وما الى واجماع الذي لم يسبق بخلاف
على غيرهما اي متابلهما لضعفه بخلاف في حجته وقيل
المسبوق بخلاف اقوى من متابله وقيل هما سواء والاصح
تساوي التواترين من كتاب وسنة وقيل يقدم الكتاب
عليها لانه اشرف منهما وثالثهما تقدم السنة لقوله تعالى
لتبين للناس ما نزل اليهم اما التواتران من السنة فتساويان
قطعا كالآيتين ويرجح القياس بقوة دليل حكم الاصل
كان يدل في احد القياسين بالمنطوق وفي الاخر بالمفهوم
لقوة الظن بقوة الدليل وكونه اي القياس على من القياس
اي فرقته من جنس اصله فهو مقدم على قياس ليس كذلك
لان الجنس بالجنس اشبه بقياسنا ما دون ارش الموضحة
على ارشها حتى تتجمله العاقلة مقدم على قياس الخفية
له على غوامات الاموال حتى لا تتجمله والنقطع بالعلنة

او

او الظن الاغلب بما اي بوجودها وكون مسلكها اقوى
كافي مراتب النص لان الظن في القياس المشتمل على واحد
مما ذكر اقوى من الظن في متابله وتخرج علته ذات
اصلين على ان اصل وقيل لا كاخلاف في الترجيح بكثر
الادلة وذاتية على حكمية لان الذاتية الزم وعكس
السمعي لان الحكم بالحكم اشبه والذاتية كالطعم
والاسكار والحكمة كالحرمة والنجاسة وكونها اقل اوصافا
لان القليلة اسلم وقيل بعكسه لان الكثيرة اشبه اي اكثر
شبهها والمتضمنة احتياطا في الفرض لانها النسب
به مما لا تقتضيه وذكر الفرض لانه محل الاحتياط اولا
احتياطا في اللهب وان احتياط به كما تقدم وعامة الاصل
بان توجد في جميع جزئياته لانها اكثر فائدة مما لا تقسم
كالطعم العلنة عندنا في باب الرباق انه موجود في البر
مثلا قليلا وكثير بخلاف القوت العلنة عند الخفية فلا
توجد في قليلا فيجوز بيع الحفنة بالحفتين والتفق
على تعليل اصلها اما خورقة منه لضعف متابلها
بخلاف فيه والموافقة الاصول على موافقة اصل

واحد لأن الأولى أقوى بكثير مما يشهد بها **قيل والواقعة**
علته أخرى أن جواز علتان لشي واحد وقيل لا كالتخلف
 في الترجيح بكثير **الأول** **وأي** والقياس الذي **ثبتت**
علته بالاجماع فالنص القطعي بين **الظنيين** أي بالاجماع
 القطعي فالنص القطعي فالاجماع الظني فالنص الظني **فالأما**
فالسبب فالمناسبة **فالشبه** **فالدوران** **فالقيل** **فالنص** **فبالاجماع**
 إلى آخر ما تقدم **وقيل الدوران** **فالنسبة** وما قبلها وما
 بعده كما تقدم فكل من المعطوفات دون ما قبله فالنص
 يقبل النسخ بخلاف الاجماع ومن عكس قال النص أصل الاجماع
 لأن حجته إنما تثبت به **ورجح** **الأيما** على **السبب** والمناسبة
 على **الشبه** وأصح من تعارضها **السابقة** **ورجح** **الأيما** على **السبب**
 على **المناسبة** بما قيم من أبطال ما لا يصلح للعلية والشبه
 على **الدوران** بغزبه من **المناسبة** ومن **رجح** **الدوران** عليها
 قال لأنه يفيد أطوار العلة وانعكاسها بخلاف **المناسبة**
ورجح **الدوران** أو **الشبه** على ما بقي من **السالك** وأصح
 من تعارضها **ويصح قياس الحنفى على قياس الدلائل**
 لما علم فيها في مبحث الطرد وفي خاتمة القياس من شتمال

الأول

٢٨٦
 الأول على المعنى المناسب والثاني على لازمه مثلاً **وغير المركب**
عليه أن قيل أي المركب لضعفه بالخلاف في قبوله المذكور
 في مبحث حكم الأصل **وعكس الاستاذ** أبو إسحاق الأسفري
 فوجه المركب وقد قال به على غير القوة باتفاق الخصمين
 على حكم الأصل فيه **والوصف الحقيقي** **فالعرفي** **فالشعري**
 لأن **الحقيقي** لا يتوقف على شيء بخلاف **العرفي** **والعرفي**
 متفق عليه بخلاف **الشعري** كما تقدم وإن عر هذا بالحكم
 الشرعي لأنه وصف الفعل القائم هو **الوجوه**
 مما ذكر **فالعدمي البسيط** منه **فالمركب** لضعف العدمي
 والمركب بالخلاف فيهما ولا منافاة بين **الحقيقي** **والعرفي**
 لأنه من **الحتم** المضاف كما تقدم **والباعثة على الأما**
 كظهور مناسبة **الباعثة** **والطرودة** **الانعكاسة** على **الطرودة**
 فقط لضعف **الثانية** بالخلاف فيها **شم الطردة فقط**
على الانعكاسة فقط لأن ضعف **الثانية** بعدم **الاطراد**
 أشد من ضعف **الأولى** بعدم **الانعكاس** **وفي التعدي**
والقاصرة **فأوال** أحدها ترجيح **التمدية** لأنها
 أفيد بالأحقق بها والثاني **القاصر** لأن الخطأ فيها

أقل **ثالثها** مما سواها فيما يفرد إن به من الالحاق
في التعدية وعدمه في القاصرة وفي **الأكثر فروعاً** من التعدية
قولان أقول التعدية والقاصرة ولا ياتي التساوي هنا
لا تتأكلته ويرجح **الأعرف من الحدود السبعية** أي الشرعية
كحدود الأحكام **على الأخرى** منها لأن الأول أخص من
التعريف من الثاني أما الحدود العقلية كحدود الماهيات وإن
كانت كذلك فلا يطاق بها الغرض هنا **والداني على العرضة**
لأن التعريف بالاول يفيد كنه الحقيقة بخلاف الثاني **والقرينة**
من اللفظ على غير يتجاوز أو اشتراك لتطرق التحلل إلى التعريف
بالثاني **والأعم** على الأخص منه لأن التعريف بالأعم
أفيد لكثرة المسمى فيه وقيل يرجح الأخص أخذاً بالتحقق
في الحدود **وموافقة نقل السمع واللفظ** لأن التعريف
بما يخالفها إنما يكون لنقل عنهما والاصل عدمه **ورجح أن**
طريق اكتسابه أي الحد على الآخر لأن الظن بصحته
أقوى من الآخر **والرجحان لا يتحصر** لكثرة جدها
ومثارها غلبة الظن أي قوته وسبق كثير منها فلم
أعلن حذر من التكرار منه تقديم بعض مناهج مخالفة

على

على بعض وبعض ما يخل بالعلم على بعض كالمجاز على الاشتراك
وتقديم المعنى الشرعي على العرفي والعرفي على اللغوي في خطأ
الشارح وتقديم بعض صور النص من مسالك العلة على بعض
وتقديم بعض صور المناسب على بعض وغير ذلك **الكتاب**
السابع في الاجتهاد الاجتهاد المراد عند الإطلاق وهو
الاجتهاد في الفروع **استفراغ الفقيه الواسع** بأن يترك
تمام طاقته في التطرق للأدلة **لتحصيل ظن بحكم** من حيث
أنه فقيه فلا حاجة إلى قول ابن الحاجب شرعي فخرج استغناء
غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكم عقلي والظن
المحصل هو الفقه العرفي في أوائل الكتاب بالعلم بالأحكام
إلى آخره فلو غير هنا بالظن بالأحكام كان أحسن والفقيه
في التعريف بمعنى التأييد للفقه مجازاً شائعاً ويكون بما
يحصله فقهياً حقيقة ولذا قال المصنف **والاجتهاد**
الفقيه كما قال فيما تقدم نقله عنه في أوائل الكتاب والفقيه
الاجتهاد لأن كل منهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر
ولتحقق شروط ذكرها بقوله **وهو أي الاجتهاد أو الفقيه**
من حيث ما يتحقق به **البالغ** لأن غير لم يكمل عقله حتى

يعتبر قوله **العاقل** لان غير لا يتميز له يمتد به لما يقوله
حتى يعتبر **اي ذواته** هي الهيئة الراسخة في النفس
يذكر بها العلوم اي ما من شأنه ان يعلم وهذه الملكة
العقل **وقيل العقل نفس العلم** اي الادراك ضروريا
كان ونظريا **وقيل ضروريه** فقط وصدق العاقل على ذي
العلم النظري على هذا العلم الضروري الذي لا يتفك عن
الانسان كعلمه بوجود نفسه كما يصدق لذلك على من
لا يتناقض منه النظر كالأبلى **فقيه النفس** اي شديد
الفهم بالطبع لقاصد الكلام لان غير لا يتناقض له الاستنباط
المقصود بالاجتهاد **وان انكر القياس** فلا يخرج بانكاره
عن فقهائهم النفس وقيل يخرج فلا يعتبر قوله **وثالثها**
الا الجاهل فيخرج بانكاره لظهور جهوده **العارف بالدليل**
العقل اي البراءة الاصلية **والتشكيك** به في الحجية كالتقدم
ان استحباب العلم الاصلية حجة فيتمسك به الى ان
يصرف عنه دليل شرعي **ذوالدرجة الوسطى** لغة
وعربية من يحو وتصر في **واصولا** وبلاغة من معاني
وبيان **ومتعلق الاحكام** بفتح اللام اي ما يتعلق حتى

به بدلالة عليهما من كتاب **وسنة** وان لم يحفظ المتن
اي المتوسط في هذه العلوم ليتاقي له الاستنباط المقصود
بالاجتهاد اما علمه بايقان الاحكام واحاديثها اي موافقها
وان لم يحفظها فلا ينال المستنبط منه وما علمه باصول الفقه
فلا يفرق به كيفية الاستنباط وغيرها مما يحتاج اليه واما
علمه بالباقي فلا يفيهم المراد من المستنبط منه الا به لانه
عزى بليغ **وقال الشيخ الامام** والد المصنف **هو** اي
الاجتهاد من هذه العلوم **ملكته** له **واحاط بمعظم**
قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها
مقصود الشارع فلم يكتف بالتوسط في تلك العلوم
وفهم اليها ما ذكر **ويعتبر** قال الشيخ الامام والد المصنف
لا يتقاع الاجتهاد لالكونه صفة فيه كونه خيرا **امواقع**
الاجماع كي لا يخرقه فانه اذ لم يكن خيرا بمواقعه قد
يخرقه بمخالفته وخرقه حرام كما تقدم لأعبار به **والناسخ**
والمنسوخ ليتقدم الاول على الثاني فانه اذ لم يكن خيرا لهما
قد يعكس **واسباب النزول** فان الخبر بها توشد الي فهم
المراد وشرط المتواتر والاحاد المحقق لهما المذكور

والاجتهاد
العلم والعقل
العلم والعقل

في الكتاب الثاني ليقدّم الأول على الثاني فانه اذا لم يكن خيرا
به قد يعكس **والصحيح والضعيف** من الحديث ليقدّم الاول
على الثاني فانه اذا لم يكن خيرا بهما قد يعكس **وحال الرواة**
في القبول والرد ليقدّم القبول على الرد فانه اذا لم يكن خيرا
بذلك قد يعكس وفي نسخة وسيبر الصحابة ولا حاجة اليه
على قول الأكثر بعد التمهيد كما تقدم **ويكفي** في الخبر بحال الرواة
في زماننا الرجوع الى ائمة ذلك من الحديث كالامام
احمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعتمد عليهم في التعديل
والتحريج لتعذرهما في زماننا بالواسطة وهم اولى من غيرهم
فالخبر بهذه الامور اعتبروها في الجتهد لما تقدم وبيان
والد المصنف انما شرط كلا جتهادا لا صفة فيه وهو ظاهر
ولا يشترط في الجتهد علم الظلم لا مكان الاستنباط من
يجوز بعقيدة الاسلام تقليد **ولا تفاريع الفقه** لانها
انما يمكن بعد الاجتهاد فكيف تشترط فيه **ولا الذكورة**
والحرية لجواز ان يكون لبعض النساء قوة الاجتهاد وان
كن ناقصات عقل عن الرجال وكذا البعض العبيد بان
ينظر حال التفريع عن خدمة السيد **وكذا العدالة**

اقسام العالم اذ هو اما قائم بنفسه او بغيره والثاني العرض
والاول ويسمى بالعين وهو محل الثاني المقوم له اما مركب
وهو الجسم او غير مركب وهو الجوهر وقد يقيد بالغرر **لم يزل**
وحدته ولا مكانه ولا زمانه ولا قطر ولا اوان هذا من
عطف الخاص على العام اذ القطر مكان مخصوص كالبلد
والاوان زمان مخصوص كزمان الزرع والداعي الى العطف
المطابقة في التزوية اي هو موجود وحدته قبل المكان
والزمان فهو منزلة عنهما **ثم احدث** هذا العالم المشاهد
من السموات والارض بما فيهما من غير احتياج اليه **ولو شاء**
ما اخترعه فهو فاعل بالاختيار لا بالذات لم يحدث بابتدائه
في ذاته حادث فليس كغير محلل لموادت فهو كما قال
في كتابه العزيز **فقال لما يريد ليس كمثل شيء** وهو السميع
البصير **القدر** وهو ما يقع من العبد المقدر في الازل **خبره**
وشهده كاشن منه تعالى بخلقته وارادته عليه شامل لكل معلوم
اي ما من شأنه ان يعلم ممكنا كان او مستعاضا جزئيا وكلياته
وقدرته شاملة لكل مقدور اي ما من شأنه ان يقدر
عليه وهو الممكن بخلاف المنتع ما علم انه يكون اي يوجد



ارادة اي اراد وجوده **وما لا** اي وما علم انه لا يوجد **فلا** يريد
وجوده فالارادة تابعة للعلم **بقاوة** تعالى غير مستغنى ولا
متناه اي لا اول له ولا آخر **لم يزل** سبحانه موجودا **ابناء** الله
اي بمعانيها وهي ما دل على الذات باعتبار صفة كالعلم والخلق
وصفات ذاتية وهي ما دل عليها **فعله** لتوقفه عليها من
قدرة وهي صفة تؤثر في الشيء عند تعلفها به **وعلم** وهو
صفة يكشف بها الشيء عند تعلفها به **وحياة** وهي صفة
تقتضي صحة العلم لموصوفها **وارادة** وهي صفة تخفص
احد طرفي الشيء من الفعل والترك بالوقوع **اول** دل عليها
التزني له تعالى عن التقصص **سمع** ويجر وها صفتان
يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم **وكلام** وهو صفة
غير عنها بالنظم المعروف **بكلام** الله تعالى ايضا وسمي
بالقرآن ايضا **بقاوة** وهو استمرار الوجود اما صفات الافعال
كالخلق والرزق والاحياء والامانة فليست ازلية خلافا
للحنيفية بل هي حاوثة اي متجددة لانها صفات تعرف
للقدر **وهي** تعلقاتها بوجودات المقدورات لاوقات
وجوداتها ولا محدود في اتصاف الباري سبحانه وتعالى

بالا

بالاضافات لكونه قبل العالم ومعه وبعده وازلية اسمائه الراجعة
الى صفات الانحال كاتقدم في جملة الاسماء من حيث رجوعها الى
القدر لا الفعل فالخالق مثلا من شأنه الخلق اي هو الذي بالصفة
التي بها يصح الخلق وهي القدرة كما يقال في الماء في الكون موزون
اي هو بالصفة التي يحصل بها الاوزان عند محاذفة الباطن
وفي السيف في الغمد قاطع اي هو بالصفة التي بها يحصل
القطع عند ملاقات المحل فان اريد بالخالق من صدر منه
الخلق فليس صدور ازليا ذكر ذلك الغزالي وبيّن رجوع
الاسماء كلها الى الذات وصفاتها في المقصد **الاشقي وما**
صح في الكتاب والستة من الصفات **نعتقد** ظاهر **الغنى**
منه **ونفزة** عند سماع **الشكل** منه كما في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى ويبقى وجه ربك **ولتصنع** على عيني
يد الله فوق ايديهم وقوله صلى الله عليه وسلم ان قلوب بني
آدم كلها بين يدي **اضيعين** من ادابع الرحمن كقلب واحد
يصرّ كيف يشاء ان الله تعالى يبسط يده بالليل ليتوب **بسي**
النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب **بسي** الليل حتى تطلع الشمس
من مغربها رواها مسلم **ثم اختلف** **اي** **يشتا** **انا** **وك** **الشكل**

أم نفوس معناه المراد اليه تعالى منزهين له عن ظاهرها مع
اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يتج في اعتقادنا
المراد منه بجملة والتقويض من هب السلف وهو سلم والناظر
من هب الخلف وهو علم أي احوج إلى مزيد علم نيات
في الايات الاستوائية بالاستيلاء والوجه بانذات والعين بالبحر
واليد بالغدزة والحد يثان من باب التمثيل المذكور في علم
البيان بحوارك تقدم رجلا وتوخر آخرى يقال للثرد
في امر تشييمه بمن يفعل ذلك لا قد امه واجامه فالمراد
من الحديث الاول والظرف فيه خبر كالجارد الجرد وأن قلوب
العباد كلها بالنسبة الى قدرته تعالى شيء يسير يُخبر به كيف
يشاء كما يُقلب الواحد من عبادة اليساريين اصبعيين من
اصابعه والمراد من الثاني انه تعالى يقبل التوبة في الليل
والنهار الى طلوع الشمس من مغربها فلا يرد تأملا كما يسيط
الواحد من عبادة يده للعطاء أي للاخذ فلا يرد مقطعا
القرآن وهو كلامه تعالى القائل بانه غير مخلوق وهو مع
ذلك أيضا على الحقيقة لا المجاز مكتوب في مصاحفنا
بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه محفوظة في صدورنا

بالفاظه

بالفاظه الخيلة مقروء بالسنتنا بحروفه المفوظة السموة
فقوله على الحقيقة راجع الى كل من مكتوب ومحفوظ
ومقروء قدم للاشارة الى ذلك ونبه بقوله لا المجاز على انه
ليس المراد بالحقيقة كنه الشيء كما هو مراد المتكلمين فان
القرآن بهذه الحقيقة ليس في المصاحف ولا في الصدور
ولا في الالسنه وانما المراد بها مقابل المجاز أي يعبر ان يطلق
على القرآن حقيقة انه مكتوب محفوظ مقروء وانصافه
بهذه وبانه غير مخلوق أي موجود ازلا وابدا انتصاف له
باعتبار وجود ان الوجود الاربعة فان لكل موجود وجو
في الخارج ووجود في الذهن ووجود في العبارة ووجو
في الكتابة فهي تدل على العبارة وهي علم في الذهن وهو
على ما في الخارج يثيب الله تعالى عبادة الكافرين على
الطاعة فضلا ويعاقبهم الا ان يغفر غير الشرك على
المعصية بعد لا لا خبار من بذلك قال تعالى فاما من طغى
واثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى واما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى ان الله
لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا

الآخر مخصص لعمومات العقاب **ولم سبحانه** **اثابة العاصي**
وتعذيب المطيع **وايلاهم الله واب** **والاطفال** لانهم ملكه
 يتصرف فيهم كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لاخباره باثابته
 المطيع وتعذيب العاصي كما تقدم ولم يرد ايلاهم الله واب والاطفال
 في غير قصاص والاصل عدله اما في القصاص فقال صلى الله
 عليه وسلم **تؤدق الحقوق الى اهلها يوم القيامة حتى يقاد**
للشاة النجاشة من الشاة القرنا رواه مسلم وقال يقتصر الخلق
 بعضهم من بعض حتى يجاء من القرنا وحتى للذئب ما لدغ
 وقال **ليختصم من كل شيء يوم القيامة حتى الشاتان** فيما
 انتطنا رواها الامام احمد قال المذري في الاول رواه
 رواية الصحيحين وفي الثاني اسناده حسن وقضية هذه
 الاحاديث ان لا يتوقف القصاص يوم القيامة على التكليف
 والتميز فيقتصر من الطفل لطفل وغيره **ويستجبل وصفه**
سبحانه بالظلم لانه مالك الامور على الاطلاق يفعل ما يشاء
 فلا ظلم في التعذيب والايلاهم المذكورين لو فرض وقوعها
يراه سبحانه المومنون يوم القيامة قبل دخول الجنة
 وبعد كاشف في احاديث الصحيحين للواقعة لقوله تعالى

وجوه يومئذ فاضم الى رحمتنا طم والمخصصة لقوله تعالى لا تدركه
 الابصار اي لا تراه منها حديث ابن هرويرة رضي الله تعالى عنه
 ان الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في الغرلية البدر
 قالوا لا يا رسول الله قال فهل تضارون في الشمس ليس وراها
 سبحانه قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه كذلك الى آخر وفيه
 ان ذلك قبل دخول الجنة وقوله تضارون بفهم الساء والراء
 مشددة من الضرار ومخففة من الضير اي الضمر اي هل
 يحصل لكم في ذلك ما يشوش عليكم الروية بحيث تشكرون
 فيما كما يحصل في غير ذلك وحديث مهييب في مسلم ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل اهل الجنة الجنة
 يقول الله تبارك وتعالى **تريدون شيئا ازيدكم** فيقولون السم
 تبين وجوهنا المندخلنا الجنة ونخرجنا من النار فيكشف
 الحجاب فما أعطوا شيئا احب اليهم من النظر الى ربهم تعالى
 وفي رواية ثم تلا هذه الآية للذين احسنوا الحسنى وزايفة
 اي فاحسنوا الجنة والزايفة النظر اليه تعالى ويجعل بان
 ينكشف انكشافا تاما من زها عن المتأبلة والجملة والمكان

اما الكفار فلا يرونه يوم القيامة لقوله تعالى كلا انهم عن
ربهم يومئذ لمحيون الوافق لقوله تعالى لا تدركه الابصار
واختلف هل يجوز الرواية له تعالى في الدنيا في اليقظة
وفي المنام فقيل نعم وقيل لا اما الجواز في اليقظة فلان
موسى عليه الصلاة والسلام طلبها حيث قال رب ارنى انظر
اليك وهو لا يجهل ما يجوز ويمتنع على ربه تعالى والمنع لا ي
قومه طلبوها فمؤذبا قال تعالى فقالوا انا الله جهنم فاخذنا
الصاعقة بظلمهم واغرض هذا بان غفابهم لعنادهم ونعتهم
في طلبها لا لانتاعها واما المنع في المنام فلان المرء في فيه
خياك ومثال ذلك على القديم محاك والمجاز قال لا استحالة
لذلك في المنام وسكت المصنف عن الوقوع ويدل على عدمه
في اليقظة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الابصار
وقوله لموسى عليه الصلاة والسلام ان تراني وقوله صلى الله
عليه وسلم ان يرى احدكم ربه حتى يموت رواه مسلم في كتاب
اليمان في صفات الدجال نعم اختلفت الصحابة في وقوعها
له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج والصحيح نعم واليه
استند القائل بالوقوع في الجملة لكن روى مسلم عن ابيه

قال

قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رايت ربي تعالى
قال رايت نورا وفي رواية نور انى اراه تشد به نون الحاء
وضمير اراه لله تعالى اى حجبى النور الغشى للبصر عن
رويته وقد ذكر وقوعها في المنام لكثير من السلف منهم
الامام احمد وعلى ذلك العبرون للرويا وبالفتح ابن الصلاح
في انكار لما تقدم في المنع **السعيد من كتبه الله في الاول**
سعيدا اى لا في غير **والشقي كسبه** اى من كتبه الله في الاول
شقيلا لا في غير **ثم لا يتبدل** لان اى المكتوب بان في الاول بخلاف
المكتوب في غير كالموج المصنوع قال تعالى يحول الله ما يشاء
ويثبت وعند ائمة الكتاب اى اصله الذي لا يغير منه شئ
كما قاله ابن عباس وغيره وفي جامع الترمذي حديث
فرغ ربك من العباد فرقت في الجنة وفرنق في السعيد
ومن علم اى الله تعالى **موته يومنا فليس شقي بل هو**
سعيد وان تقدم منه كفر وقد غفر ومن علم موته كافرا
فشقي وان تقدم منه ايمان وقد حبط وفي قول للاشعري
تبيين انه لم يكن ايمانا فالسعادة الموت على الايمان والشقاوة
الموت على الكفر ويترتب على الاولى الخلود في الجنة وعلى

الثانية الخلود في النار قال تعالى واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها وذلك فاما الذين شقوا في النار خالدين فيها **وابوبكر** رضي الله تعالى عنه **ما زال بعين الرضا** منه تعالى كما قال الاشعري وان لم يتصف بالايمان قبل تصديقه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يثبت عنه حالة كفر كما ثبتت عن غيره ممن آمن **والرضا والمحبة** من الله تعالى **غير الشبهة** **والارادة** منه فان معنى الاولين المترادفين احصى من معنى الثانيين المترادفين اذ الرضا الارادة من غير اعتراض والاحصى غير الاعم فلا يرضى لعبادة الكفر مع وقوعه من بعضهم مشيئة ولو شاربك ما فعلوه وقالت المعتزلة الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة **هو الرزاق** كما قال تعالى ان الله هو الرزاق اي فلا رزق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق بشي في الرزاق لنفسه او بغير تعب فالله هو الرزاق له **والرزق** بمعنى الرزوق **ما يتنفع به** في التقدي به وغيره ولو كان حراما بعصب او غير خلاف للمعتزلة في قولهم لا يكون الا حلالا لاستناده الى الله تعالى في الجملة والسنه اليه لا تنقطع عبادة ينبغي ان يكون حراما يعاقبون عليه قلنا

لا تنجح بالنسبة الى الله تعالى يفعل ما يشاء وعظا بهم على المحرم لسوء مباشرتهم اسبابه ويلزم المعتزلة ان التقدي بالمحرم فقط كقولهم لم يرزقه الله تعالى اصلا وهو مخالف لقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها لان الله تعالى لا يترك ما اخبر بانه عليه **بيده** تعالى **الهداية والاضلال** **وهما خلق الضلال** وهو الكفر **وخلق الاهتداء** وهو الايمان قال تعالى ولو شاء الله لجهنم امة واحدة ولكن يفضل من يشاء ويهدي من يشاء من يشاء الله يضلله ومن يشاء يهده على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة انهما بيد العبد يهدي نفسه ويضلها بنا على قولهم انه يخلق افعاله **والتوفيق** **خلق القدر** **والداعية الى الطاعة** وقال امام الحرمين **خلق الطاعة** **والخذلان** ضد فهو خلق القدر على العصية والداعية اليها او خلق العصية **واللطف** **بالتف** **عند صلاح العبد اخوة** بان تقع منه الطاعة دون العصية **والختم والطبع** **والاكنته** الواردة في القرآن نحو ختم الله على قلوبهم طبع الله عليهم بكفرهم جعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه عبارات عن معنى واحد وهو

خلق الخلقة في القلب كالإفلاك والمآهيات للمكنات
أي حقائقها بمجملية بسيطة كانت أو مركبة أي كل ماهية جعل
الجامع وقيل لا مطلقا بل كل ماهية متفرقة بذاتها **والثالث**
مجمولة **أن كانت مركبة** بخلاف البسيطة **ارسل الرب تعالى**
رسوله مؤيد من العجرات الباهرات أي الظاهرات
وحض محمد صلى الله عليه وسلم منهم بانه خاتم النبيين
كما قال في كتابه المبين ولكن رسول الله وخاتم النبيين **البعث**
إلى الخلق أجمعين كما في حديث مسلم وأرسلت إلى الخلق
كافة وفسر بالأس والجن كما فسروهما من بلغ في قوله تعالى
ومن بلغ أي بلغ القرآن والعالمين في قوله تعالى نزل القرآن
على عباده ليكون للعالمين نذيرا وصرح الخليلي واليهنفي في
الباب الرابع من شعب الإيمان بانه عليه الصلاة والسلام لم
يرسل إلى الملائكة وفي الباب الخامس عشر بانفكاكهم من
شرعه وفي تفسير الإمام الرازي والبرهان السفي حكاية
الاجماع في تفسير الآية الثانية على انه لم يكن رسولا إليهم
الغرض على جميع العالمين من الانبياء والملائكة وغيرهم فلا
يشركه غير من الانبياء فيما ذكر **وبعد** في التفتيل **الانبياء**

ثم

ثم الملائكة عليهم السلام فهم افضل من البشر غير الانبياء
عليهم الصلاة والسلام **والهجرة** المؤيد بها الرسول **امر خارق**
للعادة بان يظهر على خلافها كحياميت واعدام جبل وانفجار
المان بين الاصابع **مقرون بالتحدى** منهم **مع عدم المعارضة**
من الرسل اليهم بان لا يظهر منهم مثل ذلك **التحارق والتحدى**
الدعوى للرسالة فخرج غير التحارق كطلوع الشمس كل يوم
والتحارق من غير تحدى وهو كرامة الولي والتحارق المتقدم
على التحدى والمتأخر عنه بما يخرج عن القارئة الوفية
وخرج السحر والشفقة من الرسل اليهم اذ لا معارضة
بذلك **والإيمان تصديق القلب** أي بما علم به الرسل
به من عند الله تعالى من وزنه أي الاذعان والقبول له والتكليف
بذلك وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاحيائية
بالتكليف بأسبابه كالتقوى والذهن وصدق النظر وتوجيه
الحواس ورفع الموانع **ولا يعتبر** التصديق المذكور في الخروج
به عن عمدة التكليف بالإيمان **الامع التلغظ بالشهادتين**
من القادر عليه الذي جعله الشارع علامة لتأنيق التصديق
الحق عنا حتى يكون المتأفق مؤثقا فيما بيننا كاذرا عند الله تعالى

قال تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا **وهل التلخيص المذكور شرط للايمان او شرط منه**
فيه **تردد للعلماء والاسلام اعمال البوارح** من الطاعات كاللفظ
بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك **ولا تقبل الاعمال**
المذكورة في الخروج بها عن هذه التكليف بالاسلام **الامع الايمان**
اي التصديق المذكور **والاحسان ان تعبد الله تعالى كأنك**
تراه فان لم تكن تراه فانه يراك كذا في حديث الصحيحين المشتمل
على بيان الايمان بان تؤمن بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان الاسلام بان
تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت ان استطعت اليه
سبيلا **هذا الفطر رواية مسلم وفيها تقديم الاسلام على الايمان**
عكس رواية البخاري التي تتبعها المصنف لانها على ترتيب
الواقع وتاخير الاحسان عنهما وهو مراقبة الله تعالى في العبادات
الشاملة لها حتى تقع على الكمال من الاخلاص وغيره **لانه**
كمال بالنسبة اليهما **والفلسفي** بان يتكبر الكبير **لا يزال الايمان**
خلاف المعتزلة في زعمهم انه يزليه بمعنى انه واسطة بيان

الايمان

الايمان والكفر بنا على زعمهم ان الاعمال جزء من الايمان
والثابت هو منا فاستقيا بان لم يثبت تحت الشبهة اما ان
يعاقب بادخاله النار ثم يدخل الجنة لمؤنه على الايمان
واما ان يسامح بان لا يدخل النار **موجب فضل الله تعالى**
او بفضله مع الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم
قال القاضي عياض وغيره او من يشاء الله تعالى وتروى
النوى في ذلك قال والد المصنف لانه لم يرد تحريم بذلك
ولا بنفيه قال وهي في اجازة الصراط بعد وضعه ويلزم
منها النجاة من النار وزعمت المعتزلة انه يجلد في النار
ولا يجوز العفو عنه ولا الشفاعة فيه **واول شافع واولاه**
يوم القيامة **حبیب الله محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم**
قال صلى الله عليه وسلم **اذا اول شافع واول مشفع**
رواه الشيخان وهو اكرم عند الله تعالى من جميع العالمين
وله شفاعات اعظمها في تعجيل الحساب والاراحة من
طول الوقوف وهي مختصة به صلى الله عليه وسلم الثانية
في ادخال قوم الجنة بغير حساب قال النوى وهي مختصة
به ايضا وتروى من حديث العبد في ذلك ووافقه والده المص

وقال لم يرد فيه شيء الثالثة في من استحق النار كما تقدم الرابعة
في اخراج من ادخل النار من الموحدين ويشترك فيها الانبياء
واللائكة والمؤمنون عليهم الصلاة والسلام الخامسة في زيادة
الدرجات في الجنة لاهلها وجوز الزوى اختصا جميعا به
ولا يموت احد الا باجله وهو الوقت الذي كتب الله تعالى
في الازل انتهاء حياته فيه يقتل او يعبر وزعم كثير من المعتزلة
ان القاتل قطع بقتله اجل المقتول وان لم يقتله لعاش
اكثر من ذلك **والنفس باقية بعد موت البدن** من مدة
او معدنة وفي فتاها عند القيامة **تردد** قيل تنفى عند
النفخة الاولى كغيرها قال الشيخ الامام والد المصنف
والاظهر انها لا تنفى ابد الان الاصل في بقائها بعد الموت
استمراره **وفي عجب الذنب** بفتح العين وسكون الجيم هل
يبلى **قولان** المشهور منها انه لا يبلى لحديث الصميمي ليس
من الانسان شيء الا يبلى الا عظاما واحدا وهو عجب الذنب
منه يركب الخلق يوم القيامة وفي رواية لسلم كل ابن ادم ياكله
التراب الا عجب الذنب منه خلق **في تركب** وفي رواية لاحد
وابن حبان قيل وما هو يركب الله قال مثل حبة خردل منه
تتشوون

تتشوون وهو في اسفل الصلب عند رأس العنقوص يشبه
في العمل محل اصل الذنب من ذوات الاربع **قال البرقي** العجب
انه **يبلى** كغيره فله تعالى كل شيء هالك الا وجهه **وتناول**
الحديث المذكور بان لا يبلى بالتراب بل بالتراب كما يمينت
الله تعالى ملك الموت بملك الموت **وحقيقة الروح**
وهي النفس لم يتكلم عليها محمد صلى الله عليه وسلم
وقد سئل عنها لعدم نزول الامر بيها **نما** قال تعالى ويسألك
عن الروح قل الروح من امر ربي **فمنسك** نحو عنها ولا تعبر
عنها باكثر من موجود كما قال الشيخ الجليل وغيره والخائضون
فيها اختلفوا فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف يشترك
بالبدن اشتباك الما بالعود الا خضر وقال كثير منهم انها
عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا قال
السمهري وردت ويدل للاول وصفها في الاخبار بالهبوط
والعروج والتروء في البرزخ وقالت الفلاسفة وكثير من
الصوفية انها ليست بجسم ولا عرض وانما هي جوهر
مجرد قائم بنفسه غير متغير متعلق بالبدن للتدبير والتحريك
غير داخل فيه ولا خارج عنه **واما الاوليا** وهم العارفون

بالله حسب ما يمكن الواظبون على الطاعات المجتنبون
للمعاصي المحرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات
حق اي جاكثرة واقعة كجواب النيل بكتاب عمر رضي الله
عنه وروى عنه وهو على النهر بالمدينة جيشه بيمها وقد خنق
قال لامير الجيش يا سارية الجبل الجبل محدث له من راء الجبل
لكم العدة وهناك وسماع سارية ظلمة مع بعد المسافة
واشرب خالك السهم من غير تضربه وغير ذلك مما وقع
للمصحابة وغيرهم **قال القشيري ولا يثبتون الى نحو ولد**
دون والد وقلب جاد بهيمة قال المصنف وهذا حق
يخص قول غير ما جاز ان يكون معجزة لنبي جاز ان يكون
كرامة لولي لا فارق بينهما الا التمدد ومنع اكثر المعزلة
الخوارق من الاوليا وكذلك الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني
قال كل ما جاز تقديره معجزة لنبي لا يجوز ظهوره مثله كرامة
لولي وانما مبالغ الكرامات اجابة وعوة او موافاة ما في بادية
في غير توقع البراء او نحو ذلك مما ينحط عن خرق العادات
ولا تكفر احد من اهل القبلة بيد عنه كمنكري صفات الله
تعالى وخلقه افعال عبادة وجوارز وبيته يوم القيامة ومنا

من كفرهم اتماما من خورج بيد عنه عن اهل القبلة كمنكري حدوث
العالم والبعث والحشر للاجسام والعلم بالجزئيات فلا نزاع في
كفرهم لانكارهم بعض ما علم بحج الرسول صلى الله عليه وسلم
به ضرورة **ولا يجوز نحن الخروج على السلطان** بجور
المعزلة الخروج على الجائر لا نغزاه عندهم بالجور **ونعتقد**
ان عداب القبر وهو لكافرو الفاسق المراد تعذيبه بان
ثورة الروح الى الجسد او ما بقى منه **وسوال الملكين** شئ
وتكبير للمقبور بعد ردة روحه اليه عن ربه ودينه ونبيه
صلى الله عليه وسلم فيجيبهما بما يوافق ما مات عليه من
ايمان او كفر **والحشر** للخلق بان يجيبهم الله تعالى بعد
فنائهم ويجمعهم للعرض والحساب **والصراط** وهو جسر
محمد ود على ظهر جهنم أدق من الشعرة واحد من السيف
يمر عليه جميع الخلق فيجوز اهل الجنة وتزله به اقدام اهل
النار **والميزان** وله لسان وكفتان يعرف به مقادير الاعمال
بان توزن صحفها به **حق** للنصوص الواردة في ذلك قال
تعالى وحشرناهم فلم تغادر منهم احدا ونزع الموانع
الفسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وقال صلى الله عليه وسلم

عذاب القبر حتى ومرو على قبرين فقالا انهما ليعدن بان وقال
ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه اناه ملكان
فيقعدا انه فيقولان له ما كنت تقول في هذا النبي محمد صلى
الله عليه وسلم فاما المؤمن فيقول اشهد انه عبد الله ورسوله
الى ان قال واما الكافر او المنافق فيقول لا ادري الى آخر
رواها الشيخان وغيرهما وفي رواية لابي داود وغيره فيقولان
له من ربك وما دينك وما هذا الرجل الذي بعث فيكم
فيقول المؤمن ربي الله وديني الاسلام والرجل البعوث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول الكافر في الثلاث
لا ادري وفي رواية للترمذي يقال لاحدهما المتكبر وللآخر
الكبر وفي رواية لليثي فيا تبه منكروكبير وفي الصحيحين
احاديث يحشر الناس حفاة عراة مشاة غولا اي غار
مخسطين واحاديث يضرب الصراط بين ظهري جهنم ومرو
المؤمنين عليه متواضعين وانه منزلة اي تنزل به اقدام اهل
النار فيها وفي مسلم عن ابي سعيد الخدري بلفظي انه ادق
من الشعر واحد من السيف وروي البزار والبيهقي حديث
يوفي بآدم فيوقف بين كفتي الميزان الى آخره **والجنة**

والنار مخلوقتان اليوم يعني قبل يوم الجزاء المنصوص
الذي على ذلك عواعد للمؤمنين وعدن للكافرين وقصة
آدم وحواء في اسكنهما الجنة واخراجهما اليها لانه وزعم اكثر
المعتزلة انها لما خلقتان يوم الجزاء **ويجب على الناس**
نصب امام يقوم بمصالحهم كسد الثغور وتجهيز الجيوش
وقهر الثغلبة والمصلحة وقطاع الطريق وغير
ذلك لاجتماع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه
وسلم على نصبه حتى جعلوه اهم الواجبات وقد سوه
على وفنه صلى الله عليه وسلم ولم تترك الناس في كل عصر
على ذلك **ولو كان من ينصب مفضولا** فان نصبه يكفي في الخروج
عن عهد ذي النصب وقيل لا بل يتعين نصب الفاضل
ودهبت الخواارج الى انه لا يجب نصب امام ولا ائمة الى رجوع
على الله تعالى **ولا يجب على الرب سبحانه وتعالى شيء** لانه
خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شيء وقالت المعتزلة يجب
عليه اشيا يترتب الذم بتركها منها الجزاء اي الثواب على
الطاعة والعقاب على المعصية ومنها اللطف بان يفعل
بعباده ما يقربهم الى الطاعة ويبعدهم عن المعصية

بحيث لا ينتمون الى حدّ الانجاء ومنها الاصلح لهم في الدنيا
 من حيث الحكمة والتدبير **والعاد الجنياني** اي عود
 الجسم **بعد الاعدام** باجزائه وعوارضه كما كان **حق**
 قال تعالى وهو الذي يبد الخلق ثم يعيده كما بدأنا اول
 خلق نعيده كما بدأكم تمودون وانكرن الفلاسفة اعادة
 الاجسام وقالوا انما تعاد الارواح بمعنى انها بعد موت
 البدن تعاد الى ما كانت عليه من التجرد متلذذة بالكمال
 او متألّمة بالتقصان وقوله بعد الاعدام هو الصحيح
 وقيل لا يعدّم الجسم وانما تفرّق اجزأوه **ونعتقد**
ان خير الامة بعد نبيها محمد صلى الله عليه وسلم
ابوبكر خليفته فمهر فعثمان فعلى **أمر المؤمنين**
 رضى الله تعالى عنهم اجمعين لا طباق السلف على خليفته
 عند الله تعالى على هذا الترتيب وقالت الشيعة
 وكثير من المعتزلة افضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 على وميرتهم المصنف عن مشاركتهم في اسمائهم بما كانوا
 يُدعَوون به فكان يدعى ابوبكر خليفته رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لانه خلقه في امر الرقبة مع انه استخلفه

للمصلحة

للصلاة بالناس في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم كما رواه
 الشيخان ويدعى كل من الثلاثة امير المؤمنين **ونعتقد**
عائشة رضى الله عنها من كل ما قد فت به لنزول القرآن ببرائتها
 قال تعالى ان الذين جاؤا بالافك الايات **ونسك ما جرى بين**
الصحاب من المنازعات والمعاريف التي قتل بسببها كثير منهم
 قتلك دماء طهر الله منها ايدينا فلا نلوث بها المستنينا **ونرى**
الكل ماجورين في ذلك لانه مبني على الاجتماع في مسألة
 ظنية للحصيب فيها اجران على اجتماعه واصابته ولا يخطئ
 اجر على اجتماعه كما ثبت في حديث الصحيحين ان الحاكم
 اذا اجتمعه فاصاب فله اجران واذا اجتمعه فخطأ فله اجر
 ونرى ان الشافعي امامنا والكاشغري وابا حنيفة
والسفيايين الثوري وابن عيينة واحمد بن حنبل والاوراق
واسحاق بن راهوية وداود الظاهري وسائر ائمة
المسلمين اي باقيهم **على هدى من ربهم** في العقائد
 وغيرها ولا التناق لم تكلم فيهم بما هم يربون منه قال المصنف
 وقوله امام الحرمين ان المحققين لا يقيرون للظاهرية وزنا
 وان خلافتهم لا يعتبر بحمله عندي ابن حزم وامثاله وامثا

داود فعاد الله تعالى ان يقول امام الحرمين او غيرهم ان
 خلافة لا يعتبر فلقد كان جبلاً جبال العلم والدين
 له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة
 باقوال الصحابة والتابعين والاشياع على الاستنباط
 ما يعظم وقعه وقد وثقت كتبه وكثرت اتباعه وذكره
 الشيخ ابواسحاق الشيرازي في طبقاته من الائمة المشيخة
 في الفروع وقد كان مشهوراً في زمن الشيخ وبعده بكنية
 لا سيما في بلاد فارس شيراز وما والاها الى ناحية العراق
 وفي بلاد المغرب ونرى ان ابا الحسن الاشعري
 وهو من ذرية ابي موسى الاشعري الصحابي **امام**
في السنة اي الطريقة الحقة **مقدم** فيها على غيره
 ولا التفات لمن تكلم فيه بما هو يرى منه ونرى ان طريق
 الشيخ ابي القاسم **الحفيد** سيد الصوفية علما وعملا
وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم
 والتقويض والتبري من النفس ومن كلامه الطريقي الى
 الله تعالى مسدود على خلقه الاعلى المتقين اشار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رايت في المنام

الى

اني اتكلم على الناس فوقف على ملك فقال ما اقرب ما يقرب
 به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي يميز ان
 وفي قولي وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات لمن
 رماهم في جملة الصوفية بالزندقة عند الخليفة السلطان
 حتى امر بضره اغناهم فامسكوا الا الحفيد فانه نسر بالحق
 وكان يفتي على مذهب ابي ثور شيخه وسبطهم النبط
 فتقدم من اخوه ابي الحسن النوري للسياف فقال له
 لم تقدمت فقال اوثر اصحابي بحياة ساعة فبميت وانتهى
 الخبر الى الخليفة فورد هم الى القاضي فسال النوري عن
 مسائل فتمينة فاجابه عنهما ثم قال وبعد فان الله عبادا
 اذا قاموا قواما بالله واذا انطفؤا انطفؤوا بالله الى اخوكلامه
 فبكى القاضي وارسل يقول للخليفة ان كان هو لا رادقة
 فما على وجه الارض مسلم فحلى سبيلهم رحمهم الله تعالى
 ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين الحلاج في سنة
 تسع وثلاثمائة من سبني الخليفة المذكور وهو ابو
 الفضل جعفر القنبري **وما لا يضرحيله** في النقية
 بخلاف ما قبله في الجملة **وتنفع معرفته** فيها ما يذكر

الى الخاتمة وهو **الاصح** الذي هو قول الاشعري وغيره
ان وجود الشيء في الخارج واجب كان وهو الله تعالى
او ممكنا وهو الخلق **عينه** اي ليس زائدا عليه **وقال كثير**
منا اي من المتكلمين **غير** اي زائدا عليه بان يقوم الوجود
بالشي من حيث هو اي من غير اعتبار الوجود والعدم
وان لم يجل عنهما وشار يفوله منا الى قول الحكماء انه عينه
في الواجب وغيره في الممكن **فعلى الاصح المقدم** الممكن
الوجود **ليس** في الخارج **بشي ولا ذات ولا ثابت** اي
لا حقيقة له في الخارج وانما يتحقق بوجوده فيه **وكنا**
على الاخر عند اكثرهم اي اكثر القائلين به وذهب كثير
منهم وهم طائفة من المعتزلة الى انه شيء اي حقيقة متفردة
والاصح ان الاسم المسمى وقيل غير كما هو التبادر لفظ
النار مثلا غيرها بلا شك والمراد بالاول المنقول عن الاشعري
في اسم الله تعالى ان مدلوله الذي ان من حيث هي بخلاف غير
كالعالم فمدلوله الذي ان باعتبار الصفة كما قال لا يفهم من اسم
الله تعالى سواه بخلاف غير من الصفات فيفهم منها زيادة
على الذات من علم وغيره **والاصح ان اسما الله توقيفية**

اي لا يطلق عليه اسم الا بتوقيف من الشرع وقالت المعتزلة
يجوز ان يطلق عليه الاسماء اللائقة معناها به وان لم يره
بها الشرع وما الى ذلك القاضي ابو بكر الباقلاني **والاصح**
ان الموع يقول انما هو من ان شاء الله اي يجوز له ان يقول
ذلك المشتمل على التعليق بل يؤثره على الجزم كما روي
عن ابن مسعود رضي الله عنه **حقا من سوء الخاتمة**
للمجهولة وهو الموت على الكفر **والبيان** بالله تعالى من
ذلك المحبط لما قبله من الايمان **لا شك في الحال** في
الايمان فانه في الحال متحقق له جازمه باستمرار عليه
الى الخاتمة التي يرجو حسنهما ومنع ابو حنيفة وغيره
ان يقول ذلك لا يهاجمه الشك في الحال في الايمان **والاصح**
ان ملادة الكافر اي ما الدعة الله تعالى به من متاع الدنيا
استدراج من الله تعالى له حيث يلذ مع علمه باصرا
على الكفر الى الوقي فمى نعمة عليه يزاد بها عذابه وقالت
المعتزلة انهما نعمة يترتب عليهما الشكر **والاصح ان الشار**
البيان ان الحكيم المخصوص المشتمل على النفس وقال
اكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس لانها المدبرة **والاصح**

ان الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يتجزى ثابت
 في الخارج وان لم يضاف له الا بانضمامه الى غيره وفي الحكماء
 ذلك **والاصح انه لا حال اى لا واسطة بين الوجود**
والعدم خلافا للفاضي الى بكر الباقلاني **وامام**
الحرمين في قولهما لبعض المقترنة ثبوت ذلك كالعالية
 واللونية للسواد مثلا وعلى الاول ذلك وغوه من
 العدوم لانه امر اعتباري **والاصح ان النسب والاضافات**
امور اعتبارية يعتبرها العقل **لا وجودية** بالوجود
 الخارجى وقال الحكماء الاعراض النسبية موجودة في الخارج
 وهي سبعة الارب وهو حصول الجسم في المكان والتمنى
 وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض
 للجسم باعتبار نسبه اجزائه بعضها الى بعض ونسبتها
 الى الامور الخارجية عنه كالقيام والانتكاس والملك وهي
 هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به ويستقل بانتقاله
 كالنقص والنعم **وان يفعل** وهو تأثير الشئ في غيره مادام
 يؤثر **وان يتفعل** وهو تأثير الشئ عن غيره مادام يتأثر
 كحال السخن مادام يسخن والتسخن مادام يتسخن

والاضافة وهي نسبة تعرض للشئ بالقياس الى نسبة اخرى
 كالابوة والبنوة **والاصح ان العرض لا يقوم بالعرض** وانما
 يقوم بالجوهر الفرد او المركب اى الجسم كاتقدم وجوز الحكماء
 قيام العرض بالعرض الا انه بالآخر يقتضى سلسلة الاعراض
 الى جوهر اى جوزوا اختصاص العرض بالعرض اختصاص
 النعت بالنعوت كالسرعة والبطء للحركة وعلى الاول هما عرضان
 للجسم اى انه يعرض له لا تغفل الحركة فيه بسكنات او تغفلها
 بذلك **والاصح ان العرض لا يبقى زمانين** بل ينقضى ويتجدد
 مثله بارادة الله تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالى حتى
 يتوهم اى يقع في الوهم اى انه من حيث المشاهدة انه
 امر مستمر باق وقال الحكماء انه يبقى الا الحركة والزمان بناء على
 انه عرض وسياق **والاصح ان العرض لا يعلل** فسواد احد
 العلل مثل غير سواد الحمل الاخر وان تشارك في الحقيقة وقال
 قدما التكليف القرب ويحتمل ما يتعلق بطرفين يحمل عليهما وعلى
 الاول قرب احد الطرفين مخالف لقرب الآخر بالشخص وان
 تشارك في الحقيقة وكذا نحو القرب كالجوار **والاصح ان العرضين**
المثلين بان يكونا من نوع **لا يمتدان** في محل واحد وجوزت

المعتزلة اجتماعهما محتجين بان الجسم الغاموس في الصنغ
ليسود يعرض له سواد ثم اخروا اخر الى ان يبلغ غاية السواد
بالمكث واجيب بان عرض السواد ان لم ليس على وجه
الاجتماع بل البديل فيزول الاول ويحلغه الثاني وهكذا
على ان العرض لا يبقى زمانين كما تقدم **كالضدين** فانهما
لا يجتمعان كالسواد والبياض **بخلاف الخلفين** وهما اعم
من الضدين فانهما يجتمعان من حيث الاعية كالسواد
والخلف في كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشيبين **اما**
التقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان كالقيام وعدمه
والاصح ان احد طرفي الممكن وهما الوجود والعدم
ليس اولى به من الآخر بل هما بالنظر الى ذاته جوهر
كان او عرضا على السوا وقيل العدم اولى به لانه اسم سهل وقوا
في الوجود لتحقيقه بانتفاشي من اجزاء العلة التامة للوجود
المستتر في تحقيقه الى تحقق جميعها وقيل الوجود اولى به
عند وجود العلة وانتفا الشرط لانه قد وجدت العلة
وان لم يوجد هو لا تتق الشرط **والاصح ان الممكن الباقي**
محتاج في بقائه الى السبب اي الموثور وقيل لا **يبقى** هذا

الخلاف

214
الخلاف على ان علة احتياج الاثر الى الممكن في وجوده
الى الموثور الى العلة التي يلاحظها العقل في ذلك **الامكان**
اي استواء الطرفين بالنظر الى الذات **او الحدوث** اي الخروج
من العدم الى الوجود **اوها** على انهما **جزا علة او الامكان**
بشرط الحدوث وهي اقوال فعلى اولها يحتاج الممكن
في بقائه الى الموثور لان الامكان لا ينفك عنه وعلى جميع باقها
لا يحتاج اليه لان الموثور انما يحتاج اليه على ذلك في الخروج
من العدم الى الوجود لا في البقاء **وكانه** اشار به كرهذا البناء
الماخوذ من الصنائع مع اطلاق الاقوال وتقديم الامكان
منها الى انه ينبغي ترجيح الامكان الذي هو قول الحكماء وبعض
المتكلمين وان كان جمهورهم على الحدوث حنفي لا يخالف
التصحيح في المبني التصحيح في المبني عليه لكن دفعت
المخالفة بما قالوا من ان شرط بقاء الجوهر العرض والعرض
لا يبقى زمانين فيحتاج في كل زمان الى الموثور **والمكان الذي**
لا خفا في ان الجسم ينتقل عنه واليه ويسكن فيه فيلاقيه
ولا بد من المباشرة او النفوذ كما سيأتي اختلف في ماهيته
قيل هو السطح الباطن الحاوي **المماس للسطح الظاهر**

من المحوى كالسطح الباطن للكون المماس للسطح الظاهر من الماء
 الكائن فيه **وقيل هو بعد موجود ينفذ فيه الجسم** بنفوذ
 بعد القائم به في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وخرج بقية
 النفاذ فيه بعد الجسم **وقيل هو بعد مفروض** أي يفرض
 فيه ما ذكر من نفوذ بعد الجسم فيه **وهو أي البعد المفروض**
الخلا والخلل جازم والراد منه كون الجسمين لا يتماسان
ولا يكون بينهما ما يماسهما فهذا الكون الجائز هو الخلا الذي
 هو معنى البعد المفروض الذي هو معنى المكان فيكون
 خاليا عن الشاغل هذا قول التنكبين والقولان قبله للحكم
 ومنعوا الخلا أي خلوا المكان بمعناه عنه هم عن الشاغل
 إلا بعض قائل على الثاني فجوزوه **والزمان قيل هو جوهر**
ليس بجسم أي ليس بركب **ولا جسماني** أي لا داخل في الجسم
 فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة **وقيل قللك معدل النهار**
 وهو جسم سميت دائرته أي منطقة البروج منه بعد
 النهار والتعاد لليل والنهار في جميع النطاق عنه كون الشمس
 عليها **وقيل عرض فتيل حركة معدل النهار وقيل**
معدل الحركة المذكورين ومنهم من عبر بحركة الفلك

ومقدارها **والمتعارفانه متعارفة متجدد وهو هو لم يتجدد**
معلوم ازالة للابهام من الاول بتعارفته للثاني كما في
 آتيك عند طلوع الشمس وهذا قول التنكبين والاتوال
 قبله للحكم **ويمتنع تدخل الاجسام** أي دخول بعضها
 في بعض على وجه النفاذ فيه واللاقاة له بأسره من غير
 زيادة في الحجم ومنتاع ذلك لما فيه من مساواة الكل للجزء
 في العظم **ويمتنع خلوا الجوهر مفردا** كان أو مركبا **عن جميع**
الاعراض بأن لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند
 وجوده شيء منها لأنه لا يوجه بدون الشخص والشخص
 إنما هو بالاعراض **والجوهر المركب وهو الجسم غير مركب من**
الاعراض لأنه يقوم بنفسه بخلافها **والأبعاد للجوهر من**
 الطول والعرض والعمق متناهية أي لها حد وتنتهي
 إليها **والعلول قال الأكثر يقارن علته زمانا عقليته كانتا**
 وضعيته **والمتعارفان للشيخ الامام والد المصنف يعقبا**
مطلقا وثالثهما يعقبا إذ كانت وضعيته لا عقلية يقارنهما
 أما الترتيب أي ترتيب العلول على العلة رتبة فوق واللدنة
 الديونية وهي بديهيته حصرها الامام الرازي والشيخ

الامام والد المصنف في المعارف اي ما يعرف اي يدرك
قالوا وما يتوهم اي يقع في الوهم اي الذهن من لغة حسية
كقصة المشهور في البطن والفرج او خياليتها كحب الاستغلا والرياسة
فهو دفع الآم فلهذا الاكل والشرب والجماع دفع الم الجوع
والعطش ودفع غيرة المني لاوعينه ولغة الاستغلا والرياسة
دفع الم القهر والغلبة وقال ابن زكريا الطبيب هي الخلاص
من الالم بدفعه كما تقدم ورد بان قد يلتد بشئ من غير
سبق الم بضده كمن وقف على سالت تعلم او كتر ملك في
من غير حظوظها بالبال والم الشوق اليها وقيل هي
ادراك الملائكة من حيث الملائمة والحق ان الادراك
ملزومها لاهي ويتا بلها الالم فهو على الاخير ادراك
غير الملائكة وما تصور العقل اما واجب او ممتنع او
ممكن لان ذاته اي المتصور لها ان تصنف وجوده
في الخارج او عدمه او لا تصنف شيئا من وجوده او
عدمه والاول واجب والثاني الممتنع والثالث الممكن
خاتمة فيما يذكر من مبادئ التصوف المصنف
للقلوب وهو كما قال الغزالي تجريد القلب لله تعالى واحتفاء

ما سواه قال وحاصله يرجع الى عمل القلب والجوارح ولذلك
اقتنع المصنف بأشئ العمل فقال اول الواجبات المعروفة
اي معرفة الله تعالى لانها مبني سائر الواجبات اذ لا يصح
بدونها واجب بل ولا مندوب وقال الاستاذ ابو اسحاق
الاسفرايني النظر الودي اليها لانه مقدمة متنها والقافي
ابوبكر الباقلا في وابن فوراك وامام الحرمين القصد
الى النظر لتوقف النظر على قصد ودو النفس
الآية اي التي تاتي الا العلوة الاخرى يربا بها
اي يرفعها بالمجاهدة عن سفساف الامور اي دنيتها
من الاخلاق المذمومة كالكبر والغضب والحقد والحسد
وسوء الخلق وقلة الاحتمال ويحتاج بها الى معاليمها
من الاخلاق الحميدة كالنواضع والصبر وسلامة الباطن
والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال فهو على الامة
وسياق دنيتهما وهذا ما حذو من حديث ان الله تعالى
يعيب معالي الامور ويكره سفسافها رواه اليه في شعب
الايمان والطبراني في الكبير والوسط ومن عرف ربه
بما يعرف به من صفاته تصور تبعية لعبده باضلاله

على اول اجزاءه

وَيُخَوِّضُكُمْ لَهُ بِهَدَايَتِهِ فَخَافَ عِقَابَهُ وَرَجَا ثَوَابَهُ فَأَصْبَحَ إِلَى
الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنْهُ قَارِئًا وَكَتَبَ مَا مَوْعٍ وَاجْتَنَبَ مِنْهُ بِهَدَايَتِهِ
مَوْلَاهُ فَكَانَ مَوْلَاهُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَبِيَدِهِ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا
وَاتَّخَذَ وَلِيًّا إِنْ سَأَلَ اعْطَاهُ وَإِنْ اسْتَعَاذَ بِهِ أَعَاذَهُ هَذَا
مَا خُوِّفَ مِنْ حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ وَمَا زَالَ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَى التَّوَاتُلِ
حَتَّى أَحَبَّهُ فَإِذَا أَحَبَّهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ
الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ وَبِيَدِهِ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرَجُلَهُ الَّتِي يَمْشِي
بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي اعْطَيْتُهُ وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لَا عَيْدَ لَهُ وَالْمَرَادُ
أَنْ اللَّهَ تَعَالَى يَتَوَلَّى مُحِبِّهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ فَحُكْمُهُ وَسُكْنَانُهُ
بِهِ تَعَالَى كَمَا أَنَّ أَبَوِي الطِّفْلَ لِحُبِّهِمَا لَهُ الَّتِي اسْكَنَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
فِي قُلُوبِهِمَا يَتَوَلَّى جَمِيعَ أَحْوَالِهِ فَلَا يَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَحَدُهُمَا
وَلَا يَمْشِي إِلَّا بِرَجْلِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَفِي حَدِيثِ اللَّهِ كَلَامُهُ
كَكَلَامَةِ الْوَلِيدِ **وَدُنِيَ الْهَمَّةُ** بَانَ لَا يَرْفَعُ نَفْسَهُ بِالْمَجَاهِدَةِ
عَنْ سَفْسَافِ الْأُمُورِ لَا يَبَالِي بِمَا تَدْعُوهُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ مِنْ
الْمَهْلَكَاتِ **فِي جِهَلٍ فَوْقَ جِهَلِ الْبَاهِلِينَ** وَيَدْخُلُ تَحْتَ
رَبْقَةِ الْمَارْقِينَ مِنَ الدِّينِ أَيْ تُغَوِّضُهُمُ النُّقْطَةُ وَهِيَ
بُكْسُ الرَّأْسِ كَوْنِ الْمَوْحَدَةِ **فَدُونُكَ** أَيُّهَا الْمَخَاطِبُ بَعْدَ

أَنْ

أَنْ عَرَفْتَ حَالَ عِلْقِ الْهَمَّةِ وَدُنَيْتُمَا صَلَاحًا مِنْكَ **أَوْ فَسَادًا**
وَرَضَى عَنْكَ أَوْ سَخَطًا وَقُرْبًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ بَعْدَ أَوْ سَخَطًا
مِنْهُ أَوْ شَقَاوَةً وَنَعِيمًا مِنْهُ أَوْ جَهَنَّمَ فَافَادَ بِدُونِكَ الْأَخْرَاءَ
وَالْقَدِيرَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاحِ وَمَا يُنَاسِبُهُ **وَإِذَا أَخْطَرَ لَكَ أَمْرًا**
الَّذِي فِي قَلْبِكَ **فَرْنُهُ بِالْشَّرْعِ** وَلَا يَخْلُو حَالَهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْكَ
مِنْ حَيْثُ الْطَّلَبُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا مَوْرَبُهُ أَوْ مَنِيئًا عَنْهُ أَوْ
مَشْهُوًّا كَافِيهِ **فَإِنْ كَانَ مَا مَوْرَبُهُ فَبَادِرْ إِلَى فَعْلِهِ فَإِنَّهُ مِنْ**
الرَّحْمَنِ رَحِمَكَ حَيْثُ أَخْطَرَهُ بِمَا لَكَ أَيْ أَرَادَ لَكَ الْخَيْرَ
فَإِنْ خَشِيتَ وَقُوعَهُ لَا ائْتِغَاظَهُ عَلَى صِفَةِ مَنِيئِهِ كُفُّهَا
أَوْ رِيًّا فَلَا بَأْسَ عَلَيْكَ فِي وَقُوعِهِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَهَا
بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْقَعْتَهُ عَلَيْهَا قَصْدًا لَهَا فَعَلَيْكَ إِثْمُ ذَلِكَ
فَتَسْتَغْفِرُ مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي **وَاجْتِنَابِ اسْتِغْفَارًا إِلَى اسْتِغْفَارٍ**
لِنَقْصِهِ بِغَفْلَةِ قُلُوبِنَا مَعَهُ بِخِلَافِ اسْتِغْفَارِ الْخُلَاصِ وَرَأْيَةِ
الْعَدْوِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا مِنْهُمْ وَقَدْ قَالَتْ اسْتِغْفَارُنَا
يُجْتَاجُ إِلَى اسْتِغْفَارِ هَذِهِمَا لِنَفْسِهِمَا لَا يُوْجِبُ تَرْكَ الاسْتِغْفَارِ
مِنَ الْمَا مَوْرَبِهِ بَانَ يَكُونُ الْحَمِيَّتُ حَيْرَانًا مِنْهُ بَلْ مَاتِي بِهِ وَإِنْ
أَحْتَاجُ إِلَى اسْتِغْفَارٍ لِأَنَّ اللِّسَانَ إِذَا الْغَاذَكَ كَرَاهِيَتِكَ أَنْ يَالَغَهُ

القلب فيوافق فيه **ومن ثم** أي من هنا وهو ان احتياج الا
 الاستغفار الى استغفار لا يوجب تركه أي من اجل ذلك
قال الشَّيْخُ زُرَّيْجٌ بضم السين صاحب عوارف المعارف
 لمن سألني ان فعل مع خوف العجب اولا نعمل حذر منه **اعمل**
وان خفت العجب مستغفرا منه أي اذا وقع قصص
 كما تقدم فان ترك العمل للخوف منه من مكائد الشيطان
وان كان الخاطرمهيا عنه **فاياك** ان تفعله **فانه من**
الشيطان فان ملت الى فعله **فاستغفر الله** تعالى
 من هذا اليل **وحديث النفس** أي ترددها بين
 فعل الخاطرمذكور وتركه **مالم تتكلم او تعمل به والهم**
 منها بفعله **مالم تتكلم او تعمل** **مخفورا** قال صلى الله
 عليه وسلم ان الله عز وجل تجاوز لاني عما حدثت به
 انفسها **مالم تعمل او تتكلم به** رواه الشيخان وقال صلى الله
 عليه وسلم ومن هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب اي عليه رواه
 مسلم وفي رواية له كتبها الله عنده حسنة كاملة **زاو في**
 اخرى انما تركها من جرأى أي من اجل وهو قطع الجيم
 وتشديد الراء وفضيئة ذلك انه اذا تكلم كالغيبة او قيل

كشرب

كشرب السكر انضم الى الواحدة بذلك مواحدة حديث
 النفس والهمم به **وان لم تطعك النفس الامارة بالسوء**
 على اجتناب فعل الخاطرمذكور بحسبها بالطبع للمنه عنه
 من الشهوات فلا تقبلها شهوة **الا اتبعتمها فجاهدها**
 وجوبا لتطبعك في الاجتناب كما تجاهد من يقصد
 اغتيالك بل اعظم لانها تقصد بك الهلاك الابدي
 باستدراجها لك من معصية الى اخرى حتى توتوك
 فيما يورى الى ذلك **فان فعلت** الخاطرمذكور لغلبة
 الامارة عليك **فتنب** على الفور وجوبا ليرتفع عنك اثر
 فعله بالتوبة التي وعد الله تعالى بقبولها فضلا منه
 ومما تتحقق به الاقلع كما سيأتي **فان لم تقبل** عن فعل الخاطرم
 المذكور **لاستلذذ به او كسل** عن الخروج منه **فتذكر**
ها ذم اللذات ونجاة النوات أي تذكر الموت ونجاة
 الموت للتوبة وغيرها من الطاعات فان تذكر ذلك باقوت
 شديد على الاقلع عما يستلذ به او يكسل عن الخروج
 منه قال صلى الله عليه وسلم اكثروا ذكرها ذم اللذات
 رواه الترمذي زاد ابن حبان فانه مذكورة احد في ضيق

الاوسعة ولا ذكوة في سعة الاضييقها عليه وهادم بالذال
المعجزة اى قاطع او تقطع **لقنوط** من رحمة الله تعالى
وعفوه عما فعلت لشدة ناله ولا يستحضر عظمة الله **فحن**
مقت ربك اى شدة عقاب مالك الذى له ان يفعل
في عبد ما يشاء حيث اضعفت الى الذنب الياس من
العفوه عنه وقد قال تعالى انه لا يياس من روح الله اى
رحمته الا القوم الكافرون **واذكر سعة رحمة** التي
لا يحيط بها الا هو اى استحضرها لترجع عن قنوطك
وكيف تقنط وقد قال تعالى يا عبادى الذين اسرفوا على
انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب
جميعا اى غير الشرك لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك
به وقال صلى الله عليه وسلم والذى نفسى بيده لو لم
تكن نبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يدينون فيستغفرون
فيغفر لهم روى مسلم **واقرض** على نفسك **التوبة**
ومحاسنها اى ما تتحقق به من المحاسن حيث ذكرت
سعة الرحمة للتوب مما فعلت فتقبل وتغفر عنك
مضلا منه تعالى **وهى** اى التوبة **الندم** على المعصية

من

من حيث انما معصية فالندم على شرب الخمر لا ضرار بالبدن
ليس بتوبة **وتتحقق بالاقلاع** عن المعصية **وعزم ان لا يعود**
اليها **وتدرك ممكن التدارك** من الحق الناشى عنها كمد القدر
فيتدارك به يمكن مستحقه من المقدور او وارثه ليستوفيه او
يبرئ منه فان لم يمكن تدرك الحق كان لم يمكن مستحقه موجودا
سقط هذا الشرط كما يسقط في توبة معصية لا يشاء عنها حق
لا دى وكذا يسقط شرط الاقلاع في توبة معصية بعد
الفراغ منها كشراب الخمر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه الامور
انما لا يخرج فيما تحقق به عنها لانه لا بد منها في كل توبة
وفي نسخة والاستغفار عقب قوله بالاقلاع ولا حاجة اليه مع
ما ذكره **وتصح** التوبة ولو بعد نقصها عن ذنب ولو كان
صغيرا مع الاصرار على ذنب آخر ولو كان كبيرا عند الجهور
وقيل لا تصح بعد نقصها بان عاد الى التوب عنه وقيل لا تصح
عن صغير لتغير باختلاف الكبير وقيل لا تصح عن ذنب مع
الاصرار على كبير **وان شككت** في الخطا طرأ ما موريه **ام**
مكلى عنه **فامسك** عنه حذرا من الوقوع في المنهى **ومن ثم**
اى من هنا وهو الامسك اى من اجل ذلك **قال** الشيخ ابو محمد

الجواب في التوضيح يشك ايفضل غسلة ثالثة فيكون
 ما موراهما **ام رابعة** فيكون منهما عنها **لايفضل** خوف الوقوع
 في المنهى عنه وغيره قال بعض لان التثنية ما موربه ولم
 يتحقق قبل هذه المسئلة فيأتي بها **وكل واقع في الوجود**
 ومن جعلته الخاطرو فعله وتركه **بقدر الله تعالى وارادته**
هو خالق كسب العبد اي فعله الذي هو كاسبه لا خالقه
 كما بين ذلك قوله **قد والله له قدرته** هي استطاعته **تصلح**
للكسب لا للابداع بخلاف قدرته الله تعالى فانما للابداع
لا للكسب فالله خالق غير مكتسب **والعبد مكتسب غير**
خالق فيثاب ويعاقب على مكتسبه الذي يخلفه الله تعالى
 عقب قصده له وهذا اي كون فعل العبد مكتسبا له مخلوقا
 لله تعالى توسك بين قوله العترة ان العبد خالق لفعله
 لانه ثاب ويعاقب عليه وبين قول التجريية انه لا فعل
 للعبد اصلا وهوالة محضه كالسكين في يد القاطع **ومن**
ثم اي من هنا وهو ان العبد مكتسب لا خالق لكون قدرته
 لكسب لا للابداع فلا توجد الامع الفعل اي من اجل ذلك
 نقول **الصحيح ان القدر من العبد لا تصلح للضدين**

اي للتعلق بهما وانما تصلح للتعلق باحدهما الذي يقصد
 وقيل تصلح للتعلق بهما على سبيل البدل اي تتعلق بهما بدلا
 عن تعلقها بالآخر وبالعكس اما على القول بان العبد
 خالق لفعله فقد رتب قدرته الله تعالى في وجودها قبل
 الفعل وصلاحيتهما للتعلق بالضدين على سبيل البدل
والصحيح ايضا ان العجز من العبد صفة وجودية
تقابل القدره تقابل الضدين لا تقابل العدم والممكنة
 وقيل تقابلها تقابل العدم والممكنة فيكون هو عدم القدرة
 عما من شأنه القدره كما ان الامر كذلك على القول بان العبد
 خالق لفعله فعلى الاول في الزمن معنى لا يوجد في المنوع
 من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعلى
 الثاني لا بل الفرق ان الزمن ليس بفاور والمنوع قادر
 اذ من شأنه القدره بطريق جوي العادة **وسمى قنوم**
التوكل من العبد على الاكتساب واخرون الاكتساب
 على التوكل اي الكف عن الاكتساب والاعراض عن الاسباب
 اعتماد القلب على الله تعالى **وثالث الاختلاف باختلاف**
الناس وهو المختار فمن يكون في توكله لا يتسحق عند ضيق

الرزق عليه ولا تستشرف نفسه اي تتطلع لسؤال احد من
الخلق فالتوكل في حقه ارجح لما فيه من الصبر والجاهدة
لنفس ومن يكون في توكله بخلاف ما ذكره في الكتاب في حقه
ارجح صدرا من التسخط والاستشراق **ومن ثم** اى من هنا
وهو الثالث المختار اى من اجل ذلك **قيل** قولا مقبولا **ارادة**
التجريد عما يشغل عن الله تعالى مع **داعية الاسباب**
من الله تعالى في مريد ذلك **شهوة خفية** من المريد وسلوك
الاسباب الشاغلة عن الله تعالى مع **داعية التجريد**
من الله تعالى في سالك ذلك **اغطأ** له عن **الذرة العلية**
فالاصح لمن قد رآه الله فيه داعية الاسباب سلوكها دون
التجريد ومن قد رآه الله تعالى فيه داعية التجريد سلوكه
دون الاسباب **وقد ياتي الشيطان** للانسان **بأطراف**
جانب الله تعالى في صورة الاسباب او بالكليل والتماهن
في صورة التوكل كان يقول لسالك التجريد الذي سلوكه
له اصلح من تركه له الى متى تترك الاسباب لم تعلم ان تركها
يطرح القلوب لما في ايدي الناس فاسلكها لتسلم من ذلك
ويتنظر غيرك منك ما كنت تستظر من غيرك ويقول لسالك

الا

الاسباب الذي سلوكه لها اصلح من تركه لها لو تركتها وسلكت
التجريد فتوكل على الله لصنع قلبك واشرق لك النور واما
ما يكفيك من عند الله فان تركها ليحصل لك ذلك فيجب تركه
تركها الذي هو غير اصلح له الى المطالب من الخلق والافتقار
بالرزق **والموفق يبحث عن هذين** الامرين الذين ياتي
بهما الشيطان في صورته غيرهما كيدا منه لعله ان يسلم
منهما **ويعلم** مع بحثه عنهما **انه لا يكون الا ما يريد** الله تعالى
كونه اى وجوده منهما او من غيرهما **ولا ينبغي ان يبدل**
المعلوم الذي ضمنه هذا الكتاب جمع الجوامع **الا ان يريد**
الله سبحانه وتعالى نفعنا به بان يوفقنا بان ياتي به
خالصا من العجب ونعيم من الافات **وقد تم جمع الجوامع**
علما تمييز من نسبة التمام اى تم هذا الكتاب من حيث
العلم اى المسائل المقصود جمعها فيه وقال المصنف يجوز
ان يكون علما معمول الجوامع ولا يحسن ان يكون متعلقا
بتم ادلا فائدة في قولنا تم هذا علما فان تمامه معلوم معروف
انتهى ولا يخفى ما فيه **المسمع كلامه اذا خاضنا الا في من**
احاسن الحاسن بما ينظره الاعشى اى انه لعدوثة

لفظه القليل وحسن معناه الكثير يشتهر بين الناس حتى
يتحققه الأصم فكانه يسمعه ولا عمن كانه ينظره وهذا
كما قال المصنف منتزع من قول أبي الطيب **أنا الذي نظر الأصم إلى**
أنا الذي نظر الأصم إلى **أدبي وأسمعت كل ما في من به صمم**
ونبه على أن مخالفتهم لم في ذكر السمع قبل البحر للناسي بالقرآن
وفي ذكره الاسماع للأذان لا لصاحبها لأنه أبلغ والاسماع لها
اسماع لصاحبها **مجموعا مجموعا** أي كثير الجمع وهما حال
من ضمير الآتي وكذا قوله **وموضوعا** إذا فضل لا مقطوعا
فضله ولا ممنوعا عن يقصده لسهولته **ومرفوعا** عن
هم الزمان مدفوعا عنها فلا يأتي أحد من أهل
زمانه بمثله **حلف الزمان** كياتين بمثله **حشت يمينك** يا زمان فكفر
فعلبك أيها الطالب لما تضمنه بحفظ عباراته لا سيما
ما خالف فيها غيره كالمختصر والمنهاج وإياك أن
تبادر بانكار شيء منه قبل التامل والفكر
فيه أو أن تظن أمكان اختصاره فغنى كل ذوق
منه بفتح الذال المعجمة أي حرف **درة** بضم الدال

المهمل

المهمل أي فائدة نفيسة كالجوهرة فوماد ذكرنا فيه
الأدلة في بعض الأحايين أما لكونها متفرقة
في مشاهد الكتب على وجه لا يبين أي لا يظهر
أو لغرابتها لها أو غير ذلك مما يستخرجها النظر
المتين أي القوى كبيان المدرك الخفي الأول
كما في قوله في بحث الخبر والألم يكن شيء من الخبر
كذب والثاني كما في قوله في عدم التأثير إذا القرض
بالعرض أشبه والثالث كما في قوله في مسئلة
قول الصحابي لا ارتفاع الثقة بمدحهم إذ لم يدون
ورما أفصحنا بذكر أبواب الأقوال فحسبه الغيب
بالموحدة أي الضعيف الفهم تطويل يودي
إلى الملل وما دري أنا إنما فعلنا ذلك لفرض
تحررك له الهمم القوال فربما لم يكن القول
مشهورا عن ذكرناه كما في نقل الفضل في فرض
الكفاية على فرض العين عن الاستاذ والجويني
مع ولده المشهور ذلك عنه فقط أو كان من
ذكرنا عنه قولا قد عزي إليه على الوهم أي الغلط

المهمل

سواء كما في ذكره القاضى الباقلانى من المانعين
 لثبوت اللغة بالقياس وقد ذكره الامدى من
 المجريين **او** ان الغرض غير ذلك مما يظن
 التامل لمن استعمل قواه كما في ذكره غير الدقاق
 معه في مفهوم اللقب تقوية له كما تقدم كل ذلك
 بحيث انا جازمون بان اختصار هذا الكتاب
 متعدد وروم النقصان منه متعسر اللهم
 الا ان ياتي رجل مبداى ينقل شيئا من مكانه
 الى غيره **مبداى** اى ياتي بالالفاء **مبداى** اى نواقص
 كان يحذف منها اسما اصحاب الاقوال فانه لا يتعسر
 عليه روم النقصان لكنه اذا فعل ذلك لا يبقى
 بمقصودنا **فد ونك** ايها الطالب لما تضمنه
 مختصرنا مختصر لنا **بأنواع المحامد حقيقيا**
واصناف المحاسن حقيقيا لانه مشتمل على ما يقتضيه
 ان يثنى عليه بذلك جعلنا الله به لما اتمناه
 من كثرة الانتفاع به مع الذين انعم الله عليهم
 من النبيين والصديقين اى افاضل اصحاب

النبيين

النبيين لمبا لغتهم في الصدق والتصديق **والشهادة**
 اى القتل في سبيل الله تعالى **والصالحين**
 غير من ذكر **وحسن اولئك رفيقا** اى رفيقا
 في الجنة بان تستمتع فيها برويتهم وزيارتهم
 والحضور معهم وان كان مقرهم في درجات عالية
 بالنسبة الى غيرهم ومن فضل الله له الى غيرهم
 كما قاله ابن عطية انه قد رزق الرضى بحاله وذهب
 عنه ان يعتقد انه مفضل انتفا للمستهرة في الجنة
 التي تختلف المراتب فيها على قدر الاعمال وعلى قدر
 فضل الله تعالى على من يشاء اللهم يا ذا الفضل
 العظيم تفضل علينا بالعفو ومما تشاء من النعيم
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
 اجمعين كتب هذه النسخة الفقير الى الله اسماعيل
 داود ابن المرحوم عمرو داود البسيوني الشافعي
 سنة ١٢٠٥ عفا الله عنه وعن اخوانه وجميع المسلمين

آمين آمين

أم

قوله وعلى اله وصحبه اجمعين
 الى هنا توافقت نسخ النسخ
 فاطمة اخذ ما كتبه القاضي
 العلامة محمد بن احمد المحلى
 الشافعي على هذا الكتاب وقد
 تماثلت بعد ذلك النسخ فقد
 وجدت في بعض منها بعد ذلك
 سبحان ربك رب الفرم عا يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله
 رب العالمين وفي بعض بعد هذا
 الآية وهذا ما اشتهر عليه الكتاب
 والحمد لله والمنة على كلمة التي هي
 مما اختلفت فيه النسخ والذي يظن
 على ظني ان هذا كله من زيادة
 المساح فلست بمتابعة المؤلف وليجوز
 حسيبي